جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الحرب الأهلية اليمنية والتكامل السياسي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير
في العلوم السياسية

إعداد
محمد حسن عبد الحليم

إشراف
أ.د/ أحمد ثابت

٢٠٠٦

جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الحرب الأهلية اليمنية والتكامل السياسي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير
في العلوم السياسية

إعـــداد

محمد حسن عبد الحليم

إشراف

أ.د/ أحمـــد ثابـــت

٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا
وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ
أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ
بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً

صدق الله العظيم

الآية (١٠٣) سورة آل عمران

إهـــــداء

إلى الشهداء والأبرياء .. الذين سقطوا أجساداً وسموا أرواحاً في سبيل الوحدة اليمنية

إلى البسطاء .. المعلقين على وحدة وطنهم العربي الكبير آمالاً عريضة

إلى روح أبي .. إلى أمي ..

إلى أخي وتوأم روحي ورفيق حياتي.. محمد حسين القاضي

شكر وتقدير

بعد حمد الله وشكره على عظيم فضله وتوفيقه، يطيب لي تسجيل شكري وامتناني لـ أ.د/ **أحمد يوسف أحمد** – أستاذ العلوم السياسية ومدير معهد البحوث والدراسات العربية وأ.د/ **أحمد محمد الكبسي** – أستاذ العلوم السياسية ونائب رئيس جامعة صنعاء للشئون الأكاديمية على تفضلهما بالمشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة. كما أشكر أ.د/ **أحمد ثابت** – أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية على تفضله بالإشراف على الرسالة والذي لم يبخل عليَّ بوقت أو بجهد أو نصيحة فكان أخاً قبل أن يكون أستاذاً ومشرفاً فله مني كل الاحترام والتقدير والعرفان بالجميل. كما أتوجه بالشكر والتقدير للسيدات والسادة موظفي إدارة الدراسات العليا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية على حسن تعاونهم في الجوانب والإجراءات الإدارية، وكذلك أشكر الرائد عمرو حافظ رئيس حرس الكلية على حسن تعاونه، كما أشكر أ. محمد عبد الرازق وأ. محمد مرسي على جهودهما في تنسيق الرسالة وطباعتها. كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لعائلتي وأقاربي وأصدقائي الذين أعانوني بشكل مباشر أو غير مباشر في إعداد الرسالة، وأذكر منهم: أحمد وخالد ومحمود ومصطفى وعبد الحليم وحسام حسن القاضي، ومحمد وجمال وأحمد ومحمود حسين القاضي وعبد الحليم عدنان القاضي ورجائي محروس القاضي، وعبد الحفيظ وعبد الحليم فريجة وعبد الحي ومحمد أبو الفتوح، ود. جمال الجزيري والمستشار عبد الواحد الجزيري، ود. مصطفى الضبع ود. محمود الضبع، والشكر موصول لرفاق حياتي: الملحق الدبلوماسي سيد أبو عقيل ومحمد سعد وحمدي أبوزيد ود. سيد صادق ود. يوسف ود. أحمد راضي ود. أشرف زيدان ود. محمود مكي ود. سيد كريم والمستشار محمود عبد الشافي والمستشار حلمي عمر وأحمد حماد ومحمد علي أبو عقيل والمهندس أحمد إبراهيم وطارق ونضال وهشام عوني. كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأصدقائي عبر الوطن العربي: من مصر: د. محمد مطاوع ومحمد يحيى ومحمد سعيد ورانيا صديق، ومن فلسطين: د. منير أبو رحمة ود. فضل المزيني ود. شادي التلباني ود. محمد غانم الأسطل ود. معمر، ومن اليمن د. نبيل علي الشرجبي ود. عدنان ياسين المقطري وبلقيس السومحي، ومن الأردن: د. خالد شنيكات ود. عارف مرشد ود. رمزي عودة وإبراهيم العمري ومن الجزائر د. عابد شريّط وخالد بوناب ومروان قمور، لهم مني جميعاً جزيل الشكر والتقدير.

فهرس الدراسة

قائمة الجداول

المقدمة

المقدمـــة

إن مشكلة عدم التكامل السياسي من المشكلات التي تواجه الدول المختلفـة المتقدمـة منها والنامية، ولكنها أكثر أهمية بالنسبة للأخيرة، فالتقدم والتنمية يرتبطـان ارتباطـاً وثيقـاً بالتكامل السياسي وما هو متاح منه.

وعلى الرغم من أن مشكلة عدم التكامل السياسي تعتبر مشكلة داخليـة قـد تخـضع لبعض المؤثرات الإقليمية والدولية، إلا أن دور النظام السياسي في هذا الإطـار لـيس دوراً سلبياً ولكنه دور إيجابي يمكن أن يسعى لتغيير جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية تجاه تحقيق التكامل السياسي.

وبالنسبة للدول النامية فإن الأهمية النسبية لمشكلة عدم التكامل السياسي تفوق في رأي الكثيرين أهمية الأزمات الأخرى وتؤثر فيما عداها من الأزمات – كأزمـة الهويـة وأزمـة الشرعية وأزمة المشاركة وغيرها – وترتبط بها إلى حد كبير، فإذا نجح مجتمع ما في التغلب على مشكلة عدم التكامل السياسي فإنه يكون في نفس الوقت قد قطع شوطاً كبيراً في التغلـب على الأزمات الأخرى، ومن هنا يمكن القول إن حل مشكلة عدم التكامل هـو مفتـاح لحـل المشكلات الأخرى.

وبوصف اليمن واحدة من الدول التي تواجه مشكلة عدم التكامل السياسي بشكل مـا، وبوصف الحرب الأهلية التي دارت في عام ١٩٩٤م قد مثلت تطوراً مهماً في هـذا الإطـار وأضافت أبعاداً جديدة لتلك المشكلة، فإن هذه الدراسة تحاول تحليل أثر الحرب الأهلية – التي تفجرت في ٤ مايو/ آيار ١٩٩٤م وانتهت في ٧ يوليو/ تموز من نفس العام – على التكامـل السياسي في اليمن ومدى إضافتها لأبعاد جديدة لهذه المشكلة.

١- المشكلة البحثية:

يمكن القول إن الحرب الأهلية اليمنية ١٩٩٤ كان لها العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة، والآنية والممتدة على التكامل السياسي في اليمن.

وقد بلغ تأثير الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤م على التكامل السياسي أقصى درجاته أثناء مرحلة اندلاع العمليات العسكرية أو مرحلة الانفجار نتيجةً لتزايد حدة التعبئة الشطرية، وعلو الروح القبلية والتأكيد على التمايز القبلي نتيجة لمحاولات طرفي النزاع استقطاب القبائل أو استخدامها في الصراع، وهو ما أدى – إلى حد ما – إلى إذكاء العداء والصراع والشك في

الآخر على مستوى الوسط القبلي وتأكيد النزعة الاستقلالية للقوى المحلية الراغبة في الحفاظ على مصالحها القبلية على حساب المصلحة القومية.

كذلك نتج عن هذه الحرب إعلان حالة الطوارئ في كل أنحاء اليمن مما أدى إلى تعطيل كافة المؤسسات الدستورية والحريات العامة وتعطيل العمل بالقانون المدني وإخضاع البلاد لأحكام عرفية عسكرية صارمة وهو ما أثر سلباً على التكامل السياسي.

كما يمكن القول إن هذه الحرب قد مثلت حلقة ضمن إطار الصراع الجهوي مع تداخل فئات من ضحايا حلقات سابقة، وسعي بعض الأطراف إلى تحقيق أهداف انتقامية خلال هذه الحرب، وسعي البعض الآخر إلى القيام بأدوار تخريبية أملاً في تحقيق الاعتراف بوجوده الاجتماعي والسياسي، وذلك في ظل محاولة الطرفين المتصارعين تسييس الأبعاد الجهوية والقبلية والسلالية واستخدامها في الصراع مما كان له أثر سلبي على التكامل السياسي أثناء الحرب.

كذلك من الأمور بالغة الدلالة على تمثيل الحرب الأهلية لعقبة كبيرة في سبيل تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل السياسي في اليمن انتشار تعبيرات سلبية مثل "الضم والإلحاق" وذلك كنتيجة لعمليات الشحن السياسي خلال الحرب وكنتيجة للتدمير الذي تعرضت له بعض المناطق الجنوبية جراء العمليات العسكرية مما جعل بعض الجنوبيين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم واقعون تحت الاحتلال، وذلك يحمل في طياته خطراً كبيراً على التكامل السياسي في اليمن خاصةً في ظل أطروحات المناطقية أو الجهوية في الخطاب السياسي والتي قد تجد صدىً لها لدى الفئات التي تضررت من الحرب.

كما أن محاولة إشراك الأطراف المتصارعة للقبائل في الحرب وما نتج عنه من تزايد القوة التسليحية لتلك القبائل قد يمثل عقبة في سبيل تحقيق أكبر قدر من التكامل السياسي في اليمن.

وانطلاقاً مما سبق يمكن ملاحظة أن للحرب الأهلية اليمنية التي دارت خلال عام ١٩٩٤م آثاراً مباشرة ومستمرة على التكامل السياسي من خلال تأثيرها على الجوانب الثلاثة للتكامل السياسي (التكامل القومي والتكامل الإقليمي والتكامل بين النخبة والجماهير)، فمن حيث تأثيرها على التكامل القومي يمكن ملاحظة أنها أثرت على محاولة تجميع الجماعات المتباعدة، وخلقت نوعاً من الشقاق بين بعض هذه الجماعات وبعض القبائل وذلك من خلال اشتمال هذه الحرب على المحور القبلي، وإذكائها وتنشيطها للعديد من المظاهر القبلية السلبية.

ومن حيث تأثير هذه الحرب على التكامل الإقليمي تجدر الإشارة إلى تأثيرها على نفوذ الحكومة المركزية وسيطرتها على جميع أنحاء إقليمها في ظل التحدي المتمثل في تزايد القوة التسليحية لبعض القبائل كنتيجة لمشاركتها في الحرب ورفض هذه القبائل الامتثال لسلطة الدولة والقانون.

ومن حيث تأثيرها على التكامل بين النخبة والجماهير يمكن ملاحظة أن هذه الحرب بإفرازها للمظاهر الجهوية قد خلقت فجوة بين النخبة وجزء كبير من الجماهير، كما أنها خلقت فجوة بين أجزاء النخبة نفسها في ظل تبني فئة من هذه النخبة لقرار الانفصال ومحاولتها الخروج من الوحدة ذات الشعبية الجماهيرية الواسعة.

ويمكن صياغة المشكلة البحثية لهذه الدراسة في صورة تساؤل بحثي رئيسي يعبر عن العلاقة بين الحرب الأهلية اليمنية التي دارت خلال عام ١٩٩٤م، والتكامل السياسي، وبالتالي يكون التساؤل البحثي الرئيسي لموضوع الدراسة هو:

- ما أثر الحرب الأهلية اليمنية (١٩٩٤م) على التكامل السياسي في اليمن؟

وفي إطار هذه المشكلة البحثية والتساؤل البحثي الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما أثر التجربة اللاتكاملية (التشطيرية) اليمنية السابقة على التكامل السياسي في اليمن والحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤م؟
- ما هو أثر هذه الحرب على مسببات مشكلة عدم التكامل السياسي في اليمن مثل القبلية السياسية كتوجه مستمر؟
- هل تعتبر بعض رواسب هذه الحرب عقبة أمام تحقيق أكبر قدر من التكامل السياسي في اليمن؟

٢- مقولات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للتحقق من صحة المقولتين التاليتين:

أ- يؤثر اللجوء إلى استخدام القوة وعدم الاهتمام بضرورة استنفاد كل الحلول السلمية تأثيراً سلبياً على مقومات الحفاظ على التكامل السياسي ومشروعاته التي من الممكن أن تخلق فرصاً أكبر لدعم الوحدة.

ب- هناك علاقة سلبية بين الحرب كخيار للحفاظ على الوحدة ، وتوازن القوة بين أطراف البنية الوحدوية، حيث أن الوضع فيما بعد الحرب قد يشهد سلسلة من الاستبعاد والتهميش للطرف المهزوم. كما أن عدم قبول صيغة الحوار والتوافق بعد الحرب يؤدي إلى تعميق فجوة الثقة.

٣- أهداف الدراسة :

بالإضافة إلى سعي هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين الحرب الأهلية اليمنية ١٩٩٤، والتكامل السياسي؛ والتحقق من صحة مقولتي الدراسة السابق ذكرهما؛ فإن هذه الدراسة تهدف أيضاً إلى محاولة فهم العملية التكاملية في اليمن في إطارها التاريخي والمجتمعي الأوسع والأشمل، وبيان مقومات ومعوقات هذه العملية، ومحاولة فهم التجربة اللاتكاملية السابقة التي تمثلت في الخبرة التشطيرية اليمنية والوصول إلى أسبابها.

٤- أهمية الدراسة :

أ- الأهمية العلمية للدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية انطلاقاً من أن موضوعها ينسب إلى ما يسمى بالدراسات البينية والتي تقوم على الإثراء المتبادل بين حقول المعرفة العلمية، حيث أن موضوعها بالرغم من أنه ينتمي لعلم السياسة حيث أنه يلقى الضوء على موضوع التكامل السياسي بجوانبه المتعددة، إلا أنه يتداخل مع علم الاجتماع وذلك في إطار البعد الاجتماعي للتكامل وعلاقته بالجوانب المختلفة للمجتمع اليمني كالقبلية وغيرها.

ب- الأهمية العملية للدراسة :

انطلاقاً من أن الوطن العربي يواجه مشكلة عدم التكامل في معظم أقطاره بشكل أو بآخر وانطلاقاً من أن مشكلة التكامل وثيقة الصلة بعملية التنمية، فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها العملية، حيث تساهم في الكشف عن أبعاد عملية التكامل السياسي في اليمن وأثر الحرب الأهلية ١٩٩٤م عليها، كما أن الدراسة تساهم في فهم مكونات البنية الاجتماعية والسياسية للنظام اليمني خصوصاً ومعظم الأقطار العربية عموماً، كما أنها تمثل فرصة للاستفادة من التجربة التكاملية (الوحدوية) اليمنية بإيجابياتها وسلبياتها في فهم الوضع التكاملي في الوطن العربي وفرصه ومعوقاته.

كما أن هذه الدراسة تمثل جهداً متواضعاً لفهم الوضع السياسي اليمني والذي لم يدرس بالشكل الكافي، وطغت عليه الاهتمامات الاستراتيجية المتعلقة بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي، ولم يحظَ بالاهتمام البحثي اللائق بأهمية اليمن التاريخية والجغرافية.

٥- منهجية الدراسة :

تستخدم هذه الدراسة اقتراب النخبة، حيث يمثل هذا الاقتراب مدخلاً أكثر صلاحية لتحليل وفهم النظم السياسية العربية، لأن الواقع العربي يؤكد باستمرار على أهمية ومحورية دور النخبة في هذه النظم، ومن ثم فإن تحليلها يمثل مفتاحاً أساسياً لفهم هذه النظم والعمليات المتعلقة بها والنابعة منها، وذلك إذا ما قورن باقتراب الطبقة أو الجماعة حيث لا يمكن تحديد أبنية طبقية واضحة في هذه الدول، كذلك فإن الجماعات لا تلعب دوراً محورياً في الدول الآسيوية والأفريقية ومنها الدول العربية مما يفتح الباب أمام الدور المحوري للنخبة.

وسوف يتم الاعتماد على اقتراب النخبة في الدراسة وإكسابه الصلاحية والفعالية من خلال عدة أساليب هي:

أ- اعتماد الإطار العام لاقتراب النخبة بعد أن يتم نزع الملابسات التي صاحبت نشأته والتي ارتبطت بتحليلات رواده لمجتمعاتهم وواقعهم التاريخي، ثم تطعيم هذا الإطار العام بمفاهيم مثل "السراة" الذي يطلق على تلك الفئة الاجتماعية التي تقود المجتمع ولا تنفصل عنه وإنما تكون جزءاً منه وتتفاعل معه وترتبط به من خلال شبكات متعددة؛ أو مفهوم العصبوية في صياغته الخلدونية، حيث لا تقتصر العصبوية على النسب والأصل العرقي وحده وإنما ترى أنه بجانب عصبوية النسب هناك عصبوية انتساب، وتشمل أي تحالف وعلاقات اجتماعية اختيارية؛ أو مفهوم أهل الحل والعقد الذي يشمل بداخله ثلاث فئات هي: أهل الاختيار وأهل الشورى وأهل الاجتهاد.

ب- توظيف اقتراب النخبة ضمن حزمة منهجية إطارها نظرية النظم التي قدمها "ديفيد إيستون"، وجوهرها نظرية النخبة وأداتها منهج صنع القرار، وبهذا الثلاثي يمكن دراسة النظام السياسي بصورة أكثر فعالية، حيث تركز نظرية النظم على جانبي المدخلات والمخرجات، ومن خلال نظرية النخبة يمكن فهم الإطار الخارجي لعملية التحويل، وبمنهج

صنع القرار يتم تحليل الإطار الداخلي لهذه العملية، وبذلك يمكن الوصول إلى حزمة منهجية متكاملة العناصر متراتبة الوظائف(١).

٦- مفاهيم الدراسة:

في هذا الإطار سوف يتم تناول مفهومي الحرب الأهلية والتكامل السياسي.

أ- مفهوم الحرب الأهلية:

تتبنى هذه الدراسة تعريفاً ينظر إلى الحرب الأهلية باعتبارها "شكلاً من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية أو أيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية، أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة. ويشتمل هذا الصراع على أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة، ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقاً من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة لها"(٢).

ويشتمل هذا التعريف على عدد من العناصر أهمها:

١- أن الحرب الأهلية يمكن أن تقع على أساس الانتماء الإثني للجماعات المتصارعة أو على أساس مذهب سياسي معين يتم من خلاله تنظيم عمليات الحشد والتعبئة والقتال بين الأطراف المتصارعة، كما يمكن المزج بين هذين الشكلين.

٢- الانفصال يعني إمكانية أن تهدف الحرب الأهلية إلى إقامة دولة مستقلة تماماً عن الدولة الأم، أو الانضمام بالإقليم إلى دولة مجاورة، وهو ما ينطوي بالضرورة على رفض جماعة أو جماعات معادية للنظام الحاكم في الدولة الأم لمبدأ البقاء ضمن سيادة هذه الدولة.

٣- مناطق تمركز الجماعات المتصارعة تشير إلى أن الحرب الأهلية تتسم بتقسيم أراضي الدولة بين جماعتين أو أكثر، بحيث تمارس كل جماعة عملياتها القتالية

---

(١) نصر عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية "الإمكانات والإشكالات"، في علي الصاوي (محرر)، النخبة السياسية في العالم العربي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦)، ص٢٧.

(٢) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص٢٥.

انطلاقاً من هذه المناطق، كما تتعرض كل جماعة في منطقتها قانونها الخاص، بعيداً عن سلطة الحكومة المركزية.

ب- مفهوم التكامل السياسي:

تميل هذه الدراسة إلى تبني تعريف محدد للتكامل السياسي بأنه "شكل من أشكال التضامن والتلاحم والاندماج داخل الكيان السياسي ناتج عن وجود إحساس عام بالولاء والمشاركة وتخطي الانتماءات الأولية أو الفرعية التي لا ترتبط بالكيان الكلي للدولة أو المجتمع، وتغلغل كيان الدولة في مختلف تكوينات المجتمع وجوانبه بشكل تفاعلي لا إكراهي، ووجود علاقات تفاعلية وتأثير متبادل بين النخبة والجماهير".

ويشتمل هذا التعريف على ثلاثة أنماط للتكامل السياسي هي:

١- التكامل القومي: بمعنى وجود إحساس بالانتماء إلى هوية عامة واحدة، والإحساس بالولاء والمشاركة وتخطي الانتماءات الفرعية التي لا ترتبط بالكيان الكلي للدولة أو المجتمع.

٢- التكامل الإقليمي: بمعنى بسط سلطة الحكومة المركزية ونفوذها على كافة أقاليم الدولة، وحضور كيان الدولة في مختلف تكوينات المجتمع وجوانبه.

٣- التكامل بين النخبة والجماهير: بمعنى وجود علاقات تفاعلية وتأثير متبادل بين النخبة الحاكمة والجماهير المحكومة واتفاقهما على مجموعة من الأهداف ووسائل إنجازها.

٧- مصادر البيانات:

أ- المصادر الأولية وتتضمن:

- الدساتير
- الاتفاقيات الرسمية.
- الجرائد الرسمية.
- الصحف.
- بعض خطب وتصريحات القادة.

ب – المصادر الثانوية :

والتي تتضمن ما كتب عن الموضوع محل الدراسة في المراجع المكتبية والأدبيات السابقة.

٨- أدوات جمع البيانات :

أ- الملاحظة : ملاحظة جوانب المجتمع اليمني ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ب- المقابلة : وذلك بإجراء بعض المقابلات مع بعض الشخصيات المعنية بموضوع الدراسة للتعرف على وجهة نظرها في المشكلة محل الدراسة.

٩- النطاق الزمني للدراسة :

يمتد النطاق الزمني لهذه الدراسة من عام ١٩٩٠م منذ قيام الوحدة اليمنية وحتى عام ٢٠٠٤م، ومبرر اختيار هذه الفترة هو أنها تعتبر مناسبة لدراسة الآثار المباشرة والممتدة للحرب الأهلية على التكامل السياسي، كما أن هذه الفترة قد شهدت إجراء عدة انتخابات في إطار بدأ تكريس اليمن ولو على مستوى الشكل للتعددية السياسية، فقد شهدت أول انتخابات نيابية تعددية في تاريخ دولة الوحدة عام ١٩٩٣م والتي كانت نتائجها من ضمن الأسباب التي أدت إلى أزمة الانفصال والحرب عام ١٩٩٤م، كما شهدت انتخابات برلمانية عام ١٩٩٧م وقد قاطعها الحزب الاشتراكي ممثل الجنوب سابقاً، وكذلك إجراء انتخابات رئاسية في سبتمبر/ أيلول عام ١٩٩٩م والتي قاطعها الحزب الاشتراكي أيضاً، كذلك انتخابات عام ٢٠٠٣م، ولا تخلو كل هذه الانتخابات من بعض الدلالات ذات العلاقة بالتكامل السياسي. كما أن هذه الفترة قد شهدت انفلاتاً أمنياً تمثل في بعض حوادث الاغتيال والاختطاف والخروج على النظام.

١٠- الدراسات السابقة :

يمكن عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وتصنيفها كالتالي:

أ – دراسات تتناول التكامل السياسي في إطار دراسة الوحدة اليمنية :

١ – دراسة: الوحدة اليمنية: دراسة في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة(١):

حيث تتناول هذه الدراسة تجربة الوحدة اليمنية وعلاقتها بما يسميه الكاتب الوظيفية الشاملة المتدرجة، حيث يرى أن الوظيفية الشاملة لا تكتمل فعاليتها إذا هي انحصرت في

(١) حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية: دراسة في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

النطاق السياسي الرسمي أو الحكومي، إذ هي بذلك تتجاهل أهم أبعاد الفعل الوحدوي أي الدور الشعبي التطوعي، ولأن فعالية هذا الدور لا تستقيم من دون مناخ حر وتعددي فإن الديمقراطية تعد شرطاً ليس فقط من أجل بناء الوحدة وإنما أيضاً من أجل حمايتها وضمان استمرارها، ويخلص الكاتب إلى أن التوجه السلمي الديمقراطي ذو الجوانب الإجرائية التطبيقية هو جوهر إضافة الوحدة اليمنية وهو نفسه القابل للتعميم على الحالة العربية في الانتقال من التجزئة إلى الوحدة.

٢- دراسة: الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي[١]:

تتناول هذه الدراسة كفاح الشعب اليمني نحو الوحدة، والعلاقة بين شطري اليمن، ودور المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية في قيام الوحدة اليمنية، وتطور النظام الإقليمي العربي وأثره على الوحدة اليمنية، كما تتناول أثر المتغيرات المحلية ذاتها على الوحدة اليمنية ١٩٨٠-١٩٩٠م، ودور الأزمة الاقتصادية وظهور النفط كدافع للوحدة اليمنية، وتتناول أيضاً التحديات التي تواجه دولة الوحدة كالتحدي الديمقراطي، والتحدي الاقتصادي والاجتماعي، وتحدي إقامة دولة المؤسسات.

ويلاحظ على هذه الدراسة عدم تركيزها على دراسة التكامل السياسي في اليمن بشكل مباشر وشامل.

ب- دراسات تتناول التكامل السياسي في إطار دراسة العلاقات بين شطري اليمن سابقاً:
مثل دراسة: العلاقات بين شطري اليمن: دراسة في مقومات الوحدة ومعوقاتها (١٩٧٩-١٩٨٩)[٢].

حيث قدمت هذه الدراسة عرضاً لمفهوم التكامل والتعريفات المختلفة له، كما قدمت عرضاً لأدبيات التكامل أو المدارس النظرية التي تناولت هذا المفهوم وهي المدرسة الوظيفية والوظيفية الجديدة، والمدرسة الفيدرالية والتي تقوم على أساس سيادة العوامل السياسية والدستورية ، ثم المدرسة الاتصالية التي تركز على التعاملات بين البشر باعتبارها مؤشراً لاتجاهاتهم بعضهم تجاه البعض الآخر. كما تعرضت هذه الدراسة لمقومات أو أسس الوحدة

---

(١) سمير محمد أحمد العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، تقديم عبد العزيز المقالح، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧).

(٢) عبد العزيز محمد الشعيبي، العلاقات بين شطري اليمن: دراسة في مقومات الوحدة ومعوقاتها (١٩٧٩-١٩٨٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٣.

اليمنية وهي أسس تاريخية واجتماعية واستراتيجية، وناقشت العوامل الداخلية والخارجية التي وقفت في طريق الوحدة منذ إعلان أول اتفاقية للوحدة بين شطري اليمن عام ١٩٧٢م حتى قيام الوحدة عام ١٩٩٠م، وعرضت هذه الدراسة أيضاً المشاريع الوحدوية السابقة وقيمت هذه المشاريع وبينت ثغراتها وعيوبها. وفي النهاية قدمت هذه الدراسة تصوراً مستقبلياً للوحدة اليمنية والتحديات التي تواجهها وهي تحديات سياسية وتحديات اقتصادية وتحديات اجتماعية، وطرحت رؤية لمعالجة هذه التحديات.

ويلاحظ على هذه الدراسة تناولها للتكامل السياسي في اليمن خلال فترة زمنية قصيرة، كما أنها تخلط بين التكامل السياسي والتكامل الدولي.

ج- دراسات تتناول أحد جوانب التكامل السياسي في اليمن:

مثل دراسة: التكامل القومي في اليمن (١٩١٨-١٩٨٤) (١).

حيث ركزت هذه الدراسة على جانب التكامل القومي فقط دون تناول جانبي التكامل الإقليمي، والتكامل بين النخبة والجماهير، وسعت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المقومات الرئيسية للتكامل القومي داخل شطري اليمن سابقاً، والتعرف على الخطوات التي اتخذتها حكومات شطري اليمن سابقاً من أجل التكامل القومي داخل الشطرين وبينهما. كما تناولت هذه الدراسة معوقات التكامل بين شطري اليمن والتي تمثلت في التعدد الطبقي والعرقي والاعتبارات الإقليمية أو الانفصال الجغرافي والقبلية. وتناولت هذه الدراسة أيضاً أدوات التكامل التي استخدمتها حكومات شطري اليمن سابقاً من أجل التكامل والمتمثلة في أدوات ثقافية وأدوات سياسية وإدارية وأدوات عسكرية وأدوات اقتصادية.

ويلاحظ على هذه الدراسة عدم شموليتها في التعاطي مع موضوع التكامل السياسي في اليمن، حيث تركز على جانب التكامل القومي مهملةً جانبي التكامل الإقليمي والتكامل بين النخبة والجماهير.

د- دراسات تتناول التكامل السياسي في إطار دراسة أحد جوانب النظام اليمني:

مثل دراسة: الدور السياسي للقبيلة في الجمهورية العربية اليمنية (١٩٦٢-١٩٩٠) (٢).

---

(١) عبد المجيد عبده سيف المخلافي، التكامل القومي في اليمن (١٩١٨-١٩٨٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٦.

(٢) محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في الجمهورية العربية اليمنية (١٩٦٢-١٩٩٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٥).

حيث تناولت هذه الدراسة موضوع التكامل السياسي في إطار تفسير وتحليل الدور السياسي للقبيلة في اليمن وذلك عن طريق استكشاف علاقة القبيلة ببعض مكونات ووظائف النظام السياسي مثل عملية صنع القرار السياسي وتكوين النخبة السياسية والتكامل السياسي، وفي هذا الإطار خلصت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من التأكيد على وجود وعي بالهوية اليمنية كهوية عامة مشتركة بين كثير من أبناء القبائل اليمنية، إلا أن الواقع الاجتماعي والسياسي اليمني المعاش والمعاصر يشير إلى أنه في حالة التعارض بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة فإن الأول يجب الأخير، وهذا يمثل تحدياً كبيراً للتكامل السياسي في اليمن.

ويلاحظ على هذه الدراسة تناولها للتكامل السياسي في إطار ضيق من خلال دراسة علاقة القبيلة بالولاء الوطني والهوية الوطنية في الشطر الشمالي من اليمن.

١١- تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول إضافةً إلى المقدمة والخاتمة:

الفصل الأول: يتناول الإطار النظري للدراسة من خلال مبحثين: المبحث الأول يتناول الأبعاد النظرية لظاهرة الحرب الأهلية، والمبحث الثاني يتناول الأبعاد النظرية للتكامل السياسي.

الفصل الثاني: يتناول التجربة اللاتكاملية (التشطيرية) اليمنية السابقة، وعلاقتها بالواقع السياسي اليمني، وذلك عبر ثلاثة مباحث: الأول يتناول ملامح النظام السياسي وتطوراته في الشطر الشمالي، والثاني يتناول ملامح النظام السياسي وتطوراته في الشطر الجنوبي، والثالث يتناول سمات النخبة السياسية الحاكمة وتحولاتها في شطري اليمن.

الفصل الثالث: يتناول مقدمات الحرب الأهلية اليمنية – ١٩٩٤ وتفاعلاتها وذلك من خلال ثلاثة مباحث: الأول يتناول التفاعلات التي مهدت للوحدة اليمنية، والثاني يتناول تفاعلات ما بعد الوحدة، والثالث يتناول أزمة الانفصال وتفاعلات الحرب عام ١٩٩٤.

الفصل الرابع: يتناول تداعيات الحرب الأهلية اليمنية – ١٩٩٤ على التكامل السياسي في اليمن من خلال أربعة مباحث: الأول يتناول تداعيات الحرب على القبلية السياسية، والثاني يتناول تداعياتها على التكامل داخل المؤسسات الرسمية، والثالث يتناول تداعياتها على التكامل المناطقي أو الجهوي، والرابع يتناول تداعيات هذه الحرب على الخطاب السياسي السائد والحوار بين الأحزاب.

الفصل الأول

الإطار النظري

الفصل الأول

الإطار النظـــري

تتعدد الأبعاد النظرية لكل من مفهومي الحرب الأهلية والتكامل السياسي وتتداخل مع بعضها البعض إلى حد كبير. فقد مر مفهوم الحرب الأهلية بالعديد من التطورات التدريجيـة في مجال الدراسات السياسية بدءاً من التركيز على البعد الوصفي أو الشكلي للحرب الأهلية، وصولاً إلى التركيز على التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحركـة للحـروب الأهلية. وتتعدد الاقترابات المنهجية والنظرية التي تفسر عملية انتقال الانقـسامات العرقيـة والأيديولوجية والمناطقية من إطار النزاع السلمي إلى مرحلة انفجار الصراع المسلح ونـشأة الحرب الأهلية، وذلك وفقاً للمدارس الفكرية التي تناولت هذه الظاهرة واختلاف تلك المدارس حول تقدير قيمة الأوزان النسبية للعوامل الداخلية والخارجية المؤدية إلى نشأة ظاهرة الحرب الأهلية، حيث تُصنف الاقترابات التي تناولت هذه الظاهرة إلى أربعة أنواع منها ما يركز على دور الممارسات الاستعمارية في التمهيد لاندلاع الحروب الأهلية، ومنها مـا يركـز علـى العوامل الداخلية، ومنها ما يركز على تحليل الموقف في تفسير الحرب الأهلية، ومنهـا مـا يتميز بالنظرة الشاملة ويعتمد أسلوب التكامل المنهجي في تناول ظاهرة الحرب الأهلية.

كذلك تتعدد الأبعاد النظرية لمفهوم التكامل السياسي، حيث تتعدد تعريفاته وتتنوع إلى حد كبير، فهناك تعريفات تركز على البعد الداخلي أو المحلي للتكامل، وتعريفات تركز علـى البعد الدولي للتكامل، وتعريفات أخرى تركز على البعد المؤسسي له. كما تتعدد أنماط التكامل بشكل كبير، فمنها القومي والإقليمي والوظيفي والقيمي والسلوكي والثقافي والتكامل بين النخبة والجماهير. كذلك تتعدد استراتيجيات التكامل وأدواته. كما تتعد عوامل عدم التكامـل والتـي تشمل التعدد اللغوي والتعدد الديني والتعدد العرقـي والاعتبـارات الإقليميـة أو الانفـصال الجغرافي والعوامل الاقتصادية أو الانفصال الطبقي. وتختلط الأبعاد النظرية للتكامل السياسي وتتشابك مع بعضها البعض ويصعب وضع فواصل تحكمية بينها على أرض الواقع.

ويتناول هذا الفصل الأبعاد النظرية للحرب الأهلية والتكامل السياسي عبر مبحثـين: يتناول الأول الأبعاد النظرية لظاهرة الحرب الأهلية، ويتناول الآخر الأبعاد النظرية للتكامـل السياسي.

المبحث الأول

الأبعاد النظرية لظاهرة الحرب الأهلية

يتناول هذا المبحث مفهوم الحرب الأهلية وأهميته، ومشكلات دراسته، والنماذج المختلفة لتعريفه، والاقترابات المنهجية لدراسة هذا المفهوم، ومراحل الحرب الأهلية.

المطلب الأول

أهمية دراسة ظاهرة الحرب الأهلية

تكتسب دراسة ظاهرة الحرب الأهلية أهمية كبيرة وذلك لعدة اعتبارات منها:

١- أن ظاهرة الحرب الأهلية قد أصبحت واحدة من أبرز ملامح السياسة العالمية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وباتت هذه الظاهرة تستحوذ على حيز كبير من الاهتمام في العلاقات الدولية. وخلال عقد التسعينات وحده كانت الأغلبية الساحقة من الصراعات التي شهدتها البيئة الدولية هي صراعات داخلية وحروب أهلية أساساً، ولم تعد هذه الحروب مجرد صراعات محدودة تدور بين الحكومة وجماعات صغيرة من المعارضة في الدول المعنية، وإنما شملت هذه الحروب مجتمعات بأسرها في العديد من الحالات ووصلت إلى درجة الإبادة الجماعية لقطاعات كاملة من السكان، مثل حالة الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا، كما أن حدة وكثافة الصراع في هذه الحروب تزداد بصورة مستمرة[١].

٢- أن المجهودات المبذولة لدراسة ظاهرة الحرب الأهلية تعد قليلة للغاية بالرغم من انتشار هذه الظاهرة على نطاق واسع، ولا تزال الإسهامات العلمية في دراستها في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية قليلة أيضاً ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب منها: الربط بين ظاهرة الحرب الأهلية والأبعاد الدولية إلى حد كبير خصوصاً إبان فترة الحرب الباردة بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية، والنظر إليها بوصفها أداة من أدوات الصراع بين هاتين الكتلتين في سبيل تحقيق أهدافهما. كذلك تبعية الاهتمام العلمي والأكاديمي بهذه الظاهرة لمدى الاهتمام السياسي الفعلي بها ومدى أتساع نطاقها الإقليمي أو الدولي، أي أنه كلما زاد الاهتمام السياسي الفعلي بظاهرة الحرب الأهلية، واتسع نطاقها زاد الاهتمام الأكاديمي والعلمي بدراستها، والعكس صحيح. كذلك التركيز على دراسات الحالة في

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص ١٥.

دراسة الحرب الأهلية دون التركيز على السعي نحو تقديم إطار نظري شامل لدراسة هذه الظاهرة وتطورها.

٣- على الرغم من عدم انتفاء الاعتبارات والتدخلات الدولية في ظاهرة الحرب الأهلية، إلا أن الأخيرة تعتبر في المقام الأول نتاجاً للمتغيرات والثوابت الداخلية المتعلقة بالبنية السياسية والمجتمعية للأنظمة في الدول المعنية، ومن ثم فإن فهم ظاهرة الحرب الأهلية يؤدي إلى فهم طبيعة هذه الأنظمة وطبيعة التفاعلات السياسية والمجتمعية داخلها، وفهم أسباب وملابسات اندلاع الحروب الأهلية في الدول المعنية.

٤- اتصاف الحروب الأهلية بالضراوة والعنف وبالنتائج الاقتصادية والاجتماعية المدمرة على المدى القريب، والمؤثرة بعمق على المدى البعيد، حيث أنها تشمل مناطق آهلة بالسكان تكون خاضعة لهجمات متقطعة وغير متوقعة، فتؤدي إلى شلل الحياة الاقتصادية وتمزق النسيج الاجتماعي، وقد يحتاج المجتمع لعدة عقود من الزمن لمعالجة هذه الآثار وإعادة البناء والتوازن، إضافةً إلى ذلك فإن هذه الحروب تؤدي إلى إفراز العديد من الظواهر السياسية والإنسانية السلبية مثل التدخل الخارجي وظاهرة اللاجئين، وانتشار ثقافة العنف والميل لاستخدامه لحل النزاعات، كما تتسب هذه الظاهرة في التأثير السلبي على المكانة الدولية والإقليمية للدول المعنية، وتتسب في حالات متطرفة في انهيار الدولة بشكل عام. كل ما سبق يؤكد أهمية دراسة ظاهرة الحرب الأهلية للوقوف على أسبابها ومواجهة أخطارها.

٥- إن دراسة ظاهرة الحرب الأهلية بشكل عام وشامل والوصول إلى تعميمات وأطروحات علمية قوية بشأنها يساعد في وضع إطار متكامل لتسوية هذه الحروب ودرأ أخطارها ومواجهة آثارها السلبية العميقة.

٦- العلاقة الوثيقة بين ظاهرة الحرب الأهلية والعديد من جوانب تدعيم النظام السياسي في الدول المعنية. كعلاقتها وتأثيرها القوي على عملية الاندماج القومي داخل المجتمع، وعلاقتها بعملية التنمية، حيث أن النتائج المروعة للحرب الأهلية – من استنزاف لموارد المجتمع البشرية والاقتصادية وتأثيرها السلبي على قوة النظام السياسي وكفاءته – تمثل عقبة كبيرة في سبيل تحقيق أكبر قدر من الاندماج القومي، وتحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية الشاملة.

المطلب الثاني

مشكلات دراسة ظاهرة الحرب الأهلية

ما زال هناك العديد من المشكلات التي تواجه دراسة ظاهرة الحرب الأهلية، ومن هذه المشكلات ما يلي:

١- مفهوم الحرب الأهلية شأنه شأن العديد من مفاهيم العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة يعاني من عدم الاتفاق حوله، وغموض مدلوله وعدم الاتفاق على تحديد مؤشرات واضحة ومتفق عليها فيما يتعلق به.

٢- ظاهرة الحرب الأهلية كغيرها من الظواهر الاجتماعية والسياسية تتسم بالتعقيد وتعدد الأسباب والملابسات المؤدية إليها، وتداخلها مع العديد من الظواهر المجتمعية والسياسية الأخرى وتشابكها معها.

٣- وجود الكثير من الفروق والاختلافات الحادة فيما بين الحالات المتعددة من الحروب الأهلية على الساحة الدولية مما يصعب من عملية الوصول إلى قدر كبير من الاتفاق على العديد من المسائل والقضايا المهمة في دراسة الحروب الأهلية، ويجعل من عملية رصد خصائص مشتركة للحالات المتعددة من هذه الحروب عملية صعبة، وهو ما دفع بعض الباحثين إلى الإشارة إلى "أن الخروج بتعميمات بشأن الصراعات الداخلية المسلحة يعتبر مسألة صعبة ومحفوفة بالمخاطر"(١).

٤- تطور ظاهرة الحرب الأهلية عبر المراحل التاريخية المختلفة وعدم مجاراة الأبحاث والمجهودات الأكاديمية والعلمية لهذا التطور.

٥- عدم الاهتمام بالتركيز العميق على دراسة ظاهرة الحرب الأهلية في حد ذاتها، ودراستها - في العادة - في إطار دراسة الظواهر الأوسع التي تشتمل عليها كالصراعات العرقية داخل المجتمع، واعتبار هذه الظاهرة شكل من أشكال التعبير العنيف عن هذه الصراعات، والخلط بين الحرب الأهلية والعديد من الظواهر الأخرى كالثورات وحروب العصابات وأعمال التمرد.

---

(1) Charles King, "Ending Civil Wars" Adelphi Papers, (London: International Institute for Strategic Studies), No. 308, 1997, P. 22.

٦- النظر إلى الحرب الأهلية باعتبارها أداة سواءً بأيدي الأطراف الداخلية المتصارعة في إطار المجتمع المعني للتعبير عن الاختلافات والصراعات الداخلية، أو بأيدي الأطراف الخارجية ذات الصلة بهذه الحرب كتعبير عن الصراعات والخلافات الدولية.

٧- الميل الكبير إلى التركيز على ما يعرف بدراسات الحالة في الحروب الأهلية، وعدم السعي الجاد لتكوين إطار نظري شامل لدراسة هذه الظاهرة ومحاولة الوصول لتعميمات بشأنها بالشكل الذي يؤدي إلى الوصول إلى إجراء توصيف دقيق للأبعاد النظرية والمنهجية لهذه الظاهرة على مستوى العالم.

المطلب الثالث

نماذج تعريف مفهوم الحرب الأهلية

تتعدد وتتنوع تعريفات مفهوم الحرب الأهلية إلى حد كبير ويمكن عرض نماذج لهذه التعريفات كالتالي:

- تعريف القاموس السياسي للحرب الأهلية بأنها "صراع مسلح ينشب داخل إقليم الدولة يتميز بأن كلا الطرفين المتنازعين يفرض سلطانه على جزء معين من إقليم الدولة ويمارس فيه السلطات التي تمارسها الحكومات الشرعية كجباية الضرائب والتجنيد والتقاضي .. الخ"، فمن ثم تختلف الحرب الأهلية عن الثورة التي تعتبر هياجاً مسلحاً ضد الحكومة الشرعية، وهذا الاختلاف ينعكس بدوره على الوضع القانوني للمحاربين ، ففي حالة الحرب الأهلية تطبق القواعد الخاصة بالحرب والحياد والاعتراف القانوني بالدولة الجديدة على أساس الواقع[(١)].

ويعيب هذا التعريف أنه يفترض أن الحرب الأهلية تدور بين طرفين فقط لكن الواقع يشير إلى إمكانية تورط أكثر من طرفين في الصراع، كما يركز هذا التعريف على الاعتبارات القانونية المتعلقة بالحرب الأهلية.

- تعريف الموسوعة السياسية للحرب الأهلية بأنها "حالة صراع مسلح يقع بين فريقين أو أكثر في أراضي دولة واحدة نتيجة لنزاعات حادة، وتعذر إيجاد أرضية مشتركة لحلها

---

(١) أحمد عطية، القاموس السياسي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص٤٤٤.

بالتدريج أو بالوسائل السلمية، ويكون الهدف لدى الأطراف السيطرة على مقاليد الأمور وممارسة السيادة"[١].

- تعريف الموسوعة الدولية للعلوم الإنسانية للحرب الأهلية بأنها "صراع داخل مجتمع، ناتج عن محاولة الاستيلاء أو الحفاظ على السلطة ورموز الشرعية، من خلال أدوات غير قانونية". وهي تعتبر حرباً لأنها تحتوي على أعمال عنف تقوم بها أطراف الصراع، وهي تعتبر أهلية لأن المدنيين يشاركون فيها، وهي ربما تحدث داخل جماعة واحدة ترغب أجزاء منها في الحفاظ على – أو بلورة – هوية عرقية أو سياسية منفصلة، أو ترغب في تغيير الحكومة[٢].

- تعريف الحرب الأهلية بأنها "الحرب الواقعة بين أقسام المملكة أو الدولة، حيث يدعى كل قسم منها أنه هو صاحب الحكومة الشرعية ويطلب بسط سيادته على جميع أنحاء المملكة"[٣].

ويلاحظ على هذا التعريف بساطته الشديدة حيث يرى أن الهدف من الحرب الأهلية هو مجرد بسط السيادة على جميع أنحاء الدولة.

- ويعرف "شارل زور غبيب" الحرب الأهلية على أنها "نزاع مسلح ينطبق عليها تعريف "كلاوس فيتز" "Clauswitz" أنها فعل من الحياة الاجتماعية، إنها نزاع المصالح الكبرى الذي لا يمكن حله إلا بإراقة الدماء، إنها التطور الطبيعي للسياسة التي اختارها فريق من الناس عندما لا تسمح له السياسة العادية بتحقيق الهدف الذي وضعه لنفسه"[٤].

إن معيار الحرب الأهلية لا يكمن في صفة النزاعات ، بل يمكن أن يرتدي شكل عمليات عسكرية تقليدية، أو شكل حرب العصابات، أو يتمثل بالكتل السياسية أو الطبقات الاجتماعية أو العنصرية أو الفرق الدينية، أو في أسباب النزاع نفسه، ويمكن أن تستهدف الحرب الأهلية النظام السياسي في الدولة أو خلق دولة جديدة عن طريق الانفصال.

---

(١) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦)، ص١٨١.

(2) J.K. Zawodony, "Civil War" in David L. Sills (ed.) International Encyclopedia of Social Science (New York: The Macmillan Co. & the Free Press), Vol.7, 1986, P.499.

(٣) علي ماهر، القانون الدولي العام: مجموعة المحاضرات التي ألقيت على طلبة الليسانس بمدرسة الحقوق الملكية سنة ١٩٢٣ – ١٩٢٤، (القاهرة: مطبعة الاعتماد، د.ت)، ص ص. ٥٠٩ – ٥١٠ .

(٤) شارل زور غبيب، الحرب الأهلية، ترجمة أحمد برو، (بيروت – باريس، منشورات عويدات، ١٩٨١)، ص١٣.

هذه العناصر السابقة تسمح بالتمييز بين الحرب الأهلية والاضطرابات الداخلية، حيث أن الأخيرة هي انتفاضات محصورة في المكان ومحدودة في الزمان يدعو القائمون بها إلى عدم احترام النظام دون تشاور مسبق، ودون أهداف واضحة(١).

- تعريف الحرب الأهلية على أنها "إحدى أشكال الصراع الداخلي الذي قد ينتج عن حدوث تصعيد واسع النطاق في العمليات الإرهابية".

ويركز هذا التعريف على تطور الحرب الأهلية من كونها عمليات إرهابية في البداية يمكن أن تزداد حدتها في حالة عجز الحكومة المعنية عن مواجهتها، فتأخذ شكل حرب العصابات، ومع قيام قوات الثوار بالاستيلاء على بعض المناطق، ومع اتساع هذه المناطق تقوم هذه القوات بتعبئة الأفراد الواقعين تحت سيطرتها في جيوش نظامية تواجه قوات الحكومة، حينها يصبح الصراع حرباً أهلية(٢).

- تعريف "تيد روبرت جار" للحرب الأهلية بأنها "إحدى أشكال الثورة التي تقوم بها الجماعات الإثنية من أجل تحقيق مصالحها. وتحارب فيها وحدات عسكرية تابعة للجماعة الإثنية المعنية ضد قوات النظام الحاكم أو ضد قوات الجماعات الإثنية الأخرى، وتنطلق الجماعات من مناطق معينة تعتبرها قواعد تمركز لها"(٣).

ويلاحظ على هذا التعريف ضيقه الشديد حيث يركز على العامل العرقي أو الإثني في الصراع بالرغم من أنه ليس العامل الوحيد في نشوب الحرب الأهلية، حيث تتداخل العوامل الاقتصادية والإيديولوجية والعرقية مؤديةً لإشتعال الحرب الأهلية.

- تعريف "روبين هايام" للحرب الأهلية بأنها "تلك الحالة التي يستخدم فيها العنف المسلح المنظم واسع النطاق داخل المجتمع الواحد، لتحدي سلطات الحكومة ومكانتها داخل النظام السياسي في الدولة، إما بهدف الإطاحة بهذه الحكومة، أو سعياً للحصول على الحكم الذاتي داخل الدولة أو الانفصال عنها"(٤).

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ١٣،١٤.

(2) Richard Clutterbuck, Terrorism and Guerrilla Warfare: Forecasts and Remedies, (London & New York: Rout ledge), 1990, P. 9.

(٣) تيد روبرت جار، أقليات في خطر، تعريب مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي، مراجعة وتقديم محمد سيد أحمد، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠)، ص ص ٢٠٧ - ٢٠٩.

(4) Robin Higham (ed.), Civil wars in the Twentieth Century, (Lexington: The University Press of Kentucky), 1972, P. 18

ويلاحظ على هذا التعريف تركيزه على ضرورة تـوافر شـروط للحـرب الأهليـة كاستخدام العنف المسلح المنظم واسع النطاق، وأن يكون لهذه الحرب هدف واضح ومحـدد، وبالرغم من بديهية هذه الشروط إلا أنها تعتبر مهمة إلى حد كبير للتمييز بين الحرب الأهلية والظواهر الأخرى كحرب العصابات والثورات وعمليات التمرد.

- تعريف "روي ليكليدر" للحرب الأهلية باعتبارها "صراعاً بين فريقين أو أكثر، يتمتع كـل منها بقدر ما من السيادة إزاء أتباعه، وهو ما يتيح تقسيم ولاءات أفـراد المنطقـة التـي يسيطر عليها كل فريق، وتتوزع طاعة هؤلاء الأفراد على أكثر من جماعة واحدة، بحيث يدفع فريق منهم الضرائب إلى المعارضة، ويقدمون لهذه المعارضة كافة أشكال الدعم من أفراد للقتال في صفوفها، وإمداد وغير ذلك من مظاهر السيادة التي يخضع لها هذا القسم من السكان"(١).

ويلاحظ من العرض السابق لتعريفات مفهوم الحرب الأهلية مدى تنوع هذه التعريفات ومدى التعقيد الذي يكتنف هذا المفهوم.

- وتميل هذه الدراسة إلى تبني التعريف الذي ينظر إلى الحرب الأهلية باعتبارها "**شكلاً من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنيـة أو أيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكوميـة، أو الإطاحـة بنظـام الحكـم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة. ويشتمل هذا الصراع على أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة، ويـتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقاً من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة لها**"(٢).

وعلى الرغم من أن الحرب الأهلية يمكن أن تنشأ في البداية تحت تأثير خلاف محدد بشأن السلطة أو رموز الشرعية، فإن مسار الصراع يمكن أن يؤدي إلى اخـتلاف موضـوع الصراع وأشكاله وطبيعة التحالفات القائمة بين الجماعات المشاركة فيه، وفي هذا الإطار، فإن من الضروري توضيح العناصر التي يشتمل عليها هذا التعريف على النحو التالي:

١- الصراع الداخلي هو الصراع الذي يقع داخل حدود دولة واحدة، بغض النظر عن وجود أو عدم وجود دعم خارجي لجماعة أو جماعات مشاركة في هذا الصراع.

---

(1) Roy Licklider, "The Consequences of Negotiated Settlements in Civil Wars 1945-1993", The American Political Science Review, (Washington D.C.: The American Political Science Association), Vol. 89, No. 3, September 1995, P. 681

(٢) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص ٢٥.

٢- الأسس الإثنية والأيديولوجية للصراع تشير إلى أن الحرب الأهلية يمكن أن تقع على أساس الانتماء الإثني للجماعات المتصارعة أو على أساس مذهب سياسي معين يتم من خلاله تنظيم عمليات الحشد والتعبئة والقتال بين الأطراف المتصارعة، كما يمكن المزج بين هذين الشكلين أيضاً.

٣- تغيير السياسات الحكومية يعني أن موضوع الصراع في الحرب الأهلية يمكن أن يرتكز على ممارسة ضغط على الحكومة لتغيير سياسة معينة على صعيد المشاركة السياسية أو التوزيع وتخصيص الموارد من جانب الحكومة.

٤- الإطاحة بنظام الحكم تعني أن موضوع الصراع في الحرب الأهلية ربما يتركز على تغيير نظام الحكم ذاته، سواء بصورة جذرية من حيث تغيير الدستور ومؤسسات الحكم والنخبة الحاكمة، أو بصورة جزئية من حيث تغيير المسئولين الحكوميين مع إبقاء هيكل نظام الحكم قائماً.

٥- الحصول على الحكم الذاتي يعني أن الحرب الأهلية يمكن أن تهدف إلى تمكين جماعة أو جماعات إثنية من الحصول على الحكم الذاتي أو توسيع صيغة حكم ذاتي قائمة، مع استمرار قبول هذه الجماعة أو الجماعات للعيش داخل الدولة.

٦- الانفصال يعني إمكانية أن تهدف الحرب الأهلية إلى إقامة دولة مستقلة تماماً عن الدولة الأم، أو الانضمام بالإقليم إلى دولة مجاورة، وهو ما ينطوي بالضرورة على رفض جماعة أو جماعات معادية للنظام الحاكم في الدولة الأم لمبدأ البقاء ضمن سيادة هذه الدولة.

٧- أعمال العنف المسلح المنظم واسع النطاق تعني أن هذه الحرب لابد أن تشتمل على مشاركة عدد كبير نسبياً من الأفراد – المدنيين والعسكريين – في أعمال العنف المسلح، كما لابد أن يتسبب هذا العنف في وقوع أعداد كبيرة نسبياً من الضحايا.

٨- مناطق تمركز الجماعات المتصارعة تشير إلى أن الحرب الأهلية تتسم بتقسيم أراضي الدولة بين جماعتين أو أكثر، بحيث تمارس كل جماعة عملياتها القتالية انطلاقاً من هذه المناطق، كما تفرض كل جماعة في منطقتها قانونها الخاص، بعيداً عن سلطة الحكومة المركزية[1].

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ٢٥ ، ٢٦.

المطلب الرابع

اقترابات دراسة ظاهرة الحرب الأهلية

تتعدد الاقترابات النظرية والمنهجية التي تفسر ظاهرة الحرب الأهلية، وذلك وفقاً للمدارس الفكرية التي تناولت هذه الظاهرة، واختلاف هذه المدارس حول تقدير قيمة الأوزان النسبية للعوامل الداخلية والخارجية المؤدية إلى نشوء ظاهرة الحرب الأهلية.

ويمكن تصنيف الاقترابات التي تناولت الحرب الأهلية إلى أربعة أنماط يمكن تعميمها على دراسة ظاهرة الحرب الأهلية بشكل عام ، ويمكن عرض هذه الاقترابات كالتالي:

أولاً : اقترابات البعد الاستعماري في تفسير ظاهرة الحرب الأهلية :

وتركز هذه الاقترابات على تأثير الاستعمار في خلق التناقضات والاختلافات داخل المجتمعات خلال الفترة الاستعمارية مما يمهد الطريق أمام اندلاع الحروب الأهلية في هذه المجتمعات، حيث يظهر الدور القوي للاستعمار في تأجيج الصراع الإثني في المستعمرات، ويأتي الدور الاستعماري في هذا الإطار رغبةً في تأسيس أسلوب إنتاج رأسمالي يخدم مصالح واحتياجات القوى الاستعمارية، ومن ناحية أخرى فإن دخول الاستعمار والرأسمالية للدول المستعمرة أدى إلى حدوث تأثير تناقضي للعلاقات السلعية، حيث اختفت روابط النسب في العلاقات الاقتصادية – الاجتماعية، وحلت محلها علاقات موضوعية مبنية على أدوار معقدة في عملية الإنتاج والتنافس السلعي. وبالتالي يظل التهديد الاقتصادي الاجتماعي سائداً ويتنامى الانحياز العرقي بصورة تدريجية وتتبلور الهوية العرقية والوعي العرقي والطبقي مما يؤدي إلى نشوء بورجوازية حاكمة مستأثرة بالسلطة، وعادة ما يترافق هذا الاستئثار بالسلطة مع نمو التناقضات الطبقية والعرقية داخل المجتمع.

وفي نفس الإطار السابق، أدى أسلوب الاستعمار في تقسيم العمل إلى تعزيز العرقية داخل المستعمرات، حيث كانت البورجوازيات الصغيرة داخل كل إقليم تجد لنفسها مصلحة اقتصادية معينة في العرقية، إذ كانت تخشى من مشاركة أبناء الأقاليم الأخرى في الثروات الاقتصادية القليلة في الإقليم الخاص بها، مما يدفع إلى تغذية العرقية باعتبارها خط الدفاع المحلي في مواجهة أبناء الأقاليم الأخرى، ثم تزداد حدة هذا الوضع مع سعي البورجوازية الصغيرة إلى الهيمنة على سلطة الدولة باعتبارها المصدر الرئيسي للثروة، وبطبيعة الحال فإن هذا المسعى لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانتخابات، فتتجه البورجوازية الصغيرة

للاحتكام إلى العرقية كوسيلة لحسم الانتخابات، مما يعني أن العرقية تكون هنـا أداة للحـشد والتعبئة السياسية وتكون من ثم أشبه بجماعات المصالح، وبالتالي تتنامى العرقية في ظروف التسييس والمنافسة الاقتصادية، ويشتد العداء بين الأفراد والجماعات العرقية، وفي هذا المناخ غالباً ما يظهر صراع عرقي متصاعد، وتتوالى الأفعال وردود الأفعال المضادة، وتبدو أهـم مجالات هذا الصراع في اتجاه كل جماعة لحرمان الأفراد من خارج الجماعة العرقيـة مـن الوظائف والخدمات المختلفة، بل وممارسة العنف ضدهم(١).

ثانياً : اقترابات البعد الداخلي في تفسير ظاهرة الحرب الأهلية :

تركز هذه الاقترابات على العوامل الداخلية في تفسير ظاهرة الحرب الأهلية بـالرغم من عدم إغفالها للبعد التاريخي والتجارب السابقة للمجتمعات، وتتعدد هذه العوامل الداخليـة: فهي تتراوح بين التنافر الثقافي وبدائية التركيب الهيكلي للدولة والمجتمع مـروراً بإنخفـاض شرعية النظام وضعف قدرته القمعية والتـدهور الاقتـصادي وتـسييس الـدين والنزعـات الانفصالية والوحدوية وغير ذلك من الأبعاد.

حيث يرى البعض أنه على الرغم من أن آليات الحرب الأهلية واحدة، ومع أن لكـل حرب أهلية طابعها الخاص، فإن هذه الحرب تطرح عادةً معادلة ثلاثية الزوايا: فمـن ناحيـة أولى هناك الدولة التي قد تكون عريقة قائمة على البطش أو ضعيفة قائمة على الديمقراطيـة البسيطة، ولكنها في كل الأحوال دولة وفاقية قائمة على اتفاق نصي أو دسـتوري أو حتـى شفهي بين الجماعات الأساسية لهذه الدولة. ومن ناحية ثانية هناك معارضة مسلحة وميليشيات تقوم ضمن الدولة، ولكن ضدها. ومن ناحية ثالثة هناك المجتمع المدني الذي قد يصبح بفعـل الحرب والتقسيم الجغرافي لمناطق النفوذ العسكري، مناطق مدنية تجمع بينها النظرة الواحـدة إلى أصحاب المشروع التسلطي وإلى أمور حياتها اليومية. وعلى الرغم من الاختلاف الحـاد بين كل حالة وأخرى من هذه الأضلاع الثلاثة لمعادلة الحرب الأهلية إلا أنها لابد أن توجد في جميع الحالات(٢).

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ٢٧، ٢٨.

(٢) فردريك معتوق، جذور الحرب الأهلية: لبنان وقبرص والصومال والبوسـنة، (بيـروت: دار الطليعـة للطباعة والنشر، ١٩٩٤)، ص ١٢.

وفي هذا الإطار تُصنف الحروب الأهلية إلى ثلاثة نماذج انطلاقاً من النتائج التي تسفر عنها الحروب الأهلية واستناداً إلى طبيعة وأيديولوجية القوى المنتصرة في هذه الحروب، وهذه النماذج كالتالي :

أ – **نموذج انتصار المشروع التحديثي الثوري:** ويتمثل في الثورة الفرنسية والحرب الأهلية الأمريكية، وكانت الإيديولوجيا المتبناه من جانب الأطراف التي انتصرت هي أيديولوجيا الحرية والانعتاق من الطغيان، أي أن الانتصار كان من نصيب المشروع الأيديولوجي الأكثر ديمقراطية.

ب- **نموذج انتصار القوى التقليدية والمحافظة:** حيث خسر أصحاب المشروع الإصلاحي الحرب الأهلية، وانتصرت القوى التقليدية والمحافظة، ويتمثل هذا النموذج في حالة الحرب الأهلية الأسبانية (١٩٣٦ – ١٩٣٩) وحالة ثورة "الكوميونه" في فرنسا (١٨٧١). وقد نتج عن انتصار القوى التقليدية والمحافظة قيام هذه القوى بمقاطعة الخصوم التجديديين وتعزيز حالة الانغلاق السياسي وقمع الحريات.

ج- **نموذج انتصار أيديولوجيا الانطواء والانغلاق على الذات الطائفية أو العرقية أو القبلية:** وهو ما يتمثل في حروب العالم الثالث بشكل عام، وتتسم الحروب الأهلية في هذه الحالات بآثارها السلبية العميقة على الدول والمجتمعات المعنية بما تتضمنه من تدمير منظم للطاقات الحيوية لهذه الدول والمجتمعات[١].

ويرى "كوفمان" "Chaim Kaufmann" أن الحروب الأهلية تنقسم إلى نوعين:

أ- **حروب أهلية إثنية أو عرقية:** وهي نزاعات بين جماعات ذات موروثات مختلفة، ويدور الصراع بينها حول علاقات السلطة داخل المجتمع، وفي هذه الحالة تتميز ولاءات الأفراد بأنها جامدة تماماً في الغالب ، وتكون الدعوات السياسية غير الإثنية أو غير العرقية غير ذات جدوى، ويكون النصر مضموناً فقط في حالة السيطرة على الأرض المتنازع عليها، ولا ينتهي هذا النوع من الحروب إلا من خلال ثلاثة طرق: الانتصار الكامل لأحد الأطراف، أو الوقف المؤقت للصراع من خلال الاحتلال العسكري من جانب طرف ثالث، أو من خلال الحكم الذاتي القائم على الفصل بين الجماعات المتصارعة.

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ١٢، ١٣.

ب- **حروب أهلية أيديولوجية:** وهي تعتبر منافسات بين فرق متصارعة داخل المجتمع حول الكيفية التي ينبغي أن يُحكم المجتمع بها، وتكون ولاءات الأفراد فيها غير جامدة أو سائلة تماماً. وتعد الصراعات الأهلية الأيديولوجية فرصة للتنافس بين الحكومة والمتمردين على ولاءات الأفراد، وتتميز هذه الولاءات بأنها قابلة للتغيير، ويكون من الممكن والضروري الاستحواذ على مشاعر وعقول الأفراد لتحقيق الانتصار، وتكون الأدوات الأكثر أهمية في هذا الإطار هي الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمعالجة المشاكل القائمة مثل الفقر وعدم المساواة والفساد وغياب الأمن. وتعتبر عملية الوصول إلى السكان أمراً مهماً سواء لتيسير عملية التجنيد وتنفيذ وعود الإصلاح أو لتوجيه الاقتصاد لتحقيق المهام السابقة، ولا يمكن ضمان السيطرة على السكان دون السيطرة على الأرض، ويعتمد ذلك على الاستخبارات الجيدة والإقناع والإكراه، ولا تكون النجاحات العسكرية حاسمة إلا إذا جرى تدمير قاعدة المساندة السياسية للخصم(1).

وهناك من يعطي أهمية كبيرة لعامل الحرمان النسبي – الذي تعاني منه الجماعات العرقية أو الإثنية ، وسخط هذه الجماعات إزاء الحرمان الجائر – كمبرر قوي لاندلاع الحروب الأهلية، حيث أن الأخيرة تحركها في الأساس شكاوى الشعوب بشأن أوضاعها المجتمعية في إطار السعي لتحقيق المصالح السياسية(2).

ثالثاً : اقترابات تحليل الموقف في تفسير ظاهرة الحرب الأهلية:

تميل هذه الاقترابات إلى رصد الاختلافات الفعلية القائمة بين أنواع الحروب الأهلية اعتماداً على خلفيات هذه الحروب وملابساتها وطبيعة العمليات العسكرية الجارية والنتائج المترتبة عليها.

حيث يميز "روبين هايام" "Robin Higham" بين الحرب الأهلية وغيرها من الظواهر مثل حرب العصابات والثورة، ويرى أن الاختلاف بين الحرب الأهلية من ناحية وحرب العصابات والثورة من ناحية أخرى يتمثل في ناحيتي التنظيم والأهداف، حيث تعتمد الحرب الأهلية على تطبيق مبادئ الحرب النظامية التقليدية، وتتميز بمستوى مرتفع نسبياً للصراع، وانقسام إقليم الدولة بين معسكرين يختلفان في العقيدة أو الأيديولوجية. بينما حرب

---

(1) Chaim Kaufmann, "Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars" International Security, (Cambridge: Center for Science and International Affairs), Vol. 20, No. 4, Spring 1996, PP. 136, 137

(٢) تيد روبرت جار، مرجع سابق، ص ص١٣٢، ١٣٣.

العصابات هي عبارة عن حرب إزعاج لا تتطلب قوات كبيرة وتعتمد على أشكال مختلفة من المناوشات. وتختلف الحرب الأهلية عن الثورة في أن الأولى قد لا تستهدف بالضرورة تغيير الهياكل الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع كما هو الحال بالنسبة للثورة، وإنما تهدف إلى تحدي سلطات واختصاصات النظام الحاكم. ويشير "روبين هايام" إلى نمطين رئيسيين للحروب الأهلية هما :

أ- **الحرب الأهلية الانفصالية:** فيها تنشب الحرب الأهلية بين الحكومة وقوات منطقة أو جماعة أو قبيلة أو عرق ما، تسعى إما للحصول على الحكم الذاتي أو الانفصال عن الدولة، ويتميز هذا النوع من الحروب بتورط المدنيين والعسكريين فيها ، وتوقف العمل بالقانون، واتساع نطاق القتال بين الأطراف المتصارعة وتنظيم القوات الانفصالية لنفسها في جيش نظامي.

ب- **الحرب الأهلية بين جماعتين من جماعات النخبة الحاكمة:** وتندلع الحرب في هذا النمط بسبب الخلاف حول شكل وتكوين نظام الحكم، ويتورط العسكريون والمدنيون في هذه الحرب، ويمكن أن تنشأ هذه الحرب كنتيجة لحدوث انقسام في صفوف القوات المسلحة للدولة، أو بسبب استبعاد قطاع من النخبة الحاكمة وحرمانه من المشاركة السياسية والاستفادة من توزيع القيم المادية والمعنوية في المجتمع(١).

ويميز "شارل زور غبيب" بين نوعين من الحروب الأهلية هما: الحرب الأهلية التقليدية، والحرب الأهلية الحديثة، فالأولى تعتبر نزاعاً داخلياً ذا تأثير دولي محدود، وتنحصر دوافعها في الاعتبارات المحلية فقط، وقد تواجد هذا النوع من الحرب بشكل أكبر خلال فترة ما قبل تشكل النظام الدولي القائم على القطبية الثنائية. وتعتبر الحرب الأهلية التقليدية نزاعاً داخلياً حقيقياً لا تنطبق عليه قواعد وقوانين الحرب، كما لا تنطبق على المتمردين صفة المحاربين، بل صفة المجرمين السياسيين، ويكون من حق الحكومة الشرعية في الدولة محل النزاع استخدام الوسائل القمعية التي تراها مناسبة، ويمكن لهذه الحكومة أن تمنح المتمردين صفة المحاربين النظاميين، مما قد يعني تطبيق معظم قوانين الحرب التقليدية على هذا الصراع الداخلي، وفي هذا النوع من الحرب الأهلية فإن النزاع لا يعني سوى الأطراف الداخلية المتنازعة ولا ينتقل صدى هذه الحرب إلى المجتمع الدولي إلا بطريقة غير مباشرة. ولا تتأثر الدول الأخرى بهذه الحرب كما لا تسعى إلى تعديل نمط علاقاتها مع الحكومة

---

(1) Robin Higham (ed.), Op. Cit., P. 25.

الشرعية، وربما تجد هذه الدول أن لها مصلحة في الاعتراف بالمتمردين أو التزام الحياد فيما بين طرفي النزاع. أما الحرب الأهلية الحديثة فهي تعتبر انعكاساً داخلياً بسيطاً للنزاعات الدولية، أي أنه يمكن اعتبارها نتاج للصراعات الدولية الكبرى، وينبع البعد الدولي هنا من ميل القوى الدولية الكبرى إلى التدخل في الحروب الأهلية بصورة منتظمة، سواء إلى جانب الحكومة الشرعية للدفاع عن النظام القائم، أو إلى جانب الفريق المتمرد لإعطاء نشاطه الطابع الشرعي تجاه الرأي العام الدولي، وعلى هذا الأساس جاء التدخل الدولي في الحروب الأهلية المعاصرة في إطار الصراعات الدولية الكبرى خلال الحرب الباردة، والتي سعى خلالها كل من الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة إلى التعامل مع الصراعات الداخلية والإقليمية على مستوى العالم باعتبارها ميداناً للصراع الدولي(١).

ويرى "إيفان لوارد" "Evan Luard" أن هناك العديد من الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى ازدياد الصراعات والحروب الأهلية في العالم عموماً، وفي العالم الثالث خصوصاً، حيث تعود هذه الحروب الأهلية إلى ازدياد ثورة التوقعات السياسية والاقتصادية والمعيشية لدى المواطنين في دول العالم الثالث، وظهور حالة من الإحباط المتزايد عندما لا تتفق الأوضاع الفعلية لهؤلاء المواطنين مع طموحاتهم المتزايدة. وقد ميز " لوارد" بين أربعة أنماط من الحروب الأهلية وهي كالتالي(٢):

(أ) الحروب الأهلية التي كانت انعكاساً للحرب الباردة: والتي تميزت بانتماء الأطراف المتصارعة فيها إما إلى الاتجاه الماركسي أو الاتجاه الرأسمالي الغربي.

(ب) الحروب الأهلية الأيديولوجية: وفيها تتبنى الأطراف المتصارعة معتقدات سياسية خاصة بقوى معينة، ولكن يكون سبب الحرب الأهلية راجعاً في الأساس إلى التناقضات المتزايدة بين التوقعات السياسية والاقتصادية الجديدة وبين سلوك الحكومات التقليدية أو المحافظة، وليس بسبب الأيديولوجية.

(ج) الحروب الأهلية ما بعد الاستعمارية: وهي ناتجة عن الواقع المضطرب اللاحق لانتهاء الاستعمار وتعرض النظم حديثة النشأة لتحديات من القوات المعارضة.

---

(١) شارل زور غبيب، مرجع سابق، ص ص ٣٠-٥٥.

(2) Evan Laurd, "Civil Conflict in Modern International Relations", In Evan Luard (ed.), the International Regulation of Civil Wars (New York: New York University Press), 1972, P.P. 12-14.

(د) الحروب الأهلية الناتجة كرد فعل احتجاجي ضد ممارسات الحكومات الدكتاتورية والقمعية، دون خلفية أيديولوجية واضحة.

رابعاً : الاقترابات متعددة الأبعاد في تفسير ظاهرة الحرب الأهلية :

تتميز هذه الاقترابات بالنظرة الشاملة تجاه ظاهرة الحرب الأهلية، واعتمادها أسلوب التكامل المنهجي في تناول الملابسات المؤدية إلى نشوء هذه الظاهرة. ومن أمثلة هذه الاقترابات ما قام به "مايكل براون" من تصنيف للأسباب المؤدية للصراعات الداخلية عموماً، حيث قام أولاً بتعريف الصراعات الداخلية بأنها "النزاعات السياسية العنيفة – أو التي يحتمل أن تكون عنيفة – والتي يمكن إرجاعها بصفة مبدئية إلى العوامل المحلية والنظامية، والتي يحدث فيها العنف المسلح أو يكون هناك تهديد بحدوثه داخل حدود دولة واحدة ".

وتتمثل الصراعات الداخلية في: المنازعات العنيفة على السلطة التي يشارك فيها القادة المدنيون والعسكريون، والصراعات الإثنية المسلحة، والمحاولات الانفصالية، ونشاطات التنظيمات الإجرامية ضد سيادة الدولة، والصراعات الأيديولوجية المسلحة، والثورات. وقد يتراوح مستوى العنف في هذه الصراعات بين الحملات الإرهابية أو حروب العصابات أو الحرب الأهلية أو الإبادة الجماعية. وقد صنف "براون" العوامل المؤدية لاندلاع الصراعات الداخلية وقسمها إلى أربعة أنماط من العوامل وهي :

أ- **العوامل الهيكلية:** وتتمثل في ضعف الدولة، ووجود هواجس أمنية داخلية، والجغرافيا الإثنية، ففي حالة ضعف الدولة يشتد الصراع على السلطة بين السياسيين والقادة الطموحين ويصبح القادة المحليون أكثر استقلالية، وتصبح الجماعات العرقية أكثر قدرة على التعبير عن نفسها، وتصبح المنظمات الإجرامية أكثر خطورة، وحدود الدولة أقل انضباطاً. وبالنسبة للهواجس الأمنية الداخلية فإنها تظهر عندما تشعر الجماعات داخل الدولة الضعيفة أنها مضطرة إلى توفير الأمن والدفاع عن نفسها، والقيام بترتيبات عسكرية مستقلة مما يخلق معضلة أمنية. وفيما يتعلق بالجغرافيا الإثنية فإن الدول التي يوجد بها أقليات عرقية أو إثنية تكون أكثر عرضةً للصراع ونشوء الحرب الأهلية.

ب- **العوامل السياسية:** وتتمثل في وجود مؤسسات سياسية تمييزية، وأيديولوجيا وطنية استبعادية، ووجود سياسات ما بين الجماعات، وسياسات نخبوية. ففيما يتعلق بوجود مؤسسات سياسية تمييزية: فإن الأمر يعتمد على مدى عدالة النظام السياسي ومدى قبوله، حيث من المحتمل أن تخلق النظم السلطوية المغلقة درجة عالية من التذمر مع مرور

الوقت، ويصبح الصراع الداخلي أكثر احتمالاً خاصةً في ظل استخدام الدولة للقمع والعنف على نطاق واسع، أو إذا كان هناك عملية تحول سياسي تجري في الدولة، كالتحول الديمقراطي مثلاً، الذي قد يحمل بعض الآثار السلبية على المدى القصير بالرغم مما يحققه من استقرار على المدى البعيد. وبالنسبة للأيديولوجيات الوطنية الاستبعادية فإن الصراع يصبح متوقعاً بدرجة أكبر عندما تسود المفاهيم العرقية الاستبعادية للوطنية، أما بالنسبة للسياسات بين الجماعات فإن احتمالات العنف تكون كبيرة إذا كانت لدى الجماعات أهداف طموحة غير متوافقة، وإحساس قوي بالهوية ، واستراتيجيات مواجهة فيما بينها، وإذا كانت هذه الجماعات قوية ومصممة على أهدافها. وفيما يتعلق بدور السياسات النخبوية فإن النخب والسياسيين الانتهازيين قد يلعبون دوراً كبيراً في إشعال الصراعات الداخلية.

ج- **العوامل الاقتصادية والاجتماعية:** وتتمثل في المشكلات الاقتصادية، والنظم الاقتصادية التمييزية، والصعوبات الناتجة عن عملية التنمية الاقتصادية والتحديث. حيث قد تؤدي المشكلات الاقتصادية من بطالة وتضخم وتنافس على الموارد إلى بروز التوترات الاجتماعية التي تهيئ الظروف للصراع، كما أن الإصلاحات الاقتصادية قد تؤدي إلى ظهور بعض المشكلات على المدى القصير حيث قد يواكب هذه الإصلاحات تدهور وركود، وهو ما قد يؤثر سلباً على الاستقرار في الدولة. كذلك فإنه في حالة النظم الاقتصادية التمييزية سواء كان التمييز على أساس طبقي أو عرقي، يكون الصراع وارداً إلى حد كبير في ظل سيطرة مشاعر الإحباط والسخط. كذلك فإن مشاعر الإحباط الناتجة عن عدم تحقق التوقعات السياسية والاقتصادية – أثناء عملية التنمية الاقتصادية والتحديث – تعد رافداً من روافد عدم الاستقرار داخل الدولة.

د- **العوامل الثقافية والإدراكية:** وتتمثل في التمييز الثقافي ضد الأقليات ووضع القيود عليها في ممارسة حقوقها الثقافية. وتاريخ ومدركات الجماعات تجاه ذاتها وتجاه الآخرين، وأحقاد هذه الجماعات، ومدى تمجيدها لتاريخها وتحقيرها لتاريخ الآخرين[1].

ويعطي "براون" أهمية كبيرة نسبياً للأسباب الداخلية لاندلاع الصراعات الداخلية، مركزاً على أنشطة النخبة وما يطلق عليهم القادة السيئين، حيث أن قرارات وأفعال النخبة هي التي تحول المواقف المتأزمة إلى صراع داخل الدولة، ويرى أهمية التركيز على ثلاثة

---

(1) Michael E. Brown (ed.), The International Dimension of Internal Conflict (Cambridge & London: The M.I.T Press, C.S.I.A. Studies in International Security), 1996, P.P. 14-21.

اعتبارات لفهم الصراع الداخلي وهي: مزج الظروف المسبقة مع الأسباب المباشرة في إطار شامل لفهم أسباب الصراع الداخلي، والمزج بين المستوى النخبوي والمستوى الشعبي لتحليل كيفية بدء هذا الصراع، وتحليل الدور الذي تلعبه التطورات والأعمال الخارجية للدول المجاورة في إشعال الصراع الداخلي(١).

وتميل هذه الدراسة إلى الأخذ بالاقتراب متعدد الأبعاد مع إجراء نوع من التكامل المنهجي بينه وبين اقترابي النظم والنخبة، في تناول ملابسات الحرب الأهلية اليمنية – ١٩٩٤. حيث أن الاقتراب متعدد الأبعاد يتميز بشمولية النظرة لأسباب وملابسات ظاهرة الحرب الأهلية. وانطلاقاً من أن ظاهرة الحرب الأهلية تعتبر ظاهرة نظامية تلعب النخبة السياسية دوراً مهماً فيها، فإن اقترابي النظم والنخبة يكتسبان فاعلية كبيرة في دراستها.

المطلب الخامس

مراحل الحرب الأهلية

بالرغم من تنوع حالات الحروب الأهلية واختلافها من حيث الطبيعة والشكل وأهداف الأطراف المتصارعة والنتائج النهائية المترتبة عليها، إلا أن هذه الحروب تمر بمراحل متشابهة تحكم حركة تطورها. وقد أشار "ريتشارد بارينجر" إلى خمس مراحل تمر بها الحروب الأهلية وهذه المراحل هي(٢):

- **المرحلة الأولى: النزاع:** وتمثل هذه المرحلة – في العادة – نقطة البداية في تطور الصراع الداخلي، وفيها يبدأ ظهور وتبلور الخلافات الحادة في المواقف بين الجماعات تجاه بعض القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وتبدأ الجماعات المعنية في إدراك إمكانية اتخاذ هذا النزاع شكلاً عسكرياً.
- **المرحلة الثانية: الصراع:** حيث تبدأ الجماعات أو الأطراف المتنازعة في انتهاج سياسات عسكرية نشطة من خلال تكثيف عمليات الحشد والتعبئة والاستعداد العسكري، وتبدأ أطراف النزاع في أعداد وتدعيم جبهتها الداخلية نفسياً ودعائياً واقتصادياً، كما تندلع بعض المناوشات العسكرية المحدودة بين الأطراف المتنازعة.

---

(1) Ibid, P.P. 22-23.
(2) Richard E. Barringer, War: The Patterns of Conflict, (Massachusetts: The Massachusetts Institute of Technology), 1972, PP. 15-18.

- **المرحلة الثالثة: انفجار العمليات العسكرية:** وفيها تبدأ عمليات العنف على نطاق واسع بين الجماعات والنظام الحاكم، أو بين الجماعات بعضها البعض.
- **المرحلة الرابعة: انتهاء الصراع المسلح:** وفيها تتوقف جميع أشكال وصور الصراع المسلح بين الأطراف المتصارعة بالرغم من أن النزاع الأساسي قد يظل قائماً بين الأطراف المعنية، واحتمالية معاودة هذه الأطراف أو إحداها للقتال على المدى القريب أو البعيد.
- **المرحلة الخامسة: التسوية:** ويتم فيها حل وتسوية النزاع القائم، أو إنهاؤه من خلال تسوية الخلافات محل النزاع بين الأطراف المختلفة، أو فقدان أحد الأطراف المتصارعة لمقومات القوة التي يعتمد عليها في الصراع.

وتُعبر المراحل السابقة عن حركة تطور الحروب الأهلية بشكل عام، إلا أنه ليس من الضروري أن تمر الحرب الأهلية بجميع هذه المراحل، فقد تتطور الحرب الأهلية من مرحلة النزاع إلى مرحلة انفجار العمليات العسكرية مباشرة، كما أن مرحلة الصراع قد تتطور إما إلى مرحلة انفجار العمليات العسكرية أو إلى مرحلة التسوية، كما أن الحرب الأهلية قد تمر بحالة من التجمد عند بلوغ الصراع مرحلة انفجار العمليات العسكرية واتخاذه شكل حلقة مفرغة من التصعيد والاسترخاء دون أن يحسم أي من الطرفين المتصارعين الحرب لصالحه.

وبعد العرض السابق للأبعاد النظرية لظاهرة الحرب الأهلية يمكن إبداء الملاحظات التالية:

١- إن الحرب الأهلية تتصف بتعدد أنماطها وتنوع أشكالها إلى حد كبير، فهي قد تكون حرباً أهلية انفصالية، أو حرباً أهلية بين أجنحة النخبة الحاكمة في الدولة، أو حرباً أهلية أيديولوجية، أو حرباً أهلية عرقية، أو حرباً أهلية احتجاجية، وقد يتداخل أكثر من شكل من هذه الأشكال في نفس الحالة.

٢- أنه بالرغم من وجود العديد من نقاط التشابه بين أغلب حالات الحرب الأهلية، إلا أن الواقع يشير إلى تفرد كل حالة منها بخصوصية ما، الأمر الذي يؤكد على أهمية تناول كل حالة من حالات الحروب الأهلية في إطارها التاريخي والسياسي، وسياقها الاقتصادي - الاجتماعي الخاص.

٣- تتنوع أسباب ظاهرة الحرب الأهلية وتتشابك مع بعضها البعض إلى حد كبير، فهي قد تكون أسباباً هيكلية، أو سياسية، أو اقتصادية-اجتماعية أو ثقافية وإدراكية، أو غير ذلك من الأسباب.

٤- تختلف حدة الحرب الأهلية من حالة إلى أخرى، وذلك وفقاً لطبيعة الصراع بين أطرافها، ومدى قوة هذه الأطراف ومدى تباين أهدافها، ومدى إصرار هذه الأطراف على تحقيق تلك الأهداف. وشكل وحجم التدخلات الخارجية في هذه الحرب الأهلية.

٥- تتباين نتائج الحرب الأهلية من حالة إلى أخرى إلى حد كبير، فهي إما قد تؤدي إلى تغيير النظام السياسي في الدولة، أو خلق دولة جديدة عن طريق انفصال جزء من إقليم الدولة الأم عنها. أو قد تؤدي إلى انهيار الدولة نفسها بشكل تام وذلك في بعض الحالات المتطرفة.

المبحث الثاني

الأبعاد النظرية للتكامل السياسي

يتناول هذا المبحث تعريف التكامل، وأنماطه، واستراتيجياته، وأدواته، وعوامل عـدم التكامل، ومؤشرات التكامل.

المطلب الأول

تعـريف التكامـل

تتعدد تعريفات التكامل وتتنوع إلى حد كبير، الأمر الذي يدفع للقول إنه من الصعب تحديد مفهوم التكامل بشكل دقيق.

فقد اُستخدم مفهوم التكامل كثيراً في العلوم الاجتماعية عامة والسياسية منها بصفة خاصة، ومع ذلك فهو مازال غير محدد تحديداً دقيقاً، ومن ثم يعاني من عدم الوضوح نتيجة لعدم وجود تعريف واضح ومحدد ومتفق عليه من الجميع لهذا المفهوم، وعدم الاتفاق حول مؤشراته أو ماهية العمليات المؤدية إليه(١).

وباستعراض تعريفات التكامل في بعض القواميس والموسوعات يمكن ملاحظة أن مفهوم التكامل يظهر بمعانٍ متشابهة تدور حول الدمج أو الجمع أو الربط بين العناصر أو الأجزاء لتكوين كل، كما يظهر في التعريفات التالية للتكامل:

١- الدمج أو الجمع لتكوين كل، أو الدخول في مشاركة متساوية في مؤسسة أو هيكل(٢).

٢- مزج أشخاص كانوا منفصلين سابقاً(٣).

٣- الجمع في كل، أو توحيد كل العناصر في مجتمع ما(٤).

---

(١) مبارك الهاجري، التكامل الإقليمي في منطقة الخليج العربي: دراسة حالة لمجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ١٩٩٠، ص١.

(2) Judy Pearsall (ed.), The Concise Oxford Dictionary, (London: Oxford University, Press, Tenth Edition, 1999), P. 735.

(3) R.E. Allen (ed.), The Concise Oxford Dictionary of Current English, (London: Clarendon Press, Eighth Edition, 1990), P. 616.

(4) Arthur L. Hayward & John J. Sparks (eds.), Cassell's English Dictionary, (London: Cassell, Fourth Edition, 1975), P. 612.

٤- جمع الأشخاص المنتمين للمجموعات العنصرية أو العرقية المختلفة في إتحاد متساو وغير مقيد، وذلك كمجتمع أو كتكامل[١].

٥- توحيد أو دمج أفراد العناصر أو الأعراق المختلفة في المجتمع على قدم المساواة[٢].

٦- نمط من التفاعلات، ينشأ بين مجموعة عناصر تملك من أسباب التقارب ما يجعلها نواة لبناء واحد أو كيان مشترك[٣].

وفي المجال السياسي هناك تعريفات تركز على البعد الدولي للتكامل وأخرى تركز على البعد المحلي أو الداخلي.

ومن أمثلة التعريفات التي تركز على البعد الدولي للتكامل:

١- تعريف "أرنست هاس" للتكامل بأنه "العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز الدول الوطنية القائمة من قبل"[٤].

٢- تعريف "مايكل هاس" للتكامل بأنه "شكل من أشكال التعاون والتنسيق بين دول مختلفة دون المساس بسيادة أي منها"[٥].

ومن أمثلة التعريفات التي تركز على البعد المحلي أو الداخلي للتكامل:

١- تعريف التكامل بأنه "تنظيم الأبنية والعمليات التي تتحول بمقتضاها العناصر المتفرقة في إقليم قومي معين إلى المشاركة الفعالة في النظام السياسي"[٦].

٢- تعريف التكامل بأنه يتحدد في أمرين هما التوازن والتمثيل:

- أما التوازن فيقصد به: إحداث نوع من التوافق داخل الجماعة يؤدي إلى الاستقرار.

---

(1) The American Heritage Dictionary of The English Language, (New York: Houghton Mifflin Company, Third Edition, 1992), P. 938.

(٢) منير البعلبكي، قاموس المورد، (بيروت: دار العلم للملايين، ط٣١، ١٩٩٧)، ص٤٧٢.

(٣) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٣- ١٩٩٤)، ص٤٧٧.

(٤) عبد العزيز محمد الشعيبي، مرجع سابق، ص٥، نقلاً عن:
Ernest Hass, The Uniting Of Europe, (Standford University, Press, 1958), P. 16.

(5) Michael Hass, International Integration, in Michael Hass (ed.) International Systems: A Behavioral Approach, (New York: Preager, 1974), P. 204.

(٦) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١١٧، سبتمبر ١٩٨٧)، ص٢٠٣.

- والتمثيل فيقصد به: عملية التكيف غير الشعوري لوضعية اجتماعية متميزة بحيث يستطيع الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة أن يندمجوا جميعاً في موحد ثقافي جديد[١].

٣- تعريف التكامل بأنه "ليس عملية استيعاب سطحية، بل إتاحة فرص متساوية مصحوبة بتنوع ثقافي في جو من التسامح المتبادل"[٢].

٤- تعريف "راندال هانسن" للتكامل بأنه "تحقيق مستويات من الإرتقاء التعليمي والمهني والاجتماعي والسياسي للقطاع الأكبر من السكان بشكل متساو"[٣].

وفي هذا الإطار يؤكد "هانسن" على العلاقة الوثيقة بين المواطنة والتلاحم الاجتماعي والتكامل، ويشير إلى أنه إذا كانت العلاقة بين المواطنة والتلاحم الاجتماعي إيجابية، فإنه من المتوقع أن يكون التكامل أكثر اكتمالاً[٤].

- كما أن هناك تعريفات تركز على البعد المؤسسي للتكامل، ومن أمثلة هذه التعريفات تعريف "كارل دويتش" للتكامل بأنه "خلق مؤسسات قوية وبدرجة كافية ومنتشرة على نطاق واسع لكي تضمن توقعات التغيير السلمي على المدى الطويل"[٥].

- كما يعرف البعض التكامل بأنه "ذلك الجهد الذي يبذل في عملية خلق الشعور وتنمية الإدراك بالانتماء إلى وحدة سياسية متكاملة ومتميزة عما سواها، سواء كان هذا التمايز عن الوحدات السياسية المناظرة في المجتمع الدولي، أو عما كانت تحتويه هذه الوحدة السياسية من انتماءات متفرقة أو إمارات، أو مشيخات محدودة"[٦].

مما سبق يتضح مدى تعدد تعريفات التكامل، ومدى تعقيد هذا المفهوم، وعدم إتفاق الباحثين حول تعريفه، لذلك تميل هذه الدراسة إلى تبني تعريف محدد للتكامل السياسي بأنه

---

(١) قاسم جميل قاسم، التكامل القومي في العراق (المشكلة الكردية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٧٧، ص١١.

(2) Randall Hansen, Measures of Integration, Commission for Racial Equality, Published in Summer 2003. http://www.cre.gov.uk.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(٥) عبد العزيز محمد الشعيبي، مرجع سابق، ص٤.

(٦) أحمد بن سيف آل نهيان، التكامل السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٧، ص١٨.

"شكل من أشكال التضامن والتلاحم والاندماج داخل الكيان السياسي ناتج عن وجود إحساس عام بالولاء والمشاركة وتخطي الانتماءات الأولية أو الفرعية التي لا ترتبط بالكيان الكلي للدولة أو المجتمع، وتغلغل كيان الدولة في مختلف تكوينات المجتمع وجوانبه بشكل تفاعلي لا إكراهي، ووجود علاقات تفاعلية وتأثير متبادل بين النخبة والجماهير".

ويشتمل هذا التعريف على ثلاثة أنماط للتكامل السياسي هي:

١- **التكامل القومي:** بمعنى وجود إحساس بالانتماء إلى هوية عامة واحدة، والإحساس بالولاء والمشاركة وتخطي الانتماءات الفرعية التي لا ترتبط بالكيان الكلي للدولة أو المجتمع.

٢- **التكامل الإقليمي:** بمعنى بسط سلطة الحكومة المركزية ونفوذها على كافة أقاليم الدولة، وحضور كيان الدولة في مختلف تكوينات المجتمع وجوانبه.

٣- **التكامل بين النخبة والجماهير:** بمعنى وجود علاقات تفاعلية وتأثير متبادل بين النخبة الحاكمة والجماهير المحكومة وإتفاقهما على مجموعة من الأهداف ووسائل إنجازها.

المطلب الثاني

أنماط التكامل

تتعدد أنماط التكامل وتتنوع إلى حد كبير، حيث ذهب الباحثون مذاهب شتى في تحديد أنماط التكامل.

حيث يرى "مايرون واينر" أن للتكامل خمسة أنماط تشمل: التكامل القومي والتكامل الإقليمي والتكامل القيمي والتكامل بين النخبة والجماهير والتكامل السلوكي(١).

وذكر البعض أربعة أنماط للتكامل هي: الثقافي بمعنى توافق المعايير الثقافية السائدة، والقيمي بمعنى التجانس بين المباديء المعلنة والسلوك المتبع، والاتصالي بمعنى تطويق شبكة الاتصالات للنظام القائم وتخلله بمفرداتها، والوظيفي بمعنى الاعتماد المتبادل بين وحدات تنتمي إلى نظام معين لتقسيم العمل. وتحدث آخرون عن أنماط ثلاثة للتكامل هي: القومي

(1) Myron Wiener, Political Integration and Political Development, in J. Finkle & R. Cable (eds.) Political Development and Social Change, (New York: John Wiley & Sons, 1968), P. 11.

بمعنى بروز الدولة ككيان يستقطب ولاءات الأفراد ويجذبها عن جماعات بعضها يقصر عن حدود الدولة وبعضها يتخطاها. والإقليمي بمعنى تغلغل سلطة الدولة إلى مختلفة أنحائها دانيها وقاصيها. والتكامل بين النخبة والجماهير بمعنى تصالح الطرفين السابقين على مجموعة من الأهداف المبتغاة فضلاً عن وسائل إنجازها. ويرى "كارل دويتش" أن للتكامل نمطين هما: القومي والقيمي[١].

ويرى البعض أن للتكامل ثلاثة أنماط هي[٢]:

١- **التكامل الوظيفي:** بمعنى التخصص وتقسيم العمل لتحقيق أهداف الجماعة وتنظيم العلاقات الداخلية بين أعضاء الجماعة الواحدة أو بين الجماعة والجماعات الأخرى.

٢- **التكامل التفاعلي:** ويقصد به علاقات التأثر والتأثير المتبادل بين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها أو بين الجماعات وبعضها البعض وكل ما من شأنه أن يزيد في تماسك الجماعة ويدعم تضامنها الداخلي.

٣- **التكامل المعياري:** ويشير إلى مدى تكامل المعايير الاجتماعية، أي الاتفاق العام على القيم والمعايير الاجتماعية التي تحكم سلوك الأفراد وتنظم سير الحياة في المجتمع.

وباستعراض العديد من أدبيات التكامل، يمكن تحديد أنماط التكامل على أساس تقسيمها إلى نمطين أساسيين هما[٣]:

أ- التكامل السياسي　　　　　ب- التكامل الثقافي

وينقسم التكامل السياسي إلى ثلاثة أنماط فرعية وهي:

١- **التكامل القومي:** ويقصد به تجميع الجماعات المتباعدة من المجتمع ودمجها في كل أكثر تكاملاً أو محاولة خلق قومية واحدة من عدة جماعات صغيرة، وإيجاد الإحساس بالولاء والمشاركة وتخطي الانتماءات الضيقة التي لا ترتبط بالكيان الكلي للدولة أو المجتمع.

---

(١) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد (محرران)، مرجع سابق، ص٤٧٧.

(٢) قاسم جميل قاسم، مرجع سابق، ص ص ١٠، ١١.

(٣) إكرام عبد القادر بدر الدين، أزمة التكامل في الدول حديثة الاستقلال مع دراسة للكيان الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٧٧، ص ص ٥٦- ٦٨.

٢- **التكامل الإقليمي:** وهو بسط سيطرة الحكومة المركزية ونفوذها علـــى كافـــة أقـــاليم الدولة. حيث تؤدي العزلة الجغرافية لبعض الأقاليم إلى إثارة مشكلة عدم التكامل في أحيان كثيرة.

٣- **التكامل بين النخبة والجماهير:** ويقصد به خلق علاقات تفاعلية وتأثير متبادل بـــين النخبة والجماهير. حيث تتكون المجتمعات على اختلافها من نخبة وجماهير، وتعاني العديد من الدول النامية من وجود فجوة أو عدم تكامل بين النخبة والجمـــاهير ممـــا يؤدي إلى الاختلاف حول الأهداف التي يجب أن يعمل النظام السياسي على إنجازها، وهذا الاختلاف يعكس تباين النظرة إلى الأشياء نتيجة لوجود تباعـــد بـــين النخبـــة والجماهير فيما يتعلق بطريقة الحياة والتعليم والتدريب.

وبالنسبة للتكامل الثقافي فإنه يثير مسألتين هما:

١- **عدم التكامل القيمي:** حيث يشير التكامل القيمي إلى الحد الأدنى مـــن التقبـــل للقـــيم والإتفاق عليها، واللازم لحفظ النظام الاجتماعي.

٢- **تشرذم الثقافة السياسية:** حيث يعتبر تجانس الثقافة السياسية ضرورة ملحة لتحقيـــق التكامل السياسي.

المطلب الثالث

استراتيجيـــــات التكامـــــل

يمكن تحقيق التكامل أو تدعيمه من خلال اللجوء إلى استراتيجيتين هما: اســـتراتيجية بوتقة الصهر واستراتيجية الوحدة من خلال التعدد أو التنوع.

أولاً: استراتيجية بوتقة الصهر[١]:

يقصد باستراتيجية بوتقة الصهر: إفقاد الجماعات المختلفة داخل الدولـــة خصائـــصها المميزة سواء أكانت سياسية أم ثقافية أم اجتماعية، أي صهر هذه الجماعات في وحدة واحدة.

---

(١) محمد حسن عبد المجيد، التنمية والتكامل القومي في السودان (١٩٥٦- ١٩٨٠)، رسالة ماجستير غيـــر منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم الـــسياسية، ١٩٨٢، ص ص ٨٠- ٨٢؛ راجع أيضاً: قاسم جميل قاسم، مرجع سابق، ص ص ٢٥- ٢٩.

ويمكن النظر إلى استراتيجية بوتقة الصهر على أنها عملية استيعاب الجماعات المختلفة في الجماعة السائدة والمسيطرة، بحيث تهدف إلى القضاء على الفروق والخصائص المميزة للجماعات المختلفة داخل الدولة وذلك باستيعابها في جماعة أكبر.

إن الأساس النظري لاستراتيجية بوتقة الصهر يكمن في مفهوم الاستيعاب، وتوجد عدة أنماط للاستيعاب وهي:

١- **الاستيعاب الثقافي:** بمعنى التغيير في النماذج الثقافية وفقاً لثقافة الجماعة السائدة أو المجتمع المضيف بما يؤدي إلى القضاء على الخصائص والسمات الثقافية للجماعات التي يراد استيعابها.

٢- **الاستيعاب العنصري:** بمعنى العمل على تذويب الفوارق والخصائص البيولوجية المميزة للجماعات العرقية المختلفة، وذلك عن طريق الزواج المختلط بين هذه الجماعات.

٣- **الاستيعاب المؤسسي:** بمعنى أن تشارك الجماعات المختلفة في نفس الأنشطة والفعاليات والمؤسسات الاجتماعية.

ويعتبر البعض الاستيعاب المؤسسي أكثر أنماط الاستيعاب أهميةً وتأثيراً، فالاستيعاب المؤسسي يهدف إلى تفعيل مشاركة الجماعات في الأنشطة والتنظيمات الاجتماعية والحياة المدنية العامة للمجتمع دون تمييز بين هذه الجماعات، وإذا حدثت هذه العملية على نطاق واسع فلابد أن تؤثر إيجابياً على الأبعاد الأخرى. وإذا تحقق الاستيعاب لجميع السمات الثقافية سواء الجوهرية منها أو الثانوية، فلن يحدث صراع قيمي على قضايا مدنية وأخلاقية بين الأفراد المنحدرين من جماعة الأقلية وبين الجماعة الأساسية في المجتمع، وهذا هو النموذج المثالي التقليدي لاستراتيجية بوتقة الصهر.

ووفقاً لهذا النموذج فإن الاستيعاب المؤسسي له أهمية محورية، لكن قد يكون من المهم أيضاً أن لا يُنظر إلى الاستيعاب باعتباره مراحل معينة تبدأ بالاستيعاب المؤسسي تليه المراحل الأخرى للاستيعاب، وإنما يجب أن ينظر إليه باعتباره عملية من أجزاء ومراحل عدة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به، بحيث لا يمكن القول إن الاستيعاب المؤسسي أولى من الاستيعاب الثقافي أو العكس، وإنما إذا تحقق تطور إيجابي في أحد هذه الجوانب فإنه سيؤثر بالضرورة على الجوانب الأخرى.

ثانياً: استراتيجية الوحدة من خلال التعدد[1]:

يقصد باستراتيجية الوحدة من خلال التعدد أو التنوع: الاعتراف بوجود اختلافات اجتماعية وثقافية بين الجماعات المختلفة في الدولة مع وجود روابط أو سمات مشتركة تربط هذه الجماعات بعضها ببعض.

ويمكن النظر إلى التعدد على أنه يشتمل على بعدين: بعد وظيفي وآخر مؤسسي.

١- **البعد الوظيفي:** ويعني أن التماسك والتكامل والتضامن الاجتماعي ينتج عن التوازن الديناميكي والذي هو محصلة الصراع الجزئي للمصالح من ناحية، والاتفاق على القيم الأساسية للمجتمع وقواعد الدور السياسي من ناحية أخرى.

وفي حالة إتباع استراتيجية الوحدة من خلال التعدد فإنه يوجد نوع من التعايش السلمي بين الولاء للأمة وغير ذلك من الولاءات، إذ يسمح للأفراد بالتعبير عن إنتماءاتهم المتعددة، فالولاء للأمة يتعايش مع الولاء للجماعات المختلفة سواءً كانت إقليمية أو دينية أو عرقية أو لغوية، ومع إظهار القادة احترامهم للاختلافات الثقافية والمجتمعية فإنهم يشجعون الجماعات المختلفة على تحقيق وتدعيم وحدة تستند إلى الاتفاق على الأهداف المشتركة وليس إلى التماثل أو التشابه التام فيما بين هذه الجماعات.

٢- **البعد المؤسسي:** يتمثل البعد المؤسسي للتعدد في قيام القادة السياسيين بإتاحة وضمان الفرص للجماعات المختلفة لكي تعمل معاً في إطار نفس المنظمات دون تمييز، وبهذه الطريقة فإن الجماعات العرقية أو الدينية أو الإقليمية تحصل على فرص متكافئة للمشاركة في مؤسسات تمثيلية.

ويمكن ملاحظة أن استراتيجية الوحدة من خلال التعدد تنطلق من الاعتقاد بأهمية الاعتراف بوجود الاختلافات – سواء كانت عرقية أو دينية أو لغوية أو إقليمية – في إطار الوحدة، فهي تعترف بحق الجماعات والأفراد في التميز والاختلاف طالما أن هذا الاختلاف لا يؤدي إلى تهديد الوحدة أو انهيارها.

إن وجود جماعات متعددة ووجود شبكات قوية من الإتحادات والتنظيمات الخاصة بهذه الجماعات قد لا يؤدي بالضرورة إلى إضعاف تماسك المجتمع أو تهديد التكامل بل قد

---

(١) إكرام عبد القادر بدر الدين، مرجع سابق، ص ص ٨٠، ٨١؛ راجع أيضاً: محمد حسن عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص ٨٣- ٨٦.

يؤدي إلى تدعيمه، فهذه الشبكات تعمل على ربط الفرد بالكيان الكلي للمجتمع والدولة من خلال هيئات قريبة منه ومألوفة له، كما أنها تحمي حرية الأفراد من أن تنتهك من قبل الدولة.

وبعد العرض السابق لكل من استراتيجية بوتقة الصهر واستراتيجية الوحدة من خلال التعدد، تجدر الإشارة إلى أنه من الناحية الواقعية لا يتم اللجوء إلى إتباع شكل نقي من أي من هاتين الاستراتيجيتين، وإنما يتم المزج بينهما بنسب مختلفة بحيث تكون خلاصة هذا المزج إما أقرب إلى استراتيجية بوتقة الصهر أو إلى استراتيجية الوحدة من خلال التعدد.

المطلب الرابع

أدوات التكامل

تتعدد الأدوات التي تستخدم لتحقيق التكامل أو تدعيمه، كما تتداخل هذه الأدوات مع بعضها البعض، ويرجع هذا إلى تعدد أبعاد التكامل وتعقدها إلى حد كبير.

وتشتمل أدوات التكامل على: أدوات مرتبطة بالثقافة السياسية، وأدوات مرتبطة بالنخبة السياسية، وأدوات مرتبطة بالمؤسسات والتنظيمات السياسية، وأدوات اقتصادية. ويمكن عرض هذه الأدوات كالتالي[1]:

أولاً: الأدوات المرتبطة بالثقافة السياسية:

من الأدوات المرتبطة بالثقافة السياسية والتنشئة السياسية والتي يمكن تناولها في هذا الإطار:

١- **التعليم:** وتتمثل أهم وظائف التعليم كأداة للتكامل فيما يلي:

أ) **التعليم كأداة للتنشئة السياسية:** حيث تبرز أهمية التعليم كوسيلة للتلقين الثقافي والأيديولوجي، وفعاليته في إثارة الولاء للأمة وزعمائها.

ب) **التعليم كأداة لخلق وتدعيم هوية قومية مشتركة:** وذلك من خلال استخدام برامج التعليم لتدعيم الهوية القومية، وقيام التعليم بإعداد الأفراد للمواطنة عن طريق توعيتهم بانتمائهم لكيان واحد شامل يتخطى الكيانات الأضيق كالعائلة أو القبيلة أو القرية وما شاكل ذلك، الأمر الذي يؤدي إلى تجاوز الانتماءات الضيقة وبالتالي تدعيم التكامل.

---

(١) إكرام عبد القادر بدر الدين، مرجع سابق، ص ص ٨٦- ١٠٢.

ج) **التعليم كأداة لتقليل حدة الصراع في المجتمع:** وذلك عن طريق قيام المؤسسات التعليمية بغرس روح الحوار والمناقشة، وتدعيم روح التسامح إزاء وجهات النظر المخالفة.

وعلى النقيض من ذلك قد يلعب التعليم دوراً في مفاقمة حدة الصراع في المجتمع وذلك في حالة انقسام المؤسسات التعليمية واختلاف توجهاتها ما بين علمانية ودينية على سبيل المثال.

٢- **وسائل الاتصال:** ويقصد بها هنا ما يطلق عليه وسائل الإعلام الجماهيري من إذاعة وتليفزيون وصحافة، والتي يمكنها أن تؤدي وظائف مهمة لتخفيف حدة التناقضات الداخلية وتدعيم الشعور بالولاء والانتماء للكيان الكلي للدولة، وبالتالي تعزيز التكامل.

وفي هذا الإطار يمكن أن تقوم وسائل الاتصال بالوظائف التالية:

أ) **تدعيم الوحدة القومية:** وذلك عن طريق الاهتمام ببث الإحساس بالانتماء إلى نفس الأمة و الرغبة في التعايش المشترك، والتأكيد على الهوية الكلية للمجتمع أو الدولة.

ب) **التنشئة السياسية:** وذلك باعتبار وسائل الاتصال إحدى وسائل التلقين الثقافي والأيديولوجي والتي يمكن أن تعمل على بث ثقافة الاندماج والتكامل.

ج) **تحقيق التماسك الداخلي في الدولة:** وذلك عن طريق قيام وسائل الاتصال الجماهيري بدور محوري في نقل الوعي بالأهداف المشتركة إلى الأفراد وتوعيتهم بالتهديدات والأخطار التي تتهدد دولتهم، الأمر الذي يدفعهم إلى الالتفاف حولها والحفاظ على وحدتها وتكاملها. كذلك تعتبر وسائل الاتصال الجماهيري من أهم القنوات التي يمكن أن يعبر القادة السياسيون من خلالها عن أفكارهم وأهدافهم ووجهات نظرهم طلباً للتأييد الجماهيري لسياساتهم، الأمر الذي يعد نوعاً من التفاعل بين النخبة الحاكمة والجماهير مما يمثل دعماً للتكامل.

٣- **الأيديولوجية:** تتمثل أهم الوظائف التي يمكن أن تؤديها الأيديولوجية باعتبارها أداة للتكامل فيما يلي:

أ) **تحقيق الترابط في المجتمع:** إذ يمكن أن تستخدم الأيديولوجية لإيجاد وتبرير هدف معين تسعى إلى تحقيقه كل الجماعات داخل المجتمع، وبذلك يتقلص العداء بين هذه الجماعات، كما يمكن للحزب السياسي أن يستخدم الأيديولوجية لتعبئة الأتباع

والمؤيدين وتوجيه الطاقات نحو الأهداف القومية، وبالتالي تنخفض درجة التـوتر بين الجماعات المختلفة في الدولة.

ب) **إثارة الولاء والشعور بالانتماء:** يمكن أن يكون للأيديولوجية دور كبير في جعل الأفراد يؤمنون بالوطن وبزعمائه وسياساته. وبقدر براعة القادة السياسيين في استخدام الأيديولوجية يتحدد مدى ما يلاقونه من تأييد ومساندة شعبية. كما يمكن أن يكون للأيديولوجية آثارها الإيجابية على عملية التكامل إذا أمكنها إعطاء أفراد المجتمع الانطباع بأنهم يملكون أهدافاً مشتركة يعملون على تحقيقها بالطرق والوسائل العقلانية، وحددت لهم أولويات هذه الأهداف.

ج) **تحقيق الارتباط بالدولة:** فأحد العوامل الأساسية في بناء وتدعيم القومية هي: جعل الأفراد يشعرون أن مصالحهم الحيوية والأساسية ترتبط بالدولة، وأن رفاهيتهم مرتبطة كذلك بالانتماء لهذه الدولة. إذ يجب أن تبدو الدولة القومية للجماهير كما لو كانت مصدراً للخير والأشياء المرغوبة، ويمكن للأيديولوجية أن تلعب دوراً محورياً لتحقيق هذا الهدف.

ثانياً : الأدوات المرتبطة بالمؤسسات والتنظيمات السياسية :

١- **الحزب الواحد كأداة للتكامل:** وتتمثل أهم وظائف الحزب الواحد كأداة للتكامل فيما يلي:

أ) **الحزب الواحد كوسيلة لإضفاء السمة القومية على الجماعات المتنافرة:** حيث يمكن أن يعمل الحزب الواحد على تجميع وتوحيد الجماعات المتنافرة، كما يمكن النظر إلى الأحزاب القومية على أنها من العوامل الرئيسية التي تساهم في تخفيف حدة الصراعات الناجمة عن التبعية المزدوجة للقبيلة والمجتمع أو الدولة.

ب) **دور الحزب الواحد في تحقيق الولاء والانتماء للدولة القومية:** إذ يمكن أن يؤدي الحزب الواحد إلى تحول القادة عن انتماءاتهم المحلية والعرقية لكي يصبحوا قادة وطنيين يمارسون نشاطهم على نطاق الدولة ككل، كما أن الدعم والتأييد الذي يحصل عليه هؤلاء القادة من أتباعهم وأنصارهم والناجم عن الاعتبارات العرقية يمكن أن يتحول إلى المؤسسات القومية مما يكسبها الشرعية كنتيجة لذلك. كما يؤدي امتداد نشاط الأحزاب السياسية إلى المناطق النائية إلى نقل الأفكار والرموز الجديدة إلى تلك المناطق، كما أن الانتخابات القومية الأولى تقوم بنقل الإحساس

بالدولة إلى أنحاء القطر كله مما يؤدي إلى إثارة مشاعر الولاء للدولة والارتباط بها.

ج) **الحزب الواحد وإدارة الصراع الداخلي:** فالحزب الواحد يمكن أن يؤدي إلى تهدئة الصراعات العرقية وما شاكلها والتي قد تحتدم بين الجماعات المختلفة داخل الدولة وتهدد بالتالي عملية التكامل، وبصفة عامة فإن التكامل يمكن أن يجد المناخ الملائم حيث توجد مثل هذه المؤسسات السياسية كالحزب الواحد والذي قد يعمل باستمرار على التوفيق بين المطالب المتعارضة والمتنافسة.

وعلى النقيض مما سبق قد يمثل الحزب الواحد أداةً لتهديد التكامل وإحباطه، وذلك في حالة تزايد الممارسات غير الديمقراطية لهذا الحزب واستخدامه كأداة للقمع والقهر، الأمر الذي قد يكون له العديد من الآثار المدمرة على التكامل.

٢- **النظام الفيدرالي:** والذي يعد أحد أشكال الدولة المركبة والذي يقوم على أساس توزيع السلطة بين الحكومة المركزية من ناحية والمقاطعات أو الولايات أعضاء الاتحاد من ناحية أخرى، وينشأ النظام الفيدرالي باعتباره حلاً توفيقياً بين الإتجاهات الانفصالية والاتجاهات الإتحادية، وتتمثل أهم وظائف النظام الفيدرالي باعتباره أداة للتكامل في:

أ) **الفيدرالية كمحاولة لتهدئة الخلافات بين الجماعات المتمايزة:** وذلك بالنظر إلى الفيدرالية باعتبارها ناشئة عن ظروف اجتماعية موضوعية تتمثل في وجود تعددية عرقية واضحة، واعتبار الفيدرالية وسيلة لحل المشاكل التي قد تنطوي عليها هذه التعددية.

ب) **الفيدرالية والمشاركة في عملية صنع القرار:** ففي النظم الفيدرالية تكون عملية صنع القرار موزعة بين مستويين من الحكومة لا يستطيع أي منها من الناحية الرسمية أن يملي قراراته على الآخر، وإن كان هناك مجال من الناحية الواقعية لحدوث نوع من الإقناع والتأثير والمساومة. وهكذا فالنظام الفيدرالي بما يكفله من استقلالية للوحدات المكونة له وبما يضمنه من مساهمتها في عملية صنع القرار السياسي يكون أحد الأدوات التي قد تلجأ إليها الدول لمواجهة أزمة عدم التكامل.

٣- **الجيش:** وتتمثل أهم الوظائف التي يمكن أن يقوم بها الجيش كأداة للتكامل فيما يلي:

أ) **التدريب على المواطنة**: حيث يتعلم المجندون – المنحدرون من خلفيات تقليدية مختلفة – الانتماء إلى كيان أكبر هو المجتمع القومي من خلال الخبرة العسكرية ذات الطابع التسييسي.

ب) **دور الجيش في خلق وتدعيم الهوية القومية**: حيث يؤدي وجود قوات نظامية ينخرط فيها الأفراد من جميع أنحاء الدولة دون تمييز إلى تدعيم الوحدة الوطنية وتقوية الانتماء للكيان الكلي للدولة وإضعاف الولاءات المحلية الضيقة. كما أن تغلغل الجيش باعتباره أحد الأفرع الحكومية في مختلف أنحاء إقليم الدولة يؤدي إلى تدعيم الشعور بالانتماء للدولة لدى الأفراد في المناطق النائية، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز التكامل.

وعلى النقيض مما سبق قد يمثل الجيش أداة لإعاقة التكامل وذلك في حالة اعتماد التجنيد على الاعتبارات العرقية أو الطائفية أو المناطقية، وعدم العمل على جعل الوحدات العسكرية وعاءً تجنيدياً واحداً ينخرط فيه جميع الأفراد على قدم المساواة.

٤- **الجهاز الإداري أو البيروقراطية**: تتمثل أهم الوظائف التي يمكن أن يقوم بها الجهاز الإداري كأداة للتكامل فيما يلي:

أ) **تقليل حدة الاختلافات العرقية**: وذلك من خلال إيجاد نوع من التمثيل المتوازن لمختلف الجماعات العرقية والإقليمية والدينية في الجهاز البيروقراطي.

ب) **غرس وتدعيم الشعور بالولاء والانتماء**: وذلك عن طريق أداء الدولة لوظائفها في إطار من المساواة بين جميع المواطنين وتطبيق القوانين التي تحكم سلوكيات وعلاقات الأفراد دون تمييز. كما أن الجهاز الإداري عندما يعمل على إيجاد نظم وإجراءات موحدة في كل أنحاء الدولة، ويقوم بإتاحة الفرص للأفراد من مختلف أنحاء الدولة على أساس الكفاءة بدلاً من معايير الانتماء إلى إقليم أو أصل معين، وعندما يعمل على تربية جيل من الأفراد الذين يرون أن فرصهم لا تتأثر بالاختلافات التقليدية والذين يؤدون أعمالهم وفقاً لما تمليه المصلحة القومية فإنه يغرس ويقوي الشعور بالولاء والانتماء للدولة ويعزز التكامل.

ثالثاً: الأدوات المرتبطة بالنخبة:

١- **تمثيل النخبة**: ويقصد به تقسيم أو توزيع الأدوار السلطوية: فقد تبذل الجهود لتوزيع الوظائف القيادية الأساسية داخل الدولة على الجماعات المتمايزة بشكل يؤدي إلى تخفيف

أزمة عدم التكامل. كما أن التمثيل الجيد للجماعات المختلفة في المجتمع يولد لـدى هـذه الجماعات شعوراً بأن مصالحها الأساسية لن تنتهك وأن الدولة لن تسمح لإحدى الجماعات بالسيطرة على الجماعات الأخرى، ويترتب على ذلك تخفيف حدة التوتر بـين الجماعـات المختلفة بالشكل الذي يصب في مصلحة التكامل.

٢- **الأبطال أو القادة التاريخيون (الكاريزما):** ويتمثل دور القيادة التاريخية أو الكاريزما في تدعيم التكامل فيما يلي:

أ) **تحقيق التضامن والوحدة داخل الدولة:** وذلك من خلال تركيز القائـد التـاريخي علـى تحديث المجتمع وإنشاء مؤسسات حكومية مركزية قوية، والحيلولة دون تفكـك الدولـة وإعطاء الأولوية للحفاظ على وحدة المجتمع وتضامنه.

ب) **القائد التاريخي كرمز للقومية:** حيث قد يكون القائد التاريخي هو الرمز الوحيد للقوميـة الذي يتخطى الإنقسامات والاختلافات المجتمعية الناتجة عن تعدد الولاءات الضيقة.

وعلى النقيض مما سبق قد يلعب القائد التاريخي دوراً مهدداً للتكامل وذلك في حالـة تزايد ممارساته الدكتاتورية والتي قد تؤدي إلى انهيار التكامل، والمثال الأوضح على ذلك هو: "هتلر" والذي أفضت ممارساته إلى تشطير ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية.

رابعاً: الأدوات المرتبطة بالاعتبارات الاقتصادية:

يلعب العامل الاقتصادي دوراً مهماً في عملية التكامل وذلك إذا ما اخـتلط بالعوامـل العرقية والإقليمية والثقافية، حيث يمكن أن تكون له آثار خطيرة على تكامل الدولة، كما يمكن أن يؤدي النمو في النشاط الاقتصادي وفي فرص العمل إلى إدراك الأفـراد المنتمـين إلـى الجماعات الصغيرة داخل المجتمع أن الانتماء والولاء للكيان الكلي العام للدولة أجدى لهم من الولاء العرقي أو الإقليمي.

كما أن النمو الاقتصادي وما يرتبط به من تحديث وتحضر قد تكون له آثاره الإيجابية على التكامل، حيث تميل الإرتباطات التقليدية إلى التفكك في ظل التحديث والتحضر، ويحـل الانتماء إلى كيان عام محل الانتماءات القبلية أو العشائرية الضيقة.

وفي هذا الإطار تتضح أهمية عملية توزيع أو إعادة توزيع الموارد والاستثمارات في الدولة بشكل قد يعزز التكامل، حيث يمكن أن تقوم الحكومة باستغلال عملية التوزيع أو إعادة

التوزيع والتنمية الاقتصادية كأدوات لاكتساب تأييد الجماعات المختلفة داخل الدولة، والعمل على إيجاد التفاعل الإيجابي النشط فيما بينها.

ويمكن القول إن التقبل العام لنمط توزيع الموارد والثروات القومية بين الجماعات الاجتماعية والإقليمية المختلفة والمصحوب بالفعالية الحكومية يفيد التكامل، بينما يؤدي تركيز هذه الموارد والثروات في أيدي فئة أو جماعة بعينها إلى نشأة الصراع الاجتماعي وظهور الاتجاهات اللاتكاملية.

المطلب الخامس

عوامل عدم التكامل

تتعدد العوامل التي قد تؤدي إلى عدم التكامل، وتتمثل هذه العوامل في التعدد اللغوي والتعدد الديني والتعدد العرقي والعنصري والعوامل الإقليمية أو الانفصال الجغرافي والعوامل الاقتصادية أو الانفصال الطبقي(١).

أولاً: التعدد اللغوي:

يؤدي التعدد اللغوي إلى إعاقة التفاعل والتواصل والترابط بين أفراد المجتمع وبالتالي التأثير سلباً على التكامل. ففي حالة التعدد اللغوي يصعب على وسائل الاتصال أو الإعلام الجماهيري الذي يعد أحد أدوات التكامل أن يحمل نفس التأثير إلى جميع الأفراد في المجتمع. كما قد يؤدي التعدد اللغوي إلى صعوبة تنظيم المؤسسات التعليمية والمجالس النيابية والأجهزة الحكومية المختلفة، الأمر الذي يعوق تحقيق الوحدة الوطنية والتكامل السياسي.

ثانياً: التعدد الديني:

يلعب الدين دوراً مؤثراً في الحياة الاجتماعية والسياسية في العديد من الدول، ويعتبر الدين من الروابط الاجتماعية المهمة التي تربط الأفراد ببعضهم البعض، ويمكن أن يكون للدين تأثير مزدوج في المنتمين إليه فهو يؤدي إلى الوعي بالهوية الثقافية الموحدة من ناحية، والوعي بالرسالة الدينية من ناحية أخرى، وفي الحالة الأخيرة قد يُنظر إلى النضال ضد الجماعات الدينية المغايرة باعتباره واجباً دينياً مقدساً.

---

(١) محمد حسن عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص ٦٩- ٧٧.

ويعتبر التعدد الديني في حالة تسييسه عاملاً مهماً من عوامل عدم التكامل، حيث يؤدي تسييس الاعتبارات والاختلافات الدينية إلى تفاقم التوترات والصراعات الطائفية، الأمر الذي يؤدي إلى تمزيق الدولة وإحباط التكامل.

ثالثاً: التعدد العرقي:

يستند مفهوم العرقية أساساً إلى المجموعة العرقية أو القبلية. ويعبر مفهوم العرقية عن بنية للهوية الاجتماعية المستندة إلى ممارسات ثقافية معينة، ونظـام خـاص مـن الرمـوز والقوانين، والاعتقاد بوجود الأصل المشترك، والاتفاق على تاريخ مشترك يتـيح إرثـاً مـن الرموز والأبطال والأحداث والقيم والمراتب، ويؤكد الهوية الاجتماعية للذات والآخر[١].

ويتمثل الأثر السلبي للعرقية على التكامل في حرص الجماعات العرقية على الاحتفاظ بخصوصيتها وهويتها الذاتية ورفضها للذوبان في إطار الهوية العامة للدولـة أو المجتمـع، وسعيها للانفصال في بعض الأحيان.

وتجدر الإشارة إلى أن التعدد العرقي في حد ذاته ليس عائقاً للتكامـل، لكـن تكمـن المشكلة في سعي النخبة في بعض الأحيان إلى تسييس هذا التعدد وتفعيله بإتجـاه الـصراع وعدم التكامل.

فقد تعمل النخبة على التلاعب بالاختلافات العرقية وإثارة النعرات التقليدية لتؤدي إلى اشتعال الصراعات العرقية وإحباط عملية بناء الأمة[٢].

رابعاً: الاعتبارات الإقليمية أو الانفصال الجغرافي:

يمكن أن تدفع الاعتبارات الإقليمية أو عدم الترابط الجغرافي بإتجاه عـدم التكامـل، حيث يمكن القول إن إحساس بعض الجماعات بأنها تعيش في مناطق شبه معزولة جغرافيـاً نتيجة لوعورة التضاريس وصعوبة الوصول إليها، وإحساس هذه الجماعات بأنها في مأمن من قبضة السلطة المركزية، قد يدفعها إلى محاكاة أو مساواة السلطة المركزية والتمرد عليها، أو قد يشجعها على الانفصال عندما تضعف السلطة المركزية للدولة.

(1) Ogoh Alubo, "Citizenship and Nation Making in Nigeria: New Challenges and Contestations", Identity, Culture and Politics, (Dakar: Council for Development of Social Science Research in Africa), Vol. 5, No. 182, December 2004, P. 137.
(2) Ibid, P. 141.

خامساً: العوامل الاقتصادية أو الانفصال الطبقي:

تمارس العوامل الاقتصادية أو الانفصال الطبقي تأثيراً كبيراً على التكامل، فقد تدفع عملية توزيع أو إعادة توزيع الموارد القومية بشكل غير عادل، إضافة إلى فشل الدولة في تحقيق قدر ملموس من التنمية وعدم فعالية الأجهزة الحكومية في تلبية المطالب الضرورية للأفراد إلى ظهور الإتجاهات اللاتكاملية. كذلك قد يؤدي استئثار فئة أو طبقة معينة بالموارد والثروات القومية دون غيرها من الفئات أو الطبقات إلى احتدام الصراع الاجتماعي والإضرار بالوحدة الوطنية وبالتالي استفحال أزمة عدم التكامل.

وتجدر الإشارة إلى أنه يزداد التأثير السلبي للعوامل الاقتصادية على التكامل عندما تتداخل هذه العوامل مع غيرها من الاعتبارات أو العوامل كالاعتبارات العرقية أو الإقليمية.

المطلب السادس

مؤشـــرات التكامـــل

يمكن عرض مؤشرات التكامل كما يلي[1]:

١- مدى الولاء للدولة: أي مدى شعور الأفراد بالولاء والانتماء للدولة واعتبار ذلك تجسيداً لمصالحهم.

٢- مدى دستورية سلوك الأفراد أو مدى معارضتهم أو مخالفتهم للدستور: حيث يعتبر خروج المواطنين على القواعد الدستورية – تحقيقاً لمصالحهم الخاصة – مؤشراً لانخفاض درجة التكامل.

٣- مدى لجوء الأفراد للعنف لتحقيق مطالبهم أو أهدافهم: حيث يعتبر اللجوء للعنف مؤشراً لانخفاض التسامح وبالتالي مؤشراً لانخفاض التكامل.

٤- مدى الرغبة في الانفصال أو الانسحاب من الوحدة: وهو التفكير أو العمل على الانسحاب من الكيان السياسي للوحدة، وفي هذا الإطار يكون عدد الجماعات الانفصالية وحجم عتادها مؤشراً على مدى عدم التكامل في الدولة.

---

(١) راجع: قاسم جميل قاسم، مرجع سابق، ص ص ١٠، ١١؛ عبد العزيز محمد الشعيبي، مرجع سابق، ص ص ٦-٨؛ أحمد بن سيف آل نهيان، مرجع سابق، ص ص ٢١- ٢٣.

٥- نمط التحالفات: وهو يعبر عن مدى اعتماد القوى الرئيسية المتنافسة في الحصول على الدعم على مناطق جغرافية أو جماعات اقتصادية أو اجتماعية معينة، فإذا كان هذا الدعم متنوعاً وشاملاً كان ذلك مؤشراً إيجابياً للتكامل، أما إذا كان الدعم مقتصراً على جماعة أو منطقة أو قبيلة معينة كان ذلك مؤشراً سلبياً للتكامل.

٦- مدى غلبة الولاء للدولة في البيروقراطيات الحكومية بغض النظر عن الأشخاص الذين يشغلون المناصب الرئيسية فيها.

٧- مدى استعداد الأفراد لقبول السلطة دون استخدام الإكراه: فالقبول الطوعي للسلطة والقائم على الاقتناع يعد مؤشراً إيجابياً للتكامل.

٨- التقارب: فالجماعات أو الأطراف المتقاربة جغرافياً تكون مؤهلة لتحقيق درجة أكبر من التكامل.

٩- التجانس: فالشعوب أو الجماعات المتشابهة في جوانب عديدة تكون مؤهلة للتكامل أكثر من غيرها.

١٠- التعامل المتبادل: أي أنه إذا كان مدى وحجم التعاملات بين الأطراف كبيراً كان ذلك مؤشراً إيجابياً للتكامل.

١١- المعرفة المشتركة: أي كلما زاد التقارب الذهني تدعم التكامل.

١٢- المصالح أو المنافع المشتركة: أي كلما كانت الفوائد الرئيسية في الكيان التكاملي تشمل أطرافاً أكثر كلما تدعم التكامل وازدادت احتمالية استمراره.

١٣- مدى الروح الجماعية: أي كلما تمتعت الجماعات أو الأطراف برغبة في المشاركة مع بعضها البعض كان ذلك أفضل للتكامل.

١٤- الإطار البنيوي: أي كلما كانت المشاركة في إتخاذ القرار داخل الوحدات أكبر كان التماسك والتكامل أقوى.

١٥- مدى الفعالية الحكومية في تلبية مطالب الأفراد: حيث تؤدي الفعالية الحكومية في تلبية المطالب إلى شعور الأفراد أن الدولة تعمل لصالحهم، الأمر الذي يقوي لديهم الشعور بالانتماء والولاء للدولة.

١٦- التجربة الوحدوية أو التكاملية السابقة: فالنجاح في تجربة وحدوية أو تكاملية سابقة يدعم التكامل.

وبعد العرض السابق للأبعاد النظرية للتكامل، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أ- أهمية موضوع التكامل وارتباطه بالعديد من القضايا المحورية المهمة في المجتمع أو الدولة كقضايا بناء الأمة والمواطنة والهوية والشرعية والمشاركة والتنمية السياسية.

ب- تتعدد الأبعاد النظرية للتكامل وتتداخل وتتشابك مع بعضها البعض إلى حد كبير، حيث لا توجد فواصل تحكمية بين هذه الأبعاد على أرض الواقع، وأن الفصل النظري بينها هو لغرض الدراسة العلمية.

ج- إن مشكلة عدم التكامل لا تثار بنفس الدرجة أو الحدة في كل الحالات، بل يتوقف ذلك على شكل التباين المناطقي أو السلالي أو العرقي ومدى تسييس هذا التباين.

د- إن حجم التهديد الذي يمكن أن تمثلة أزمة عدم التكامل يختلف من حالة إلى أخرى، فقد ينصرف هذا التهديد إلى مجرد التأثير سلبياً على التضامن والتلاحم داخل المجتمع، وفي حالات أخرى قد ينصرف إلى تهديد وجود الكيان السياسي.

هـ- الدور المحوري للنخبة أو السياسات النخبوية في تحقيق التكامل وتدعيمه أو إعاقته وتهديده، فقد تسعى النخبة إلى تحقيق التكامل وتدعيمه من خلال العمل على تسوية أو تخفيف حدة التناقضات والصراعات بين الجماعات المختلفة، أو قد تعمل على إعاقة التكامل وتهديده من خلال تفعيل وتسييس التباين العرقي أو السلالي أو المناطقي.

الفصل الثاني

التجربة اللاتكاملية السابقة والواقع السياسي اليمني

الفصل الثاني

التجربة اللاتكاملية السابقة والواقع السياسي اليمني

درج كثير من الباحثين على تسمية التجربة الانقسامية التي سبقت قيام الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠م بالتجربة (التشطيرية)، إلا أن الباحث يميل إلى اعتبارها تجربة (لاتكاملية)، حيث أن تلك التجربة قد شهدت نوعاً من السياسات النخبوية اللاتكاملية التي مثلت ما يمكن تسميته بـ(الإرادة الانقسامية)، والتي تفاعلت مع تبلور واقعين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين على نحو منفصل في شطري اليمن، كما تفاعلت مع حالة الاستقطاب الدولي التي كانت سائدة آنذاك بشكل أدى إلى نشوء الحالة الانقسامية التي سبقت قيام الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠.

فعلى الرغم من أن اليمن يعتبر بلداً موحداً تمتع بازدهار حضاري كبير ورقعة جغرافية واسعة ومتماسكة عبر التاريخ، إلا أن ظهور بعض الخبرات التجزيئية للوطن اليمني خلال التاريخ القديم أثناء فترات الضعف والانهيار، قد جعل البعض يذهب إلى القول إن الواقع التاريخي اليمني يعتبر واقعاً انقسامياً، وأن الواقع الوحدوي فيه كان قائماً على ما يعرف بالدولة الغالبة، وليس على اعتبارات مجتمعية وموضوعية راسخة، وأن اليمن كان ذاخراً بالدول الحضارية المتزامنة والمستقلة عن بعضها البعض، وأن هيمنة السمة القبلية على حركة الحياة في اليمن منذ القدم منع – في كثير من فترات التاريخ القديم – قيام دولة مستقرة وموحدة.

غير أن هناك من يرى أن الواقع اليمني عبر التاريخ القديم هو واقع وحدوي بشكل كبير، وأن بعض حالات التفكك والتجزئة في بعض الفترات التاريخية القديمة هي مجرد استثناءات لا يمكنها الصمود أمام قاعدة الواقع التاريخي الوحدوي لليمن. ويمكن القول إن مما ساعد على الخلاف حول هذه الحقيقة هو قلة ما هو معروف عن التاريخ اليمني القديم واختلاطه في كثير من الأحيان بالتخمينات والتأويلات المتناقضة للنصوص التاريخية.

والواقع أن هناك العديد من الاعتبارات التي تؤكد على الحقيقة الوحدوية اليمنية مثل: الاشتراك في نفس الوعي بالتاريخ الحضاري المشترك، والشعور بنفس الأصل القرابي الواحد، ووجود اندماج ثقافي قوي في إطار الثقافة العربية الإسلامية.

لكن اللافت للنظر أنه بالرغم من الاعتبارات الوحدوية السابق ذكرها، إلا أن اليمن قد شهد في العصر الحديث تجربة لا تكاملية (تشطيرية) امتدت لأكثر من عقدين خلال القرن

العشرين، حيث انقسم اليمن التاريخي إلى دولتين: واحدة في الشمال تحت اسم الجمهورية العربية اليمنية، وأخرى في الجنوب تحت اسم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية(*).

واختلفت كل منهما عن الأخرى في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتبلورت الخلافات بينهما وتصاعدت حدتها لتصل في بعض الفترات إلى حد اندلاع الحرب، حيث اندلعت بينهما حربين شطريتين: واحدة في عام ١٩٧٢ والأخرى عام ١٩٧٩.

وتكتسب هذه الخبرة اللاتكاملية – بمظاهرها وإفرازاتها وعلاقتها بعملية الاندماج والوحدة اليمنية – أهمية كبيرة، الأمر الذي يدعو للتصدي لها بالبحث والدراسة، وذلك من خلال دراسة وتحليل سمات وتطورات الواقع السياسي والمجتمعي في كل من الشطرين السابقين، ودراسة سمات وتحولات النخبة السياسية في اليمن نظراً لدورها المحوري في الأحداث في تلك المرحلة اللاتكاملية والمراحل اللاحقة.

ويتناول هذا الفصل بالعرض والتحليل ملامح التجربة اللاتكاملية (التشطيرية) اليمنية السابقة، بوصفها ذات أثر بالغ الدلالة على الوضع اليمني الحديث والمعاصر، وعلى الحرب الأهلية اليمنية ١٩٩٤، والتكامل السياسي في اليمن.

(*) سميت فيما بعد: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠.

المبحث الأول

ملامح النظام السياسي وتطوراته في الشطر الشمالي

المطلب الأول

الوضع السياسي والمجتمعي في العهد الإمامي

بدأت إرهاصات الحكم الإمامي في اليمن بقيام بعض القبائل اليمنية في أواخر القرن التاسع الميلادي (٨٩٣، ٨٩٨م) بدعوة الإمام الهادي، المؤسس الأول للإمامة الزيدية في اليمن، بهدف حل نزاعات قبلية نشبت بينهما، حيث قامت هذه القبائل بتحكيمه، ثم أصبح فيما بعد حاكماً سياسياً لما عرف بدولة الأئمة الزيدية، والتي استمرت تحكم في اليمن حتى عام ١٩٦٢م[١].

ويمكن القول إن الحكم الإمامي لم يتبلور بشكل كامل كنظام سياسي واقتصادي – اجتماعي وديني إلا بعد حصول اليمن على استقلالها التام عن الحكم العثماني في عام ١٩١٨ بعد كفاح طويل.

فمنذ إعلان اليمن استقلاله عن الدولة العثمانية وحتى عام ١٩٦٢، اعتبرت الإمامة كنظام سياسي واجتماعي واقتصادي وديني حقوقي متفرد. وقد تمتع الإمام الزيدي – الذي أصبح الرئيس الروحي والدنيوي – بهيبة محدودة في أوساط الفئات الاجتماعية وقبائل المناطق الزيدية وقطاع كبير من التجار والفلاحين الشوافع[٢].

وقد حفلت هذه الفترة بالعديد من التطورات وحملت العديد من السمات بالغة التأثير على الواقع اليمني الحديث والمعاصر وعلى الوضع التكاملي في اليمن.

أولاً: السمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعهد الإمامي:

أ- السمات السياسية:

١- ***العزلة والانغلاق:*** حيث اتسمت سياسة الإمام بالميل الشديد إلى العزلة وعدم السماح بالانفتاح على العالم الخارجي الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق أي تطور في الأوضاع الداخلية.

---

(١) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي)، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤)، ص ١٦٢.

(٢) إيلينا جلوبفسكايا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٨٥، ترجمة محمد البحر، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث، ١٩٩٤)، ص٩.

فقد انتهج الإمام يحيى في المجال السياسي سياسة العزلة والانغلاق؛ وأغلق اليمن دون استثناء أمام رؤوس الأموال الأجنبية والعربية؛ وعلى الأجانب بشكل عام إلا القليل جداً من الرحالة ورواد الآثار، وأحجم عن قبول أي مساعدة مادية أو فنية من أي دولة عربية أو أجنبية[1].

وقد كان الإمام مدفوعاً لهذه السياسة تحت مبرر الحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية والتخوف من مطامع الدول الأجنبية. لكن قد تحولت هذه السياسة الانعزالية من عامل للحفاظ على الاستقلال الوطني وسيادة البلاد إلى عقبة في سبيل تطور المجتمع اليمني[2].

٢- ***الفردية المطلقة وتغليب الاعتبارات القرابية:*** حيث تميز نظام الحكم في هذا العهد بالفردية المطلقة وعدم إتاحة أي هامش ديمقراطي يذكر. فقد سيطر الإمام على كافة السلطات القضائية والإدارية والتنفيذية في معظم الأحيان[3].

وقد امتدت سلطة الإمام لتشمل كل المجالات الداخلية والخارجية. فقد كان الإمام يضع السياسة الداخلية والخارجية، ويبت في كل صغيرة وكبيرة ويعين كل موظف في الدولة من أكبر منصب إلى أصغره، وأكثر من ذلك فلم يسمح بدخول أي أجنبي للبلاد إلا بإذنه[4].

وقد تميزت هذه الفترة أيضاً بتغليب الاعتبارات القرابية إلى حد كبير. حيث اقتصر التجنيد في الوظائف على المقربين للسلطة[5].

وقد استغل الإمام الدين، وكونه الرئيس الروحي والدنيوي لتبرير سلطته وحكمه المطلق لليمن.

٣- ***الطبيعة الاستبدادية لنظام الحكم:*** حيث اتسم نظام الحكم باستبداديته الشديدة. وقد ارتبطت هذه الخاصية بغيرها من الظواهر السياسية السلبية، كغياب المؤسسات الدستورية في هيكل الدولة التي ارتبطت بشخص الإمام الذي كان يعتمد على أساليب القهر والاستغلال لمجموع

---

(١) محمد أحمد العشملي، التاريخ السياسي للدولة اليمنية الحديثة (من الشتات والانغلاق إلى الوحدة والانفتاح) ١٨٣٨-٢٠٠١، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢)، ص ٣٠.

(٢) أحمد الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر، ١٩١٨-١٩٧٨، (بيروت: دار الصداقة، ١٩٩٢)، ص ١٣٠.

(٣) عبد الملك المقرمي، التاريخ الاجتماعي للثورة اليمنية، (بيروت: دار الفكر المعاصر)، ١٩٩١، ص١٦٧.

(٤) إلينا جلوبفسكايا، ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، ترجمة قائد طربوش، (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٦)، ص ٢٣.

(٥) عبد الكريم على محمد الخطيب ، ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٠-١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٨، ص ٨٧.

أفراد الشعب[1]،وقد اتسم النظام الحاكم بالتشدد والتسلط إلى حد كبير. حيث أقام الإمام سلطة ذات طابع ديني متزمت[2].

ويمكن القول إنه مع مرور الوقت أزداد اكتساب سلطة الأئمة للطابع الكهنوتي الاستبدادي المطلق بالشكل الذي أثر سلباً على كل مناحي الحياة اليمنية.

٤- ***التفرقة المذهبية والطبقية:*** حيث عمل نظام الأئمة على تطبيق سياسة " فرق تسد " فعمل هذا النظام على تقسيم المجتمع أفقياً ورأسياً وذلك بالسعي نحو تكريس الفروق المذهبية والطبقية والقبلية.

وعمل نظام الأئمة على استخدام القبلية والطائفية الدينية كفواصل اجتماعية بين أبناء المجتمع الواحد، حيث كان يؤلب كل قبيلة على الأخرى، كما قصر أيضاً الوظائف العامة والكبيرة على فئة السادة[3].

ونتيجة لذلك اتسعت الهوة بين طبقات المجتمع، وازدادت حدة الفروق والاختلافات المذهبية، وبدأ يظهر العداء التقليدي بين الطبقات والمذاهب في المجتمع، وازدادت حدة العداء بين القبائل المختلفة نتيجة لاستخدام الأئمة لهذه القبائل ضد بعضها البعض وإشعال العداء بينها للحيلولة دون اتحاد هذه القبائل ومعارضتها لنظام الحكم المستبد.

ب- السمات الاقتصادية والاجتماعية:

اتسم الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العهد الإمامي بالتخلف الشديد وعدم التطور. ويمكن رصد سمات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تلك الفترة كالتالي:

١- تخلف القطاع الصناعي وانعدام المشروعات المتطورة، وعدم وجود مصانع حديثة في اليمن.

٢- التدهور التدريجي لقطاعات الإنتاج الحرفي التقليدي.

٣- تخلف القطاع الزراعي وبدائية أساليبه وأدوات إنتاجه، وقيامه في الغالب على مجرد سد حاجات الاستهلاك المحلي.

---

(١) فؤاد الصلاحي، المشاركة السياسية للفلاحين اليمنيين في المجتمع اليمني، ١٩٦٢-١٩٨٧، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩٢، ص ١٦٥.

(٢) صادق عبده علي، الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن، (بيروت: دار الكتاب الحديث، ١٩٩٢)، ص٨٩.

(٣) محمد الشهاري، طريق الثورة اليمنية، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٦)، ص٣٥.

٤- غياب المؤسسات المالية الحديثة، وعدم وجود نظام نقدي حديث أو حتى عملة وطنية أو موازنة عامة.

٥- قصور الخدمات الاجتماعية المتعلقة بالرعاية الصحية والتعليم. فقد عارض الإمام كل أنواع التعليم الحديث، ورفض تطوير التعليم ، فظل الأفراد يتعلمون في الكتاتيب بأسلوب تقليدي(١). وانعدمت المدارس الحديثة تقريباً. وقد تفشت الأمية في تلك الفترة بصورة كبيرة حيث بلغ معدلها ٩٥% من إجمالي الشعب اليمني(٢).

٦- انقسام المجتمع اليمني على أساس طبقي، حيث جاء السادة أو الأشراف على قمة الهرم الاجتماعي وانتمى إليهم حكام البلاد، واحتلوا أعلى المناصب في الجهاز الإداري للدولة. وجاء القضاة بعدهم في الدرجة الاجتماعية، ثم مشايخ القبائل والزعامات العشائرية ثم عامة الشعب ، وأحتل أدنى درجات الهرم الاجتماعي الذين يمتهنون الحرف والمهن المحقرة وشكل الأخدام الفئة الأكثر انتشاراً منهم(٣).

وقد ظهرت في العهد الإمامي العديد من الأزمات السياسية والتي ارتبطت بنمو حركة المعارضة اليمنية وتصاعدها ومطالبتها بإجراء تغييرات في السياسة العامة للدولة أو بتغيير النظام السياسي ككل، وهناك العديد من العوامل التي أدت إلى هذه الأزمات ومنها:

١- رفض الإمام والأسرة الحاكمة لكل محاولات الإصلاح والتطوير ووقوفهما عائقاً أمام تحديث البلاد.

٢- تحول نظام الحكم الإمامي إلى نظام ملكي وراثي متزمت، متسم بالفردية والاستبداد ، بعد أن كان الإمام ينتخب من طبقة السادة. وانفراد السادة أو الإشراف بالحكم دون غيرهم.

٣- فساد الحكم وانعدام المشاركة السياسية بأية صورة، وكذلك التفرقة بين الطوائف الدينية(٤).

٤- تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي إلى حد بعيد.

٥- الصراع الداخلي على السلطة كالصراع بين أسرة حميد الدين وأسرة الوزير.

---

(١) سعيد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، (صنعاء: مركز الأمل للدراسات والنشر، ١٩٩٢)، ص ٥٣.

(٢) إلهام محمد مانع، الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن ١٩٤٨- ١٩٩٣، (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٤)، ص ١١٣.

(٣) إلينا جلوبفسكايا، ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، مرجع سابق، ص ١١.

(٤) قائد الشرجبي، القرية والدولة في المجتمع اليمني، (بيروت: دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ٢٢٧.

ثانيا : التطورات السياسية ونمو المعارضة في العهد الإمامي :

نتيجة للأوضاع والسلبيات السابق ذكرها تفاقمت المعارضة ضد نظام الحكم الإمامي وتعددت الانتفاضات والحركات المعارضة ضد هذا النظام. كانتفاضة "المقاطرة" عام ١٩٢٢، و"الزرانيق" عام ١٩٢٦ و"صرواح" عام ١٩٥٧، وانتفاضة قبائل "حاشد وبكيل" عام ١٩٥٩م(١). لكن أهم الحركات التي مثلت تحدياً للحكم الإمامي ومهدت لثورة ١٩٦٢م هي حركتي ١٩٤٨ و١٩٥٥م.

أ- حركة ١٩٤٨م الدستورية :

في ١٧ فبراير ١٩٤٨م نجحت حركة الأحرار الدستوريين بزعامة عبد الله الوزير في اغتيال الإمام يحيى وإعلان الميثاق الوطني المقدس والذي يهدف إلى تحويل الإمامة من بيت حميد الدين إلى بيت الوزير مع إدخال تعديلات جوهرية في نظام الحكم والمتمثلة في الآتي:

١- تأسيس نظام نيابي.

٢- تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

٣- التخلص من كل العناصر الفاسدة التي تسيء للنظام.

٤- تحسين أوضاع الجيش.

٥- كفالة حرية الرأي والكلام والكتابة والاجتماع.

٦- إنهاء سياسة العزلة وإقامة علاقات صداقة مع العالم المتمدن.

وبرغم فشل الحركة بعد أقل من خمسة وعشرين يوماً إلا أنها كانت علامة بارزة في تاريخ الحركة الوطنية اليمنية الراغبة في التغيير والانتقال إلى مستقبل أفضل حتى ولو كان ذلك يتطلب تغيير إمامة ظالمة بإمامة دستورية مستنيرة تعتمد على المواثيق والقوانين والمجالس النيابية في تدبير شئون الحكم(٢).

ب- أسباب فشل حركة ١٩٤٨م :

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى إفشال حركة ١٩٤٨م الدستورية ومنعتها من تحقيق أهدافها، ومن هذه الأسباب:

---

(١) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي)، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٢) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص ص ٢١، ٢٢.

١- سرعة رد الفعل لولي العهد أحمد بن يحيى واحتمائه ببعض قبائل الشمال التي تمتهن صناعة الحرب. وأخذ البيعة لنفسه وانقضاضه على الحركة ومحاصرتها في العاصمة والقضاء عليها، واستباحة القبائل المهاجمة لمدينة صنعاء لمدة أسبوع شمل القتل والسلب والنهب.

٢- عجز الحركة عن توصيل مفاهيمها الدستورية والتي عبر عنها الميثاق الوطني المقدس الذي أصدرته إلى الشعب اليمني، نظراً للفقر والجهل والافتقار لوسائل الاتصال التي عانت منه اليمن في ظل عهود الأئمة.

٣- الدعم السعودي المالي والمعنوي لولي العهد أحمد لضرب الحركة في مهدها. وذلك تنفيذاً لاتفاقية الطائف ١٩٣٤ الموقعة بين الإمام يحيى وملك السعودية عبد العزيز آل سعود والتي تنص على عدم دعم المعارضين أو الثائرين.

٤- سلبية دور الجامعة العربية آنذاك والتي كانت مكونة من سبع دول شبه مستقلة من ضمنها اليمن، وعدم اعترافها بشرعية الحكم الجديد برغم مطالبة الحركة بدعمها، وتأخر الجامعة في إرسال لجنة لتقصي الحقائق، والتي تم احتجازها لدى وصولها الرياض من قبل الحكومة السعودية حتى تم القضاء على الحركة.

٥- تعارض واختلاف المفاهيم والمصالح لدى القوى الوطنية المشاركة في الحركة مما أدى إلى الوقوع في كثير من الأخطاء، بسبب عدم وضوح الرؤية بالنسبة للعديد من المشاركين[١].

٦- عدم قدرة قادة الحركة على الحصول على دعم مشايخ القبائل. واقتصار الحركة على مجال ضيق من الشباب فاستطاع الطغيان أن يعتقل رجالها ويستعدي عليهم الرأي المحافظ[٢].

ج- حركة عام ١٩٥٥م المسلحة:

جاءت حركة عام ١٩٥٥ في إطار مسيرة الانتفاضات المسلحة وحركة المعارضة القوية لنظام الحكم الإمامي. ففي ٢٩ مارس/ آذار ١٩٥٥م تحركت بعض القوات العسكرية وقامت بمحاصرة قصر الإمام أحمد في مدينة تعز، التي اتخذها عاصمة له بعد حركة ١٩٤٨، وأجبرته على التنازل عن العرش لصالح الأمير عبد الله الذي كانت توافق آراؤه آراء

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ٢٣-٢٥.

(٢) محمد أحمد العشملي، مرجع سابق، ص٤٨.

المعارضة. لكن في أبريل ١٩٥٥ انتهت هذه الحركة باحتلال القوات القبلية لمدينة تعز، وعودة الإمام أحمد للعرش وإعدام قادة الحركة.

وبالرغم من فشل انقلاب ١٩٥٥م إلا أنه لم يمر دون آثار على البلاد، وخلافاً لانقلاب ١٩٤٨م فقد اتسم بالمشاركة الواسعة للضباط أو العسكريين في النضال ضد الحكم الاستبدادي.

وبالرغم من فشل حركتي ١٩٤٨ و١٩٥٥م إلا أن المعارضة اشتدت ولم تتوقف، لتندلع ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م والتي أنهت الحكم الإمامي وبدأت عهداً جديداً في اليمن.

ثالثاً : انعكاسات فترة الحكم الإمامي على التكامل السياسي في اليمن:

بعد العرض السابق لفترة الحكم الإمامي وسماتها وتطوراتها يمكن القول إن هذه الفترة كان لها العديد من الانعكاسات على التكامل السياسي في اليمن بجوانبه الثلاثة (التكامل القومي والتكامل الإقليمي والتكامل بين النخبة والجماهير)، مما يدعو للقول إن هذه الفترة قد شهدت أزمة تكامل. حيث أن من أهم مسالب العهد الإمامي "وجود الانفصام بين السلطة والجغرافيا والهوية الوطنية"[(١)].

ويمكن تحليل تأثير هذه الفترة على التكامل السياسي في اليمن وفقاً لبعض مؤشرات التكامل كالتالي:

١- مدى ولاء الأفراد للدولة واعتبار ذلك تجسيداً لمصالحهم:

اتسم ولاء الأفراد للدولة في هذه الفترة بالضعف الشديد وذلك نتيجة لعدم تبلور مفهوم الدولة بشكلها الحديث، وتمحورها حول السلطة الاستبدادية للأئمة، وفشلها في القيام بأدوارها الأساسية تجاه الأفراد وعجزها عن تقديم الخدمات الأساسية لهم.

٢- مدى دستورية سلوك الأفراد أو مدى مخالفتهم للدستور:

اختفى هذا المؤشر تماماً في العهد الإمامي، وذلك في ظل غياب دستور واضح للبلاد، وافتقاد معظم سلوكيات السلطة الحاكمة نفسها لأبسط المبادىء الدستورية.

٣- مدى لجوء الأفراد للعنف لتحقيق أهدافهم:

ارتفع هذا المؤشر إلى حده الأقصى في العهد الإمامي، حيث كان العنف هو سمة الحياة اليومية في عهد الإمام، وتصاعدت الانتفاضات المسلحة والتمردات القبلية بشكل كبير، وتفاقمت الصراعات القبلية.

---

(١) محمد أحمد العشملي، مرجع سابق، ص٢٩.

٤- مدى اعتماد القوى المتنافسة على الدعم المناطقي أو الجهوي:

اعتمدت القوى المتنافسة في هذه الفترة بشكل أساسي على الدعم المناطقي أو الجهوي، حيث اعتمد النظام الإمامي على دعم بعض القبائل المحترفة للحرب لتوطيد حكمه والدفاع عنه في أوقات الأزمات. وفي المقابل اعتمدت الانتفاضات والحركات المعارضة على دعم قبائلها ومناطقها في الغالب.

٥- مدى استعداد الأفراد لقبول السلطة دون استخدام الإكراه:

اختفى هذا المؤشر تماماً في العهد الإمامي، حيث اعتمد النظام الحاكم في هذه الفترة على أقصى درجات الإكراه والقمع لفرض سلطته، ولجأ في هذا الإطار للعديد من الأساليب ومن أهمها: استخدام بعض القبائل لاجتياح المناطق المعارضة للسلطة ومعاقبتها بالسلب والنهب. واستخدام نظام الرهائن للحيلولة دون تمرد الأفراد على السلطة الحاكمة.

٦- السيادة ومدى فرضها على كل إقليم الدولة:

انخفض هذا المؤشر إلى حد كبير في العهد الإمامي حيث تقلصت قدرة السلطة المركزية في هذه الفترة على فرض سيطرتها الكاملة على كل أنحاء إقليمها، واقتصرت سلطة الدولة المركزية في كثير من الأحيان على مناطق محدودة، وتعددت التمردات وحالات الخروج على السلطة المركزية للدولة.

٧- مدى الفعالية الحكومية في تلبية مطالب الأفراد:

في العهد الإمامي انعدمت تقريباً قدرة الحكومة على تلبية المطالب الأساسية للأفراد، حيث لم يكن لدى الحكومة أي إمكانيات يعتد بها لتقديم الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية وغير ذلك من الخدمات، وذلك في ظل غياب المؤسسات الفعالة، والعجز الكبير في الموارد ، وسوء الإدارة وتخلفها.

٨- التفاعل بين النخبة والجماهير:

قل هذا التفاعل إلى حد كبير وذلك في ظل انقسام المجتمع على أساس قبلي ومذهبي، والنظرة الاستعلائية للنخبة الحاكمة تجاه عامة الجماهير، فضلاً عن عدم تبلور النخبة بشكل كامل، وتدهور المستوى التعليمي للجماهير، الأمر الذي حال دون نشوء علاقات تفاعلية وتأثير تبادل بين النخبة والجماهير.

وقد برزت عوامل عدم التكامل السياسي بشكل واضح في هذه الفترة وتمثلت هذه العوامل في: الانفصال الطبقي حيث انقسم المجتمع إلى سادة وعامة. والانقسام المذهبي حيث انقسم المجتمع إلى شوافع وزيود. والانفصال الجغرافي الذي تمثل في ضعف شبكة الطرق التي تربط بين أجزاء اليمن، وعدم قدرة الحكومة المركزية على فرض سيطرتها الكاملة على هذه الأجزاء. وفي مقابل بروز عوامل عدم التكامل فإن النظام الإمامي لم يسعَ إلى استخدام أي من استراتيجيات أو أدوات التكامل السياسي للقضاء على عوامل عدم التكامل بل على العكس من ذلك عمل على تكريس هذه العوامل وزيادة حدتها بتطبيق سياسة فرق تسد، حتى يضمن بقائه في السلطة.

المطلب الثاني

الوضع السياسي والمجتمعي بعد ثورة ١٩٦٢

في صباح يوم السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ شرعت طلائع حركة الضباط الأحرار في قصف قصر البشائر مقر الإمام البدر، معلنةً نهاية العهد الإمامي وميلاد الجمهورية العربية اليمنية ليبدأ عهد جديد في التاريخ اليمني. وبالرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهت الثورة وانشغالها في بداية الأمر في معارك دامية مع فلول النظام السابق التي حاولت تنظيم نفسها، إلا أن الثورة نجحت في نهاية المطاف في تأمين نفسها، وحصلت على الاعتراف العربي والدولي، واستطاعت خلال عدة عقود إحداث نقلة عملاقة وتطورات عظيمة شملت كل جوانب الحياة اليمنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستطاعت وضع اليمن على طريق التقدم والرقي.

أولاً : السمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعهد ثورة ١٩٦٢:

أ- السمات السياسية:

١- السعي الجاد للخروج من الإنغلاق والعزلة، والانفتاح على العالم، والعمل الجاد على توسيع العلاقات الخارجية بإقامة علاقات متوازنة مع معظم دول العالم.

٢- الاهتمام بنشر وتدعيم قيم الحرية والديمقراطية في إطار الروح الإسلامية، وإقامة مجتمع مدني حديث قائم على التعاون والروح الجماعية.

٣- العمل على إنشاء مؤسسات الدولة الحديثة، مثل بناء جيش وطني حديث.

٤- العمل على تدعيم الوحدة الوطنية، ونشر ثقافة التسامح ونبذ الصراعات.

ب- السمات الاقتصادية والاجتماعية:

١- البدء بإنشاء المؤسسات الاقتصادية والمالية الحديثة، وإيجاد نظام نقدي حديث وإصدار عملة وطنية، وتخطيط موازنة الدولة.

٢- الاهتمام بتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، والبدء في التطوير الصناعي وإنشاء المصانع الحديثة. ودعم القطاع الزراعي وتطوير أساليبه وأدواته، والاهتمام بالحرف التقليدية ودعمها.

٣- العمل على توفير الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم، والتوسع في نشر التعليم الحديث بإنشاء العديد من المدارس والجامعات.

٤- السعي إلى القضاء على الطبقية والتعصب المذهبي ، وإزالة الفوارق بين الطبقات والمذاهب، ونشر قيم المساواة والعدالة.

ثانيا : التطورات السياسية بعد ثورة ١٩٦٢:

حفلت فترة ما بعد ثورة ١٩٦٢ بالعديد من التطورات، والتي يمكن استعراضها عبر خمس مراحل كما يلي:

١- مرحلة الدفاع عن الثورة:

وقد بدأت هذه المرحلة مع اندلاع الثورة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وتولي المشير عبد الله السلال للسلطة وانتهت بانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧، وتسلم القاضي الأرياني للرئاسة.

وفي هذه المرحلة برز الدور المصري في دعم الثورة اليمنية، حيث قامت مصر بدعم النظام الجمهوري الوليد مادياً ومعنوياً، وشاركت القوات المسلحة المصرية جنباً إلى جنب مع اليمنيين في معارك الدفاع عن الثورة اليمنية.

وقد اتسمت هذه المرحلة بعدم الاستقرار السياسي نتيجة لمحاولة القوى المضادة إفشال الثورة وإعادة الوضع لما كان عليه في السابق. وقد كان الطابع العسكري هو السمة الأساسية لهذه المرحلة، التي رأس فيها المشير السلال أول حكومة للثورة، حيث اندفعت هذه الحكومة تقاتل دفاعاً عن الثورة واستمرار النظام الجمهوري. وكان هذا الدفاع يتم على جبهتين: الأولى هي جبهة الدفاع عن الثورة والنظام السياسي الجديد. والثانية هي جبهة التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، وقد كانت الأولوية للجبهة الأولى على حساب الثانية. وقد ظلت الجبهة الأولى مفتوحة حتى منتصف عام ١٩٧٠(١).

غير أن الانشغال بالدفاع عن الثورة على حساب الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لم يمنع من صدور قرارات وقوانين تنظم طبيعة السلطة السياسية والهيكل الإداري للدولة، فتم إنشاء عدة وزارات ومصالح ومؤسسات حكومية مختلفة، وتعيين وزراء ووكلاء ومديرين وكل ما يرتبط بوجود إدارة حديثة(٢).

وقد حققت اليمن في هذه المرحلة انتصارات وتطورات كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي استطاعت الثورة أن تحرز انتصارات كبيرة في صد فلول المرتزقة، وبدأت في بناء جيش حديث قوي، وافتتحت عدة مدارس عسكرية ووحدات رمزية كالشرطة العسكرية، والتوجيه المعنوي، ومدرسة سلاح المهندسين، وغير ذلك، وكذا مدارس ثانوية في كل من صنعاء، وتعز، والحديدة لأول مرة في تاريخ اليمن، وكانت هذه المدارس نواة جديدة لجيل الثورة. كما قامت حكومة الثورة بإصدار عملة نقدية: ورقية وفضية، بدلاً عن التعامل بالريال (ماريا تريزا). وأنشأت لجنة النقد اليمنية، تمهيداً لإنشاء البنك المركزي اليمني. كما قامت بوضع أول ميزانية للدولة لأول مرة في تاريخ اليمن. كذا أصدر الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية، وقد نص على أن دولة اليمن دولة إسلامية عربية مستقلة ذات سيادة، وأنها ديمقراطية، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية، وأن السيادة للأمة، وأن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية والشريعة الإسلامية مصدر القوانين جميعاً. كما نص على التضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص لجميع اليمنيين، وأن الملكية الخاصة مصونة، كما نص على حرية البحث العلمي وحرية الصحافة والنشر(٣).

وعلى المستوى الخارجي استطاعت الثورة أن تحصل على الشرعية الدولية حيث حصلت على اعتراف أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وأقامت علاقات دبلوماسية مع العديد من الدول، "ففي ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢ وبعد

---

(١) فؤاد الصلاحي، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٢) عبد الكريم الأرياني، "التنمية الاقتصادية والخطة الخمسية الأولى في الجمهورية العربية اليمنية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت)، عدد ٢٤، ١٩٨٠، ص ٨٨.

(٣) محمد أحمد العشملي، مرجع سابق، ص ص ٨٤، ٨٥

اعتراف عدد كبير من الدول وبينها الولايات المتحدة بالنظام الجديد في صنعاء، أقرت لجنة أوراق الاعتماد في هيئة الأمم المتحدة أن الوفد الجمهوري ممثلاً شرعياً لليمن"(١).

وشهدت هذه المرحلة العديد من الخلافات والصراعات داخل المعسكر الجمهوري نفسه. وقد حاول الجناح اليميني أثناء انشغال الجناح القومي في معاركه مع جيوش الملكيين المنتشرة في طول البلاد وعرضها، أو في معاركه الأيديولوجية مع بعضه البعض – استغلال الفرصة وتوجيه الثورة كلما سنحت له الفرصة صوب اليمين، حتى نجح أخيراً بعد تراجع المد القومي إثر هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧م، في إقامة جمهورية نوفمبر ١٩٦٧ ذات التوجه اليميني المحافظ لتنسجم مع الأنظمة القائمة في شبه الجزيرة العربية آنذاك(٢).

٢- مرحلة المصالحة الوطنية:

بدأت هذه المرحلة بانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ وتسلم القاضي الأرياني للسلطة، وانتهت بقيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ وتولي الرئيس الحمدي الحكم.

وبالرغم من أن النظام قد واجه تحدياً كبيراً في بدايات هذه المرحلة، تمثل في استمرار الصراع بين اليسار واليمين داخل المعسكر الجمهوري، والذي بلغ ذروته فيما عرف بأحداث أغسطس ١٩٦٨، والتي أسفرت عن سقوط حوالي ٥٠٠ قتيل، ونفي ٢٢ من كبار الضباط إلى الجزائر، إلا أن هذا لم يمنع من تحقيق بعض التطورات الإيجابية في هذه المرحلة.

فقد تميزت هذه المرحلة بالسعي نحو تحقيق المصالحة الوطنية والعمل على إنهاء المواجهات بين الجمهوريين والإماميين، حيث أعلنت الحكومة الجديدة أنها ستقوم بتصحيح الأوضاع والمصالحة مع الأشقاء والأصدقاء خاصة المملكة العربية السعودية والمصالحة مع الأطراف المعنية أي العناصر الخارجة عن النظام الجمهوري الذي أعلن في سبتمبر ١٩٦٢، والعمل على استتباب الأمن والطمأنينة في ربوع اليمن(٣).

وقد تزامن انسحاب القوات المصرية من اليمن مع بداية هذه المرحلة، الأمر الذي أتاح الفرصة للقوى المضادة للثورة للقيام بهجوم خاطف للسيطرة على العاصمة والقضاء على

---

(١) محسن العيني، خمسون عاما في الرمال المتحركة: قصتي مع بناء الدولة اليمنية الحديثة، (بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٠) ، ص ٦٦

(٢) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٣) منصور الزنداني، العلاقات اليمنية بالدولتين الأعظم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٨، ص ١٤٠.

النظام الجمهوري، لكن بعد حصار استمر سبعين يوماً انتصرت القوى الجمهورية وبدأت فترة جديدة من العمل السياسي، باتجاه النخبة الحاكمة إلى سياسة المصالحة مع القوى المضادة والتحول نحو الاتجاه الرأسمالي في التحديث والتنمية(١).

وقد شهدت هذه الفترة بداية تبلور النخبة السياسية. حيث وصلت نخبة سياسية مدنية إلى قمة السلطة وقد شملت هذه النخبة تحالف كثير من القوى التقليدية المحافظة والبورجوازية علاوة على رموز المؤسسة العسكرية المرتبطين طبقياً بحلفائهم(٢).

٣- مرحلة التصحيح وبداية التحديث:

بدأت هذه المرحلة بتولي إبراهيم الحمدي للسلطة في ١٣ يونيو ١٩٧٤. وانتهت باغتياله في ١١ أكتوبر ١٩٧٧(*). وقد تميزت هذه المرحلة بالسعي نحو معالجة بعض الأوضاع السلبية كالفساد الإداري والانفلات الذي عانت منه الأجهزة والمؤسسات الحكومية. والسعي نحو إعادة بناء الدولة على أسس حديثة.

فقد سعى الحمدي إلى إيجاد حكومة وطنية مركزية قوية، وإنشاء لجان أوكلت إليها مهمة مراقبة سير أمور الدولة وفق النظام والقانون وسميت تلك اللجان بلجان التصحيح(٣). وقد عمل الحمدي على بناء الدولة الحديثة الخاضعة للسلطة المركزية(٤).

واستطاع الحمدي أن ينجح داخلياً في البرامج التنموية. وهيأ المناخ لاستثمار رأس المال الأجنبي وأصدر القوانين الخاصة بتسهيل ذلك النوع من أنواع النشاطات المدعمة

---

(1) R.B, Sergant, "The Two Yemens: Historical Perspectives and Present Attitudes", Asian Affairs, Vol. 60, 1973, P.7

(٢) فؤاد الصلاحي، مرجع سابق، ص٢٢٣.

(*) سقط إبراهيم الحمدي قتيلاً، مع أخيه وأعتى أنصاره (عبد الله الحمدي) قائد لواء العمالقة في آن واحد ومكان واحد يوم الثلاثاء ١١ أكتوبر ١٩٧٧، في بيت أحمد حسين الغشمي بـ"ضلاع همدان" حيث كانا مدعوين لوليمة غداء حضرها كبار المسئولين. ولعل ذلك الاغتيال كان منعاً لزيارة إبراهيم الحمدي لعدن (والتي كان مقرراً لها اليوم التالي لاغتياله) لترتيب أوضاع الوحدة. وقد سُجلت الجريمة ضد مجهول، وإن أشارت أصابع الاتهام إلى الغشمي بأنه وراء اغتيال إبراهيم الحمدي وأخيه. (راجع: عبد الولي الشميري، ملحمة الوحدة اليمنية: ١٠٠٠ ساعة حرب، الجزء الأول، (صنعاء: مكتبة اليسر، ط٣، ١٩٩٥)، ص ص ٨١، ٨٢؛ محمد أحمد العشملي، مرجع سابق، ص ص ١٤٠، ١٤١؛ عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري، (دمشق: دار الفكر، ط٤، ١٩٩٤)، ص٥٢٩).

(٣) محمد العزازي، التنمية الاقتصادية والإدارية في الدول النامية، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٩)، ص ص ٢٤٧-٢٤٩.

(4) J.E. Peterson, "The Yemen Arab Republic and the Politics of Balance", Asian Affairs, Vol. 68, No.3, October, 1981, P. 285.

للتنمية. والشيء الأهم أنه فرض سيطرة الحكومة المركزية. وعمل على إقصاء مراكز القوى وخاصة القبلية منها(١).

كما عمل الحمدي على توجيه ولاء الأفراد نحو الدولة المركزية، وحاول القضاء على الولاءات الجهوية والمناطقية الضيقة، كما سعى للتقارب مع القيادة السياسية في الشطر الجنوبي.

ويبدو أن العديد من القوى الداخلية السياسية والقبلية لم تكن راضية عن سياسات الحمدي الداخلية وعن تقاربه مع القيادة الجنوبية (والذي كان من الممكن أن يفضي إلى إعلان الوحدة)، حيث رأت تلك القوى أن تلك السياسات وهذا التقارب يمثلان تهديداً لنفوذها، الأمر الذي دفع تلك القوى للتخلص من الحمدي باغتياله.

٤- مرحلة التوتر :

وتتسم هذه المرحلة بقصرها حيث بدأت بتولي أحمد حسين الغشمي للرئاسة في ١٢ أكتوبر ١٩٧٧، وانتهت باغتياله في ٢٤ يونيو ١٩٧٨(*). وتعتبر هذه المرحلة امتداداً لمرحلة حكم الرئيس الحمدي، حيث أعلن الرئيس الغشمي في أول تصريح له بأنه لن يغير من السياسة التي كان يتبعها الحمدي. وأنه لن يسمح بعودة الولاءات القبلية والشللية داخل القوات المسلحة(٢).

وقد انتهج الرئيس الغشمي سياسة إقصاء عملية إعادة تحقيق الوحدة اليمنية. وشهدت الساحة اليمنية توتراً شديداً في عهده. فقد اتسمت سياسته تجاه قوى الحركة الوطنية بالعنف، حيث قام بحملات تصفية في القوات المسلحة واعتقالات ومطاردات لأبرز عناصر الحركة الوطنية(٣).

---

(١) منصور الزنداني، مرجع سابق، ص ١٥٦.

(*) تعتبر واقعة اغتيال الرئيس الغشمي من أغرب وقائع الاغتيال السياسي، حيث تم اغتيال الغشمي بواسطة عبوة متفجرة خُبئت في حقيبة حملها مبعوث رسمي (مفترض) من قبل رئيس الشطر الجنوبي سالم ربيّع علي (سالمين)، وقد فتح المبعوث الحقيبة (الملغومة) أثناء لقائه بالرئيس الغشمي فكانت نهايتهما معاً. ولعل ذلك الاغتيال كان محاولة من قبل بعض القوى في الشطر الجنوبي لإجهاض التقارب بين القيادتين السياسيتين في شطري اليمن. (راجع: عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص ص ٨٦، ٨٧؛ محمد أحمد العشملي، مرجع سابق، ص ص ١٤١، ١٤٢، ١٦٠)

(٢) خديجة أحمد الهيصمي، العلاقات اليمنية السعودية، ١٩٦٢- ١٩٨٠، (القاهرة: المكتبة السلفية، ١٩٨٣)، ص٢٧٨.

(٣) سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٥٧١.

غير أن أبرز ملامح هذه الفترة هو بروز دور المؤسسية، والذي تمثل في دور مجلس الشعب وتحمله للمسئولية بعد اغتيال الغشمي وتكوين مجلس الرئاسة برئاسة رئيس مجلس الشعب القاضي العرشي، وقد تولى هذا المجلس الرئاسي مسئولية السلطات العليا في البلاد حتى تم انتخاب رئيس للجمهورية في ١٧ يوليو ١٩٧٨(١).

٥- مرحلة بناء وتدعيم الدولة الحديثة:

وقد بدأت هذه المرحلة بانتخاب علي عبد الله صالح رئيساً للجمهورية العربية اليمنية في ١٧ يوليو ١٩٧٨ ، وانتهت نظرياً بإعلان الوحدة اليمنية وقيام كيان دولي جديد يضم شطري اليمن تحت اسم الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠.

وتعتبر هذه المرحلة ذات أهمية كبيرة في عملية تطور النظام السياسي والدولة في الجمهورية العربية اليمنية فقد اتسمت بتغييرات وتحولات كمية ونوعية أثرت بعمق في بنية المجتمع واتجاهات تطوره(٢).

وقد شهدت هذه الفترة تحرك النظام السياسي في عدد من المسارات المترابطة:

- محاولة النظام إصلاح علاقاته مع جارته الغنية (السعودية).
- تحسين علاقته المضطربة مع القبائل اليمنية الشمالية.
- السعي إلى التنسيق بين الجهود التنموية وبين التطورات الاقتصادية العالمية وحجم المساعدات المتدفقة لها(٣).

كذلك تم اتخاذ بعض الخطوات المهمة في سبيل حل الخلافات السياسية التي كانت قائمة، وتم زيادة أعضاء مجلس الشعب التأسيسي من ٩٩ إلى ١٥٩ عضواً، وتم إفساح المجال لبعض العناصر التي كانت مستبعدة في عهود سابقة كي تشارك في تسيير أمور الدولة، وتم إنشاء المجلس الاستشاري في مايو ١٩٧٩ والذي تكون من ١٥ عضواً وقد اختير لعضويته أبرز الشخصيات اليمنية من مختلف القوى السياسية. وفي مايو ١٩٨٠ تم تشكيل لجنة الحوار الوطني التي ضمت مختلف القطاعات وجميع الاتجاهات، وفي ١٩٨١ أجريت بعض التعديلات على قانون الانتخابات حيث منحت المرأة ولأول مرة حق المشاركة في الانتخابات(٤).

---

(١) منصور الزنداني، مرجع سابق، ص٢٢٣.

(٢) بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن، ١٩٧٨-١٩٩٠، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص ٩٦.

(٣) المرجع نفسه، ص٩٦.

(٤) المرجع نفسه، ص ص ٩٧، ٩٨.

وقد بذل النظام في هذه المرحلة جهوداً كبيرة لمحاولة كسب أكبر قدر من الشعبية والشرعية من قبل الشعب، حيث قام بالعديد من الجهود للقضاء على التمرد الذي شنته الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تصاعد نشاطها في المناطق الوسطى على مدى ثلاث سنوات(١).

وقد اتخذ علي عبد الله صالح في هذه المرحلة العديد من الخطوات والإجراءات الحذرة لإضعاف المؤسسة القبلية ومن هذه الخطوات:

أ- دفع العمل التعاوني وإنشاء المجالس المحلية في الريف والحضر والتي عملت بدورها على الدفع بعجلة التنمية الريفية من أجل توفير حياة مستقرة للمواطنين في جميع المناطق، والعمل على نشر التكوينات الفرعية للمؤتمر الشعبي العام في المناطق الريفية والقبلية كخطوة أولى على طريق إرساء علاقات مباشرة بين الدولة وأبناء الريف بعيداً عن وساطة شيوخ القبائل.

ب-تحديث المؤسسة العسكرية والأمنية.

ج - محاولة تحديث باقي المؤسسات والأجهزة الحكومية، وذلك عن طريق التعديلات التي اتخذها علي عبد الله صالح عام ١٩٨٦ والخاصة بزيادة المشاركة في تسيير المحليات من جهة، ومن جهة أخرى تعيين مديرين للوحدات الإدارية من حملة الشهادات الجامعية بعد تأهيلهم مع إعطائهم صلاحيات واعتمادات مالية وبشرية جيدة.

د - إصدار القرار الجمهوري بحظر حمل الأسلحة النارية في المدن الرئيسية.

هـ- إصدار قانون خدمة الدفاع الوطني(٢).

كما تم في هذه المرحلة إجراء أول انتخابات نيابية بالاقتراع السري في الجمهورية العربية اليمنية في يوليو ١٩٨٨. وبالرغم من تحريم الحزبية فقد تمت الانتخابات وسط تنافس حاد في عدد غير قليل من الدوائر بين تيار الإخوان المسلمين وأنصارهم - من جهة - ومرشحين من الشخصيات والقوى الوطنية والمستقلين من جهة أخرى(٣).

---

(1) Robert P. Burrowes, "The Yemen Arab Republic and Ali Abdulah Salih Regime", Middle East Journal, Vol. 139, No.3, 1985, P. 131.

(٢) بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، مرجع سابق، ص ص٧٤، ٧٥.

(٣) محمد حسين الفرح، معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن ١٩٦٢-١٩٩٩، (صنعاء: إصدارات مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٢٠٠٢)، ص ص ٧٢، ٧٣.

ثالثاً : انعكاسات تطورات ما بعد ثورة ١٩٦٢ على التكامل السياسي:

يمكن القول إن فترة ما بعد ثورة ١٩٦٢ قد شهدت بداية التكامل السياسي بمفهومه الشامل في اليمن، حيث بدأ الاهتمام بتحقيق التكامل السياسي منذ المرحلة الأولى، ثم تزايد هذا الاهتمام ليصل إلى حده الأقصى في المرحلة الخامسة.

- ففي المرحلة الأولى شرع النظام في تدعيم التكامل السياسي عن طريق العديد من الإجراءات: كالبدء ببناء مؤسسات الدولة الحديثة وإصدار القرارات والقوانين المنظمة لطبيعة السلطة السياسية والهيكل الإداري، وإصدار الدستور الدائم للدولة، الأمر الذي مثل دعماً للتكامل الوظيفي عن طريق التخصص وتقسيم العمل لتحقيق الأهداف وتنظيم العلاقات الداخلية بين أعضاء المجتمع.

كما بدأ النظام في هذه المرحلة في الاستعانة ببعض الأدوات لتدعيم التكامل السياسي مثل الأدوات المرتبطة بالثقافة السياسية كالتعليم، حيث عمل على إنشاء المدارس والتوسع في التعليم الحديث. واستخدم أيضاً الأدوات المرتبطة بالمؤسسات والتنظيمات السياسية مثل: المؤسسة العسكرية حيث بدأ العمل على إنشاء جيش وطني حديث. والجهاز الإداري والبيروقراطي حيث تم تنظيم الهيكل الإداري للدولة بإنشاء الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية المختلفة.

لكن بالرغم من المجهودات السابقة إلا أن التكامل السياسي قد واجه العديد من المشكلات في هذه المرحلة. فقد انخفض مستوى التكامل الإقليمي إلى مستواه الأدنى في ظل انشغال النظام بمعاركه للدفاع عن الثورة، وعدم قدرته على فرض سيطرة الحكومة المركزية الكاملة على كل إقليم الدولة، وسيطرة المعارضين على بعض المناطق.

كما اتسم التكامل بين النخبة والجماهير بالضعف إلى حد كبير بسبب عدم تبلور النخبة الحاكمة بشكل كامل، وظهور الخلافات بين أجنحة هذه النخبة وانشغالها في كثير من الأحيان بالصراعات الأيديولوجية الجانبية بين اليسار واليمين، الأمر الذي أعاق قيام علاقات تفاعلية بين النخبة الحاكمة وقطاعات كبيرة من الجماهير.

- وفي المرحلة الثانية استمر تدعيم التكامل السياسي وذلك عن طريق المصالحة الوطنية، وتهدئة الصراع بين الجمهوريين والإماميين. وقد شهد التكامل بين النخبة والجماهير تطوراً ملحوظاً في هذه المرحلة، وأتضح ذلك من وصول نخبة سياسية مدنية إلى قمة السلطة، وتحالفها مع كثير من القوى التقليدية والبورجوازية.

- وفي المرحلتين الثالثة والرابعة شهد التكامل السياسي دفعة قوية وذلك عن طريق السعي نحو إعادة بناء الدولة على أسس حديثة. وتدعيم السلطة المركزية للدولة، والعمل على تدعيم ولاء الأفراد للدولة بدلاً من الولاءات الجهوية والقبلية . والعمل على إضعاف دور القوى التقليدية خاصةً القبلية. والأهم من ذلك استخدام الأدوات الاقتصادية لأول مرة لتدعيم التكامل وذلك عن طريق البدء بتنفيذ بعض البرامج التنموية، وتهيئة المجال لاستثمار رأس المال الأجنبي.

- أما المرحلة الخامسة فتعتبر مرحلة تدعيم وترسيخ التكامل السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، حيث وصل مؤشر التكامل السياسي في هذه المرحلة حدة الأقصى مقارنةً بالسابق، حيث شهدت هذه المرحلة سعياً جاداً لتدعيم الشعور بهوية وطنية واحدة ومحاولات مستمرة لتخطي الانتماءات الضيقة التي لا ترتبط بالكيان الكلي للدولة، وقد تم ذلك عبر عدة إجراءات: منها تحسين العلاقات المضطربة بين النظام وبعض القبائل الشمالية، وتدعيم مؤسسات الدولة وتطويرها وتوسيع المشاركة فيها، وتشكيل لجنة الحوار الوطني. وتدعيم سلطة الحكومة المركزية عن طريق القضاء على التهديدات التي تمثلت في تمرد الجبهة الوطنية الديمقراطية. واتخاذ العديد من الإجراءات لإضعاف المؤسسة القبلية. وتحديث المؤسسة العسكرية والأمنية والأجهزة الحكومية المدنية، وإصدار العديد من القوانين المهمة مثل قانون خدمة الدفاع الوطني. وزيادة أعضاء مجلس الشعب التأسيسي. وإجراء أول انتخابات برلمانية بالاقتراع السري. كما شهدت هذه المرحلة ظهور دور التنظيم السياسي الواحد (المؤتمر الشعبي العام) – والذي مثل ملتقىً لكافة القوى والتنظيمات السياسية في تلك الفترة – كأداة للتكامل. وقد اتضح دور المؤتمر الشعبي العام في هذا الإطار من خلال العمل على نشر تكويناته الفرعية في المناطق الريفية والقبلية كخطوة لإرساء علاقات مباشرة بين الدولة وأبناء الريف بعيداً عن وساطة مشايخ القبائل.

المبحث الثاني

ملامح النظام السياسي وتطوراته في الشطر الجنوبي

المطلب الأول

الوضع السياسي والمجتمعي في عهد الاحتلال البريطاني

بدأت هذه المرحلة باحتلال القوات البريطانية لعدن في ١٩ يناير ١٨٣٩، وانتهت في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ بانسحاب الاحتلال البريطاني من الشطر الجنوبي من اليمن وقيام ما كان يعرف بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. وقد اتسمت هذه المرحلة بعدة سمات سياسية واقتصادية واجتماعية وشهدت العديد من التطورات بالغة التأثير على الواقع السياسي والمجتمعي في الشطر الجنوبي.

أولاً : السمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعهد الاحتلال البريطاني:

أ – السمات السياسية:

١. الحرية السياسية النسبية والتي جعلت من عدن منطلقاً سياسياً وملجأ لمعارضي الحكم الإمامي في الشطر الشمالي.

٢. الانفتاح على العالم الخارجي وحرية السفر والتنقل.

٣. التمزق الجغرافي والسياسي حيث تعددت المشيخات والسلطنات وارتبطت بمعاهدات حماية وصداقة مع الاحتلال البريطاني.

٤. ظهور العديد من الحركات والتيارات السياسية، كالحركة العمالية، وحركة القوميين العرب، وحركة البعث، وغيرها.

٥. ظهور حركات وجبهات الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني، مثل الجبهة القومية، وجبهة التحرير، والحزب الوطني الاتحادي، وغيرهم.

٦. احتدام الخلافات والصراعات بين حركات وجبهات النضال، كالصراع العنيف بين الجبهة القومية وجبهة التحرير.

ب- السمات الاقتصادية والاجتماعية:

١. حرية التجارة والتملك وازدهار السياحة والمهن الحرة ذات الطابع الحرفي. حيث كانت عدن ملتقى الشرق والغرب وكانت المنفذ الأكثر أهمية لليمن بشطريه الجنوبي والشمالي.

٢. التنوع الاجتماعي والثقافي والارتقاء النسبي لمستوى التعليم وتوافر وسائل الطبع والنشر.

ثانياً: التطورات السياسية في الشطر الجنوبي في عهد الاحتلال البريطاني:

مع احتلال بريطانيا لعدن سنة ١٨٣٩ بدأت توطد أقدامها في الشطر الجنوبي من اليمن وشرعت في البحث عن أسباب تبرر بقائها العسكري والاقتصادي في المنطقة. فقامت بتوقيع العديد من معاهدات الحماية مع قبائل المناطق الغربية والشرقية. وقد بلغت معاهدات الحماية واحداً وثلاثين معاهدة مع قبائل المناطق الغربية والشرقية[١].

وفي عام ١٩١٥ واجه الاحتلال البريطاني في الشطر الجنوبي تحدياً كبيراً تمثل في الحركة الجهادية الإسلامية التي قامت ضد الوجود البريطاني في عدن بقيادة المجاهد "على سعيد باشا" وتمكنت من تطهير منطقة الضالع ولحج والشيخ عثمان، وأسقطت كل المراكز العسكرية البريطانية وحلفائها من السلطات المأجورة للبريطانيين، وتمركز المجاهد "على سعيد باشا" في حي الشيخ عثمان، وسيطر على قنوات الري الموصلة إلى عدن، ولم يستطع البريطانيون سوى الحفاظ على عدن القديمة "كريتر" فحسب. ولكن فشلت هذه الحركة في النهاية بسبب تباطؤ الإمام "يحيى حميد الدين" في نجدة المناضلين وإمدادهم بالمؤن[٢].

وواصلت بريطانيا توسعها بعد ذلك حتى احتلت مناطق شبوة والكثيرى والمهرة في عام ١٩٣٩.

- وتوالى ظهور العديد من التنظيمات والتجمعات السياسية في هذه الفترة مثل الجمعية العدنية، ورابطة الجنوب، واتحاد نقابات العمال، والجبهة الوطنية المتحدة، وغير ذلك من التنظيمات.
- وفي عام ١٩٥٩ أعلن السير "وليم لوس" حاكم عدن عن قيام ما يعرف باسم اتحاد إمارات الجنوب وذلك بالاتفاق مع سلاطين يافع والفضلى وبيحان والعوالق العليا والعواذل[٣].

---

(١) عبد الولى الشميري، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٣٦، ٣٧.

(٣) عبد الله أحمد الثور، مختصر من تاريخ اليمن، (القاهرة: دار الهنا للطباعة، ١٩٨٣)، ص١١٩.

- وفي ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢ شهدت مدينة عدن مظاهرات حاشدة احتجاجاً على مشروع السلطات الاستعمارية البريطانية لدمج عدن بالاتحاد الفيدرالي، وقد قامت السلطات البريطانية بقمع المظاهرات بوحشية(١).

أ- انطلاق ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣:

في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ اندلعت عمليات الكفاح المسلح في جبال ردفان ضد القوات البريطانية معلنةً بداية معركة الاستقلال.

وقد بدأت معركة جبال ردفان عقب عودة بعض القبائل التي كانت تشارك في المعارك في الشطر الشمالي للدفاع عن الجمهورية، ومحاولة السلطات البريطانية تطبيق القانون المتعلق بمعاقبة الذين يشاركون في أي جيش أجنبي – والذي يقضي بدفع غرامة مالية كبيرة والسجن ثلاث سنوات – على هذه القبائل.

وقد رفض "راجح بن غالب" زعيم هذه القبائل، وجماعته الخضوع لهذا القرار. مما دفع الاحتلال إلى أن يرسل قواته لإجبار هذه القبائل العائدة من الشمال اليمني على تنفيذ هذا القانون بالقوة. وسقط الشيخ "راجح بن غالب" شهيداً، وبسقوطه أعلنت الجبهة القومية عن انطلاق الثورة لتشمل كل المحميات الشرقية والغربية ليصل حمى المعركة إلى مستعمرة عدن قلب الإدارة الاستعمارية البريطانية(٢).

وفي يونيو ١٩٦٤ عقد ما سُمى بالمؤتمر الدستوري الذي بحث وضع مدينة عدن وعلاقتها باتحاد الجنوب العربي، والذي أعلنت بريطانيا في نهايته استعدادها منح اتحاد الجنوب استقلاله مع الاحتفاظ بمدينة عدن.

وفي عام ١٩٦٥ رفضت القوى الوطنية في الشطر الجنوبي دعوة بريطانيا لعقد مؤتمر آخر على غرار مؤتمر ١٩٦٤، وازدادت الثورة اشتعالاً .

ب- الصراع بين الجبهة القومية وجبهة التحرير:

مع اندلاع الكفاح المسلح ضد الوجود البريطاني في الشطر الجنوبي من اليمن، انضمت الجبهة القومية بكامل أتباعها للنضال. وقد تمتعت هذه الجبهة في بداية الأمر بعلاقات

---

(١) محمد عبده قايد وأخرون (اعداد)، اليمن في ١٠٠ عام: ذاكرة القرن العشرين، (صنعاء: مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ط٢، ٢٠٠٣)، ص ١٣٩.

(٢) محمد سعيد عبد الله، عدن: كفاح شعب وهزيمة إمبراطورية، (بيروت: دار ابن خلدون، ط٢، ١٩٨٢)، ص ٧٣.

طيبة مع حكومة الثورة في صنعاء، ومع الحكومة المصرية بقيادة عبد الناصر، مما أتاح لها دعماً كبيراً بالأموال والأسلحة.

"وكانت الجبهة القومية عبارة عن لفيف جماهيري مكون من القبائل، والمثقفين، والفلاحين، وغيرهم، إلا أن الخطوط السرية للتيار التنظيمي للقوميين العرب كان سبباً في تشقق صفوف الجبهة لأسباب أهمها: غموض المبادئ، والأصول الاجتماعية، وعدم امتلاك الجبهة لبرنامج سياسي تنصهر فيه جميع الفئات"(١).

وفي ٢٢ يونيو ١٩٦٥ عقدت الجبهة القومية مؤتمرها الأول وأعلنت فيه موقفها الثابت بمواصلة الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني، وأعلنت لائحتها الداخلية وميثاقها الوطني وتوجهها الاشتراكي العلمي.

لقد كان هذا المؤتمر بمثابة القنبلة الموقوتة داخل الجبهة، فقد انقسم أعضاؤها بين مؤيد ومعارض. وقد لخص عبد الفتاح إسماعيل هذا الخلاف في قوله: إنه يتركز حول الخط السياسي العام، فهناك من يرفض أي اتجاه اشتراكي علمي، ويعتبر الإعلان عنه خطأ. إن الثورة شهدت صراعاً من أجل تحديد الهوية الاجتماعية، والأيديولوجية الخاصة بها، فبين شباب الجبهة القومية اتجاهات متعددة، من اتجاهات قومية ثورية يسارية واضحة الطابع القومي، إلى اتجاهات إسلامية في بعض المواقع، وإلى اتجاهات ماركسية صينية، إلى اتجاهات شديدة التأثر بنموذج كوبا. ولكن بصورة عامة فإن الفكر اليساري بدأ ينمو بين أعضاء الجبهة القومية، وسيطر اليساريون فيما بعد على قيادتها، وأبعدوا كافة العناصر المعارضة لهم(٢).

وقد شعرت مصر بقيادة عبد الناصر أن الجبهة القومية لم تكن مقتنعة فعلاً بالأفكار الناصرية. وإنما جعلت منها ستاراً تتحرك من ورائه، كحركة مستقلة سياسياً وأيديولوجياً. فشجعت الحكومة المصرية قيام جبهة أخرى، تحمل اسم جبهة التحرير، يقوم بها رموز من حزب الشعب الاشتراكي، ورابطة أبناء الجنوب، وهيئة تحرير الجنوب، وعدد من الزعامات المستقلة. وكان ذلك التجمع محظوظاً بنيل اعتراف جامعة الدول العربية في مارس ١٩٦٥. وقد لاقت رضاً وإعجاباً وكسبت تأييداً من الرئيس جمال عبد الناصر الذي اصطدم بتوجهات الجبهة القومية(٣).

---

(١) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ٥٠.

وفي ١٣ يناير ١٩٦٦ اندمجت كل من الجبهة القومية وجبهة التحرير تحت مسمى "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل". واكتسبت الجبهة الوليدة انتصاراً إعلامياً وسياسياً وعسكرياً كبيراً بسبب الضربات المؤلمة التي وجهتها للوجود البريطاني في الجنوب. ولكن قبل مرور ستة أشهر على النضال المشترك انفصلت الجبهتان، بسبب النشاط المعادي لها والذي قادته عناصر من الجبهة القومية ذات الميول اليسارية التي رأت أن الدمج يحجم من مصالحها وطموحاتها(١).

حيث تبرم الأمين العام للجبهة القومية "قحطان الشعبي" ومعه القيادات القومية الماركسية من هذا الدمج واعتبروه انقلاباً يستهدف الإطاحة بالجبهة القومية، وأصدر هؤلاء الرافضون بياناً شديد اللهجة يندد بهذا الدمج، واعتباره إجراءً غير شرعي(٢).

ومع احتدام الخلاف بين الجبهتين دعت القيادة المصرية كلاً منهما للقاء عاجل في الإسكندرية. وقرر الطرفان إلتزامهما بالعمل ضمن إطار جبهة التحرير واعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب الجنوب. وما إن عاد الطرفان إلى اليمن حتى عقدت قيادات الجبهة القومية الأشد تطرفاً مؤتمراً في "خمر" وأعلنت رفضها اتفاق الإسكندرية وتشكيل قيادة جديدة للجبهة(٣).

وبعد حدوث الانفصال الثاني بين الجبهة القومية وجبهة التحرير، تفاقم الصراع بينهما ووصل إلى حد التصفيات المتبادلة والاشتباكات المسلحة العنيفة. ويمكن القول إن السبب في تفاقم حدة الصراع بين الجبهة القومية وجبهة التحرير هو اختلاف توجهات وانتماءات كل منهما، بل وتعدد واختلاف التوجهات والانتماءات داخل كل جبهة على حده.

وقد اغتنمت بريطانيا فرصة الخلافات بين الجبهتين، والخلاف الحاد بين مصر بقيادة عبد الناصر والجبهة القومية، فسعت للاتصال مع عناصر الأخيرة للعمل على إعلان جمهورية جنوبية مستقلة عن الجمهورية العربية اليمنية، وبعيدة عن الهيمنة الناصرية، فكان ذلك بمثابة الخطوة الأولى نحو التشطير الحديث لليمن.

جـ - استقلال الجنوب وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية:

بعد انكسار موجة المد القومي إثر هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧، وبعدما اشتدت الهجمات الفدائية المسلحة بشكل لم يسبق له مثيل ضد الوجود البريطاني في جنوب اليمن، أبدت

---

(١) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٢) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص ص ٥٠، ٥١.

(٣) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص ٣٩.

بريطانيا استعدادها للاعتراف باستقلال الجنوب، وذلك بعد أن أطمأنت لانكسار موجة المد القومي، وإشعالها للصراع بين الجبهة القومية وجبهة التحرير المتنافستين على استلام الحكم(١).

وفي ٥ نوفمبر ١٩٦٧ أعلنت قيادة الجيش الاتحادي في جنوب اليمن المحتل وقوفها إلى جانب الثورة ودعمها للجبهة القومية، بعد أن باتت غالبية المناطق تحت سيطرتها(٢). وبذلك تم حسم الصراع على استلام السلطة لصالح الجبهة القومية بانضمام الجيش إليها.

وفي ٢١ نوفمبر ١٩٦٧ بدأت المفاوضات في جنيف بين وفد الجبهة القومية، ووفد الحكومة البريطانية من أجل نيل الاستقلال، وفي ٢٦ نوفمبر بدأ انسحاب القوات البريطانية من عدن، كما غادر أيضاً الحاكم البريطاني (هامفري تريفليان)، وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ تم جلاء آخر جندي بريطاني عن مدينة عدن .. وفي اليوم التالي (الثلاثين من نوفمبر) تم إعلان الاستقلال الوطني وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية(٣).

واللافت للنظر أن الجبهة القومية وهي تفاوض البريطانيين لم تتنبه أو أنها سعت إلى الفخ الذي نصب لها ولوحدة اليمن، فالاستقلال وإنشاء جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية سوف يعني وجود دولتين باسم اليمن على أرض الواقع. والواضح أن ما كان يهم قادة الجبهة القومية هو سرعة وضع يدهم على السلطة في مواجهة الأطراف الوطنية الأخرى التي شاركت في النضال ضد الاحتلال.

وقد حوت مذكرة الاستقلال العديد من البنود التي تؤكد انقسام اليمن، وقيام جمهوريتين متماثلتين قانوناً. فبدلاً من اتحاد الجنوب مع الشمال، قامت دولة ذات سيادة معترف بها مما صعب تحقيق الوحدة عبر ثلاثة وعشرين عاماً. وقد جاء في تلك المذكرة العديد من البنود المؤكدة لمنطق التشطير كما يلي:

- البند الثاني: سيتم تعريف جميع الولايات المنتهي احتلالها يوم الاستقلال بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وسيولد هذا اليوم بقرار رسمي من قبل التنظيم السياسي للجبهة القومية..، الجبهة الممثل لشعب وأراضي الجمهورية الجديدة وسوف تقوم بتشكيل الحكومة.

---

(١) عادل رضا، تطور مسار الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطية، (القاهرة: دار النصر للطباعة، ١٩٧١)، ص ص ٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) محمد عبده قايد وآخرون (إعداد)، مرجع سابق، ص١٩١.

(٣) المرجع نفسه، ص١٩٢.

- البند الرابع: سوف تعطي الحكومة البريطانية اعترافها الكامل بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية من يوم استقلالها، وسوف تقوم علاقات دبلوماسية كاملة بينها وبين جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية منذ يوم استقلالها مباشرة، وعلى ضوء ذلك تقوم الحكومتان بتعيين سفيريهما في كل من الدولتين.
- البند الخامس: يحق لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية التقدم بطلب الانضمام إلى المنظمة الدولية لهيئة الأمم المتحدة، لتصبح عضواً رسمياً، وهنا تتقدم حكومة صاحبة الجلالة برغبتها في أن تكون الضامنة والكفيلة لهذا الطلب في الانضمام إلى هيئة الأمم إذا رغبت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في ذلك(١).

وبالرغم من إنجاز الاستقلال، وتوحيد سلطنات الجنوب، إلا أن قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وعدم الاتحاد مع الشطر الشمالي، قد مثل صدمة كبيرة لجماهير الشعب اليمني والعربي.

ثالثاً: عهد الاحتلال البريطاني، والتكامل السياسي في الشطر الجنوبي:

يمكن القول إن التكامل السياسي قد انعدم بشكل تام على المستوى العملي خلال فترة الاحتلال البريطاني للشطر الجنوبي. فقد عمل الاحتلال على الحيلولة دون قيام هوية عامة موحدة للشطر الجنوبي من اليمن، وذلك بتقسيمه إلى حوالي ٢١ إمارة وسلطنة ومشيخة بالإضافة إلى مستعمرة عدن. وكان لكل واحدة من هذه الكيانات حدودها، ونظامها السياسي والإداري وعلمها وجهازها الأمني وجواز سفرها الخاص، وارتبطت هذه الكيانات بعلاقات تبعية بالمندوب السامي البريطاني. وقد أدى ذلك إلى الغياب التام للتكامل السياسي على أرض الواقع، وإن استمر فقط على المستوى المعنوي في وجدان الجماهير، من خلال الوعي بالهوية اليمنية المشتركة.

وقد وصلت أزمة التكامل السياسي – وخصوصاً على مستوى التكامل بين النخبة والجماهير – إلى ذروتها، وذلك نتيجة لانشغال النخبة المتزعمة للنضال المسلح ضد الاحتلال بالخلافات والصراعات الداخلية فيما بين حركات وجبهات النضال، ووصول الصراع بينها في كثير من الأحيان إلى مستويات خطيرة بلغت حد التصفيات المتبادلة ، والاشتباكات المسلحة الدامية، وهو ما يعني ليس فقط غياب التكامل بين النخبة والجماهير، بل وغياب ما يمكن تسميته تكامل النخبة – النخبة أيضاً.

---

(١) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق ، ص ص ٤٠ ، ٤١.

المطلب الثاني

الوضع السياسي والمجتمعي بعد الاستقلال

بدأت هذه المرحلة بانتهاء الاحتلال البريطاني للشطر الجنوبي من اليمن في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وقيام ما كان يعرف بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وانتهت بإعلان اتحاد الشطر الجنوبي مع الشطر الشمالي وإعلان الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

أولاً : السمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعهد ما بعد الاستقلال :

أ- السمات السياسية :

١. الشمولية ودكتاتورية الحزب الواحد ذو التوجه الشيوعي الماركسي الذي يتحكم في كل صغيرة وكبيرة. وتسلط الدولة التي تمتلك كل شيء وتسيطر على كل شيء، فهي المتحكم الأول والأخير في حركة المجتمع.

٢. انعدام الهامش الديمقراطي، واقتصاره في معظم الأحيان على بعض الظواهر الصوتية عديمة الجدوى.

٣. التوتر والصراع الشديد بين أجنحة النخبة السياسية الحاكمة، كالصراع بين اليسار والوسط، ووصول هذا الصراع في بعض الأحيان إلى حدود دموية متطرفة.

٤. الانغلاق وعدم الانفتاح على العالم الخارجي باستثناء الدول الشيوعية.

ب- السمات الاقتصادية والاجتماعية :

١. ضعف الاقتصاد وتدهوره. حيث كان الاقتصاد اشتراكياً تتولى الدولة إدارته ، فهو في الأساس اقتصاد خدماتي معياره الأداء الخدماتي وليس الربح(١).

٢. غياب المشاريع الاستثمارية والصناعية.

٣. التدهور الكبير للقطاع الزراعي بسبب الاعتماد على الأساليب الاشتراكية العقيمة ، والإهمال النسبي للمناطق الريفية.

٤. تغييب دور القبيلة وتلاشي سلطة الزعامات التقليدية القبلية أو العشائرية.

---

(١) محمد عبد الله حسن الجفري، الأزمة اليمنية: مظهر حديث لإرث تاريخي قديم، (القاهرة: مؤسسة دار الهلال، ١٩٩٥)، ص ١٠٧.

٥. الطابع الشمولي الماركسي للحياة العلمية والثقافية، وحظر الأنشطة والاتجاهات التي لا تتفق مع الأيديولوجية الماركسية.

ثانياً : التطورات السياسية في الشطر الجنوبي بعد الاستقلال:

مر الشطر الجنوبي من اليمن بعد الاستقلال عن بريطانيا وحتى إعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ بالعديد من الأحداث والتطورات والتي يمكن استعراضها عبر خمس مراحل كما يلي:

- المرحلة الأولى:

بدأت هذه المرحلة بإعلان الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧، وتولي " قحطان الشعبي" للرئاسة، وانتهت بالإطاحة به في ٢٢ يونيو ١٩٦٩.

وقد شهدت هذه الفترة العديد من التطورات والتوترات العنيفة. فبعد إعلان الاستقلال وانفراد الجبهة القومية بالحكم، وإعلان نفسها التنظيم الشرعي الوحيد، شرعت في تصفية قيادات وقواعد التنظيمات الوطنية الأخرى التي شاركتها النضال ضد الاحتلال، والانتقام من المناطق التي انخفضت فيها شعبيتها، كما شرعت في تصفية ما أسمته بالسلاطين والرجعيين وأعوانهم.

وفي الفترة من ٢ إلى ٨ مارس ١٩٦٨ انعقد المؤتمر الرابع للجبهة القومية في مدينة زنجبار (أبين)[١]. وهو أول مؤتمر للجبهة بعد الاستقلال. وقد أظهر هذا المؤتمر مدى الخلافات القوية بين أجنحة الجبهة القومية وتياراتها المختلفة.

لقد كان من أهم نتائج هذا المؤتمر: أن بدأ التيار الماركسي يعلن عن نفسه من خلال برنامجه المقدم إلى المؤتمر، تحت عنوان برنامج مراحل الثورة الوطنية، وقد كاشف المؤتمرين، والشعب بإعلانه: الماركسية الحمراء أيديولوجية للجبهة القومية، وأوضح في هذا البرنامج أهمية اتخاذ الإجراءات الاقتصادية التي تجعل من المفاهيم وسيلة لمصادرة كل شيء على أرض الجمهورية اليمنية الشعبية الجديدة[٢].

كان هذا البرنامج بمثابة قنبلة داخل الجبهة القومية، فقد كان إعلان الجناح الماركسي في هذا المؤتمر اعتزامه تطبيق آرائه الماركسية بالقوة والقهر، وإعلانه استخدام العنف ضد

(١) محمد عبده قايد وآخرون (إعداد)، مرجع سابق ، ص ١٩٦.

(٢) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص ٥٩.

كل من يقف في طريق وجهته الماركسية، بمثابة دعوة أخرى لانشقاق علني جديد؛ كأول صراع في صفوف الجبهة القومية بعد وصولها إلى السلطة، وكان يتزعم النزاع المحتدم جناحان، الجناح الأول: يتزعمه رئيس الجمهورية قحطان الشعبي، وانحاز معه فيصل عبد اللطيف الشعبي: أبرز المؤسسين لحركة القوميين العرب في جنوب اليمن، ومع هذا الجناح يقف الجيش الاتحادي، وقائده العميد: حسين عثمان عشال، ورجال القبائل، مدافعين عن النهج اليميني الإسلامي المعارض للاتجاه الماركسي. والجناح الثاني: متطرف في أقصى اليسار الاشتراكي، بزعامة عبد الفتاح إسماعيل، ويقف معه طابور من المليشيات(١).

وفي ٢٠ مارس/ آذار سيطر الجيش على الإذاعة وقام بإنزال قواته للشوارع وشن حملة اعتقالات في صفوف الجبهة القومية، وبثت الإذاعة شعارات مناهضة للشيوعية، الأمر الذي أدى إلى قيام مظاهرات مضادة. وتحرك الجيش الشعبي في الريف لمقاومة الانقلاب(٢).

وفي محاولة من الرئيس قحطان الشعبي لإرضاء خصومه ومعارضيه، تم الإعلان في عدن عن صدور قانون الإصلاح الزراعي، وقد هدف هذا القانون الذي جاء صدوره بعد أقل من أربعة أشهر فقط على استقلال الشطر الجنوبي، لإيجاد الإطار القانوني لبدء خطوات مرحلية باتجاه (حسم المسألة الزراعية) وتغيير نمط الملكية للأراضي الزراعية، كما أن هذا القانون حمل إشارات ضمنية للفلاحين للقيام بمواجهة ملاك الأراضي والسيطرة على الأراضي الزراعية في الريف والتي كانوا يعملون بها كأجراء خاصة تلك المملوكة للأمراء والسلاطين وشيوخ القبائل الذين تركوا مناطقهم هرباً إلى الخارج مع تسلم الجبهة القومية السلطة(٣).

وقد حاول اليساريون السيطرة على السلطة انطلاقاً من الريف عبر تطويق عدن. فقام عبد الفتاح إسماعيل في ١٤ مايو ١٩٦٨ بقيادة تمرد نسب للفلاحين ضد الجناح اليميني، إلا أن الجولة كانت لصالح الرئيس قحطان الشعبي ومؤيديه بحكم وقوف الجيش إلى جانبهم(٤).

وفشل هذا التمرد وهرب عدد من قادة التيار اليساري إلى الشمال، ومنهم عبد الفتاح إسماعيل وسالم ربيع علي.

---

(١) المرجع نفسه، ص٦٠.

(٢) أحمد الصياد، مرجع سابق ، ص ص ٣٩٧ ، ٣٩٨.

(٣) محمد عبده قايد وآخرون (إعداد)، مرجع سابق ، ص ١٩٧.

(٤) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص٦٠.

واستمر الصراع بعد ذلك لشهور عديدة إلى أن دخل عامل طارئ على النزاع الثنائي، حيث اعتقد خصوم الجبهة القومية أن انفجار الصراع بين الطرفين اليساري واليميني يوفر لهم فرصة للعودة للحكم، وتمكنت قوات مناهضة من التغلغل في مناطق داخل البلاد، الأمر الذي أدى إلى توحيد الجبهة القومية بمواجهة الخطر، وكان لهذا الحادث أثر مهم على التطورات اللاحقة، فقد انتقل الجيش النظامي من العاصمة إلى الريف والتقى هناك مع الحرس الشعبي ليواجها معاً الهجوم المضاد، وليعودا معاً إلى عدن في أواسط يونيو / حزيران ١٩٦٩[١].

وفي ٢٢ يونيو ١٩٦٩ تمكن الجناح اليساري بقيادة عبد الفتاح إسماعيل من قلب نظام الحكم وإقصاء الرئيس قحطان الشعبي وجناحه، وإقصاء العديد من القيادات المدنية والعسكرية، بحجة تطهير الجبهة القومية من التيار اليميني[٢].

- المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة في ٢٢ يونيو ١٩٦٩ بالإطاحة بالرئيس قحطان الشعبي. وتولى الحكم في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية مجلس رئاسي مكون من خمسة أعضاء برئاسة سالم ربيع علي، وعضوية عبد الفتاح إسماعيل، ومحمد علي هيثم، ومحمد صالح عولقي، وعلي عنتر[٣].

وقد بدأت هذه المرحلة بحملة تصفيات عنيفة داخل الجيش الموالي لقحطان الشعبي، وداخل الأوساط المعارضة للتيار اليساري.

وقد استمر الصراع داخل الجبهة القومية خلال هذه الفترة، وانقسمت إلى جناحين:

الأول: بزعامة "سالم ربيع علي" رئيس الدولة الذي يعتبر شيوعياً معجباً بخط (ماوتسي تونج)، والثورة الثقافية في الصين، وضد التجربة اللينينيه في موسكو.

الثاني: جناح عبد الفتاح إسماعيل، وهو الذي يرى الماركسية اللينينية، أو الاشتراكية العلمية (النهج السوفيتي) مثاله الأعلى في الحياة والحكم، وقد نجح الرئيس سالم ربيع علي، في الاحتفاظ بمنصب رئيس مجلس الرئاسة وعين علي ناصر محمد رئيساً لمجلس الوزراء[٤].

---

(١) أحمد الصياد، مرجع سابق، ص ص ٣٩٨- ٤٠١.

(٢) محمد عبده قايد وآخرون (إعداد)، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٣) ضياء عبد الله الصلوي، الحكومات اليمنية خلال أربعين عاماً (٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م – ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٤)، (صنعاء: مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ط٣، ٢٠٠٥)، ص٧٧.

(٤) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص٦١.

شهد عهد سالم ربيع علي ثورة حقيقية شاملة، هي الثانية بعد الثورة على الاحتلال، وشملت هذه الثورة كل شيء تقريباً، مع فارق وحيد أنها لم تكن تحمل أسماً صريحاً، إذ كان التطبيق الماركسي يطال كل جوانب الحياة، دون أن يعلن أحد التزامه بالماركسية، ودون أن ينشأ الحزب الطليعي[1].

في هذا السياق، تم تغيير اسم الدولة من جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية إلى جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية (١٩٧٠)، وطبقت مقررات المؤتمر الرابع للجبهة القومية (باستثناء الحزب الطليعي). ففي الاقتصاد طبق قانون الإصلاح الزراعي، وأصبحت الملكية الزراعية عامة للدولة يستفيد منها المزارعون. ونشأت تعاونيات على الطريقة السوفيتية. وصدرت قرارات بتأميم كل وسائل الإنتاج، وبلغت هذه القرارات حدوداً قصوى في عام ١٩٧٢، وقد أدت التأميمات الاقتصادية السريعة والفورية إلى حرمان البلاد من الشركات والمؤسسات والمصارف.. إلخ، التي ورثتها عن الاستعمار البريطاني. وعلى الصعيد الاجتماعي اتخذت إجراءات مشابهة، حيث أعلنت المساواة بين المرأة والرجل، وألغيت الامتيازات والأعراف التي كان يتمتع بها المشايخ والأعيان منذ قرون، وأعلنت الحرب على المشايخ، وتعرض الضعفاء والمعزولون منهم للقمع والقتل ومن لم يقتل هرب إلى الخارج، ويُروى أن سالم ربيع علي (سالمين) كان يقود بنفسه انتفاضات شعبية ضد مشايخ وأعيان ومناطق متحفظة على النظام، وصار يتمتع بشعبية كبيرة في صفوف الفقراء والمعدمين الذين تملكوا منازلهم واستفادوا من الأراضي المؤممة بعدما عاشوا عشرات السنين يفلحون ويزرعون أراضي كبار الملاك. وكان لابد أن تؤدي هذه الإجراءات إلى نشوء عالم جديد على غرار العوالم التي أقامها الشيوعيون في الدول التي سيطروا عليها[2].

وعلى الصعيد العسكري، فرضت خدمة العلم على كل أفراد الشعب،وأنشئت الميليشيا الشعبية. وعلى الصعيد الأيديولوجي فتحت منذ عام ١٩٧٠ بمبادرة من عبد الفتاح إسماعيل، مدارس الكادرات لتعليم الماركسية، وأرسلت بعثات إلى الدول الاشتراكية لهذه الغاية. وتم الالتزام بخطة عامة لمحو الأمية[3].

---

(١) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص١٥٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ١٥٤، ١٥٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٥٥.

وفي ٥ فبراير ١٩٧٥ أعلن عن قيام التنظيم السياسي الموحد من توحيد ثلاثة فصائل سياسية هي الجبهة القومية، وحزب اتحاد الشعب الديمقراطي، وحزب الطليعة الشعبية، على قاعدة النظرية الاشتراكية العلمية، التي توحد منهاجها في ١٩٧٦م[١].

وفي أواخر عام ١٩٧٧ تبين أن ثمة تيارين يرتسمان بوضوح داخل النظام في عدن، الأول يمثله سالم ربيع علي "سالمين"، ويطالب بعلاقات خارجية متوازنة، وبالامتناع عن التبني الصريح للماركسية اللينينية، وتحجيم قضية الحزب الطليعي. والتيار الآخر يمثله عبد الفتاح إسماعيل "فتاح" الذي سيطر تماماً على الحزب، والذي يدرك أن ضبط "سالمين" في الإطار الحزبي سيعيق تراجعه المحتمل عن بعض الخطوات الاشتراكية، كما يتناسب تماماً مع التصور السوفيتي لمستقبل اليمن الجنوبي[٢].

وفي عام ١٩٧٨ احتدم الصراع بين جناحي السلطة في عدن، واستغل خصوم سالم ربيع علي فرصة التوتر بين شطري اليمن عقب اغتيال أحمد حسين الغشمي رئيس الشطر الشمالي، وقاموا بإعدام سالم ربيع علي في ٢٦ يونيو ١٩٧٨[٣].

- **المرحلة الثالثة:**

بدأت هذه المرحلة بتولي عبد الفتاح إسماعيل السلطة عقب إعدام سالم ربيع علي وانتهت بالاستقالة القسرية لعبد الفتاح إسماعيل في ٢٦ إبريل ١٩٨٠[*].

وفي هذه المرحلة انتهى رسمياً وجود الجبهة القومية. حيث تم في ١١ أكتوبر ١٩٧٨ الإعلان عن قيام الحزب الاشتراكي اليمني[٤].

---

(١) محمد عبده قايد وآخرون (إعداد)، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(٢) فيصل جلول، اليمن: الثورتان– الجمهوريتان– الوحدة، (بيروت: دار الجديد، ط٢، ٢٠٠٠)، ص ص ١٣٤، ١٣٥.

(٣) سعيد أحمد الجناحي، مرجع سابق، ص٥٣١.

(*) تجدر الإشارة إلى أن هناك من يرى أن تاريخ تولي عبد الفتاح إسماعيل للسلطة يبدأ رسمياً في ١٩٧٨/١٢/٢٧ وهو تاريخ اجتماع مجلس الشعب الأعلى وإقراره انتخاب عبد الفتاح إسماعيل رئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى. لكن الأحرى أن عبد الفتاح إسماعيل تسلم السلطة بشكل فعلي عقب إعدام سالم ربيع علي في ٢٦ يونيو ١٩٧٨. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه هناك اختلافات حول تاريخ استقالة عبد الفتاح إسماعيل، فمثلا أشار محمد حسين الفرح (مرجع سابق) إلى أن تاريخ الاستقالة هو ٢٢ إبريل، بينما أشار عبد الولي الشميري (مرجع سابق) إلى أن الاستقالة تمت في يوم ٢٤ إبريل ١٩٨٠، وأشار ضياء عبد الله الصلوي (مرجع سابق) إلى أنها تمت في ٢٦ أبريل. ويترتب على هذا الاختلاف اختلاف آخر حول تاريخ تسلم "علي ناصر محمد" للسلطة.

(٤) علي الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، (لندن، قبرص: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢٨٠.

وقد تولى عبد الفتاح إسماعيل منصب الأمين العام للحزب الاشتراكي، إلى جانب منصب رئاسة الدولة (رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى)، بينما احتفظ علي ناصر محمد بمنصب رئيس الوزراء(١).

وفي ٣١ أكتوبر ١٩٧٨ تم إقرار تعديل دستوري أوضح طبيعة الدولة وأسس النظام الاجتماعي والسياسي وطبيعة العلاقة بين الفرد والدولة، ونص الدستور على أن الحزب الاشتراكي اليمني المتسلح بالنظرية الاشتراكية العلمية هو القائد والموجه للمجتمع والدولة، كما نص على أن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية دولة تعبر عن مصالح العمال والفلاحين والمثقفين والبورجوازية الصغيرة، وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحد(٢).

ومثلما عانت الجبهة القومية من الصراعات الداخلية بين أجنحتها، عانى الحزب الاشتراكي أيضاً من نفس المعضلة حيث تعددت الخلافات والصراعات بين أجنحته.

واحتدم الصراع بين المحاور أثناء التحضير للمؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي اليمني، واستغل علي ناصر محمد نزاعات المحاور المكونة للحزب الاشتراكي عن طريق إرغام عبد الفتاح إسماعيل على الاستقالة ومغادرة عدن إلى موسكو(٣).

- المرحلة الرابعة:

بدأت هذه المرحلة بإقرار مجلس الشعب الأعلى في ٢٦ إبريل ١٩٨٠ قبول استقالة عبد الفتاح إسماعيل من منصبه كرئيس لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، وانتخاب علي ناصر محمد رئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، وأميناً عاماً للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، إلى جانب منصبه كرئيس لمجلس الوزراء(٤). وانتهت بأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م.

بالرغم من تمكن علي ناصر محمد في البداية من احتواء النزاعات الداخلية في الحزب الاشتراكي، وبالرغم من أن فترة رئاسته قد شهدت تحقيق إنجازات تنموية وعمرانية في الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٥، إلا أن سياسات الإبعاد والاعتقال والتصفية التي انتهجها ضد البعض، وميله إلى تركيز السلطة في يده كرئيس لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، ورئاسة مجلس الوزراء، وأمين عام الحزب الاشتراكي، وقيامه بتصعيد شخصيات موالية له ذات

---

(١) شاكر الجوهري، الصراع في عدن، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢)، ص ٣٠٠.

(٢) الدستور المعدل لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الصادر بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٧٨م.

(٣) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص١٦١.

(٤) ضياء عبد الله الصلوي، مرجع سابق ، ص ٨٩.

انتماءات مناطقية معينة، وتهميش دور الحزب الاشتراكي، كل ذلك أدى إلى تصاعد المعارضة ضده، وازدادت حدة هذه المعارضة بعودة عبد الفتاح إسماعيل من موسكو في مارس ١٩٨٥.

وقد دلت انتخابات ووقائع المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي في أكتوبر ١٩٨٥ على انقسام عميق بين ما يمكن تسميته تيار النظام برئاسة علي ناصر محمد، وتيار الحزب برئاسة عبد الفتاح إسماعيل وأنصاره(١).

ولم ينجح المؤتمر السابق في حسم الخلافات التي تصاعدت بشكل كبير لتؤدي بعد حوالي ثلاثة أشهر إلى اندلاع أشد وأعنف الصراعات السياسية وأكثرها دموية منذ استقلال الجنوب وهو ما عرف بأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦.

ففي يوم ١٣ يناير ١٩٨٦م، انفجرت الأحداث في عدن أعنف انفجار، فقد استدعى علي ناصر محمد أعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي إلى اجتماع في مقر المكتب السياسي، وفيما أعضاء المكتب السياسي بانتظار وصول علي ناصر محمد، دخل جنود من مرافقيه وأطلقوا النار وقتلوا عدداً من أعضاء المكتب من كبار رجال الدولة والحزب على رأسهم عبد الفتاح إسماعيل(*)، ونائب رئيس الجمهورية علي عنتر، ووزير الداخلية صالح مصلح، والوزير علي شائع هادي، فاندلعت بعد ذلك حرب عنيفة في كل أرجاء عدن(٢).

واستمر الصراع الدامي بمختلف الأسلحة الخفيفة والثقيلة بين جناح "الضالع وردفان"، وجناح أبين وشبوة لـ "علي ناصر محمد"، وقد بدأت المقاومة العسكرية الموالية للرئيس علي ناصر محمد تنحسر تدريجياً، وبدأت كفة الطرف الآخر تميل للرجحان والسيطرة العسكرية، وذلك بسبب قوة الحسم التي كانت تتمتع به وحدات الجيش المدرعة، خاصة اللواء الثالث مدرع، ولأن عدد أفراد الجيش والضباط من المناطق الخاضعة لجناح "الضالع وردفان" كان كبيراً(٣).

انتهت هذه الأحداث بهزيمة جناح علي ناصر محمد ولجوئه هو وأنصاره إلى الشطر الشمالي، وقد قدرت التقارير ضحايا تلك الأحداث وخسائرها ونتائجها المباشرة كالتالي:

---

(١) محمد حسين الفرح، مرجع سابق ، ص ٧٠.

(*) يرى البعض أن عبد الفتاح إسماعيل (المنتمي أصلاً للشطر الشمالي) كان قد نجا من القتل بأيدي مقاتلي جناح علي ناصر محمد يوم ١٣ يناير ٨٦، إلا أن اغتياله قد تم بعد ذلك بأيام بأيدي جناح علي سالم البيض وعلي عنتر، وذلك للتحرر من هيمنة عبد الفتاح إسماعيل التنظيرية على الحزب والدولة.

(٢) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص ص ٧٠، ٧١.

(٣) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص ص ١١٠، ١١١.

- مقتل أربعة عشر ألفاً من مدنيين وعسكريين .
- خسائر في المعدات والأسلحة تزيد على ثلاثة مليارات دولار، أُحرق معظمها في مستودعاتها المركزية.
- دمار لحق بأهالي مدينة عدن الكبرى ومنازلهم يقدر بحوالي أثنين مليار دولار.
- حملة تصفيات دموية عشائرية ضد كل من ينتمي إلى المحافظة الثالثة: أبين "زنجبار" ، دامت لمدة عامين، إذ كان الإنسان يُقتل لسبب واحد فقط هو: أنه من مواليد محافظة أبين[١].

إلا أن النتائج غير المباشرة لأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ أكثر دلالة، حيث أبرزت هذه الأحداث مدى فشل تطبيق الأيديولوجية الماركسية في الشطر الجنوبي،ومدى ضعف السلطة الشطرية ومدى تفككها وانفصالها عن الواقع. ومثلت هذه الأحداث بالرغم من بشاعتها نقطة تحول باتجاه تحقيق الوحدة اليمنية.

- المرحلة الخامسة:

بدأت هذه المرحلة بإقصاء علي ناصر محمد من الحكم عقب أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦، وانتهت بإعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠.

بالرغم من أن أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ عصفت بأبرز رجالات الدولة والحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي – سواء الذين قتلوا في الأحداث، أو الذين لجأوا إلى الشطر الشمالي وإلى الخارج – فقد تمكن المنتصرون في عدن من الإمساك بمقاليد الأمور وتثبيت قوة وبنية النظام والحزب. فكان من معالم هذه المرحلة عدم تركيز السلطة في شخص واحد، فقد تم إسناد رئاسة الدولة إلى حيدر أبو بكر العطاس بحيث أصبح رئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، بينما أصبح علي سالم البيض أميناً عاماً للحزب الاشتراكي، وتولى ياسين سعيد نعمان رئاسة الحكومة، وتجلت قوة النظام والحزب في أن المعارضة لم يكن لها وجود أو نشاط داخل الشطر الجنوبي، وإنما كانت موجودة في الشطر الشمالي والخارج بقيادة علي ناصر محمد[٢].

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ١١١، ١١٢.

(٢) محمد حسين الفرح، مرجع سابق ، ص ٧١.

وفي يونيو ١٩٨٩ أعلنت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في دورتها الخامسة عشرة، السماح بعلنية النشاط الحزبي التعددي، وذلك لأول مرة منذ الاستقلال(١).

غير أن هذه الخطوة لم يكن لها أي جدوى تذكر، أو أي تأثير ملموس على طبيعة الانتخابات التي أعقبتها.

ففي نوفمبر ١٩٨٩م جرت انتخابات مجلس الشعب (البرلمان)، وانتخابات مجالس الحكم المحلية، وبطبيعة الواقع في الشطر الجنوبي كان الجميع ينتمون إلى الحزب الاشتراكي، وبلغ عدد أعضاء مجلس الشعب (١١١) عضواً(٢).

وفي ١٥ مارس ١٩٩٠ صدر بعدن قانون الصحافة والمطبوعات، الذي يعد أول قانون ينظم الصحافة والمطبوعات منذ الاستقلال(٣).

وفي ٢٢ مايو ١٩٩٠ انتهى رسمياً وجود ما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وذلك بالإعلان التاريخي عن تحقيق الوحدة اليمنية، وقيام كيان جديد يعبر عن شطري اليمن هو الجمهورية اليمنية.

ثالثا : فترة ما بعد الاستقلال والتكامل السياسي في الشطر الجنوبي:

بعد العرض السابق للتطورات داخل الشطر الجنوبي بعد الاستقلال عن بريطانيا، يتضح أن وضع التكامل السياسي في هذه الفترة كان متأزماً بدرجة كبيرة، فبالرغم من نجاح النظام في المرحلة الأولى في تصفية السلطنات والإمارات والمشيخات وفرض سيطرة الحكومة المركزية على كل أنحاء الشطر الجنوبي، الأمر الذي يعد إنجازاً على مستوى التكامل القومي والإقليمي، إلا أن عنف الأساليب والإجراءات التي تم بها هذا الإنجاز قد قلل من قيمته، حيث أن هذا الأسلوب قد يكون حقق التكامل على مستوى الأرض، لكنه أخفق في تحقيق التكامل على مستوى الأفراد نظراً لتضرر قطاعات عديدة نتيجةً لهذه الإجراءات.

وفيما يتعلق بالتكامل بين النخبة والجماهير، فقد انخفض إلى حد كبير في ظل تبني النخبة السياسية الحاكمة لأيديولوجية بعيدة عن الثقافة الوطنية اليمنية، مما أدى للانفصال بين النخبة وقطاعات عديدة من الجماهير، وذلك فضلاً عن أن هذه النخبة قد ظلت أسيرة

---

(١) علي عبد القوي الغفاري، الوحدة اليمنية: الواقع والمستقبل، (صنعاء: كتاب الثوابت، الكتاب العاشر، ١٩٩٧)، ص ١٦٥.

(٢) محمد حسين الفرح، مرجع سابق ، ص ٧٣.

(٣) محمد عبده قايد وآخرون (إعداد)، مرجع سابق، ص٣٠٤.

الصراعات الأيديولوجية الحادة بين الأجنحة المختلفة ، واعتماد هذه الأجنحة على انتماءاتها الجهوية في الحصول على الدعم ولجوئها للعنف لتحقيق أهدافها وحسم صراعاتها الداخلية، بالشكل الذي يدعو للقول إنه لم يكن ثمة أي قدر من التكامل داخل النخبة نفسها، ناهيك عن التكامل بينها وبين الجماهير.

وفي هذا السياق يمكن ملاحظة انخفاض بعض المؤشرات التي تدل على التكامل ومنها:

١- مدى ولاء الأفراد للدولة واعتبار ذلك تجسيداً لمصالحهم:

يلاحظ انخفاض ولاء غالبية الأفراد للدولة نظراً لاقتناعهم بأن الدولة لا تراعي توجهاتهم وقناعاتهم، وذلك في ظل تبني الدولة للأيديولوجية الماركسية الغريبة عن المجتمع وغير المتوافقة معه.

٢- مدى الفاعلية الحكومية في تلبية مطالب الأفراد:

انخفضت فعالية الدولة في تلبية مطالب الأفراد واحتياجاتهم، وذلك بسبب ضعف الاقتصاد، وإهدار جزء كبير من إمكاناته في الصراعات بين أجنحة السلطة، وعدم الاهتمام بدفع الجهود التنموية.

٣- مدى الروح الجماعية:

انخفض هذا المؤشر إلى حد كبير ، حيث انعدمت الروح الجماعية تقريباً داخل النظام وحلت محلها روح التنافس والصراع الحاد بين أجنحة السلطة.

وفي المقابل ارتفعت بعض المؤشرات الدالة على عدم التكامل ومنها:

١- مدى اللجوء للعنف لتحقيق الأهداف:

وصل هذا المؤشر إلى حدة الأقصى، حيث يمكن القول إن العنف أضحى في هذه الفترة الآلية شبه الوحيدة لتحقيق الأهداف وتداول السلطة.

٢- مدى اعتماد الأطراف المتنافسة على الانتماءات الجهوية:

اعتمد المتنافسون بشكل كبير على الانتماءات الجهوية للحصول على الدعم خلال الصراعات، والمثال الأكثر وضوحاً على ذلك ما حدث خلال أحداث ١٣ يناير الدامية، حيث أنقسم المتصارعون إلى جناحين: الضالع وردفان ضد أبين وشبوه.

٣- مدى اللجوء للإكراه لإجبار الأفراد على قبول السلطة:

ارتفع هذا المؤشر إلى حد كبير حيث اعتمد النظام بدرجة كبيرة على القمع والإكـــراه لفرض سلطته، واتسم الجهاز الأمني للدولة في هذه الفترة بالتسلط الشديد.

أما بالنسبة لاستراتيجيات التكامل التي استخدمها النظام في هذه الفترة، فيمكن القـــول إنه اعتمد على استراتيجية بوتقة الصهر والتي تقوم على صهر الجماعات داخل المجتمع فـــي وحدة واحدة، وتم تطبيق هذه الاستراتيجية باستخدام العنف المفرط.

وفيما يتعلق بأدوات التكامل التي استخدمت في هذه الفتـــرة، فإنهـــا شـــملت: أدوات مرتبطة بالثقافة السياسية كالأيديولوجية. وأداة الحزب الواحد كـــأداة مرتبطـــة بالمؤســـسات والتنظيمات السياسية. وقد غاب دور الأدوات الاقتصادية بشكل واضح في ضوء عدم إعطاء الجهود التنموية الاهتمام اللائق.

المبحث الثالث

سمات النخبة وتحولاتها في شطري اليمن

تكتسب دراسة النخبة في شطري اليمن أهمية بالغة، انطلاقاً من تأثيرها العميق، ودورها المحوري في العديد من الأحداث والتطورات. فقد لعبت السياسات النخبوية دوراً كبيراً سواءً في إشعال الصراعات بين الشطرين أو تهدئتها، فضلاً عن دورها في الصراعات الداخلية على مستوى كل شطر.

كما يتضح دور النخبة من خلال تأثيرها على التكامل السياسي، فهي قد تعمل على تدعيم قوة الدولة، وتغلغل نفوذها في مختلف مؤسسات المجتمع والهيمنة عليه، بما يحقق أكبر قدر من التكامل، كما قد تعمل النخبة على فرض خيارات معينة كالتشطير أو التعددية أو الوحدة.

حيث يرى البعض أنه على الرغم من وحدة اليمن (شعباً وأرضاً)؛ إلا أن الشعب لم يستطع اتخاذ قرار إعادة تحقيق وحدته، لأنه مهمش ومستبعد من اتخاذ كثير من القرارات. وقد كان الفضل لقيادتي الشطرين في اتخاذ قرار إعلان قيام دولة الوحدة عام ١٩٩٠م. وهكذا فإن فاعلية السلوك الفوقي (القيادي) هي التي حسمت قيام دولة الوحدة؛ حيث إنه على الرغم من تجزئة اليمن الواحد (سابقاً)، واستمرار الرفض الشعبي لهذا التشطير، إلا أن سلوك القيادات السياسية كان المتغير المستقل والحاسم في إمكانية إعادة تحقيق الوحدة. فالمتغير القيادي (أو النخبة الحاكمة الشطرية) كان هو الحاضن الحقيقي لوضع التجزئة والتشطير، الذي امتد ما يقرب من ربع قرن(١).

المطلب الأول

سمات النخبة وتحولاتها في الشطر الشمالي

أولاً: الخلفية الاجتماعية للنخبة في الشطر الشمالي:

أ- الانتماءات الطبقية للنخبة:

اختلفت هذه الانتماءات وتنوعت وفقاً لطبيعة النظام: إمامياً كان أم جمهورياً.

---

(١) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي)، مرجع سابق، ص ص ٢٩٤، ٢٩٥.

ففي العهد الإمامي اتسمت النخبة بمحدوديتها، وضيق انتماءاتها، واقتصارها على طبقات معينة. وذلك في ظل الفروق الطبقية الحادة، والتمايز الشديد بين الطبقات.

فقد ارتكز التقسيم الطبقي في هذه الفترة على مجموعة محددات هي: العامل الديني والسلالي في شريحة السادة واعتناقهم المذهب الزيدي. والعامل الوارثي، حيث يرث كل فرد وضعه الاجتماعي من عائلته. وعامل المهنة[1].

وهناك اختلاف كبير حول عدد طبقات المجتمع اليمني في العهد الإمامي، حيث رأي البعض أن المجتمع انقسم إلى طبقتين: العامة والأرستقراطية، وضمنهما تقسيمات فرعية تعد انعكاس للحرفة والثروة والعشيرة.

لكن يمكن ملاحظة أن المجتمع تكون في هذه الفترة من عدة طبقات هي: السادة، والقضاه، ومشايخ القبائل، والفلاحين، والتجار والحرفيين، وأصحاب المهن، والأخدام.

ودوناً عن كل هذه الطبقات، كانت طبقة السادة هي الأكثر نفوذاً وتأثيراً، وقد تربعت على قمة الهرم الاجتماعي، وانتمت للمذهب الزيدي، وانتمى الأئمة لهذه الطبقة، وبفضل ذلك احتكرت السلطة، وأقتصر تولي المناصب السياسية والإدارية العليا عليها. وتلى هذه الطبقة في المرتبة كل من فئتي القضاه ومشائخ القبائل، لكنهما لم يتمتعا بنفوذ مؤثر مقارنة بطبقة السادة.

وفي العهد الجمهوري طرأت العديد من التطورات على الوضع الطبقي فقد ظهرت فئات وشرائح اجتماعية جديدة بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٢، وهي:

١. **المثقفون العصريون:** وهم حملة الشهادات العلمية الحديثة، ومنهم برزت جماعات مهنية معينة مثل الأطباء والمهندسين والمحامين، وأتى أفراد هذه الفئة من كافة الشرائح الاجتماعية بفضل مجانية التعليم الذي سهل عملية الحراك الاجتماعي.

٢. **البورجوازية المحلية:** لم يكن لها وجود كبير قبل الثورة، ولكنها ظهرت بشكل حديث بعد الثورة وعملت في مجالات اقتصادية جديدة مثل الصناعة الحديثة، والمجالات المالية (المصارف وشركات التأمين)، والمجالات الخدمية، ويلاحظ أن عناصر هذه الفئة أتت من أصول اجتماعية مختلفة: كبار التجار وكبار ملاك الأراضي والمشايخ وغيرهم.

---

(1) قائد نعمان الشرجبي، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، (بيروت: دار الحداثة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ١٣٦.

٣. **عمال الصناعة الحديثة:** حيث أدى نشوء قطاع الصناعة الحديثة في اليمن بعد ثورة ١٩٦٢م، إلى ظهور فئة اجتماعية جديدة تماماً هي فئة عمال الصناعة الحديثة(١).

وقد تغيرت الانتماءات الطبقية للنخبة في العهد الجمهوري. حيث أتت فئة مشايخ القبائل في المرتبة الأولى من حيث التجنيد في النخبة السياسية، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن قيام ثورة ١٩٦٢م اعتمد بشكل رئيسي على أبناء المشايخ الموجودين في القوات المسلحة مما أدى إلى سيطرتهم على نظام الحكم في ذلك الوقت، ونتيجة للثقل الاجتماعي والعسكري للمشايخ واعتمادهم على قبائلهم ذات التأثير الكبير وتزايد قوتهم ونفوذهم السياسي والعسكري بعد الثورة، ونتيجة لاستمرارية واستقرار فاعلية المؤسسات التقليدية كالقبيلة والعشيرة والعائلة في المجتمع اليمني في مقابل هامشية وتشوه ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني الحديث، كل ذلك أدى إلى بروز دور المشايخ في النخبة السياسية بدرجة كبيرة(٢).

وقد أتت فئة القضاة في المرتبة الثانية، ويرجع ذلك إلى أن فئة القضاة هي أكثر الفئات تعليماً وتمرساً في قضايا السياسة والإدارة والقضاء، مما يبرر الاستعانة بهم في مراكز النخبة للاستفادة من خبراتهم. وقد تساوت كل من فئتي السادة والفلاحين في نسبة المشاركة في النخبة، ويمكن إرجاع ضآلة مشاركة فئة السادة في نظام الحكم إلى أن قيام ثورة ١٩٦٢م قضى على عهد طويل من حكم فئة السادة عانى فيه اليمن كثيراً، ولهذا استقر في ذاكرة اليمنيين أن كثير من أسر هذه الفئة التي مارست الحكم قبل الثورة، تعتبر معادية للمجتمع، إلا أن بعض الأسر من هذه الفئة شاركت في التحضير لقيام الثورة اليمنية والحفاظ عليها مما منحها فرص المشاركة في قيادة البلاد وبتلك النسبة المحدودة. وبخصوص الفلاحين ، فإنه برغم كون ٨٠% من سكان اليمن من أصول فلاحيه، فإن مساهمتهم في تشكيل النخبة، تعد متدنية لعدم انتشار التعليم بينهم(٣).

ب- الخلفية التعليمية للنخبة:

يصعب القول إنه كان هناك خلفية تعليمية واضحة للنخبة الحاكمة في العهد الإمامي، وذلك لتخلف التعليم،ومحدوديته الشديدة، وانعدام وجود المؤسسات التعليمية الحديثة في هذه الفترة.

---

(١) قائد نعمان الشرجبي، القرية والدولة في المجتمع اليمني، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٥-٢٤٧.

(٢) بلقيس أحمد منصور أبو اصبع، مرجع سابق ، ص ص ١٥٨ ، ١٥٩.

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٥٩.

ومع قيام ثورة ١٩٦٢ شهد التعليم نقلة نوعية كبيرة، تمثلت في إنشاء المدارس والجامعات، وإرسال أعداد كبيرة من الطلاب للخارج لتلقي العلوم الحديثة. الأمر الذي أدى إلى حدوث تطور نوعي في الخلفية التعليمية للنخبة.

يلاحظ أن النخبة الحاكمة في الشطر الشمالي بعد الثورة قد حظيت بمستوى تعليمي جيد برغم أن الشريحة الأعلى تمثيلاً هي للمستوى (يقرأ ويكتب)، إلا أن فئة خريجي الكليات العسكرية أتت في المرتبة الثانية، تلتها فئة التعليم الجامعي المدني ، ثم فئة الدراسات العليا. وبإضافة فئة خريجي الكليات العسكرية إلى فئتي التعليم الجامعي المدني، والدراسات العليا، تصبح نسبة المتعلمين تعليماً عالياً في النخبة هي النسبة الأغلب(١).

وهكذا فإن النخبة الحاكمة في أغلبها متعلمون ، مما يدل على مدى أهمية التعليم كمعيار للدخول إلى النخبة، فمع تطور وتعقد العمل الحكومي، وكذا تعقد مستويات الصراع السياسي في البلاد، بات من الضروري أن تكون العناصر الشاغلة لمواقع مرموقة ، من العناصر المتعلمة والدارسة لعلوم الاقتصاد والسياسة، وذات الخبرة في مجال الإدارة والسياسة، وأكثر المتعلمين هم الأوساط السياسية اليمنية التقليدية (أسر حاكمة – أسر تجارية– أسر تدير سلك القضاء – أسر عريقة في التعليم). ومع الإقرار بأهمية النفوذ المستمد من المال أو الانتماء القبلي ، إلا أن التعليم أصبح معياراً مهماً في الوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي(٢).

جـ - الخلفية الوظيفية أو المهنية للنخبة:

خلال العهد الإمامي، والمرحلة الأولى من العهد الجمهوري، لم تكن هناك خلفية وظيفية واضحة للنخبة الحاكمة، وإن اتسمت النخبة في المرحلة الأولى من العهد الجمهوري بالطابع العسكري. وتميزت المرحلة الثانية من العهد الجمهوري بوصول نخبة مدنية إلى قمة السلطة.

وفي المراحل التالية، ساهم العمل في الجهاز الحكومي بالنصيب الأكبر في تكوين النخبة الحاكمة. فقد جاء الكثيرون من أعضاء النخبة الحاكمة من بين صفوف القيادات العليا في مؤسسات الدولة المدنية، ويرجع ذلك إلى افتقاد المجتمع إلى المؤسسات والكيانات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة خارج السلطة (ضعف مؤسسات القطاع الخاص – ضعف

---

(١) المرجع نفسه، ص ١١٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٠.

دور النقابات والمؤسسات الجماهيرية – ضعف دور أجهزة الإعلام المستقلة – استثناء الخصوم السياسيين المعارضين للسلطة من مواقع الحكم)، كل ذلك أدى إلى أن تكون الدولة هي الرافد الأساسي للنخبة. بيد أن شغل منصب مهم في الجهاز الإداري لا يكفي وحده للنفاذ إلى دائرة النخبة، بل يجب أن يتوافر السند القبلي والعائلي أيضاً، فمن خلال فحص الوضعية المهنية والمكانة الاجتماعية لأعضاء النخبة القادمين من مؤسسات الدولة الرسمية تبين أن عدداً كبيراً منهم كانوا يشغلون وظائف مرموقة، ويعتمدون في نفس الوقت على انتماءاتهم القبلية والطائفية والمناطقية، وتضافرت عوامل المكانة الوظيفية والجاه في تهيئة السبيل أمامهم لدخول دائرة النخبة. أما مؤسسات الدولة العسكرية فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي أعضاء النخبة. ويمكن فهم ذلك في ضوء المشاكل السياسية وحالة عدم الاستقرار التي واجهت النظام السياسي في كثير من الفترات، مما أدى إلى لجوء القيادة السياسية إلى الاستعانة بالعديد من الأشخاص في المؤسسة العسكرية بهدف السيطرة وضبط زمام الأمور. وجاء السلك الدبلوماسي في المرتبة الثالثة من حيث المشاركة في النخبة. وساهمت فئة التجار بنسبة قليلة في تشكيل النخبة الحاكمة، ويرجع ذلك إلى أن فئة التجار منذ انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ لم تلعب دوراً متميزاً في الحياة السياسية، خصوصاً مع اتساع مشاركة العسكريين والتكنوقراط على حساب الفئات الأخرى بما فيها التجار. بيد أن معدل مشاركة التجار في الحياة السياسية قد تزايد في السنوات الأخيرة، بعد أن أصبحت معظم العائلات الكبيرة والأسر العريقة، والقبائل ، مسيطرة على أمور التجارة مثل أسرة بيت الأحمر مشايخ قبيلة حاشد، وأسرة أبو لحوم مشايخ قبيلة بكيل، فضلاً عن أسماء جديدة لم يكن لها سابق عهد بأمور التجارة[1].

ثانيا : قنوات ومعايير تجنيد النخبة في الشطر الشمالي:

اعتمد التجنيد في النخبة الحاكمة في العهد الإمامي على العناصر التقليدية المتمثلة في أفراد الأسرة الحاكمة وطبقة السادة، وبعض مشايخ القبائل البارزين الموالين للنظام الإمامي.

وفي العهد الجمهوري تطورت قنوات ومعايير تجنيد النخبة، وأصبحت تعتمد على عناصر جديدة من ذوي التعليم والخبرات الحديثة، بالإضافة إلى بعض العناصر التقليدية السابقة.

وفي السنوات الأولى لقيام ثورة ١٩٦٢، حدثت تطورات نوعية كبيرة في مجال تنظيم المؤسسات والأجهزة الإدارية، خصوصاً في ظل اتجاه النظام إلى نقل الكثير من التنظيمات

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤٩.

الحديثة المطبقة في مصر بحكم العلاقات التي ربطت النظام المصري بالثورة اليمنية(١). وقد أدى ذلك إلى نشوء العديد من الأجهزة والمؤسسات الحديثة التي لعبت دوراً مهماً في تجنيد عناصر النخبة.

وقد شملت قنوات ومعايير تجنيد النخبة في العهد الجمهوري ما يلي :

١- ***الجهاز الإداري للدولة:*** والذي أمد هيكل النخبة بنسبة كبيرة من أعضائه، مما يبرز أهمية هذا الجهاز كقناة للتجنيد السياسي، لكن يلاحظ أن المكانة الوظيفية لم تكف وحدها للوصول إلى صفوف النخبة فهناك عوامل أخرى مارست تأثيرها في الترجيح والمفاضلة كالانتماءات القبلية والطبقية.

٢- ***المؤسسة العسكرية:*** حيث تمارس النخبة العسكرية تأثيراً كبيراً على عملية صنع القرار السياسي ويرجع ذلك إلى الضعف الشديد لمؤسسات المجتمع المدني الحديث. وقيام ثورة ١٩٦٢ على عمل عسكري تشكلت على أثره قيادة عسكرية شبه خالصة. وتزايد نفوذ العسكريين من أبناء القبائل والقضاة منذ السبعينات وتشابك التأثيرات القبلية على المؤسسة العسكرية مع تأثير المؤسسة العسكرية على البُنى القبلية، وكون المؤسسة العسكرية هي الأكثر تنظيماً قياساً على بقية المؤسسات ، وبالتالي فهي الأكثر فاعلية.

٣- ***السلك الدبلوماسي:*** والذي مثل القناة الثالثة للتجنيد في النخبة الحاكمة ولكن بنسبة ليست كبيرة.

٤- ***المجلس النيابي والقطاع الخاص:*** حيث مثل مجلس الشعب التأسيسي قناة من قنوات التجنيد السياسي للنخبة. كذلك شكل القطاع الخاص، ممثلاً في فئة التجار، قناة أخرى، لكن بنسبة قليلة(٢).

ثالثا : معدل دوران النخبة في الشطر الشمالي:

اتسمت النخبة السياسية الحاكمة في الشطر الشمالي، بالانغلاق النسبي، لانخفاض معدل التدوير فيها، ولم يكن التغير في بعض عناصر النخبة انعكاساً للتغيرات في القوى

---

(١) عبد الهادي الهمداني، التنمية الإدارية ومعوقاتها في الجمهورية العربية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٥، ص ص ١٣٠-١٥٠.

(٢) بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، مرجع سابق ، ص ص ١٧١-١٩٦.

السياسية والاجتماعية بقدر ما كان تغيراً في الأشخاص الذين ينتمون إلى نفس القوى. وقد ضمنت عملية إعادة تدوير النخبة، وإعادة توزيع المناصب بين أفرادها استمرار النخبة السياسية الرسمية سواء في المناصب التنفيذية أو التشريعية. كذلك فإن كون نسبة أعضاء النخبة القدامى أكبر بكثير من نسبة الجدد قد حد من فرص تدفق المزيد من الدماء الجديدة في شرايين النخبة(١).

انطلاقاً مما سبق يمكن القول إن النخبة السياسية الحاكمة قد شهدت "إعادة تدوير" وليس دوراناً كاملاً للنخبة. وهو ما يعني ضعف معدل الحراك الاجتماعي، وانخفاض اعتماد النظام على معايير القدرات والكفاءات الفردية في عملية التجنيد السياسي.

والواقع أن هذه السمة لا تنطبق على الحالة اليمنية فحسب، بل تنطبق أيضاً على مجمل الدول العربية، فغالبية النخب السياسية الحاكمة في النظم العربية تتسم بانغلاقها الشديد وضعف معدل دورانها. حيث أن النخب الحاكمة في الوطن العربي قد تكلست، وتوقف دورانها عند القمة(٢).

رابعاً : الثقافة السياسية للنخبة في الشطر الشمالي:

تكتسب دراسة الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة أهمية بالغة خصوصاً في الحالة اليمنية. فالثقافة السياسية مفهوم تهتم به الحكومات المختلفة من أجل خلق ثقافة سياسية لدى المواطنين، لما لهذه الثقافة من قدرة على جمع شمل جماهير الشعب وطوائفه المختلفة، المتباينة الأفكار والمذاهب(٣). وهو ما يؤكد مدى الارتباط الوثيق بين الثقافة السياسية والتكامل السياسي.

وقد أظهر تحليل مضمون الخطاب السياسي للقيادة السياسية اليمنية، أن البنية الذهنية للنخبة الحاكمة تقدم الانتماء الوطني لليمن على الانتماءين العربي والإسلامي. وترفع مؤسسات الدولة الأجهزة العسكرية والأمنية مكاناً علياً، مع تهميش دور الجماهير. وتعطي أهمية قصوى لمسألة الوحدة اليمنية باعتبارها القضية الأولى في اليمن(٤).

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ٢٤٢ ، ٢٤٣.

(٢) سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٣٠٠.

(٣) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، التعليم وبث الهوية القومية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩١، ص ٨٧.

(٤) بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

بعد العرض السابق لملامح وخصائص النخبة الحاكمة في الشطر الشمالي من اليمن، يمكن ملاحظة ما يلي:

١. أهمية ومحورية دور جهاز الدولة الإداري والمؤسسة العسكرية في تجنيد النخبة السياسية الحاكمة.

٢. أهمية الاعتبارات التقليدية وفي مقدمتها الأصل القبلي والعائلي والانتماء الطبقي ، في تشكيل النخبة.

٣. خلو النخبة السياسية من العنصر النسائي كليةً، رغم إقرار دستوري ١٩٧٠، ١٩٧٨ للمرأة بالحقوق والواجبات أسوةً بالرجل.

٤. الانغلاق النسبي للنخبة وانخفاض معدل التدوير فيها(١).

المطلب الثاني

سمات النخبة وتحولاتها في الشطر الجنوبي

أولاً : الخلفية الاجتماعية للنخبة في الشطر الجنوبي:

أ- الانتماءات الطبقية والمناطقية للنخبة:

يصعب الجزم بأنه كان هناك نخبة سياسية مكتملة فى الشطر الجنوبي في عهد الاحتلال البريطاني. إلا أن السلاطين والأمراء والمشايخ في السلطنات والامارات والمشيخات الجنوبية قد مثلوا هم وأسرهم نخباً تقليدية إقطاعية، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالسلطة البريطانية فى عدن. وفى إطار المناخ الفكري والسياسي الحر نسبياً، والازدهار النسبي للحياه التعليمية والثقافية وتوافر وسائل الطبع والنشر، ظهرت العديد من الحركات الفكرية والسياسية، كالجمعية العدنية، ورابطة أبناء الجنوب وحزب الشعب الاشتراكي، والجبهة الوطنية المتحدة.

كما نشأت أيضاً حركات أخرى كان لها تأثير عميق فى الحياة السياسية في الجنوب: كالحركة العمالية والتى كانت تعبيراً عن تكوين اجتماعي عمالي جديد من خارج الطبقة الوسطى الناشئة فى المدن. وقد أثرت هذه الحركة على سير الأحداث السياسية من خلال فرض أنماط حديثة من النشاط السياسي ضد الاحتلال، كالمظاهرات والإضرابات. وأحدثت تغييراً جذرياً في أساليب معالجة القضايا السياسية الوطنية، وأدت إلى بلورة وتمايز القوى

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٤٢.

والتيارات السياسية والاجتماعية. وقد مثلت الحركة العمالية من خلال قياداتها ومفكريها سنداً اجتماعياً مهما لقضية الوحدة الوطنية، التي فشلت القوى السياسية البورجوازية والإقطاعية القديمة في النهوض بها.[1]

كما أثرت حركة القوميين العرب تأثيراً كبيراً في الحياة السياسية في الجنوب، فقد نمت هذه الحركة في أوساط القطاع الطلابي، وخاصة الفئات الطلابية التي تنتمي للطبقة الوسطى، واستمرت هذه الحركة في النمو والتوسع التنظيمي في المدينة والريف، وسيطرت على عدد مهم من النقابات العمالية، ثم بدأت تنافس حزب الشعب الاشتراكي على بقية النقابات العمالية، وتكوين النوادي الثقافية في كل من المدينة والريف أيضاً.[2]

وقد بدأت النخبة السياسية الحديثة للشطر الجنوبي في التكون من قيادات هذه الحركات. ومع بداية النضال ضد الاحتلال البريطاني وقيام الجبهة القومية، ودخولها بكامل أتباعها في صدارة المقاومة، وتسلمها للسلطة بعد الاحتلال، شكل قادة وأعضاء هذه الجبهة عصب النخبة السياسية الحاكمة في الجنوب.

وقد انتمت هذه النخبة إلى الطبقة الوسطى أو البورجوازية الصغيرة. والتي تولت الحكم فعلاً في عهد سالم ربيع علي (سالمين) فى عام ١٩٦٩. وكان "اللاانضباط" والتقلب بين التيارات، هما السمتين الغالبتين على هذه الطبقة، وعليه كان تحقيق التجانس وبالتالي فرض الخط البروليتاري، يحتاجان إلى ثورات متواصلة في رأس الدولة وأجهزتها وإلى حالة عدم استقرار دائم، وإلى ركوب كل أنواع المغامرات محلياً وخارجياً. فروح المغامرة تتحكم عادةً في البورجوازيين الصغار الذين يختلفون عن الرأسماليين في أنهم لا يخسرون شيئاً إذا اندفعوا في مغامرات مجهولة، ويختلفون عن البروليتاريا في أنهم أقل منهم ميلاً للمحافظة والخضوع.[3]

وفيما يتعلق بالانتماءات المناطقية للنخبة يلاحظ الثقل الواضح لمناطق يافع والضالع وردفان (حيث اندلعت الشرارة الاولي للنضال ضد الاحتلال) في إمداد النخبة بالعديد من العناصر. كما يلاحظ الثقل الكبير لمحافظتي أبين ولحج في إمداد قمة النخبة السياسية الحاكمة (متمثلة في رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء) بالنسبة الأكبر من عناصرها. حيث يبين الجدول رقم (١) أن محافظة أبين قد جاء منها رئيسان للشطر الجنوبي، وجاء من محافظات

---

(١) عبدالملك المقرمي، مرجع سابق، ص ٣٣٩ .

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٣٤٣-٣٤٥ .

(٣) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق ، ص ١٥٢.

لحج وحضرموت وتعز، رئيس واحد من كل محافظة. بمعنى أن محافظتي أبين ولحج قد جاء منهما ٦٠٪ من رؤساء الشطر الجنوبي.

ويبين الجدول أيضاً أن أغلب رؤساء الوزراء في الشطر الجنوبي قد أتوا من محافظتي أبين ولحج، وأتى رئيس وزراء واحد من حضرموت.

جدول رقم (١)

توزيع رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء في الشطر الجنوبي حسب المنطقة المنتمين إليها [١]

المنطقة / بيان / الفئة	أبين		لحج		حضر موت		عدن		شبوه		المهرة		تعز		المجموع
	عدد	٪ من جملة الفئة	عدد	٪ من جملة الفئة	عدد	٪ من جملة الفئة	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪ من جملة الفئة	
رؤساء الجمهورية	٢	٤٠٪	١	٢٠٪	١	٢٠٪	-	-	-	-	-	-	١	٢٠٪	٥
رؤساء الوزراء	٢	٣٣٪	٣	٥٠٪	١	١٦,٥٪	-	-	-	-	-	-	-	-	٦

ب- الخلفية التعليمية للنخبة:

حظي التعليم بدور ملموس كمعيار للوصول الى صفوف النخبة السياسية الحاكمة، حيث شكل الأشخاص الذين تلقوا التعليم في عدن أو في الخارج، نواة هذه النخبة. وقد برزت أهمية التعليم ذي التوجه الماركسي كشرط للتجنيد في صفوف النخبة في المستويات المختلفة، وذلك بإنشاء مدارس الكادرات لتعليم الماركسية، وإرسال البعثات الى الدول الاشتراكية لهذا الغرض. وباستخدام فئتي رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء كعينة يمكن ملاحظة أن قمة النخبة السياسية الحاكمة في الشطر الجنوبي قد حظيت بمستوى تعليمي جيد، حيث يبين الجدول رقم (٢) أن نسبة التعليم الجامعي في فئة رؤساء الجمهورية بلغت ٦٠٪. ونسبة التعليم والدراسات العليا في فئة رؤساء الوزراء بلغت ٦٦,٥٪ تقريباً.

ج- الخلفية الوظيفية أو المهنية للنخبة:

يصعب القول إنه كان ثمة خلفية وظيفية أو مهنية واضحة للنخبة السياسية التي حكمت الشطر الجنوبي، فقد تنوعت الخلفيات المهنية لهذه النخبة، وأُعتبر الانتماء للجبهة القومية

---

(١) المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات أولية قام بجمعها عن النخبة السياسية الحاكمة في الشطر الجنوبي.

ملاحظة: لم تساهم محافظات عدن وشبوه والمهرة في هاتين الفئتين. كما أن "تعز" محافظة شمالية لكن انتمى إليها أحد رؤساء الشطر الجنوبي وهو عبد الفتاح إسماعيل.

المعيار الأكثر أهمية للمشاركة في النخبة السياسية الحاكمة، حيث انتمت الأغلبية العظمى من هذه النخبة - خصوصا رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء والوزراء - إلى الجبهة القومية.

وإن كان البعض قد شغل وظائف مرموقة قبل الوصول للسلطة في الشطر الجنوبي مثل الرئيس قحطان الشعبي الذي شغل منصب مستشار رئيس الجمهورية العربية اليمنية لشئون الجنوب اليمني المحتل بعد قيام ثورة ١٩٦٢، وفيصل الشعبي الذي شغل منصب سكرتير وزارة التجارة في حكومة اتحاد الجنوب العربي. إلا أن الانتماء للجبهة القومية، والإيمان بالمبادىء الماركسية، أُعتبرا الأساس في الدخول لصفوف النخبة الحاكمة في الشطر الجنوبي.

جدول رقم (٢)

توزيع رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء في الشطر الجنوبي حسب المستوى التعليمي[(١)]

المستوى التعليمي	دون جامعي		جامعي		دراسات عليا		المجموع
بيان / الفئة	عدد	٪ من جملة الفئة	عدد	٪ من جملة الفئة	عدد	٪ من جملة الفئة	
رؤساء الجمهورية	٢	٪ ٤٠	٣	٪٦٠	-	-	٥
رؤساء الوزراء	٢	٪ ٣٣	٣	٪ ٥٠	١	٪ ١٦,٥	٦

ثانياً : قنوات ومعايير تجنيد النخبة في الشطر الجنوبي:

مثلت الجبهة القومية المصدر الرئيسي للتجنيد في النخبة السياسية الحاكمة في الشطر الجنوبي. فمع تسلم الجبهة القومية للسلطة بعد الاستقلال، عمدت إلى تصفية كل القوى الأخرى حتى التي شاركت معها في النضال ضد الاحتلال، واحتكرت هذه الجبهة السلطة، وأصبحت هي التنظيم الشرعي الوحيد، والرافد الأساسي للنخبة السياسية الحاكمة في الشطر الجنوبي. ومع الإعلان عن قيام الحزب الاشتراكي في أكتوبر ١٩٧٨، وبوصفه وريث الجبهة القومية، فقد مثل الانتماء لهذا الحزب الشرط الأساسي للمشاركة في النخبة السياسية الحاكمة.

ومن الأمور بالغة الدلالة في هذا السياق، أنه في نوفمبر ١٩٨٩ جرت انتخابات مجلس الشعب (البرلمان) وانتخابات مجالس الحكم المحلية في الشطر الجنوبي، وكان الجميع ينتمون إلى الحزب الاشتراكي[(٢)].

---

(١) المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات أولية قام بجمعها عن النخبة السياسية الحاكمة في الشطر الجنوبي.

(٢) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص ٧٣

ثالثاً : معدل دوران النخبة في الشطر الجنوبي :

اتسمت النخبة السياسية الحاكمة في الشطر الجنوبي بالإنغلاق والجمود إلى حد كبير، وانخفض معدل دورانها إلى أدنى مستوى. وليس أدل على ذلك من أن كل الأشخاص الذين شغلوا سواء مناصب رؤساء الجمهورية أو رؤساء الوزراء أو نواب رؤساء الوزراء، أو وزراء، أو وزراء دولة، منذ الاستقلال عام ١٩٦٧م حتى إعلان الوحدة في عام ١٩٩٠، لم يتجاوز عددهم ٨٦ شخصاً (١).

ويمكن إرجاع سبب جمود وانغلاق النخبة السياسية الحاكمة في الشطر الجنوبي، شأنها شأن أغلب النخب العربية، إلى عدة أسباب منها: سيطرة هذه النخبة علي الجهاز الأمني الداخلي الذي تجاوزت وظيفته حفظ الأمن والنظام إلى ممارسة القمع والإرهاب. والسيطرة على الجهاز الإعلامي الذي تحول من الإعلام إلى التلقين الأيديولوجي إلى الدعاية للحزب ثم إلى تأليه شخص الحاكم(٢).

رابعاً : الثقافة السياسية للنخبة في الشطر الجنوبي :

اتسمت الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة في الشطر الجنوبي بإعطاء أهمية كبيرة لمفاهيم الاشتراكية العلمية والديمقراطية والوحدة، والتأكيد على الدور القيادي للحزب الاشتراكي، فقد أشار دستور الشطر الجنوبي إلى أن الحزب الاشتراكي اليمني المتسلح بالنظرية الاشتراكية العلمية هو القائد والموجه للدولة والمجتمع.. وأن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .. تسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحد(٣).

كما اتسمت الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة في الشطر الجنوبي برفض مفهوم التعددية الحزبية، باعتبارها من شواهد الغزو الفكري الرأسمالي ومؤشرات نفوذه.(٤)

المطلب الثالث

النخبة السياسية الحاكمة بعد الوحدة

تكونت هذه النخبة من الدمج بين النخبتين في كل من الشطر الشمالي والشطر الجنوبي. فقد تقاسم حزب المؤتمر الشعبي العام (ممثل الشمال) والحزب الاشتراكي اليمني

---

(١) بناءً على حصر قام به الباحث لشاغلي هذه المناصب في الشطر الجنوبي سابقاً.

(٢) خير الدين حسيب وآخرون، مستقبل الأمة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص١٣٤.

(٣) الدستور المعدل لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الصادر بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٧٨.

(٤) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي)، مرجع سابق، ص٣٢٠ .

(ممثل الجنوب) السلطة، وتم تكوين مجلس رئاسي من خمسة أعضاء، وتكــون أول مجلــس نواب لدولة الوحدة (الجمهورية اليمنية) من أعضاء مجلس الشورى ومجلــس الــشعب فــي الشطرين، بالإضافة إلى ٣١ عضواً صدر قرار مجلس الرئاسة بتعيينهم، واستمر هذا المجلس النيابي حتى انتخابات ١٩٩٣.

ومع إقرار مبدأ التعددية الحزبية فى دولة الوحدة، شاركت قوى جديدة فــي النخبــة السياسية الحاكمة، كان من أهمها حزب التجمع اليمني للإصلاح.

وقد حملت النخبة السياسية بعد الوحدة معظم سمات النخبتين الشطريتين، فقد مثلــت أجهزة الدولة الرسمية فى كل من الشطرين المصدر الأساسي للمشاركة في نخبة دولة الوحدة. واتسمت هذه النخبة بالإنغلاق النسبي، وضعف معدل دورانها.

لكن طرأ على هذه النخبة بعض التغيرات الطفيفة تمثلت في الآتي:

١. على مستوى الثقافة السياسية: زاد التركيز على مفاهيم مثل التعددية، والديمقراطيــة، والوحدة الوطنية.
٢. على مستوى تمكين المرأة: بدأ إشراك العنصر النسائي في قمة النخبة السياسية، حيث تم تعيين عنصرين نسائيين في منصب وزير دولة.

وقد اتسمت هذه النخبة بعدم التجانس إلى حد كبير، خصوصا قمة هذه النخبــة، وقــد أدى عدم التجانس هذا، إلى العديد من الخلافات التي تصاعدت حتى وصلت للــذروة خــلال أزمة الانفصال في عام ١٩٩٤م.

والواقع أن مشكلة عدم تجانس النخبة ليست مقصورة على الحالة اليمنية فقط، بل هي مشكلة العديد من الأنظمة السياسية خاصة العربية.

فالنخبة السياسية ليست بالضرورة جماعة متجانسة ومتماسكة ومندمجة، بل هي عادةً – خاصة في النظم السياسية العربية – تتصف بالانقسام والتنافس والصراع بين أعــضائها، وخصوصاً في ظل دور القائد في إذكاء وتعميق هذا الانقسام والتنافس، إنطلاقــاً مــن مبــدأ الصراع المتوازن، أو بعبارة أخرى مبدأ "فرق تسد" حتى تصير للقائد الكلمة الأولى والأخيرة في العملية السياسية، ونتيجة لهذا الانقسام والتنافس والصراع يصير من الــصعب اســتمرار تأثير عناصر معينة من النخبة السياسية، مع اتجاه القائد بشكل مستمر إلى إبعاد أو تقريب أي من هذه العناصر، لمنعها من اكتساب قوة سياسية مستقلة عن شخص القائد (١).

---

(١) جلال عبدالله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه غيــر منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٥، ص١١.

الفصل الثالث

مقدمات الحرب الأهلية اليمنية - ١٩٩٤ وتفاعلاتها

الفصل الثالث

مقدمات الحرب الأهلية اليمنية – ١٩٩٤ وتفاعلاتها

لم يكن قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وليد المصادفة، بل كان نتاجاً للعديد من التفاعلات اللاسلمية والتفاعلات السلمية التي تشابكت مع العديد من العوامل الداخلية والخارجية. وقد تمثلت التفاعلات اللاسلمية في الحربين الشطريتين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٩م، وساهمت تلك التفاعلات – على الرغم من عنفها وآثارها السلبية الكبيرة – في الدفع نحو تحقيق الوحدة اليمنية ومثلت بداية لبعض الخطوات التي مهدت لتلك الوحدة. أما التفاعلات السلمية فقد تمثلت في العديد من الاتفاقيات واللقاءات الوحدوية التي شكلت الجانب الوظيفي الذي كان له أثره المباشر في قيام الوحدة اليمنية.

ومع بدايات الوحدة شهدت الساحة اليمنية العديد من التفاعلات التي أفضت في النهاية إلى نشوب أزمة الانفصال والحرب الأهلية عام ١٩٩٤م. وقد شملت هذه التفاعلات الأوضاع الديمقراطية والاقتصادية والمؤسسية والأمنية في دولة الوحدة. وقد أوضحت تلك التفاعلات أن اليمن المتحد لم يكن مندمجاً اندماجاً كاملاً، كما أوضحت مدى عمق الخلافات بين شريكي الوحدة (حزب المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي)، تلك الخلافات التي تفاقمت وتداخلت مع غيرها من الأزمات التي عانت منها دولة الوحدة مؤديةً لانفجار الصراع عام ١٩٩٤. حيث بدأت الأزمة اليمنية تأخذ منعطفاً خطيراً نحو التصعيد عقب إجراء الانتخابات النيابية الأولى في دولة الوحدة في أبريل ١٩٩٣م، ولم تفلح الوساطات والمبادرات السياسية في نزع فتيل الأزمة التي بلغت ذروتها بانفجار الحرب الشاملة في ٤ مايو ١٩٩٤م، وفي ٢١ مايو من نفس العام أعلنت قيادة الحزب الاشتراكي الانفصال وقيام دولة مستقلة في المحافظات الجنوبية الخاضعة لها، وكان لهذا الإعلان أثره البالغ على مجريات الصراع ونتائجه، حيث أدى إلى إضعاف المعارضة الداخلية للحرب وساهم في حسم المعركة لصالح القوات الوحدوية التي أحكمت سيطرتها التامة على آخر المواقع والمعسكرات التابعة للحزب الاشتراكي بدخولها مدينة عدن في ٧ يوليو ١٩٩٤م.

ويتناول هذا الفصل مقدمات الحرب الأهلية اليمنية – ١٩٩٤م وتفاعلاتها عبر ثلاثة مباحث: يتناول الأول التفاعلات التي مهدت للوحدة، ويتناول الثاني تفاعلات ما بعد الوحدة، ويتناول الثالث أزمة الانفصال وتفاعلات الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م.

المبحث الأول
التفاعلات التي مهدت للوحدة

المطلب الأول

التفاعــلات اللاسلمـــية

بالرغم من عنف هذه التفاعلات، وآثارها السلبية الكبيرة، إلا أنها ساهمت في الـدفع نحو تحقيق الوحدة اليمنية، فقد نظر إليها البعض باعتبارها أداة لتحقيق الاندماج أو التكامـل عن طريق تحقيق الوحدة بالقوة كما أنها مثلت بداية لبعض الخطوات التي مهدت لقيـام هـذه الوحدة، وقد تمثلت هذه التفاعلات اللاسلمية في حربي عامي ١٩٧٢ و١٩٧٩م.

أولاً : الحرب الشطرية الأولى ١٩٧٢م:

بدأت مقدمات هذه الحرب بمقتل الشيخ ناجي بن علي الغادر أحد كبار مشائخ خولان وعدد من المشائخ، في انفجار لغم داخل الخيمة التي كانوا بها في منطقة (بيحـان) محافظـة شبوه، وعلى أثر هذا الحادث أتهمت صنعاء نظام الحكم في عدن باستدراج المـشايخ بحجـة إجراء مفاوضات معهم، ومن ثم قتلهم. الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات بـين الـشطرين وتصاعد الحملات الإعلامية المتبادلة[1].

وفي ٣ سبتمبر ١٩٧٢ تم تشكيل (الجبهة الوطنية المتحدة) من الوحـدات العـسكرية لمنظمة تحرير الجنوب اليمني، والفرق المنشقة عن الجبهـة القوميـة الحاكمـة فـي عـدن والمتواجدين في الشطر الشمالي، وأعنت هذه الجبهة نشاطها تحت شـعار (سـرعة وحـدة الشطرين بالوسائل السلمية أو الحربية). وقد حظيت توجهاتها بتأييد شخصيات رسـمية فـي الشمال.[2]

هذه التطورات السابقة بالإضافة للضغوط الداخلية والخارجية المتعددة، والتي دفعـت للنزاع بين الشطرين لتحقيق الوحدة بالقوة، أدت لتفجر الموقف. وفي السادس والعشرين مـن سبتمبر ١٩٧٢ اندلع القتال عبر الحدود بين شطري اليمن عندما عبرت القوات القبليـة فـي شمال الوطن الحدود صوب الجنوب مطالبة برأس النظام فيه. وسقط العديد من أبناء الـشعب

---

(١) محمد عبده قايد وآخرون (أعداد)، مرجع سابق، ص٢١٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٢١٢، ٢١٣.

اليمني الواحد بين قتيل وجريح، مما دفع بجامعة الدول العربية إلى سرعة التحرك فأرسلت لجنة التوفيق العربية لمحاولة تسوية الصراع وتجميده[١].

وقد انتهت هذه الحرب بتوقيع الشطرين لإتفاقية القاهرة في ٢٨ اكتوبر ١٩٧٢م.

ثانياً : الحرب الشطرية الثانية ١٩٧٩م :

بعد اغتيال الرئيس أحمد حسين الغشمي في الشطر الشمالي، وإعدام الرئيس سالم ربيع علي في الشطر الجنوبي، اندلعت الحرب الثانية بين الشطرين في أواخر فبراير ١٩٧٩. وقد تمثلت أسباب هذه الحرب في الآتي:-

١. سعي كل من النظامين الشطريين لإسقاط النظام الآخر، والذي اتضح من خلال تصاعد دعم عدن لنشاط الجبهة الوطنية وأعمالها المسلحة التي امتدت إلى مناطق في أطراف عدة محافظات شمالية في أواخر عام ١٩٧٨م، وتصاعد دعم صنعاء لنشاط الجماعات الجنوبية وأعمالها المسلحة في محور حريب – بيحان، والحملات الإعلامية والتعبئة النفسية[٢].
٢. التوتر الذي ساد علاقة الجانبين بسبب التورط المباشر للنظام الحاكم في عدن في اغتيال الرئيس الغشمي[٣].
٣. التوتر الذي ساد الأجواء الإقليمية، والذي تمثل في: اتخاذ الجامعة العربية قراراً بتجميد العلاقات مع الجنوب اليمني بسبب اغتيال الرئيس الغشمي. بالإضافة إلى تزايد المد اليساري حيث قامت في إثيوبيا حكومة ماركسية مندفعة إلى الأسلوب الدامي في التعامل مع مواطنيها وجيرانها. والتوتر المتزايد في شرق الجزيرة العربية نتيجة لتصاعد الثورة في إيران والجهاد في أفغانستان، والتدخل السوفيتي المباشر في كابول تحقيقاً لمبدأ "برجنيف" لدعم ومناصرة الشيوعية[٤].

وقد استمرت المواجهة المسلحة بين الشطرين لمدة ثلاثة أسابيع لم تحسم لصالح أي من الطرفين وهو ما أكد مجدداً استحالة تحقيق الوحدة بين الشطرين بالقوة العسكرية، بعد أن كان النظام في الجنوب يراهن على تحقيقها بالقوة كخطوة أولى نحو بناء وتعميم النموذج الاشتراكي[٥].

---

(١) سمير محمد أحمد العبدلي: مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٣) زايد جابر وآخرون، على عبدالله صالح: ٢٥ عاماً من القيادة والسياسة، (صنعاء: مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٢٠٠٣)، ص ٧٨.

(٤) عبدالرحمن طيب بعكر، نظرات في التاريخ العام لليمن، (صنعاء: مركز عبادي للدرسات والنشر، ٢٠٠٢)، ص٢٥٧.

(٥) زايد جابر وآخرون، مرجع سابق، ص ٧٨.

وقد بادرت العديد من الدول العربية بالتدخل لإنهاء هذه الحرب، وهو الأمر الذي أدى إلى احتواء هذه الأزمة.

حيث شكلت الدول العربية (العراق وسوريا والأردن) لجنة وساطة لإنهاء حالة الخلاف والتوتر بين الشطرين، نتج عنها الاتفاق في أول مارس ١٩٧٩م علي وقف إطلاق النار والعمل علي سحب القوات المسلحة للطرفين، وتوفير المناخ الأمثل لاستكمال العمل الوحدوي الذي توقف بنشوب الصدام المسلح بين الشطرين. وقد أقر المؤتمر الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية المنعقد بالكويت خلال الفترة (٤-٦ مارس) ١٩٧٩م هذا الاتفاق، وأوصى بضرورة البدء الفوري بتنفيذ الاتفاق، وسحب القوات العسكرية من حدود الطرفين، وامتناع كل طرف عن التدخل في الشئون الداخلية للطرف الآخر، ووقف الحملات الإعلامية بين الشطرين بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة عودة العلاقات الطبيعية بينهما [(١)].

وبالرغم من الآثار السلبية الخطيرة التي ترتبت على حربي ١٩٧٢ و١٩٧٩، إلا أنهما قد حملا في طياتهما بعض الإيجابيات، فقد أكدت مجريات الأحداث في هاتين الحربين أن الوحدة هي الحل الأمثل الوحيد للقضاء على المشكلات والنزاعات والتوترات بين شطري اليمن. كما أكدت نتائج هاتين الحربين فشل الخيار العسكري في تحقيق الوحدة، واستحالة فرض الوحدة بالقوة، فقد غاب عن وعي الأطراف التي سعت لتحقيق الوحدة بالقوة أهمية الدور الشعبي الطوعي كأهم أبعاد العمل الوحدوي، وأهمية التوجه السلمي الطوعي ذي الجوانب الإجرائية التطبيقية كشرط جوهري لتحقيق الوحدة. كما أكدت نتائج هاتين الحربين أن الوحدة بوصفها غاية عظمى يتطلب إنجازها تحقيق العديد من التطورات على كافة المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الثاني

التفاعلات السلمية

تمثلت هذه التفاعلات في العديد من الاتفاقيات واللقاءات الوحدوية التي توجت في النهاية بإعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ٧٨، ٧٩.

١- اتفاقية القاهرة اكتوبر ١٩٧٢م:

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢م. وقد نجحت في وضع اللبنات الأولى لدولة الوحدة، حيث تضمنت العديد من البنود التي مثلت أساساً للعمل الوحدوي فيما بعد، ومن هذه البنود[١]:

مادة (١): تقوم وحدة بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص واحد وقيام دولة يمنية واحدة.

مادة (٣):

أ- نظام الحكم في الدولة الجديدة نظام جمهوري وطني ديمقراطي.

ب- يضمن دستور الوحدة جميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة للجماهير كافة ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية، وتتخذ جميع الوسائل الضرورية لكفاية ممارسة الحريات.

ج- تضمن دولة الوحدة جميع المكاسب التي حققتها ثورتا سبتمبر وأكتوبر.

ثم وضحت الاتفاقية كيفية تحقيق الأهداف السابقة وذلك بعقد مؤتمر قمة بين رئيسي الشطرين وتشكيل اللجان الفنية التي تختص بوضع دستور الدولة الموحدة، والتمثيل الخارجي والشئون الإقتصادية والقضائية والثقافية والعسكرية والصحية، ونصت على ذلك كل من المواد الرابعة والسابعة والثامنة والتاسعة والثانية عشرة.

مادة (٤): كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة تتخذ الإجراءات اللازمة نحو عقد مؤتمر قمة يجمع رئيسي الدولتين للنظر في الإجراءات الفورية اللازمة لاتمام الوحدة على أن يعقد هذا المؤتمر في الموعد الذي يحدده رئيسا الحكومتين.

مادة (٧): يشكل مؤتمر القمة للدولتين اللجان الفنية المشتركة من عدد متساوٍ من ممثلي الدولتين لتوحيد الأنظمة والتشريعات القائمة في كل منهما وتحديد فترة أقصاها سنة لانتهاء هذه اللجان من المهام المعهودة إليها، وتبدأ هذه السنة من تاريخ توقيع الاتفاق.

---

(١) اتفاقية القاهرة الموقعة بين شطري اليمن في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢.

مادة (٨) : تشكل اللجان الفنية المشتركة من ممثلي الدولتين على مستوى عالٍ ومن المختصين ويحق لهذه اللجان تكوين لجان فرعية لتسهيل أعمالها.

مادة (٩) : عند انتهاء لجنة الشئون الدستورية من وضع مشروع الدستور يطرح من قبل الدولتين على المجالس التشريعية المختصة للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما.

مادة (١٢) : في حالة موافقة الشعب على مشروع الدستور يمكن قيام الدولة الجديدة فوراً طبقاً للدستور.

٢- بيان طرابلس نوفمبر ١٩٧٢م :

وقد جاء هذا البيان كنتيجة للقاء القمة بين عبدالرحمن الأرياني رئيس الشطر الشمالي وسالم ربيع علي رئيس الشطر الجنوبي في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م. وقد حقق هذا البيان تقدماً كبيراً على طريق تحقيق الوحدة اليمنية حيث تم فيه تحديد اسم دولة الوحدة وعلمها وعاصمتها ومصادر التشريع فيها، بالإضافة إلى نظامها السياسي وحدودها. وهو ما تبينه المواد التالية[1]:

مادة (١) : يقيم الشعب العربي في اليمن دولة واحدة تُسمى الجمهورية اليمنية.

مادة (٣) : مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية.

مادة (٤) : الإسلام دين الدولة وتؤكد الجمهورية اليمنية على القيم الروحية، وتتخذ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

مادة (٦) : تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة الطراز الإسلامي العربي وقيمه الإنسانية وظروف المجتمع اليمني بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال .. وتعمل الدولة عن طريق إقامة علاقات اشتراكية في المجتمع على تحقيق كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع بهدف تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات.

مادة (٧) : الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع وتنميته وتحقيق كفاية الانتاج والملكية الخاصة غير المستغلة مصونة ولا تنتزع إلا وفقاً للقانون وبتعويض عادل.

---

(١) الجمهورية اليمنية، إصدار مكتب شئون الوحدة، بيان طرابلس ١٩٧٢، (صنعاء، ١٩٩٠)، ص ٤٢.

مادة (٨): نظام الحكم في الجمهورية اليمنية وطني ديمقراطي.

مادة (٩): ينشأ تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومخلفات العهدين الإمامي والاستعماري وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية. وتشكل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي للتنظيم السياسي ولوائحه مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الإتحاد الإشتراكي العربي في الجمهورية العربية الليبية .. وفي ضوء مناقشته من قبل فئات الشعب.

مادة (١٠): يعين دستور الجمهوية اليمنية حدودها.

وقد اُتفق في هذا البيان علي تسمية أعضاء اللجان الفنية المشتركة التي نصت عليها إتفاقية القاهرة. وأن تشارك جامعة الدول العربية في هذه اللجان .

٣- لقاء الجزائر سبتمبر ١٩٧٣م:

في ٤ سبتمبر ١٩٧٣ عقد الرئيسان سالم ربيع علي وعبد الرحمن الأرياني لقاء في الجزائر تناولا فيه ما أنجزته اللجان المشتركة التي كان يفترض أن تكون قد استكملت ما هو مطلوب منها، ولكنها لم تكن قد قدمت شيئاً يذكر على صعيد توحيد الأجهزة الإدارية المختلفة، وقرر الرئيسان أن المدة المحددة سابقاً لم تكن كافية ومنحا اللجان مدة إضافية غير محددة لإنجاز مشروعات التوحيد. واتفق الرئيسان اليمنيان على وجوب توفير المناخ الملائم لهذه اللجان المشتركة لتأدية أعمالها وذلك عن طريق إيقاف التخريب في كل أنحاء اليمن وعدم السماح للعناصر المخربة بالنشاط تحت أي اسم وعدم مدها أو تدريبها أو تشجيعها، وإغلاق معسكراتها [1].

٤- لقاء قعطبة فبراير ١٩٧٧م:

في ١٥ فبراير ١٩٧٧م عقد الرئيسان إبراهيم الحمدي وسالم ربيع علي إجتماعاً في مدينة قعطبة (محافظة إب). وكرس هذا الإجتماع لبحث القضايا الاقتصادية والتجارية والتنسيق في مجالات التنمية الصناعية والزراعية للوطن اليمني الواحد. كما تم الاتفاق على تشكيل مجلس يتكون من الرئيسين ومسئولي الدفاع والاقتصاد والتجارة والتخطيط والخارجية،

---

(١) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص ٥٤.

يجتمع مرة كل ستة أشهر في صنعاء وعدن بالتناوب، كما تم الاتفاق على التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بحيث يمثل أحد الشطرين الشطر الآخر في البلدان التي لا توجد له فيها سفارة.(١)

وقد مثل هذا اللقاء تجسيداً واضحاً لرغبة الطرفين الشمالي والجنوبي في تحقيق قدر ملموس من التقارب الفعلي من خلال تنشيط أعمال اللجان الفنية المشتركة التي اتفق عليها سابقاً، وتنسيق السياسة الخارجية لأول مرة.

٥- اتفاقية الكويت مارس ١٩٧٩م:

في ٢٨ مارس ١٩٧٩ عقد رئيسا الشطرين الشمالي والجنوبي علي عبد الله صالح وعبد الفتاح إسماعيل لقاء قمة في الكويت، وذلك في أعقاب اندلاع الحرب الشطرية الثانية في فبراير ١٩٧٩. وقد تميز البيان الختامي لقمة الكويت بعنصرين أساسيين:

١. أنه نص على تأكيد الالتزام بتحقيق الوحدة بين شطري اليمن كهدف لا مجادلة فيه.

٢. تضمن خمس نقاط متكاملة تحدد برنامج العمل الوحدوي ومسئولياته وتعيد الحياة للجان الوحدة التي نصت عليها اتفاقيتا القاهرة وطرابلس. وهذه النقاط هي:

أولاً: تقوم اللجان الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال فترة أربعة أشهر.

ثانياً: عند انتهاء اللجنة من أعمالها يعقد الرئيسان لقاء لإقرار الصيغة النهائية لمشروع الدستور ودعوة كل منهما لمجلس الشعب في الشطرين للانعقاد خلال مدة يتفق عليها الرئيسان من تاريخ إقرارهما للصيغة النهائية التي يقدم بها مشروع الدستور إلى مجلسي الشعب في كل من الشطرين للموافقة عليه.

ثالثاً: يقوم رئيسا الشطرين بعد ذلك بتشكيل اللجنة الوزارية المختصة بالإشراف على الاستفتاء العام على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة والإنتهاء من ذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ تشكيلها.

رابعاً: يقر الرئيسان التقيد والإلتزام الكامل بالمضمون والأحكام الواردة في إتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وقرارات الجامعة العربية وتنفيذ القرارات والتوصيات التي توصلت إليها لجان الوحدة.

---

(١) محمد عبده قايد وآخرون (إعداد)، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

خامساً: يتولى رئيسا الدولة في الشطرين متابعة إنجاز عمل اللجنة الدستورية في الموعد المحدد ونتائج أعمال اللجان الأخرى من خلال لقاءات دورية في اليمن في كل من الشطرين(١).

٦- لقاء تعز مايو ١٩٨٢م:

في مايو ١٩٨٢ كان لقاء تعز الذي مثل نقلة كبيرة لإزالة العوائق التي كانت تعترض تحسين العلاقات بين الشطرين، فقد اتفق على عدم التدخل من قبل أي شطر في شئون الشطر الآخر، ونبذ العنف في العلاقة بين الشطرين وحل المشاكل سلمياً. ووقف العمليات العسكرية والتخريبية للمعارضة في كلا الشطرين. كما تضمن اللقاء أيضاً الاتفاق على قيام قيادة الشطر الجنوبي بدور الوسيط والضامن للاتفاق الموقع بين الجبهة الوطنية المعارضة للشمال وبين النظام السياسي في صنعاء(٢).

٧- لقاء عدن / تعز يناير ١٩٨٥م:

شكل لقاء القمة في عدن في يناير ١٩٨٥ نقلة نوعية جديدة في مسار العلاقات بين الشطرين عندما توجه علي عبد الله صالح عن طريق البر إلى عدن ليدشن الخط البري بين صنعاء وعدن، ومن ثم تواصل اللقاء بين رئيسي الشطرين وتم الانتقال إلى مدينة تعز في الشمال لاستكمال المناقشات التي طالبت بضرورة الاسراع بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اجتماعات المجلس اليمني الأعلى(٣).

٨- قمة تعز أبريل ١٩٨٨م:

جاء لقاء القمة بين الرئيس علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، في مدينة تعز بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٩٨ ليزيل الجمود الذي ساد علاقة الشطرين لفترة قاربت العامين، وليضع حداً للخلافات الجديدة التي بدأت تنشب بين الشطرين من خلال الوصول إلى عدد من الاتفاقات الوحدوية التي تحكم علاقة الشطرين وتمهد لمرحلة جديدة من الحوار والتواصل الوحدوي بينهما، حيث نتج عن اللقاء الاتفاق على ما يلي:

---

(١) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص ص ٥٦- ٥٨.

(٢) المرجع نفسه، ص١٤٣.

(٣) المرجع نفسه، ص١٤٣.

١. استكمال جهود قيادتي الشطرين في احتواء ومعالجة آثار أحداث يناير ١٩٨٦ المؤسفة في الشطر الجنوبي.

٢. الالتزام الكامل بتنفيذ ما سبق أن توصل إليه الشطران في العمل الوحدوي قبل أحداث يناير ١٩٨٦م في كافة المجالات، وأهمية تنشيط أعمال الهيئات واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين.

٣. يكلف لقاء القمة سكرتارية المجلس اليمني الأعلى بإدارة البرنامج الزمني المتعلق بمشروع دستور دولة الوحدة لإحالته إلى مجلسي الشعب في الشطرين، ومن ثم الاستفتاء عليه كما نصت على ذلك اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس.

٤. التأكيد على أهمية قيام مشروعات استثمارية مشتركة للثروات الطبيعية بين الشطرين ومنها ما يخص الاستثمار المشترك للثروات الطبيعية بين محافظتي مأرب وشبوه.

٥. تكليف هيئة الأركان بتحديد نقاط التمركز لقوات الشطرين على أطراف محافظتي مأرب وشبوه وتقليل حجم القوات في هذه المواقع.

وبذلك فقد أكد هذا الاتفاق على العمل بالاتفاقيات السابقة، وإعداد البرنامج الزمني المتعلق بمشروع الدستور، الأمر الذي مثل خطوة متقدمة على صعيد العمل الوحدوي بين الشطرين.[١]

٩- قمة صنعاء مايو ١٩٨٨م:

بعد مرور أقل من شهر على انعقاد قمة تعز، عقد لقاء قمة آخر في صنعاء خلال الفترة من ٣-٤ مايو ١٩٨٨ بين الرئيس علي عبد الله صالح وأمين عام الحزب الاشتراكي اليمني، وتم خلال هذا اللقاء التأكيد على بنود اتفاق تعز الوحدوي، كما أضافت قمة صنعاء بنداً آخر حول إحياء لجنة التنظيم السياسي الموحد، التي نصت عليها المادة التاسعة من بيان طرابلس بهدف الوصول إلى تصور مشترك للعمل السياسي الموحد، على أن تنهي أعمالها في أقرب وقت ممكن. كما عقد الطرفان اتفاقاً بشأن تسهيل انتقال المواطنين بين الشطرين بالبطاقة الشخصية، وهو الأمر الذي كان من شأنه القضاء على ما تبقى من حواجز نفسية بين الشطرين. وقد خرج هذا الاتفاق إلى حيز الوجود العملي ابتداءً من ١ يوليو ١٩٨٨م، حيث

---

(١) زايد جابر وآخرون، مرجع سابق، ص ص ١٠٦، ١٠٧.

أُلغيت النقاط العسكرية وبدأ تنقل المواطنين بين الشطرين بالبطاقة الشخصية، وبدأ الحديث يتسع عن حتمية الوحدة اليمنية، والتمهيد لتوقيع اتفاقية الوحدة بين قيادتي الشطرين(١).

١٠- اتفاق عدن الوحدوي نوفمبر ١٩٨٩م:

في الثلاثين من نوفمبر ١٩٨٩م استقبلت عدن علي عبد الله صالح رئيس الشطر الشمالي، يرافقه وفد شعبي كبير للمشاركة في احتفالات الشطر الجنوبي بأعياد الاستقلال، وخلال هذه الزيارة تمت مصادقة القيادتين السياسيتين لشطري اليمن على مشروع دستور دولة الوحدة، وإقراره، والذي أنجزته اللجنة الدستورية المشتركة المنبثقة عن اتفاقية القاهرة.

وتتمثل أهم إنجازات اتفاق عدن ١٩٨٩م في الآتي(٢):

١. التصديق على مشروع الدستور المشترك لدولة الوحدة من قبل القيادتين السياسيتين.
٢. إحالة مشروع الدستور إلى مجلسي الشعب والشورى في الشطرين للمصادقة عليه استعداداً للاستفتاء الشعبي عليه.
٣. التزام القيادتين السياسيتين لأول مرة، بتحديد فترة زمنية قدرت بستة أشهر للمصادقة على الدستور من قبل مجلسي الشعب والشورى.
٤. دعوة الجامعة العربية للمشاركة والإشراف على ما تقوم به لجان الوحدة.
٥. التأكيد على ضرورة إسراع لجنة التنظيم السياسي في إنجاز مهمتها خلال فترة زمنية أقصاها شهرين وذلك بما يكفل الإعداد لمستقبل العمل السياسي لدولة الوحدة في ضوء مشروع دستور دولة الوحدة، وبما يسهم في تعزيز المسار الديمقراطي للعمل السياسي.

إن قمة عدن التاريخية تعتبر بحق منعطفاً هاماً نحو إعادة وحدة الوطن اليمني الذي عانى الكثير من آلام التشطير، وكانت مع ما تبعها من لقاءات وإجراءات الطريق الصحيح والسليم لإعادة الوحدة اليمنية(٣).

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٠٧.

(٢) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص ص ١٤٦، ١٤٧.

(٣) أحمد محمد الكبسي، نظام الحكم في الجمهورية اليمنية (١٩٩٠- ٢٠٠٧)، (صنعاء: الوكالة اليمنية للدعاية والإعلان والنشر، ط٥، ٢٠٠٧)، ص ٢٤.

١١- لقاء صنعاء ديسمبر ١٩٨٩م:

في أعقاب اتفاق عدن عُقد لقاء صنعاء في الفترة من ٢٤-٢٦ ديسمبر ١٩٨٩م. وقد تقررت فيه الإجراءات التالية[١]:

أولاً: انتظام لقاءات القمة للوقوف أولاً بأول على سير تنفيذ اتفاق عدن، ومتابعة الإجراءات الدستورية للتصديق على مشروع دستور دولة الوحدة، وكذلك إجراءات الاستفتاء عليه. ومعالجة أية مستجدات أو قضايا في طريق العمل الوحدوي.

ثانياً: تكليف مجلسي الوزراء في الشطرين بعقد اجتماعات مشتركة، ووضع برنامج عمل موحد لإنجاز ما يلي:

١. الوقوف على نتائج عمل اللجان الوحدوية.

٢. تقديم تصور بشأن دمج الوزارات والمصالح والمؤسسات والأجهزة المختلفة في الشطرين.

٣. وضع دراسة تقيمية لتجربة الشطرين في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وفي مجال الممارسة الديمقراطية، واستخلاص الايجابيات منها لتثبيتها وتطويرها في ظل دولة الوحدة.

٤. إعداد مشروع قانون الانتخابات الجديد ونظام إجراء الاستفتاء الشعبي على مشروع دستور دولة الوحدة.

٥. إزالة العوائق من الطرقات لضمان تنقل المواطنين بحرية تامة في جميع مناطق الأطراف وإلغاء الإجراءات الجمركية التي تعوق ذلك .

ثالثاً: العفو العام الشامل عن جميع المواطنين الذين تعرضوا للجزاءات نتيجةً لنشاطهم السياسي، وإنهاء جميع المطالب الثأرية والانتقامية، وتكليف مجلسي الوزراء للشطرين باتخاذ الاجراءات المنفذة.

رابعاً: تكليف لجنة التنظيم السياسي بوضع تصور لمستقبل العمل السياسي في اليمن الموحد، وإجراء حوار مع التنظيمات والشخصيات الوطنية وإشراكها في مناقشة المشاريع الوحدوية. ووضع تصور لدور القوات المسلحة في العمل السياسي في ظل دولة الوحدة.

---

(١) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص ص ١٤٧، ١٤٨.

١٢- اتفاق صنعاء أبريل ١٩٩٠م:

في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أبريل ١٩٩٠م تم عقد لقاء موسع في صنعاء ضم كلاً من علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي سالم البيض أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني، على رأس واحد وسبعين مسئولاً من شطري اليمن، للتباحث حول إعلان الجمهورية اليمنية (دولة الوحدة)، وتنظيم الفترة الإنتقالية. وقد شكل عدد العسكريين حوالى ثلث عدد أعضاء وفدي الشطرين، الأمر الذي يظهر الدور الكبير للمؤسسة العسكرية في إتمام الوحدة اليمنية(١).

وقد نص هذا الاتفاق على ما يلي(٢):

١. قيام وحدة اندماجية بين شطري اليمن تذوب فيها الشخصية الدولية لكليهما في شخص دولي واحد يُسمى (الجمهورية اليمنية).

٢. يكون مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية لمدة الفترة الإنتقالية من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيساً ونائب رئيس، ويشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخابات من قبل اجتماع مشترك لمجلسي الشعب والشورى ويؤدي أمامهم اليمين.

٣. تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق ويتكون مجلس النواب خلال الفترة الانتقالية من كامل أعضاء مجلسي الشعب والشورى مضافاً اليهم ٣١ عضواً يختارهم مجلس الرئاسة.

٤. يصدر مجلس الرئاسة قراراً بتشكيل مجلس استشاري من ٤٥ عضواً وتحدد مهام المجلس في نفس القرار.

٥. يشكل مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية التي تتولى جميع الاختصاصات المخولة للحكومة بموجب الدستور.

٦. تشكل لجنة لإعادة التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير. وقد عهدت هذه المهمة للشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ حاشد.

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ١٤٨، ١٤٩.

(٢) إتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الإنتقالية، الموقع في صنعاء في ٢٢ أبريل ١٩٩٠م.

٧. يصدر مجلس الرئاسة قرارات لها قوة القانون فيما يختص بالشعار والعلم والنشيد، مع تكليف مجلس الرئاسة بطرح الدستور للاستفتاء الشعبي العام قبل ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠م.

٨. يكون هذا الاتفاق نافذاً بمجرد المصادقة عليه وعلى مشروع دستور الجمهورية اليمنية من قبل كل من مجلسي الشورى والشعب.

قيام الوحدة اليمنية:

في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م، تم إعلان قيام الوحدة اليمنية، وانتهى رسمياً مسمى كل من الجمهورية العربية اليمنية (الشطر الشمالي)، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الشطر الجنوبي)، ليحل محلهما كيان جديد يعبر عن دولة الوحدة وهو (الجمهورية اليمنية).

والواقع أن قيام الوحدة اليمنية لم يكن ناتجاً عن التفاعلات اللاسلمية والتفاعلات السلمية السابق ذكرها فحسب، بل كانت هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تداخلت مع هذه التفاعلات، وأدت جميعاً لتحقيق الوحدة، ويمكن عرض هذه العوامل كالتالي:

١. الاستقرار السياسي النسبي في الشطر الشمالي في السنوات العشر الأخيرة السابقة للوحدة، والاستقرار السياسي النسبي في الشطر الجنوبي بعد أحداث يناير ١٩٨٦م، الأمر الذي أدى للإسراع بدفع مسيرة الوحدة اليمنية.

٢. تزايد حدة الأزمة الاقتصادية في شطري اليمن، والتي تمثلت في ضعف معدل النمو، والفشل في تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة، وانخفاض تحويلات المغتربين، وتفاقم مديونية كلا الشطرين. بالإضافة إلى قلة الموارد الطبيعية. وقد أكدت هذه الأزمة أهمية تحقيق التكامل الاقتصادي والوحدة بين شطري اليمن كحل للمشكلات الاقتصادية.

٣. ظهور النفط في منطقة الحدود المشتركة بين شطري اليمن، الأمر الذي استدعى التنسيق وإقامة المشروعات المشتركة للاستفادة من هذه الثروة. وقد مثل ذلك دفعة كبيرة للجهود الوحدوية[١].

---

(١) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص ص ١٣٦ – ١٤٠.

٤. رفض دول الخليج انضمام شطري اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي دفع قادة الشطرين للسعي نحو تحقيق الوحدة كرد عملي على هذا الرفض.

٥. التغيرات التي طرأت علي النظام الدولي بانهيار الاتحاد السوفيتي، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، والتوافق النسبي على المستوى الدولي في بداية مرحلة الأحادية القطبية.

٦. تحسن العلاقات اليمنية – الأمريكية منذ عام ١٩٧٩م وحتى نشوب أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠م، ووصول هذه العلاقات إلى ذروتها في مختلف مجالات التعاون، وترحيب الولايات المتحدة بالخطوات الهادفة إلى تحقيق الوحدة اليمنية(١).

وتجدر الإشارة إلى أهمية الجانب الوظيفي المتدرج للتفاعلات التي أدت إلى قيام الوحدة اليمنية، والذي تمثل في العديد من الاتفاقات واللقاءات الوحدوية، وإنشاء المؤسسات الاقتصادية المشتركة بين شطري اليمن، وتسهيل الاستثمارات المشتركة، وتفعيل الزيارات الرسمية والشعبية بينهما.

ففي النصف الأول من الثمانينات حدث تركيز واضح في مسيرة الوحدة اليمنية على محاولة تحقيق خطوات محدودة في عملية إعادة تحقيق هذه الوحدة في إطار كونفيدرالي وظيفي، أي من خلال بناء مؤسسات سياسية مشتركة، وصولاً إلى أعلى مستوى كما في المجلس اليمني الأعلى، لا تلغي سلطة الدولة في كل من الشطرين، ولكنها توجد إطاراً للتنسيق بينهما، وقد تفرعت عن هذه المؤسسات لجان مشتركة أدت إلى إنشاء مشروعات تعمل كلها وفقاً للمنهج الوظيفي في تحقيق الوحدة(٢).

وقد تجلى دور المنهج الوظيفي في معالجة قضية اكتشاف النفط في المنطقة الحدودية بين شطري اليمن.

حيث تم حل هذه القضية بالاتفاق على إقامة مشروع استثماري مشترك في هذه المنطقة. وإخلاء منطقة الاستثمار المشترك من المواقع العسكرية للشطرين. والتأكيد على

---

(١) زايد جابر وآخرون، اليمن والدول الكبرى، الجزء الأول، (صنعاء: مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء (سبأ)، ٢٠٠٣)، ص ص ٣٤، ٣٥.

(٢) أحمد يوسف أحمد، "الأبعاد الوطنية والقومية للوحدة اليمنية"، مجلة كلية القيادة والأركان (صنعاء)، العدد الرابع، سبتمبر ١٩٩٠، ص ١٨.

حرص قيادتي الشطرين على التمسك بالوحدة اليمنيــة، ورفــض التجزئــة، والاعتبــارات الحدودية[١].

وهكذا استطاع النهج الوحدوى اليمني أن يعالج قضية وجــود الــنفط فــي المنطقــة الحدودية بين الشطرين، انطلاقاً من المنظور الوظيفي مثبتاً بذلك قدرة الحقيقة الوحدوية اليمنية على المعالجة الرشيدة والناجحة لقضية طالما فجرت أزمات في العلاقات الدولية[٢].

(١) خالد محمد القاسمي، اتفاق صنعاء طريق الوحدة اليمنية، (الشارقة: دار الثقافة العربية للنشر والترجمــة والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ٩٩.

(٢) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ١٦.

المبحث الثاني
تفاعلات ما بعد الوحـــدة

مع قيام الوحدة اليمنية، تم الاعتراف الدستوري بالتعددية السياسية والحزبية كأســاس للنظام السياسي لدولة الوحدة. وتم تقاسم السلطة بين حزب المؤتمر الشعبي العــام والحــزب الاشتراكي اليمني، بدلاً من توحيد هذه السلطة، الأمر الذي حد من فاعلية تأدية دولة الوحــدة لوظائفها ومهامها. وقد استند التوازن السياسي في دولة الوحدة إلى توازن عسكري في ظــل عدم الدمج الفعلي لجيشي شطري اليمن السابقين، مما أثر سلباً على التكامل السياسي في اليمن ودفع للقول إن اليمن الموحد لم يكن مندمجاً.

ومع بداية الوحدة حدثت العديد من التفاعلات التي مهدت لاندلاع أزمـــة الانفــصال والحرب الأهلية عام ١٩٩٤م، وقد شملت هذه التفــاعلات الوضـــع الـــديمقراطي والوضـــع الاقتصادي والوضع المؤسسي، والوضع الأمني، في دولة الوحدة.

المطلب الأول
الوضع الديـمقراطي بعد الوحدة

ارتبط ميلاد الديمقراطية في اليمن بإعلان الوحدة، فقد أشاعت الوحدة اليمنية مناخــاً ديمقراطياً لم يكن معهوداً من قبل في أي من شطري اليمن السابقين، حيث تميــز الهــامش الديمقراطي في هذين الشطرين بالضيق الشديد.

إلا أن الديمقراطية التي جاءت مواكبة لميلاد دولة الوحدة لم تكن نتاج تطور وتــراكم طبيعي في البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدى المجتمع اليمني بمقدار مـــا كانت مخرجاً لأزمة نظم الحكم الشمولية في شطري اليمن قبل الوحدة، والتي أوصلت الحالة السياسية في شطري اليمن إلى طريق مسدود(١).

أولاً : مظاهر الديـمقراطية في دولة الوحدة:

١-إقرار التعددية السياسية والحزبية:

رغم أن الكثير من الأحزاب غير الرسمية، كانت تمارس نشاطها سراً فـــي شــطري اليمن قبل الوحدة، إلا أن التعددية السياسية والحزبية قد أعلنت رسمياً عقب قيام دولة الوحدة.

---

(١) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص ١٥٧.

فقد أقرت لجنة التنظيم السياسي الموحد – المشكلة من مسئولي الطرفين – احتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما، وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية في ممارسة نشاطها السياسي. كما أن دستور الدولة اليمنية الجديدة قد أباح حريات التنظيم السياسي والمهني والنقابي وكذا حرية الرأي والتعبير(١).

وقد ظهر في اليمن بعد الوحدة ٣٨ حزباً وتنظيما سياسياً، كانت هي حصيلة التعددية الحزبية في ظل دولة الوحدة، ١٢ منها تكونت قبل الوحدة، و١٦ تكونت بعد الوحدة، و١٠ بين تنظيمات وأحزاب انشقت عن الأحزاب القديمة(٢).

٢- حرية امتلاك الصحف والتعبير من خلالها:

مع قيام دولة الوحدة توالى إصدار الصحف والمطبوعات، مع السماح للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بامتلاك الصحف وتداولها من خلال العرض والبيع دون أية إجراءات معقدة، وقد نص قانون الصحافة والمطبوعات لدولة الوحدة، رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠م مادة ٣، على أن "حرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات حق من حقوق المواطنين لضمان الإعراب عن فكرهم.."(٣).

٣- تجميد جهاز الأمن السياسي الداخلي:

في ظل دولة الوحدة تم تجميد دور جهاز الأمن السياسي على المستوى الداخلي، وتم إعدام ملفات المعارضة في زمن التشطير، كما عادت جماعات المعارضة المهاجرة للعمل من داخل الساحة اليمنية. وسمح للناس بحق الإضراب والتظاهر العلني دون خوف(٤).

ثانياً: الاستفتاء على دستور دولة الوحدة:

في ٢١ مايو ١٩٩٠م تم التصديق على دستور دولة الوحدة. وكان من المفترض طبقاً لإتفاقية إعلان الجمهورية اليمنية أن يطرح الدستور للإستفتاء الشعبي عليه قبل ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠م، إلا أن الإستفتاء قد تأجل. وقد انقسمت الساحة السياسية اليمنية حول هذا الدستور ما بين مؤيد ومعارض.

---

(١) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي)، مرجع سابق، ص٢٧٤.

(٢) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص١٦٢.

(٣) المرجع نفسه، ص١٦٥.

(٤) المرجع نفسه، ص١٦٨.

وكان الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي)، وأحزاب يمنية أخـــري تسعى إلى حشد التأييد الشعبي للتصويت بنعم للدستور باعتباره متجزأ وطنيــاً كبيـــراً كـــان حصيلة الجهود الوحدوية لما يقارب عقدين من الزمن وهو في النهايـــة الـــضمان لاســـتقرار الأوضاع السياسية من وحدة وديمقراطية وتعددية، كما أنه قد حوى الثوابت الأساسية للشعب اليمني فهو دستور أسلامي لأنه نص بوضوح على أن دين الدولة هـــو الإسلام، والـــشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. كما أنه دستور ديمقراطي لأنه كفل حق المـــواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً، وكفل حقوق الإنسان والحريات العامة. وعلى النقيض مـــن الموقف السابق كانت هناك أحزاب وشخصيات اجتماعية وسياسية رافـــضة لدســـتور دولـــة الوحدة، إذ كانت ترى أن هذا الدستور قد تمت صياغته قبل سنوات عديـــدة وكـــان محاولـــة للتوفيق بين أيديولوجيتين متعارضتين، وأن بعض مواده تتعارض مع مباديء وقـــيم الـــشعب اليمني وخاصة المادة الثالثة منه والتي تنـــص على أن "الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع" حيث اعتبرها المعارضون انتقاصاً من حكم الشريعة وأنها تفتح المجـــال لمـــصادر أخرى غير إسلامية. وكان على رأس المعارضين حزب "التجمع اليمني للإصلاح" الذي شـــن بعض قادته حملة واسعة ضد الدستور وطالبوا بتعديله قبل الاستفتاء عليه[١].

ومن المفارقات أن المادة الثالثة من الدستور التي كانت المحور الأساسي في اعتراض الإسلاميين وتحريضهم ضد الدستور، كان قد جرى الجدل حولها في المفاوضـــات النهائيـــة للوحدة التي أجراها الرئيس علي عبد الله صالح في عدن في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م حيث كانت محل اعتراض من قبل الحزب الاشتراكي اليمني باعتبارها – من وجهة نظر الحزب – حجر عثرة أمام قيام دولة علمانية في اليمن[٢].

وفي ظل مقاطعة رسمية من قبل حزبي التجمع اليمني للإصلاح ورابطة أبناء اليمن، ومشاركة غالبية الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة اليمنية، جرى الاســـتفتاء يـــومي ١٥و١٦ مايو ١٩٩١م. وبعد خمسة أيام أعلن رسمياً عن الموافقة على الدستور بنسبة ٩٨,٣٪ من إجمالي عدد المستفتين[٣].

---

(١) زايد جابر وآخرون، علي عبد الله صالح: ٢٥ عاماً من القيادة والسياسة، مرجع سابق، ص ص ١٣٥، ١٣٦.

(٢) المرجع نفسه، ص١٣٦.

(٣) المرجع نفسه، ص١٣٩.

ثالثاً : العلاقة بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي:

مع إعلان قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، تم الاتفاق على تقاسم السلطة في دولة الوحدة مناصفةً بين حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، إلا أن هذا الأمر لم يحل دون حدوث العديد من الخلافات بين الحزبين والتي يمكن إرجاعها في الأساس إلى التباين الحاد في أيديولوجية وتوجهات كل منهما، وانعدام الثقة بينهما.

ففيما كان حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني يتفقان على صيغة للمشاركة في السلطة، بنسبة ٥٠/٥٠ تقريباً، على الرغم من التفاوت السكانى ٢٠/٨٠، كانت هاتان المؤسستان تعدان استراتيجيات تراجع وخطط معدة للطواريء تحسباً لنزاع متوقع. وسعى كل طرف إلى تعزيز قدراته العسكرية ولم يساهم إلا لفظياً في توحيد القوات المسلحة. كما سعى كل طرف لتأمين دعم خارجي له(١).

وقد تراوحت التفاعلات بين حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني بين الاتفاق والتعاون حيناً، والاختلاف والصراع أحياناً، لتؤدي فيما بعد لنشوب أزمة الانفصال والحرب الأهلية في عام ١٩٩٤م. وقد مرت العلاقات بين الحزبين منذ إعلان الوحدة وحتى اندلاع أزمة الانفصال بعدة مراحل يمكن استعراضها كالتالي:

المرحلة الأولى:

امتدت هذه المرحلة من مايو ١٩٩٠ إلى مايو ١٩٩١م، وتميزت بعلاقة تحالفية ممتازة بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، وتجلت تلك العلاقة في واقعة الاستفتاء الشعبي على دستور دولة الوحدة ، حيث قاد حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي حملة مؤيدة للدستور في مواجهة حملة مضادة رافضة لهذا الدستور قادها حزب التجمع اليمني للإصلاح ومعه حزب رابطة أبناء اليمن وبعض الشخصيات والعلماء. وتمت عملية الاستفتاء على الدستور وأسفرت النتائج عن الموافقة على الدستور بنسبة ٩٨,٣٪. وقد مثل ذلك انتصاراً لإئتلاف المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي ودليلاً على متانة العلاقة في قمة الدولة(٢).

---

(١) مايكل س. هدسون، التجاذب الثنائي والتفكير المنطقي والحرب في اليمن، في جمال سند السويدي (إعداد)، حرب اليمن ١٩٩٤: الأسباب والنتائج، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٥)، ص٢٢.

(٢) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص ص ٨٣، ٨٤.

كما يعتبر ذلك دليلاً على ارتفاع مؤشر التكامل على مستوى قمة النخبة السياسية الحاكمة.

وفي أثناء تلك المرحلة اندلعت أزمة الخليج الثانية أغسطس ١٩٩٠م. وقد تشارك كل من حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي نفس الموقف تجاه تلك الأزمة، والذي صور على أنه موقف مؤيد للنظام العراقي في غزوه للكويت. إلا أن الحزب الاشتراكي قد تنصل لاحقاً من موقفه أثناء تلك الأزمة زاعماً أنه اضطر الى ذلك الموقف تجنباً للخلاف مع حزب المؤتمر وحفاظاً على الوحدة اليمنية. "عموماً فقد أجلت أزمة الخليج بروز أي أزمة سياسية داخلية، بل إنها أدت إلى توحيد الصف الوطني"(١).

المرحلة الثانية:

شهدت هذه المرحلة التي امتدت من مايو ١٩٩١ إلى مايو ١٩٩٢م بدايات توتر وشكوك بين المؤتمر والاشتراكي في ظل أوضاع وتحديات اقتصادية صعبة (بسبب مضاعفات حرب الخليج وانقطاع المساعدات والقروض التنموية من السعودية ودول الخليج وعودة مليون مغترب يمني وانخفاض أسعار النفط). وظهور اختلال أمني غير طبيعي تمثل في تعرض العديد من عناصر ومقرات الحزب الاشتراكي لعمليات إطلاق نار وتفجيرات، ووقوع عمليات اغتيال أو محاولات اغتيال. وقد ساهمت تلك الأحداث والاختلالات الأمنية في توتر العلاقة بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، وكشفت عن خلل أكبر هو عدم توحيد الجيش والمؤسسات الأمنية، وأدت إلى اتساع مساحة الشكوك بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكى(٢).

وقد وصلت الأزمة بين الحزبين ذروتها بمغادرة علي سالم البيض – (نائب رئيس مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية الأمين العام للحزب الاشتراكي) – صنعاء إلى عدن بداية عام ١٩٩٢م حيث مارس اعتكافه الأول، مفتعلاً حينها أزمة سياسية مع شريكه في حكومة الفترة الإنتقالية (المؤتمر الشعبي العام)، ومتهماً إياه بعدم الالتزام ببنود اتفاقية الوحدة، مع مطالبته بسحب القوات المسلحة من المدن الرئيسية ومن العاصمة صنعاء على وجه التحديد(٣).

---

(١) نصر طه مصطفى، محاولة لفهم الأزمة اليمنية (قراءة في أوراق أزمة الفرصة التاريخية)، (صنعاء: دار المجد للطباعة والنشر، ١٩٩٤)، ص٥٢.

(٢) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص٨٤.

(٣) زايد جابر وآخرون، علي عبد الله صالح: ٢٥ عاماً من القيادة والسياسة، مرجع سابق، ص١٥٢.

وكان المفترض أن يلجأ زعيم الحزب الاشتراكي إلى مجلس النواب أو السلطة التنفيذية لطرح مطالبه ومناقشتها بالطرق الديمقراطية لإكسابها قوة النفاذ إذا نالت درجة التأييد المطلوبة، بدلا من أختيار طريق تصعيد الأزمة والاعتكاف في عدن كايحاء غير مباشر بالعودة إلى التشطير مرة أخرى(١).

ويمكن ملاحظة أن هذه المرحلة قد شهدت بداية انخفاض مستوى التكامل بين النخبة السياسية الحاكمة وذلك بانخفاض مؤشري التقارب والروح الجماعية بين هذه النخبة.

المرحلة الثالثة:

امتدت هذه المرحلة من مايو ١٩٩٢ إلى مايو ١٩٩٣م، وقد تراوحت العلاقة بين حزب المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي في هذه المرحلة بين الاختلاف والاتفاق. حيث أدى استمرار تحديات وسلبيات الوضع الاقتصادي والاختلالات الأمنية إلى زيادة حدة الخلافات بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي. وكان المفترض التعامل مع هذه الخلافات بموضوعية باعتبار أن المؤتمر والاشتراكي حليفان وشريكان في الحكم والمسئولية، ولكن الحزب الاشتراكي اندفع في طريق الانفعال وفي تحميل الرئيس والمؤتمر الشعبي مسئولية السلبيات والاختلالات.

وبدأ علي سالم البيض أمين عام الحزب الاشتراكي اعتكافاً جديداً في عدن في أغسطس ١٩٩٢م (٢).

وقد أعلن أمين عام الحزب الاشتراكي شروطاً جديدة لعودته إلى صنعاء، وقبوله بالحوار. ومن أهم تلك الشروط: تمديد الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات أخرى أو إلى أجل غير مسمى، وتأجيل الانتخابات النيابية. وأن يعقد اتفاق مسبق بين الحزب الاشتراكي والرئيس على توزيع الحقائب الوزارية ورئاسة الدولة والجيش، بغض النظر عن النتائج الانتخابية. وأن توزع الدوائر الانتخابية في المحافظات بالتساوي، باعتبار المساحة، لا باعتبار السكان(٣).

---

(١) المرجع نفسه، ص١٥٢.

(٢) يحيى السدمي، سقوط المؤامرة، (صنعاء: دائرة الصحافة والطباعة والنشر، ١٩٩٤ – ١٩٩٥)، ص ص ٧٥، ٧٦.

(٣) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص١٨٩.

وتحمل الشروط السابقة دلالة كبيرة على انخفاض مؤشر التكامل، وخصوصاً الشرط الأخير الذي يعبر عن ميل واضح للاستقواء بالعامل الإقليمي أو الجهوي، وهو ما يتعارض تماماً مع التكامل القومي.

وقد ألقى علي سالم البيض خطاباً في عدن في ٢٦سبتمبر ١٩٩٢م شرح فيه ملابسات العلاقة بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام، مع التركيز على الثغرات الأمنية وحوادث الإغتيال والتفجيرات والأوضاع الاقتصادية، وحمل حزب المؤتمر مسئولية عدم توحيد الجيش والمؤسسات الأمنية، كما وضع رئيس الوزراء حيدر العطاس (اشتراكي) استقالته تحت تصرف الرئيس مشترطاً للعودة عنها اعتقال منفذي الإغتيالات والتفجيرات وإقالة وزير الداخلية غالب القمش (مؤتمر) [١].

وقد ردت قيادة حزب المؤتمر الشعبي العام بتحميل الحزب الاشتراكي مسئولية عدم استكمال توحيد الجيش والمؤسسات الأمنية، وبأن الأمر ليس مسئولية حزب المؤتمر فقط بل مسئولية مشتركة، وأن الاستقالة التي وضعها رئيس الوزراء تحت تصرف الرئيس أدت إلى تعطيل آلية عمل مؤسسات الدولة من مجلس الرئاسة إلى مجلس الوزراء. كما ألقت صحف وشخصيات حزب المؤتمر بالمسئولية على الحزب الاشتراكي في تدبير أو تشجيع المظاهرات وأعمال الشغب التي اندلعت في ديسمبر ١٩٩٢م في تعز وصنعاء وأغلب مدن المحافظات الجنوبية والشمالية[٢].

وخلال الإعداد لإجراء أول انتخابات برلمانية عامة في دولة الوحدة، شهدت العلاقة بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي تحسناً نسبياً.

وأثناء ذلك شهدت العلاقة بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي إنفراجاً وتوافقاً أعاد إلى البلاد أجواء الأيام الأولى للوحدة، وقام الرئيس علي عبد الله صالح (أمين عام حزب المؤتمر) وعلي سالم البيض (أمين عام الحزب الاشتراكي) بزيارة للعديد من المدن والمديريات لحث المواطنين على القيد والتسجيل في جداول الناخبين؛ ولتجسيد الإئتلاف والإتفاق[٣].

---

(١) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٢) المرجع نفسه، ص٨٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٦.

وقد أشار البعض إلى وجود اتفاق سري بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي على سيناريو الانتخابات يتم بمقتضاه اقتسام الدوائر الانتخابية بينهما مع إفساح المجال لشريك ثالث هو التجمع اليمني للإصلاح(١).

ومنذ شهر يناير إلى أوائل مايو ١٩٩٣م جرى بين قيادتي المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي حوار تميز بأكبر قدر من استشعار المسئولية لتعميق وتوثيق الإئتلاف وإزالة عوامل الاختلاف. وقد توج هذا الحوار بتوقيع وإعلان (وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني)، وقد وقع عليها الأمين العام للمؤتمر الشعبي والأمين العام للحزب الاشتراكي في صنعاء في ١٠ مايو ١٩٩٣م. وكان من أهم مضامين الوثيقة:

١. الاتفاق على مبدأ اندماج ووحدة حزبي المؤتمر والاشتراكي في تنظيم سياسي واحد.

٢. الاتفاق على إجراء تعديلات دستورية واسعة من أبرزها:

أ- تعديل المواد المتصلة برئاسة الجمهورية بحيث تتمثل رئاسة الجمهورية في رئيس الجمهورية ونائب له يتم ترشيحهما من حزب واحد - علي أساس أن المؤتمر والاشتراكي سيندمجان - وينتخبهما مجلس النواب.

ب- أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشورى، ولكل من المجلسين إختصاصاته، ويجتمعان باسم (الجمعية الوطنية)، ويرأس اجتماعاتها نائب رئيس الجمهورية.

ج- النص على الحكم المحلي وانتخاب المجالس المحلية وتطبيق مبدأ اللامركزية(٢).

المرحلة الرابعة:

امتدت هذه المرحلة من مايو ١٩٩٣ حتى أبريل ١٩٩٤م. وتعتبر هذه المرحلة أدق مراحل العلاقات بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي، كما أنها من أدق المراحل في تاريخ دولة الوحدة اليمنية. ففي تلك المرحلة تصاعدت الأزمة بشكل كبير بين الحزبين، وكانت بوادر هذه الأزمة قد بدأت مع إعلان نتائج انتخابات أبريل ١٩٩٣م، وعدم رضاء الحزب الاشتراكي عن هذه النتائج وقبولها على مضض. ومع رفض اللجنة المركزية للحزب

---

(١) محمد عبد الله حسن الجفري، مرجع سابق، ص١٥٦.

(٢) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص ص ١١٥، ١١٦.

الاشتراكي لوثيقة التنسيق التحالفي ورفض الإندماج مع حزب المؤتمر في تنظيم سياسي واحد، أخذت الأزمة اتجاهاً أكثر تصاعداً، وتفاقمت حدة الخلافات بين الحزبين.

وفي هذه الأثناء كان يدور حوار بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي وحزب الإصلاح حول التعديلات الدستورية.

وكان لكل حزب أهدافه من هذه التعديلات، فالمؤتمر كان يريد إلغاء صيغة مجلس الرئاسة واستبدالها بصيغة رئيس الجمهورية ونائب للرئيس، لأن الرئيس علي عبد الله صالح كان يضيق ذرعاً من صيغة الحكم الجماعي ويعتبر أن استعادة القرار بيده خطوة ضرورية لتحجيم نفوذ وقوة الحزب الاشتراكي، بينما كان الأخير يريد إعطاء اختصاصات تنفيذية واضحة ومحددة لنائب الرئيس، إضافةً إلى وضع نصوص تهدف إلى إعطاء الحكم طابعاً فيدرالياً. وإنشاء صيغة للحكم المحلي واسع الصلاحيات تعطي الإمكانية لتحرر المحافظات الجنوبية والشرقية من مركزية القرار في صنعاء. في حين كان الإصلاح (الوافد الجديد للسلطة كنتيجة لإنتخابات أبريل ٩٣). يسعى لأسلمة عدد من نصوص الدستور وجعل الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع(١).

وخلال تلك الفترة عاد علي سالم البيض من الولايات المتحدة إلى عدن في ١٩ أغسطس ١٩٩٣م ليبدأ اعتكافه الثالث. وسرعان ما تململ وبدأت العاصفة وتبدل الخطاب السياسي تبدلاً كاملاً، فلم تعد القضية هي قضية الحزب الاشتراكي والشراكة بينه وبين المؤتمر، وإنما قضية وطنية بكل أبعادها وهي قضية بناء دولة الوحدة، دولة النظام والقانون والمؤسسات(٢).

وقد تدهورت الثقة بين الحزبين في هذه المرحلة وبدأت الحملات الإعلامية المتبادلة تشتد، واتجه كل طرف إلى اتهام الطرف الآخر بالمسئولية عن السلبيات وتدهور الأوضاع.

لقد كان بإمكان الحزب الاشتراكي أن يفعل الشيء الكثير لمنع تدهور الحال لكنه ساهم في التدهور ليخلق الإنطباع لدى عامة الجنوبيين أن الحزب كان أفضل لهم بكثير. وكشف علي سالم البيض في خطاباته الجماهيرية العلنية عن مساويء النظام الشمالي وعن ركائز التخلف التي يقف عليها، وصور هذا النظام كالسد المنيع الذي يحجز الشعب اليمني عن التطور والتنمية والأمن والاستقرار والنظام والقانون والحرية والكرامة(٣).

---

(١) زايد جابر وآخرون، علي عبد الله صالح: ٢٥ عاماً من القيادة والسياسة، مرجع سابق، ص١٦٢.

(٢) محمد عبد الله حسن الجفري، مرجع سابق، ص١٧٩.

(٣) المرجع نفسه، ص١٨٠.

ثم تبلور الخطاب السياسي للحزب الاشتراكي إلى مقترح محدد يتضمن (١٨ نقطـــة) غطت قضايا كثيرة شكلت محطات ارتطام عنيف متعلق بمصائر مراكز قوى عتية. ومن هذه القضايا المطالبة بالقبض علي المتهمين في قضايا الإغتيالات والإرهاب وإخلاء المـــدن مـــن المعسكرات. ولا مركزية الحكم المحلي. وتصحيح الأوضاع الاقتصادية والمالية والإداريـــة. وإجراء تقسيم إداري سريع للمحافظات يزيل التشطير ويعزز الوحدة الوطنية. وإعادة ترتيـــب القوات المسلحة والأمن. وتقدم المؤتمر الشعبي بمقترح مضاد تـــضمن (١٩ نقطـــة) أهمهـــا التشديد على احترام الشرعية الدستورية، والمحافظة على الوحدة والديمقراطيـــة، وضـــرورة إعادة الممتلكات المؤممة والمصادرة والمنهوبة[١].

وبالرغم من أهمية الكثير من النقاط الواردة في مقترحـــات الطـــرفين إلا أن واقـــع الأحداث كان يشير إلى أن أياً من الطرفين لم يكن يستهدف من خلالها المصلحة العامة أو حل الأزمة، بقدر ما كان يستهدف منها الضغط على الطرف الآخر أو تعجيزه أو استفزازه.

وعلى صعيد آخر تم في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣م تشكيل لجنة حوار القوى السياسية لحل الأزمة، وقامت اللجنة بعقد لقاءات واجتماعات في صنعاء وعدن لتقريب وجهـــات النظـــر، وصياغة وثيقة تمثل إجماعاً وطنياً لتجاوز الأزمة وتنظيم اختـــصاصات مؤســـسات الدولـــة وترسيخ الوحدة وبناء الدولة الحديثة، وتوجت جهود لجنة حوار القوى السياسية بإنجاز وثيقة (العهد والاتفاق) [٢].

وفي ١٨ يناير ١٩٩٤م وقع أعضاء لجنة الحوار بالحروف الأولى على وثيقة العهـــد والاتفاق، ولكن الأمر المهم هو توقيع زعماء الإئتلاف (الرئيس ونائبه والشيخ عبـــد الله بـــن حسين الأحمر) [٣].

وفي ٢٠ فبراير ١٩٩٤م وقع رئيس مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية علي عبـــد الله صالح ونائبه علي سالم البيض في العاصمة الأردنية عمّان على (وثيقة العهد والاتفاق)[٤]. إلا أن هذه الوثيقة لم تصمد على أرض الواقع، ولم تؤدِ إلى نزع فتيل النـــزاع – الـــذي تفـــاقم وتسارعت وتيرته – ليؤدي إلى إندلاع الحرب في مايو ١٩٩٤.

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ١٨٣–١٨٥.

(٢) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص١١٩.

(٣) محمد عبد الله حسن الجفري، مرجع سابق، ص٢٠٨.

(٤) صحيفة الثورة (صنعاء)، بتاريخ ٢١/٢/١٩٩٤، الصفحة الأولى.

رابعاً: الانتخابات النيابية العامة أبريل ١٩٩٣:

أُجريت هذه الانتخابات في ٢٧ أبريل ١٩٩٣م، وهي أول انتخابات نيابية عامة في دولة الوحدة اليمنية كما أنها الانتخابات الأولى التي تجرى وفقاً للتعددية الحزبية. وقد اتسمت بيئة هذه الانتخابات بعدة سمات منها:

١- وجود توازن سياسي بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع اليمني.

٢- تقاسم السلطة والحكم بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي.

٣- أجريت هذه الانتخابات في وسط إقليمي غير موات للتوحيد الوطني أو التعدد السياسي والحزبي، بسبب تخوف بعض القوى الإقليمية في الجزيرة العربية من قيام الوحدة اليمنية(١).

وقد كان من المقرر أن تُجرى هذه الانتخابات في نوفمبر ١٩٩٢م. وكانت قيادة الحزب الاشتراكي متخوفة من إجراء هذه الانتخابات في موعدها، وذلك لشعورها بتضاؤل شعبية الحزب خاصة في المحافظات الشمالية.

وبعد مشاورات موسعة اشتركت فيها معظم الفعاليات السياسية والحزبية، تم الاتفاق علي إجراء الانتخابات في ٢٧ أبريل ١٩٩٣م.

وقد حظيت هذه الانتخابات باهتمام محلي ودولي كبير، وبالرغم من بعض السلبيات التي رافقتها إلا أنها كانت أنتخابات حرة ونزيهة إلى حد كبير بشهادة جميع المراقبين الدوليين وشكلت منعطفاً مهماً في التجربة اليمنية برمتها، وبمجرد إجرائها انتقلت الوحدة اليمنية من شرعية الاتفاقات الانتقالية إلى الشرعية الدستورية الدائمة(٢).

وقد أسفرت الانتخابات عن فوز المؤتمر الشعبي العام بالمرتبة الأولى (١٢٢) مقعداً، والتجمع اليمني للإصلاح بالمرتبة الثانية (٦٣) مقعداً، والحزب الاشتراكي اليمني بالمرتبة الثالثة (٥٦) مقعداً، مما استدعى قيام حكومة إئتلافية ضمت الأحزاب الثلاثة، وتم مراعاة الحزب الاشتراكي لتكون حصته أكبر من التجمع اليمني للإصلاح الذي احتل المرتبة الثانية، ولكن يبدو أن هذه النتيجة لم تُرضِ الحزب الاشتراكي – رغم إعلانه القبول بها- فبدأ تفكيره يتجه نحو الانفصال(٣).

---

(١) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي)، مرجع سابق، ص ص ٣٩٩، ٣٤٠.

(٢) زايد جابر وآخرون، علي عبد الله صالح: ٢٥ عاماً من القيادة والسياسة، مرجع سابق، ص١٦٠.

(٣) المرجع نفسه، ص١٦٠.

المطلب الثاني

الوضع الاقتصادي بعد الوحدة

تزامن إعلان الوحدة اليمنية مع أزمة اقتصادية حادة مثلت تحدياً صعباً لدولة الوحدة، وتداخلت مع غيرها من الأزمات والتفاعلات التي أفضت إلى أزمة الانفصال والحرب في عام ١٩٩٤م.

وقد تمثلت مظاهر هذه الأزمة في كبر حجم الديون الخارجية والعجز الكبير في الموازنة الأولى لدولة الوحدة، والذي قدر بحوالي ٣٠٪ من إجمالي الموازنة و١٥٪ من الناتج الإجمالي المحلي، وارتفاع الأسعار، والتضخم الإقتصادى الجامح(١).

ويمكن إرجاع هذه الأزمة الاقتصادية إلى العديد من الأسباب، والتي من أهمها:

أ- أسباب تعود لطبيعة الإقتصاد اليمني إذ تندر فيه مقومات الإنتاج الذاتي، فضلاً عن التدهور العام فيما هو متوافر من إمكانيات إنتاجية أو زراعية أو خدمية أو صناعية. واعتماد هذا الاقتصاد على المعونات الخارجية بصفة أساسية. وسوء توزيع الثروة. فضلاً عن التكلفة الاقتصادية العالية التي صاحبت عملية دمج المؤسسات السياسية وتوحيد الكادر الإداري.

ب- أسباب تعود إلى أزمة الخليج، وعودة أكثر من مليون مغترب يمني يعيشون في السعودية ودول الخليج ويسهمون بتحويلاتهم في رفد الاقتصاد اليمني بالعملة الصعبة والتحويلات، وقد أدت عودتهم – بالإضافة لانعدام التحويلات- إلى حدوث ضغط على المرافق الخدمية اليمنية وتدفق البطالة إلى الشارع اليمني بشكل لم يكن معهوداً(٢).

وقد تبادل كل من حزب المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي الاتهامات بالمسئولية عن التردي الاقتصادي.

حيث اتهم البعض الحزب الاشتراكي بالمسئولية عن تعطيل مشروع المنطقة الحرة في عدن. وإنهاك الاقتصاد الوطني. وابتزاز دولة الوحدة واستغلالها لتحقيق مكاسب مادية وسياسية للحزب، وصرف مئات الملايين باسم مشاريع مختلفة في المحافظات الجنوبية والشرقية دون أن تظهر هذه المشاريع إلى حيز الوجود(٣).

---

(١) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص ص ٢١٩- ٢٢٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٢٠.

(٣) يحيى السدمي، مرجع سابق، ص ص ٥١، ٥٢.

كما اندفع الحزب الاشتراكي في تحميل حزب المؤتمر المسئولية عن السلبيات والاختلالات الاقتصادية والفساد المالي والإداري.

والواقع أن المسئولية في هذا الإطار مسئولية مشتركة بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي على اعتبار أنهما حليفان وشريكان في الحكم والمسئولية. إلا أن تنصل كل طرف منهما من هذه المسئولية ومحاولة تحميلها للطرف الآخر، يعبر عن انخفاض الروح الجماعية لدى الطرفين وعدم التكامل بينهما.

وقد أدت الأزمة الاقتصادية التي تزامنت مع قيام الوحدة اليمنية إلى التقليل من مدى الفعالية الحكومية في تلبية مطالب الأفراد، الأمر الذي أثر على التكامل السياسي في دولة الوحدة.

وكانت حوادث الشغب الاقتصادية الخطيرة التي وقعت في تعز في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢م بمثابة علامة على السخط الكامن على السلطات الحاكمة[١].

المطلب الثالث

الوضع المؤسسي بعد الوحدة

أولاً : تكوين مؤسسات الدولة :

١- تكوين رئاسة الدولة :

وفقاً لنص المادة الثانية من اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية تم تشكيل مجلس الرئاسة من خمسة أشخاص عن طريق انتخاب شكلي من قبل هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، والمجلس الاستشاري، بواقع ثلاثة أعضاء من حزب المؤتمر وعضوين من الحزب الاشتراكي وتم اختيار علي عبد الله صالح رئيساً لمجلس رئاسة دولة الوحدة وعلي سالم البيض نائباً له.

٢- تكوين السلطة التشريعية :

نظراً لصعوبة إجراء انتخابات عامة لمجلس النواب قبل قيام الوحدة، حيث رأت لجنة الشؤون الدستورية، ولجنة شؤون الوحدة أن انتخاب السلطة التشريعية قبل قيام دولة الوحدة إجراء غير عملي وخطوة لا تنسجم مع الاوضاع الدستورية. نظراً لذلك فقد تم تشكيل مجلس النواب وفقاً لنص المادة الثالثة من إعلان الجمهورية اليمنية بدمج كامل أعضاء مجلس

---

(١) مايكل س. هدسون، مرجع سابق، ص٣٤.

الشورى ومجلس الشعب الأعلى بالإضافة إلى ٣١ عضواً صدر بتعيينهم قرار من مجلس الرئاسة، على أن يمارس المجلس خلال الفترة الإنتقالية كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور باستثناء انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور وهو الأمر الذي يختص به مجلس النواب المنتخب.

٣- تشكيل مجلس الوزراء :

وفقاً لنص المادة الخامسة من اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، أصدر مجلس الرئاسة القرار الجمهوري رقم ١ بتشكيل مجلس الوزراء برئاسة حيدر أبو بكر العطاس كأول حكومة للجمهورية اليمنية، وقد ضمت هذه الحكومة ٣٩ عضواً، وذلك عن طريق دمج الوزارات التي كانت قائمة في الشطرين السابقين، واستحداث بعض الوزارات الجديدة، وتبعاً لذلك تم استكمال دمج المؤسسات العامة والمصالح والأجهزة والهيئات المتقابلة التابعة لكل وزارة من الناحية الشكلية في هيكل تنظيمي واحد. وتم شغل المناصب الوظيفية عن طريق التقسيم المتناصف بين الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي، ابتداءً من المناصب الوزارية وحتى النواب والوكلاء ورؤساء المصالح الحكومية(١).

ثانياً : إشكالية التنظيم السياسي الموحد :

كان من المفترض وفقاً للاتفاقيات الوحدوية أن يتم تكوين تنظيم سياسي موحد لدولة الوحدة اليمنية. وقد تضمنت (وثيقة التنسيق التحالفي علي طريق التوحد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) الاتفاق علي مبدأ اندماج ووحدة الحزبين في تنظيم سياسي واحد.

وفي أواسط يونيو ١٩٩٣م عقدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي دورتها الثلاثين التي ناقشت فيها مسألة اندماج المؤتمر والاشتراكي في تنظيم واحد. وأقرت اللجنة ما خلاصته: أن الإندماج والتوحد مع حزب المؤتمر يعد خروجاً على الديمقراطية والتعددية السياسية، وأن الحزب الاشتراكي يجب أن يستمر، ويكون هناك تنسيق مع حزب المؤتمر ليس إلا(٢).

---

(١) عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية: دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات، (صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، ١٩٩٦)، ص ص ١٣٥- ١٣٧.

(٢) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص ١١٦.

وقد استمر استقلال الحزبين واستمر الخلاف والصراع بينهما، مما عطل آليات عمل مؤسسات الدولة المختلفة وأثر سلبياً على كفاءتها وأعاق تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل داخل هذه المؤسسات.

ثالثاً: إشكالية دمج المؤسسات العسكرية والأمنية:

كان من المتفق عليه أن تُجرى تخفيضات مهمة في المؤسسة العسكرية في اليمن الموحد، لكنه كان من المستحيل علي وزير الدفاع – المنتمي للحزب الاشتراكي اليمني – أن ينفذ أي تخفيض في الوحدات الجنوبية والشمالية أو أي أندماج بينهما. وكانت قراراته تقابل بإهمال رئيس الأركان، وهو من الموالين للرئيس. وقد قدم رئيس الوزراء وثيقة مفصلة حول "مجال البحث" في عملية الإندماج العسكري في نيسان/ أبريل ١٩٩٢م، لكن العمل بها كان يؤجل دائماً(١).

وقد اتسمت المجهودات المبذولة لدمج المؤسسات العسكرية والأمنية في دولة الوحدة بتواضعها الشديد، وعدم تناسبها مع أهمية هذا الدمج.

فقد تم دمج هيئتي الأركان العامة لكلا الشطرين السابقين في وزارة دفاع موحدة من حيث المظهر، أما من حيث الجوهر فإن الوضع التشطيري للقوات المسلحة ظل قائماً، عدا تبادل مواقع أربع وحدات عسكرية من كل جانب، مع الاحتفاظ بالتبعية الإدارية والسياسية على ما كانت عليه دون تغيير(٢).

وبالرغم من أنه من المفترض أن تمثل المؤسسة العسكرية ضماناً وسنداً للوحدة والتكامل السياسي، إلا أن استمرار هذه المؤسسة بالصورة التشطيرية والتقاسمية بعد الوحدة – مع حالة الخلاف والصراع بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي – قد أدى إلى تهديد الوحدة اليمنية والتكامل السياسي بشكل كبير، وهو ما ظهر جلياً في أزمة الانفصال والحرب عام ١٩٩٤م.

لقد كانت الطريقة التي تم بها تشكيل مؤسسات دولة الوحدة، غير متوافقة إطلاقاً مع الاعتبارات الوحدوية وقد أعاقت هذه الطريقة تحقيق أكبر قدر من التكامل داخل هذه المؤسسات.

---

(١) مايكل س. هدسون، مرجع سابق، ص٢٦.

(٢) عبد العزيز الكميم، مرجع سابق، ص١٣٧.

فبناءً على قاعدة تقاسم المناصب مناصفة بين الشريكين الرئيسيين، تحـول الهيكـل الهرمي للحكومة إلى رموز تعرقل عمل بعضها البعض. وتم المحافظة علـى نمـط متـوال للمناصب داخل كل وزارة: جنوبي – شمالي – جنوبي – شـمالي أو شـمالي – جنـوبي – شمالي – جنوبي. وكل عمل يبدأه أي قيادي يعرقله القيادي الذي يليه. والنتيجة هي شل أجهزة الحكومة وتوقف نشاطها[1].

إن الولاءات السياسية لم تتحول بشكل كامل نحو المركز الجديد لدولة الوحدة، الذي لم تمتلك مؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات مركزي النفوذ الشطريين السابقين. وقد أثر ذلك سلبياً علي خلق مؤسسات قوية وفعالة بدرجة كافية لكي تضمن توقعات التغيير السلمي علـى المدى الطويل. وهو ما يعد مؤشراً على ضعف التكامل السياسي.

المطلب الرابع

الوضع الأمني بعد الوحدة

مع إعلان الوحدة اليمنية، شهد الوضع الأمني في دولة الوحدة حالـة مـن التـدهور الشديد، وقد تمثل ذلك في تفشي العديد من مظاهر العنف.

فقد شهد اليمن منذ ٢٢ مايو ١٩٩٠م حالة من عدم الاستقرار الأمني. وبشكل ملحوظ بعد انتهاء أزمة الخليج. وكانت ظاهرة الاغتيالات السياسية والثأر قد تفشت بصورة جلية. كما انتشرت ظاهرة الهجوم على مقرات الأحزاب السياسية. وإن كان نصيب الحزب الاشـتراكي اليمني من حوادث الاغتيال والهجوم على المقرات بلغ ٩٠٪ من مجمل الأحـداث الدمويـة والانفلات الأمني في اليمن[2].

ويبدو أن مصادر الحزب الاشتراكي كانت تجنح إلى المبالغة في مسألة الاغتيالات – بهدف كسب التعاطف – فقد أعلن بيان للحزب الاشتراكي في ٢٣ ديسمبر ١٩٩٣م أن عـدد عمليات الاغتيال التي تعرض لها أعضاء الحزب في الفترة من عام ١٩٩١م إلى ديسمبر ٩٣م بلغ ١٥١ عملية اغتيال، وهو رقم فيه شيء من المبالغة الهادفة وشيء من الحقيقة[3].

وقد تعددت مظاهر العنف والانفلات الأمني بعد الوحدة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

---

(١) محمد عبد الله حسن الجفري، مرجع سابق، ص١٤٢.

(٢) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص٢٠٩.

(٣) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص١١٩.

- اغتيال حسين الحريبي، العضو البارز في الحزب الاشتراكي في ١٠ سبتمبر ١٩٩١م. كما تعرض قبله أحمد الأصبحي، أمين سر اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي لمحاولة اغتيال نجا منها بأعجوبة في أول سبتمبر ١٩٩١م(١).
- تعرض منزل رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس لعبوة ناسفة في ١٥ مايو ١٩٩٢م(٢).
- قيام مسلحين باقتحام مقر الحزب الاشتراكي في محافظة صعدة، مهددين بالحرب القبلية، وبشن حرب على أي شخص ينتمي للحزب الاشتراكي(٣).
- مصرع مستشار وزير الدفاع عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في اشتباك مع جنود الأمن العام في صنعاء في يونيو ١٩٩٢م(٤).
- محاولة اغتيال رئيس مجلس النواب بإطلاق قذيفة "أر. بي. جي" على منزله ونجاته من الحادث في ٢٠ اغسطس ١٩٩٢م(٥).
- اندلاع المظاهرات وأعمال الشغب في تعز وصنعاء وأغلب مدن المحافظات الجنوبية والشمالية في ديسمبر ١٩٩٢م(٦).
- اغتيال احد أقارب علي سالم البيض في مدينة عدن في ٢٨ أكتوبر ١٩٩٣م(٧).

وكان المستهدف هو الإبن الأكبر لعلي سالم البيض والذي كان يشغل منصب مدير المباحث الجنائية في عدن .

لقد مثلت القضية الأمنية تحدياً صعباً للوحدة والتكامل السياسي في اليمن، ولعبت هذه القضية دوراً كبيراً في تفجير أزمة ١٩٩٤م. "فهي أفضل ورقة يمكن استخدامها في أزمة كهذه لها أبعاد ومرام انفصالية"(٨).

إن العنف والتكامل السياسي نقيضان لا يجتمعان، حيث يعتبر العنف لجوءاً لسلوكيات غير دستورية لتحقيق الأهداف، الأمر الذي يعتبر مؤشراً على انخفاض التكامل.

---

(١) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص٢١٠.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٩٢م.

(٣) صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٩٢م.

(٤) صحيفة الأهرام (القاهرة)، بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٩٢م.

(٥) صحيفة الحياة (لندن)، بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٩٢م.

(٦) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص٨٥.

(٧) عبد الولي الشميري، مرجع سابق ، ٢٦٣.

(٨) نصر طه مصطفى، مرجع سابق ، ص ١٦٣.

المبحث الثالث

أزمة الانفصال وتفاعلات الحرب عام ١٩٩٤م

المطلب الأول

أسباب أزمة الانفصال عام ١٩٩٤م

تعددت أسباب أزمة الانفصال عام ١٩٩٤م، وقد تداخلت هذه الأسباب مع التفاعلات الديمقراطية والمؤسسية والاقتصادية والأمنية السابق ذكرها.

وانطلاقاً من الإقتراب متعدد الأبعاد، أشار البعض إلى وجود أسباب متنوعة لأزمة الانفصال والحرب عام ١٩٩٤م. فهناك أسباب داخلية مرتبطة بطريقة إنجاز عملية الوحدة اليمنية، والتي اتسمت بعدم التدرج. وعدم مطابقة الشعارات للممارسات الفعلية. وغياب المؤسسات الفاعلة. واستمرار ثنائية الشمال والجنوب. وعدم دمج الجيشين الشطريين السابقين. والفشل في تطبيق مبدأ الأخذ بأفضل ما في تجربة الشطرين. واختلال التوازن بين الأطراف المشاركة في الوحدة. واحتكار القرار السياسي داخل الحزب الاشتراكي. بالإضافة إلى الأسباب الخارجية، والإقليمية منها على وجه الخصوص، والتي أدت إلى تغذية الصراع، نظراً لعدم ارتياح القوى الإقليمية لقيام دولة الوحدة اليمنية[1].

ويعطي البعض وزناً نسبياً كبيراً للأسباب المؤسسية للأزمة، والتي تتمثل في عدم الدمج الكامل لمختلف الهيئات والمؤسسات، وخصوصاً المؤسسة العسكرية، مما جعل النفوذ على هذه المؤسسات حزبياً وشطرياً[2].

ويرى البعض الآخر أن اختلاف رؤية شريكي السلطة – (المؤتمر والاشتراكي) – للوحدة، يُعد من الأسباب المهمة لأزمة الانفصال والحرب عام ١٩٩٤م.

---

(١) عبد العزيز محمد الشعيبي، أزمة الانفصال في الجمهورية اليمنية (مايو- يوليو ١٩٩٤م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة – بور سعيد، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٨، ص ص ٥٨-٨٨.

(٢) جزء من حديث أ. أحمد العماد (أحد مؤسسي حزب المؤتمر الشعبي العام ورئيس لجنة الرقابة والتفتيش لحزب المؤتمر) في مقابلة مع الباحث بمكتبه في صنعاء بتاريخ ٢/٩/٢٠٠٥م.

حيث يبدو أن الحزب الاشتراكي لم يكن راغباً في الوحدة، وقد دخلها واعتبرها هدفاً تكتيكياً وهو على خلاف مع المؤتمر الذي اعتبرها هدفاً استراتيجياً، بمعنى أن الحزب الاشتراكي اليمني اعتبرها وسيلة لتحقيق أهداف أهمها العودة إلى الوراء[1].

إلا أن واقع الأحداث قد أشار إلى أن كلا الشريكين قد نظرا للوحدة كوسيلة، لا كغاية، وسعى كل منهما إلى تسخيرها لصالحه لتقوية مركزه وتدعيم نفوذه .

وتميل هذه الدراسة إلى إعطاء الأسباب المرتبطة بعملية التكامل السياسي في دولة الوحدة وزناً نسبياً أكبر، في تفسير أزمة الانفصال والحرب الأهلية عام ١٩٩٤م.

حيث ترى هذه الدراسة أن الأسباب الأكثر أهمية في تفسير هذه الأزمة، هي الأسباب المتعلقة بعدم توافر القدر الملائم من التكامل السياسي في دولة الوحدة حديثة النشأة. حيث يمكن القول إن هذه الدولة قد عانت بشكل نسبي من أزمة عدم تكامل سياسي، سواء على مستوى التكامل القومي أوالتكامل الإقليمي أوالتكامل بين النخبة والجماهير.

ففي خلال السنوات الأولى للوحدة لم يتمكن النظام الجديد من تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل القومي. حيث لم يتبلور أحساس قوي وعميق بالولاء والمشاركة، ولم يتم تخطي الولاءات المناطقية والحزبية الضيقة والتي لا ترتبط بالكيان الكلي لدولة الوحدة، وذلك في ظل استمرار ثنائية الشمال والجنوب، والصراع بين مركزي النفوذ في الشطرين السابقين (المؤتمر والاشتراكي). فبالرغم من الشكل الرسمي للوحدة، فإن اليمنين (الشطرين) كانا مرتبطين معاً في عام ١٩٩٠م، في نظام "مندمج" (إذ تم دمج وحدتين كانتا مستقلتين سابقاً) وليس في نظام "متلاحم" (نما فيه إحساس بالجماعة والمؤسسات والممارسات إلى درجة ضمان التوقعات الموثوقة للتغيير السلمي على المدى الطويل).

ولم يكن يوم إعلان الوحدة في الواقع سوى علامة لبداية عملية الاندماج السياسي. وإذا كان في اليمنين الشمالي والجنوبي إحساس بوجود هوية مشتركة على أساس ثقافي وتاريخي واجتماعي، فإن هذا في حد ذاته لا يضمن أن الاندماج السياسي أمر مفروغ منه[2].

وعلى مستوى التكامل الإقليمي، لم تحقق دولة الوحدة في سنواتها الأولى أي إنجاز ملموس في هذا الإطار. وذلك في ظل عدم الدمج الفعلي الكامل للهيئات والمؤسسات.

---

(١) علي مطهر العثربي، الديمقراطية وملحمة الوحدة ومستقبل اليمن، (صنعاء: مطابع الكتاب المدرسي، ١٩٩٦)، ص١٧٦.

(٢) مايكل س. هدسون، مرجع سابق، ص٢١.

واستمرار تقاسم السيطرة الإقليمية والعسكرية والأمنية بين مركزي النفوذ الشطريين (المؤتمر والاشتراكي). وعجز الكيان الجديد لدولة الوحدة عن فرض سيطرته ونفوذه على كل إقليم دولة الوحدة بشكل كامل.

فقد رفض الحزب الاشتراكي بسلوكه وممارساته تسليم كافة المحافظات الجنوبية والشرقية التي حكمها في السابق إلى كيان الوحدة الذي قام في ٢٢ مايو ١٩٩٠م. وقد أكد الحزب خلال أربعة أعوام وأكثر أن دخوله إلى الوحدة كان مجرد دخول شكلي فوقي، قصد ألا يكون له أثر علي أرض الواقع في المناطق التي حكمها سابقاً. وضرب طوقاً حديدياً على تلك المناطق في وجه كل سمة أو إجراء وحدوي، وسعى بكل جد إلى تكريس تخلفها وتدهور الأوضاع فيها، في محاولة لتحميل الوحدة مسئولية ذلك، وخلق انطباع معاد لها في أذهان المواطنين، بما يسهل له نبذ الوحدة والارتداد عنها في الوقت الذي يخطط لإعلان الانفصال فيه(١).

وعلى مستوى التكامل بين النخبة والجماهير عكست الممارسات على أرض الواقع وجود أزمة عدم تكامل حادة بين النخبة والجماهير في دولة الوحدة .

ففي البدء كانت النخبة السياسية الحاكمة في كلا الشطرين السابقين بمثابة المتغير المستقل في تحقيق الوحدة التي طالما كانت هدفاً صعب المنال للشعب اليمني، الذي لم يستطع تحقيقها على مدى ما يقرب من ربع قرن، لأنه مهمش ومستبعد من المشاركة الفعالة في صنع القرار السياسي. وعلي الرغم من إيمان الجماهير بوحدة اليمن أرضاً وشعباً، وبالرغم من التضحيات الجسيمة التي قدمتها تلك الجماهير في سبيل الوحدة، إلا أن مصير هذه الوحدة قد ظل رهن الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة في كلا الشطرين السابقين، لتقوم هذه النخبة بتحقيق الوحدة اليمنية بجرة قلم في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

ومع بداية الشهور الأولى للوحدة ظهرت الخلافات والصراعات بين جناحي النخبة الحاكمة (المؤتمر والاشتراكي). وقد مثل هذا الوضع الخلافي والصراعي بين جناحي النخبة عقبة كبيرة في سبيل تأدية مؤسسات دولة الوحدة لمهامها بكفائة وفعالية. كما أعاق تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل في دولة الوحدة.

وقد اتسمت العلاقة بين جناحي النخبة بالشك وانعدام الثقة المتبادلة، فضلاً عن تغليب جزء من هذه النخبة لمصالحه الخاصة، دون الأخذ في الاعتبار المصلحة العليا للوطن، الأمر

---

(١) يحيى السدمي، مرجع سابق، ص ص ٤٧، ٤٨.

الذي وضع كيان دولة الوحدة أمام تحدي ما يمكن تسميته أزمة تكامل النخبة – النخبة، حيث انتفى وجود علاقات تفاعلية إيجابية وتأثير متبادل بين جناحي تلك النخبة.

وفي ظل العلاقة المتأزمة بين جناحي النخبة، وعدم تكامل هذه النخبة فيما بينها، تعذر خلق علاقات تفاعلية وتأثير متبادل بين النخبة والجماهير، حيث انخفض مؤشر التكامل بينهما إلى حده الأدنى.

وقد بلغت الأزمتان (تكامل النخبة – النخبة وتكامل النخبة والجماهير) الذروة في ظل سعي أحد أجنحة النخبة السياسية الحاكمة إلى الإنفصال، الأمر الذي عزل هذا الجناح تماماً عن الجماهير التي تعتبر الوحدة قضية بديهية محسومة.

لقد كان من المفترض أن تقوم النخبة السياسية الحاكمة باستخدام مؤسسات الدولة وهيئاتها وأحزابها كأدوات لتدعيم التكامل السياسي والحفاظ على الوحدة. لكن ذلك لم يحدث في ظل اتجاه فئة من هذه النخبة إلى استخدام هذه الأدوات للحفاظ على نفوذها ومصالحها الخاصة. ومحاولة إزكاء التناقضات المجتمعية وتوظيفها بالشكل الذي يخدم هذه المصالح دون وضع الغايات العليا للوطن في الاعتبار، بل ومحاولة هذه الفئة الانفصال عن دولة الوحدة عندما شعرت أن هناك تهديداً أو تقليصاً لنفوذها ومصالحها.

وهكذا مثلما كانت النخبة السياسية الحاكمة بمثابة العامل الحاسم في قيام الوحدة اليمنية، فإنها كانت أيضاً بمثابة المتغير المستقل في اندلاع أزمة الانفصال والحرب عام ١٩٩٤م.

المطلب الثاني

تفاعلات الحرب الأهيلة اليمنية عام ١٩٩٤م

يمكن تناول تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤م عبر عدة مراحل كما يلي:

أولاً: مرحلة النزاع:

مثلت هذه المرحلة نقطة البداية الرئيسية في انفجار الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤م. ففي هذه المرحلة بدأ ظهور وتبلور الخلافات الحادة في المواقف بين جناحي السلطة تجاه العديد من القضايا.

فبعد إجراء الانتخابات النيابية الأولى في دولة الوحدة في أبريل ١٩٩٣م، بدأت الأزمة اليمنية تأخذ منعطفاً خطيراً باتجاه التصعيد.

ولعل أهم وأخطر ما أظهرته نتائج الانتخابات هو فرز النجاح النسبي على أساس تشطيري، أي أن المرشحين الجنوبيين اكتسحوا الدوائر الجنوبية والمرشحين الشماليين اكتسحوا الدوائر الشمالية. وقد دلت هذه النتيجة الشطرية على أن النجاح الساحق الذي حققه الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي هو في التحليل النهائي إحراز لشرعية تفاوضية باسم سكان الجنوب، وأن النجاح الساحق للمؤتمر الشعبي وحليفه (حزب الإصلاح) هو في التحليل النهائي إحراز للشرعية الدستورية بمقتضى قاعدة الحكم بالأغلبية. وأن النجاح الشطري الساحق للطرفين مع ضآلة نجاحهما في المناطق التي لا تخضع لنفوذهما هو دليل واضح على إحراز ما أحرزوه باستخدام أدوات النفوذ. وكل هذه الدلالات هي مظاهر للخضوع لمقتضيات الصراع بينهما. كما أن هذه الدلالات قدمت "المسوغ الشرعي" لحركة كل من الطرفين المتنازعين وإسهام كل منهما في التطورات والأحداث التي شكلت في مجموعها مظاهر الأزمة[١].

إن التحليل النهائي لإنتخابات أبريل ١٩٩٣م وما أفضت إليه من نتائج، وكيفية تعاطي الأطراف المختلفة مع تلك الانتخابات ونتائجها، يشير إلى أنها لم تؤدِ إلى تدعيم التكامل السياسي في دولة الوحدة، كما يؤكد أن التوازن الذي قامت عليه الوحدة لم يكن توازناً مبنياً على أسس وحدوية ديمقراطية، وإنما كان توازناً مبنياً على أسس واعتبارات صراعية.

وقد أسفرت نتائج انتخابات أبريل ١٩٩٣م عن فوز المؤتمر الشعبي العام بالمرتبة الأولى، وحزب الإصلاح بالمرتبة الثانية، والحزب الاشتراكي بالمرتبة الثالثة، وهو ما أغضب قادة الحزب الاشتراكي وإن كانوا قد أعلنوا – على مضض – اقتناعهم بهذه النتيجة[٢].

ويبدو أن نتائج انتخابات أبريل ١٩٩٣، لم تكن لترضي طموح أي من الأطراف السابقة، خصوصاً المؤتمر والاشتراكي، حيث كان يأمل كل منهما في تحقيق أغلبية برلمانية تمكنه من الانفراد بالسلطة، وتدعيم نفوذه والسيطرة على مجريات الأمور في دولة الوحدة.

---

(١) محمد عبد الله حسن الجفري، مرجع سابق، ص ص ١٦٥، ١٦٦.

(٢) زايد جابر وآخرون، علي عبد الله صالح: ٢٥ عاماً من القيادة والسياسة، مرجع سابق، ص١٦٢.

لقد أعلن الحزب الاشتراكي قبوله بنتيجة الانتخابات والتسليم بالخيار الديمقراطي مع احتفاظه بحق الطعن ضد بعض الدوائر التي فاز فيها حزبا المؤتمر والإصلاح، لأنهما قدما طعناً في الدوائر التي فاز فيها الحزب الاشتراكي بمجرد إعلان النتائج، بل إن كلاً من المؤتمر والإصلاح، قدم طعناً ضد الآخر. وحسمت معركة الطعون بسحب كافة الطعون والادعاءات، وتمت دعوة مجلس النواب للأنعقاد الأول في ١٥ مايو ١٩٩٣. وفوجئت الكتل البرلمانية بوجود التوتر والمجاذبة العنيفة بين الكتل الثلاث الكبرى، فالمؤتمر يرى أن له ثلاثة حقوق تمكنه من تشكيل الحكومة منفرداً وتلك الحقوق هي: الأول: الحصول علي نصف أعضاء البرلمان تقريباً، والثاني: أن فيه الرئيس والقوة والقاعدة العريضة، والثالث: كونه الطرف الرئيسي في صناعة الوحدة اليمنية. غيرأن هناك أموراً أجبرته على التنازل عن حقه، والتفاهم مع الكتل البرلمانية الكبرى، ومن تلك الأمور: الأول: اضطرار الرئيس إلى تعديل مواد مهمة في الدستور تتعلق بشكل رئاسة الدولة، ولا تمتلك أي كتلة عدداً من الأعضاء يمكنها من ذلك التعديل، والثاني: أن حزب التجمع اليمني للإصلاح عندما يكون معارضاً بقواعده الواسعة، يعطي للمعارضة من الأحزاب الصغيرة الأخرى قوة إعلامية وثقلاً سياسياً، قد يصل إلى حد إزعاج السلطة. والثالث: أن الحزب الاشتراكي اليمني، ما زال صاحب قوة عسكرية، وصاحب رغبة جارفة للعودة للإنفصال، ويبحث عن مبرر لذلك، كما أنه من المستحيل أن يمارس معارضة ديمقراطية نزيهة في ظل وضعه ذاك(١).

وبما أن نتائج الانتخابات النيابية قد اسفرت عن عدم فوز أي حزب بالأغلبية – من جهة – وتقارب عدد المقاعد التي فاز بها كل من الاشتراكي والإصلاح – من جهة أخرى – فإن مسألة الإئتلاف بين المؤتمر والاشتراكي – فقط – لم تعد واردة، وأسفرت لقاءات بين قيادات الأحزاب الثلاثة عن التوصل إلى إئتلاف ثلاثي وتوقيع (وثيقة الإئتلاف الحكومي والتنسيق البرلماني بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح)(٢).

وقد شهد توزيع مقاعد الحكومة الجديدة خلافاً حاداً بين الأطراف الثلاثة. وتم الحوار بين الأحزاب الثلاثة والاتفاق على تشكيل حكومة إئتلافية تنازل فيها المؤتمر والإصلاح لصالح الحزب الاشتراكي مراعاةً للمصلحة الوطنية وإرضاءً للحزب الاشتراكي. حيث أسندت رئاسة الحكومة للحزب الاشتراكي، ومثل فيها الحزب بتسعة مقاعد منها وزارتي النفط

---

(١) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص ص ٢٠٢-٢٠٤.

(٢) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص١١٣.

والدفاع، فيما مُنح حزب الإصلاح سبعة مقاعد وزارية، واكتفى حزب المؤتمر على رغم الأغلبية التي يملكها بثلاثة عشر حقيبة وزارية(١).

وقد كان نصيب المؤتمر الشعبي العام من المواقع السيادية العليا: رئاسة مجلس الرئاسة، وعضواً واحداً فيه، ونيابة رئيس مجلس النواب، ونيابة رئيس مجلس الوزراء. وكان نصيب الحزب الاشتراكي: نيابة رئيس مجلس الرئاسة، وعضواً واحداً فيه، ورئاسة مجلس الوزراء، ونائبا ثانياً لرئيس مجلس النواب، ونائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء. ونصيب حزب التجمع اليمني للإصلاح: رئاسة مجلس النواب، وعضواً واحداً في مجلس الرئاسة، ونائباً ثالثاً لرئيس مجلس الوزراء(٢).

ومن الواضح أن عدد المناصب التي حصل عليها كل حزب من الأحزاب الثلاثة، لم يكن يعكس الحجم الشعبي والبرلماني لهذه الأحزاب، فالحزب الاشتراكي الذي احتل المركز الثالث من حيث عدد المقاعد البرلمانية، قد احتل المركز الثاني من حيث المناصب السياسية العليا.

وقد بدأت الأحزاب الثلاثة بإجراء حوار حول بعض التعديلات الدستورية وقد تباينت أهداف هذه الأحزاب من وراء هذه التعديلات، فحزب المؤتمر الشعبي كان يسعى من خلالها إلى تحجيم نفوذ الحزب الاشتراكي، بينما كان الأخير يهدف إلى إضعاف نفوذ الرئيس، وإعطاء الحكم طابعاً فيدرالياً بما يؤدي إلى إضعاف السيطرة المركزية على المحافظات الجنوبية والشرقية، في حين كان حزب التجمع اليمني للإصلاح يسعى إلى إعطاء بعض النصوص الدستورية طابعاً إسلامياً، وجعل الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع.

وتم تشكيل لجنة ثلاثية لمناقشة التعديلات الدستورية وضمت هذه اللجنة حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي وحزب الإصلاح.

وقد انحصرت وجهات النظر المتباينة حول تلك التعديلات الدستورية، في ثلاث مواد رئيسية: الأولى منها هي الخاصة بشكل انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه، والثانية حول المادة الثالثة من الدستور الخاصة بطبيعة موقع الشريعة الإسلامية من التشريع وهل هي مصدر رئيسي كما جاء في أصل المادة المقترحة، أم المصدر الوحيد للتشريع كما يطالب بذلك الإصلاح. أما المادة الثالثة محل الخلاف فكانت تتناول قضية الحكم المحلي واللامركزية

---

(١) زايد جابر وآخرون، علي عبد الله صالح: ٢٥ عاماً من القيادة والسياسة، مرجع سابق، ص١٦٢.

(٢) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص ص ٢٠٤، ٢٠٥.

الإدارية وانتخابات المجالس المحلية، وطريقة تعيين المدراء والمحافظين واختصاصات المجالس المحلية وصلاحياتها وعلاقاتها بالسلطات المركزية(١).

في هذه الأثناء كان الحزب الاشتراكي قد تنصل من اتفاقه مع المؤتمر الشعبي على مشروع الدمج في تنظيم سياسي واحد .. فكان لا بد من تغيير الصيغة التي تم الاتفاق عليها بينهما بشأن رئاسة الدولة والتي كانت تنص على انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه معاً في قائمة واحدة(٢). وتوترت العلاقة بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي توتراً شديداً وبلغت الحملات الإعلامية المتبادلة ذروتها.

وفي أوائل أغسطس ١٩٩٣م أقر مجلس النواب بالأغلبية المطلوبة٢١٦ صوتاً من أصل ٢٣٤ هو مجموع الحاضرين ، مبدأ التعديل الدستوري(٣).

وبعد ذلك بأيام بدأ الأمين العام للحزب الاشتراكي اعتكافاً في عدن، وأزدادت حدة الأزمة السياسية، وصولاً إلى النقاط الـ ١٨ التي طرحها الأمين العام للحزب الاشتراكي لحل الأزمة(٤).

وقد واصل الأمين العام للحزب الاشتراكي اعتكافه في عدن، وأخذت الشواهد تتواصل على أن الإعتكاف لم يعد احتجاجاً كما حدث في مرات سابقة، وإنما أخذ طابعاً أقرب إلى ممارسة سلطة الدولة في عدد من المحافظات الجنوبية والشرقية وإحياء بعض مؤسسات ومناخات ما قبل الوحدة. وشرع كل من الاشتراكي والمؤتمر في القيام بعمليات استقطاب واسعة ضد الآخر في الداخل والخارج وعبر الصحف، وقد تركزت حملات ودعاية الحزب الاشتراكي على نقطة الاختلالات الأمنية وعمليات الاغتيالات ضد عناصر من الحزب الاشتراكي(٥).

وفي محاولة لنزع فتيل الأزمة تم تشكيل لجنة حوار القوى الوطنية، والتي قامت بإنجاز "وثيقة العهد والاتفاق"، حيث تم التوقيع عليها في العاصمة الأردنية عمان في ٢٠ فبراير ١٩٩٤(٦).

---

(١) يحيى السدمي، مرجع سابق، ص ص ٨٢، ٨٣.

(٢) المرجع نفسه، ص٨٢.

(٣) زايد جابر وآخرون، علي عبد الله صالح: ٢٥ عاماً من القيادة والسياسة، مرجع سابق، ص١٦٣.

(٤) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص١١٧.

(٥) المرجع نفسه، ص١١٩.

(٦) المرجع نفسه، ص ص ١١٩، ١٢٠.

وقد اشتملت "وثيقة العهد والاتفاق" على قسمين: الأول تضمن ما يتصل بتجاوز الأزمة ونص على اتخاذ إجراءات حازمة ضد المتهمين في قضايا الإخلال بالأمن والاغتيالات. وإزالة النقاط الأمنية والعسكرية، وإخلاء المدن من القوات المسلحة، وإعادة تمركز القوات ودمجها. وتقنين وتحديد علاقات وصلاحيات مجلس الرئاسة والأجهزة المدنية والعسكرية. وتضمن القسم الثاني من الوثيقة أسس بناء الدولة وهيئاتها[١].

وبالرغم من توقيع الرئيس ونائبه (الأمين العام للحزب الاشتراكي) على هذه الوثيقة إلا أنها لم تنفذ على أرض الواقع.

فبدلاً من العودة إلى العاصمة والبدء في العمل على تنفيذ الوثيقة، توجه النائب وبعض قادة الاشتراكي في زيارة لعدد من الدول التي كان لأنظمتها موقف مضاد للوحدة. وبعد انتهاء تلك الزيارة عاد النائب إلى الاعتكاف في عدن ومعه أغلب القيادات التنفيذية المنتمية إلى الحزب الاشتراكي، وتم طرح مسألة أن يقوم كل طرف بتنفيذ الوثيقة في المناطق التي تحت يده بمعنى أن يقوم الرئيس ومن معه بتنفيذ الوثيقة في المحافظات الشمالية، ويقوم الحزب الاشتراكي بالتنفيذ في المحافظات الجنوبية، وهو ما يتنافى مع الوثيقة ومع الوحدة[٢].

وفي هذه الأثناء كانت الأزمة تتجه نحو الصراع.

ثانياً: مرحلة الصراع:

في هذه المرحلة شرع الطرفان المتنازعان في انتهاج سياسات عسكرية نشطة، من خلال تكثيف عمليات الحشد والتعبئة والاستعداد العسكري، كما بدأ كل طرف منهما في إعداد وتدعيم جبهته الداخلية نفسياً ودعائياً واقتصادياً، واتخاذ الترتيبات المختلفة تحسباً لانفجار الوضع. كما اندلعت في هذه المرحلة بعض المناوشات والاشتباكات العسكرية المحدودة بين الطرفين المتنازعين.

فقد شرع الحزب الاشتراكي في إعداد إستراتيجية عامة للمواجهة، وقد اشتملت هذه الاستراتيجية على العديد من الأهداف والمحاور.

وكان بعض قادة الحزب الاشتراكي يهدفون من وراء هذه الاستراتيجية إلى: الانفراد بحكم كلي أو جزئي على الساحة اليمنية، يكون الحكم فيه للحزب الاشتراكي اليمني، ويقوم

---

(١) وثيقة العهد والاتفاق، الموقعة في مدينة عمّان في ٢٠ فبراير ١٩٩٤م.

(٢) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص١٢٢.

علي أسس الاشتراكية العلمية، مع الالتزام بمثالية النهج العلماني في ظل مناخ ديمقراطي سليم (من وجهة نظرهم). والتخلص من النظام القائم وإقامة نظام بديل يكون رمز سيادته الحزب الاشتراكي ومبادئه. وإذا عجز عن تحقيق ذلك، فالانفراد بحكم جزئي في جنوب اليمن وشرقه في ظل أنظمه فيدرالية، مع مواصلة العمل على تحقيق الوحدة الفيدرالية مع جمهورية يمنية في شمال اليمن، تقوم بعد إسقاط النظام القائم[1].

وقد تضمنت استراتيجية الحزب الاشتراكي العديد من المحاور، على مستوي التهيئة والاعلام والعلاقات الخارجية، والأمن والاقتصاد، ومستوى الخطط السياسية والعسكرية[2].

فعلى مستوى التهيئة والإعلام: هدفت تلك الاستراتيجية إلى: بث الشعور بالإحباط، وتعثر مسيرة البناء في ظل الوحدة. ومحاولة كسب واحتواء النازحين السابقين من جنوب وشرق اليمن إلى الشمال، سواء كانوا خصوماً قدامى أو جدد، واحتواء القيادات العسكرية البارزة منهم. وتحسين مستوى العلاقات – التي تقوم على الإغراء المادي والوعود المستقبلية– مع القبائل الشمالية التي يمكن أن تقبل الانتصار للمذهبية والمناطقية والقبلية، وكسب واحتواء ما أمكن من أفراد القوات المسلحة والأمن والقيادات العسكرية الفاعلة التابعة لصنعاء. واستمالة عواطف المواطن اليمني نحو الحزب الاشتراكي وأهدافه. وتغيير الخط الإعلامي، واستقطاب الصحف المحلية والدولية بما يخدم تلك الأهداف.

وعلى مستوى العلاقات الخارجية: كانت استراتيجية الحزب الاشتراكي تهدف إلى عزل الخصم إقليمياً ودولياً. وفتح قنوات اتصال مباشر مع دول العالم والهيئات والمنظمات، بعيداً عن وزارة خارجية دولة الوحدة.

وعلى مستوى الأمن والاقتصاد: عملت استراتيجية الحزب الاشتراكي على اتخاذ عدد من الخطوات أهمها: تسليح عناصر الحزب في المدن الكبرى. وتخزين أكبر كمية من العتاد والأسلحة. وإعادة ترتيب أوضاع جهاز أمن الدولة في عدن، وتفعيل الدور الاستخباري، والاستطلاع الحربي. والتوسع في حشد القوى القبلية المسيطرة على الطرق الاستراتيجية المؤدية لصنعاء تمهيداً لقطعها. ومحاولة التأثير على الاقتصاد عن طريق محاولة قطع أنبوب النفط المؤدي إلى مدينة الحديدة. وسحب العملات الأجنبية من الأسواق. ونشر عملات ورقية

---

(١) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص ص ٢٣٢، ٢٣٣.

(٢) هذه الاستراتيجية أوردها عبد الولي الشميري في كتابه ١٠٠٠ ساعة حرب (مرجع سابق)، ص ص ٢٣٣– ٢٤٦، مشيراً إلى أن معظم نصوصها عُثر عليها ضمن الوثائق الخاصة بالحزب الاشتراكي في يوم ١٩٩٤/٧/٧.

من الريال بكميات كبيرة. وترحيل كل شمالي إلى الشمال، وكل جنوبي إلى الجنوب، وتعطيل كل الدوائر والمؤسسات في الشمال.

وعلى المستوى السياسي: هدفت الاستراتيجية إلى جر حزب المؤتمر الشعبي إلى العديد من الخلافات الداخلية حول النفوذ والثروة والمواقع القيادية. والعمل على تقزيم النظام الشمالي شعبياً وإسقاط هيبته. وتحميله مسئولية الإرهاب والتخريب. ومحاولة استغلال المبادرات الوطنية في كسب الوقت، وتعرية الخصم.

وعلى المستوى العسكري: هدفت استراتيجية الحزب الاشتراكي إلى استعادة ألوية الجيش التابعة للحزب من الشمال بكامل معداتها العسكرية. وترحيل القوات الشمالية من المحافظات الجنوبية والشرقية. وإعداد تقييم عاجل لعناصر الحزب العسكرية في الوحدات الشمالية، وترتيب الأوضاع معهم للاستفادة منهم خلال الصراع. ورفع الجاهزية العسكرية للوحدات التابعة للحزب. وإعادة ترتيب وتنظيم قوات الشرطة الشعبية والميليشيات. وسد العجز البشري للوحدات العسكرية بتجنيد الأعداد اللازمة. وإعادة تشكيل الاستطلاع والتجسس العسكري. ووضع خطة أولية للمواجهة على كافة محاور العمليات العسكرية.

وفي المقابل وضع حزب المؤتمر الشعبي استراتيجية مواجهة مضادة. وقد هدفت هذه الاستراتيجية إلى التصدي للتوجهات الانفصالية للحزب الاشتراكي اليمني، وإسقاط هيمنته العسكرية على المحافظات الجنوبية والشرقية. وبسط نفوذ دولة الوحدة على كافة أرجاء اليمن.

وقد اشتملت هذه الاستراتيجية على عدد من الوسائل لتحقيق الأهداف السابقة، ومن أهم هذه الوسائل: العمل على احتواء الوحدويين والغاضبين من الحزب الاشتراكي خصوصاً في المحافظات الواقعة تحت هيمنته، وذلك عن طريق التوعية والحملات الإعلامية، واستيعاب الغاضبين على الحزب الاشتراكي في المحافظات الجنوبية والشرقية حزبياً ووظيفياً ومادياً وعسكرياً. والعمل على استقطاب الولاء، وتحسين العلاقات مع عناصر المعسكرات الستة التابعة للحزب الاشتراكي والتي قدمت إلى المحافظات الشمالية بعد الوحدة. ومحاولة تعميق التغلغل في صفوف الوحدات العسكرية الخاضعة للحزب الاشتراكي في المحافظات الجنوبية والشرقية، وجذب ما أمكن من عناصرها إلى قوات الشرعية بشتى الوسائل والإغراءات. وتشجيع الانتفاضات الشعبية والقبلية ضد الحزب الاشتراكي، وتسريب الأموال والأسلحة لكافة الذين يمكن أن يقفوا في وجهه في المدن والريف. وتعزيز موقف الوحدات العسكرية الشمالية التي تمركزت في الجنوب بعد الوحدة. وكذلك تشكيل لجنة ذات قدرات دبلوماسية لتدعيم

الموقف السياسي لحزب المؤتمر الشعبي على المستويين الداخلي والخارجي. كما تم وضع استراتيجية عسكرية للمواجهة القتالية[1].

ونتيجةً للسياسات العسكرية النشطة، وتكثيف عمليات الحشد والتعبئة، تحركت الأحداث بسرعة نحو الصراع، واندلعت بعض المناوشات والاشتباكات العسكرية بين الطرفين المتنازعين.

فقد مثل يوم ٢١ فبراير ١٩٩٤، بدايةً للتصعيد العسكري لتفجير الأوضاع في اليمن، حيث بدأت القوات التابعة لقيادة الحزب الاشتراكي تحركاتها في وادي "دوفس" في محافظة "أبين"، وقامت بتطويق لواء العمالقة (شمالي) غداة التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق، بهدف إجهاض المحاولات المبذولة لإيجاد تسوية للأزمة المفتعلة[2].

وكان كل من لواء الوحدة واللواء الخامس مدرع ولواء مدرم (التابعين لقيادة الحزب الاشتراكي) قد اتجهوا إلى محافظة "أبين" الجنوبية لتطويق وتدمير لواء العمالقة. لكن الأخير تمكن من التصدي للقوات المهاجمة وقام بتطويقها بعد معركة دامت ساعتين. وقد انتهت المعركة بعد تدخل ووساطة من أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة التي أمرت بفك الحصار عن القوات المهاجمة، وانسحاب كافة القوات إلى مواقعها السابقة[3].

ويبدو أن قيادة الحزب الاشتراكي كانت تخطط لاستغلال هذه العملية العسكرية – في حالة نجاحها – للضغط على الرئيس وحزب المؤتمر الشعبي لسحب القوات غير الخاضعة للحزب الاشتراكي من المحافظات الجنوبية والشرقية، واستعادة القوات الخاضعة للحزب الاشتراكي من المحافظات الشمالية، الأمر الذي يعني عملياً إلغاء إتفاقية الوحدة والعودة إلى الوضع التشطيري السابق.

وانفجر الموقف العسكري الثاني يوم ٢٧ فبراير ١٩٩٤ في منطقة "حرف سفيان" (من مناطق قبائل بكيل)، بين اللواء الخامس مشاه التابع للفرقة الأولى مدرعات ومجموعة من عناصر اللواء المؤيدين للحزب الاشتراكي يساندهم بعض أبناء القبائل وعناصر الحزب الاشتراكي في المناطق الشمالية من صنعاء والذين سبق تسليحهم من قبل الحزب. ويبدو أن تلك المعركة في مقر اللواء الخامس كانت تمثل من وجهة نظر الحزب الاشتراكي رد فعل

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ٣٢٥– ٣٢٧.

(٢) محمد عبده قايد وآخرون (إعداد)، مرجع سابق، ص٣٢١.

(٣) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، ص ص ٣٧٠– ٣٧٢ .

عاجل على هزيمته في منطقة "دوفس" حيث كان الحزب لا يشك في أن أتباعه في اللواء الخامس، وأعضاء الحزب الاشتراكي في المنطقة، وأنصاره العسكريين في الوحدات العسكرية القريبة من صنعاء، سيهبون إلى منطقة "حرف سفيان" لترجيح كفة الحزب الاشتراكي، بعد أن اختل الميزان العسكري في المواجهة العسكرية في منطقة "دوفس" لصالح حزب المؤتمر. إلا أن المعركة انتهت بهزيمة واستسلام عناصر الحزب الاشتراكي(١).

وعلى أثر العملية العسكرية السابقة، تحركت المواقف والجهود السياسية، والسلطات التشريعية والتنفيذية باتجاه تهدئة الموقف.

فقام مجلس النواب بإصدار توصياته للطرفين بسحب الحشود العسكرية، ورفع النقاط الشطرية المستحدثة، وطلب حضور وزير الدفاع (اشتراكي)، ورئيس هيئة الأركان (حزب المؤتمر) لمساءلتهم عن تلك الصدامات العسكرية، ودعى الأمين العام للحزب الاشتراكي (نائب الرئيس) للحضور إلى مجلس النواب، لأداء اليمين الدستورية باعتباره عضواً لمجلس الرئاسة، حيث كان قد رفض أداء اليمين زهاء خمسة أشهر منذ انتخب مجلس الرئاسة. كما حث مجلس النواب الرئيس ونائبه على البدء بتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق والتي تم توقيعها في العاصمة الأردنية عمان في ٢٠ فبراير ١٩٩٤(٢).

ومع اشتداد التوتر لم تستطع مقررات وثيقة العهد والاتفاق أن تضع حداً للصراع. فقد جاءت هذه الوثيقة في ظرف غير طبيعي مشوب بالتوتر الشديد وانعدام الثقة بين الطرفين المتنازعين. "وعندما تأتي مثل هذه الوثائق في مثل هذه الظروف الاستثنائية فإنها تحمل نهايتها في طياتها"(٣).

فالوثيقة التي وضعت كحل للأزمة أصبحت هي الأزمة ذاتها، فلم تعد المشكلة هي تلبية مطالب الحزب الاشتراكي الذاتية، بل تلبية مطالب وطنية كبيرة تستقطب السواد الأعظم من الشعب اليمني. لم تعد الصدمة مقصورة على الأطراف بل أصبحت تهدد المركز(٤).

وعلى الصعيد السياسي شهدت هذه المرحلة العديد من الأحداث والتطورات. فقد بدأت سلسلة من الاعتصامات الجماعية في المدن اليمنية الكبرى، وقد بدأ الحزب الاشتراكي

---

(١) المرجع نفسه، الجزء الثاني، ص ص ٣، ٤.

(٢) المرجع نفسه، ص٥.

(٣) نصر طه مصطفى، مرجع سابق، ص٢٥٣.

(٤) محمد عبد الله حسن الجفري، مرجع سابق، ص١٨٧.

والأحزاب المتحالفة معه بالدعوه إلى هذه الاعتصامات، واغتنم حزب المؤتمر الشعبي الفرصة ودفع بأنصاره للأعتصام حتى تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق وحل الأزمة.

لقد كانت حركة الاعتصامات من كلا الطرفين، ترمي إلى إدانة الطرف الآخر بأنه متهرب من تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق، وتحمله مسئولية المماطلة، وتبرزه داخلياً وخارجياً بمظهر المخطيء المتعنت(١).

وعلى الصعيد نفسه، صعد الحزب الاشتراكي اتجاهه نحو الانفراد بحكم المحافظات الشرقية والجنوبية، حيث وجه إنذاراً في ١٥ مارس ١٩٩٤ إلى محافظ "شبوه" ومدير أمن المحافظة بوجوب مغادرتهما المحافظة فوراً(٢).

وقد تفجر الوضع العسكري مرة أخرى في ٦ أبريل ١٩٩٤م، فيما عرف بأحداث مدينة "ذمار" حيث قامت قوات معسكر "باصهيب" – التابع لقيادة الحزب الاشتراكي – بإطلاق قذائفها باتجاه الجبال المأهولة بالسكان وبعض الدوائر الحكومية بمدينة "ذمار" ومن بينها مقر المحافظة وإدارة الأمن وبعض المكاتب الحكومية الأخرى، وكذلك علي مقر قيادتي الأمن المركزي والحرس الجمهوري(٣).

وعلى الرغم من احتواء أحداث "ذمار" إلا أن الوضع العسكري انفجر مرة أخرى بصورة أكثر عنفاً في ٢٧ أبريل ١٩٩٤م، فيما عرف بأحداث معسكر "عمران" حيث اندلع القتال العنيف بين اللواء الثالث مدرع (تابع لقيادة الحزب الاشتراكي) واللواء الأول مدرع (تابع للقيادة في صنعاء). وقد استمرت المعركة لأكثر من ١٩ ساعة، وسقط خلالها العشرات من أفراد اللواءين إضافة إلى الخسائر المادية الكبيرة في الأسلحة والمعدات(٤).

وبعد ذلك تسارعت الأحداث نحو الانفجار الشامل للعمليات العسكرية واندلاع الحرب.

ثالثاً: مرحلة اندلاع الحرب:

بعد فشل جميع الوساطات والمبادرات السياسية في وضع حد للأزمة، تفجرت العمليات العسكرية على نطاق واسع، واندلعت الحرب الشاملة في الرابع من مايو ١٩٩٤م.

---

(١) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص١٩.

(٢) المرجع نفسه، ص١٩.

(٣) يوميات الحرب: البيانات والتصريحات السياسية والعسكرية في معركة الدفاع عن الوحدة، (صنعاء: منشورات ٢٦ سبتمبر، ١٩٩٤)، ص٩.

(٤) محمد عبده قايد وآخرون (إعداد)، مرجع سابق، ص٣٢٢.

في ذلك اليوم اندلع القتال بين لواء "باصهيب" التابع لقيادة الحزب الاشتراكي وقوات الحرس الجمهوري التابعة للقيادة في صنعاء[1].

وفي هذه الأثناء اندلع القتال على كافة المحاور والجبهات الشطرية السابقة. وفي الخامس من مايو ١٩٩٤م تم إعلان حالة الطوارئ[2]. وذلك تحسباً لتدهور الأوضاع الأمنية في ظل انفجار الموقف، والاندلاع الشامل للعمليات العسكرية.

وفي نفس اليوم انعقد مجلس النواب في صنعاء، بحضور غالبية أعضاء الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي، واتخذ قراراً بسحب الثقة من رئيس الوزراء (المنتمي للحزب الاشتراكي) [3].

كما اتخذ قراراً آخر بإسقاط الشرعية الدستورية عن نائب الرئيس (الأمين العام للحزب الاشتراكي)، واعتبار كل نشاطاته وقراراته ذات الطابع الرسمي غير دستورية ولا تمثل الجمهورية اليمنية[4].

وقد اتضح منذ الأيام الأولى لاندلاع الحرب، تقدم القوات التابعة للقيادة الوحدوية. حيث سقطت ستة ألوية عسكرية اشتراكية القيادة خلال يومين من بداية المعركة، اثنين من هذه الألوية تم تدميرهما كلياً، وأربعة ألوية حول صنعاء، انضمت إلى جيش الوحدة بكافة معداتها العسكرية[5].

وفي السادس من مايو ١٩٩٤، انعقد مجلس الرئاسة في صنعاء، في ظل غياب ممثلي الحزب الاشتراكي، وأقال عدداً من المسئولين الاشتراكيين من مناصبهم، ومن ضمنهم محافظ عدن، ووزير النفط، ووزير الدفاع[6].

في هذه الأثناء كانت الحرب الإعلامية بين الطرفين المتصارعين قد بلغت ذروتها، حيث سعى كل طرف جاهداً إلى إضعاف الموقف السياسي والعسكري للطرف الآخر اعتماداً على الأدوات الإعلامية المختلفة.

---

(١) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص ص ١١٩، ١٢٠.

(٢) الجمهورية اليمنية، الجريدة الرسمية، العدد العاشر، بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٤، ص٣ .

(٣) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص١٢٨.

(٤) الجمهورية اليمنية، الجريدة الرسمية، العدد التاسع، بتاريخ ١٥ مايو ١٩٩٤، ص٢٤.

(٥) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص١٣٠.

(٦) المرجع نفسه، ص١٣١.

فقد أذاعت وسائل الإعلام التابعة للحزب الاشتراكي بياناً تعهد فيه الحزب بإسقاط نظام صنعاء. كما صرح الحزب الاشتراكي في عدن، أن المعارك الأهلية قد بدأت في كل من صنعاء وتعز وحجه والحديدة، وأن قتال الشوارع يدور بضراوة بين مقاتلي الحزب الاشتراكي وقوات الأمن والجيش وأن الطرق المؤدية إلى صنعاء مقطوعة. كما صرح الحزب الاشتراكي باستيلائه على عدد من المدن والقرى، والوحدات العسكرية في مناطق الشمال والجنوب، وأن الرئيس محاصر في صنعاء. كما ألقى الأمين العام للحزب الاشتراكي خطاباً أكد فيه أن الحرب الحقيقية لم تبدأ بعد، وأنه على استعداد لنقل المعركة من مناطق الأطراف إلى أبواب قصر الرئاسة في صنعاء[١].

وعلى الجانب الآخر أذاعت وسائل الإعلام التابعة لصنعاء، العديد من البيانات الرسمية التي حملت الحزب الاشتراكي مسؤولية تدهور الأوضاع، واصفةً إياه بأنه محور الشر، ووصفت بياناته بأنها أكاذيب وأباطيل. كما أبرزت انتصارات القوات الوحدوية[٢].

وعلى المستوى السياسي، تقدمت خمسة أحزاب معارضة بمبادرة تستهدف وقف الصراع وإنقاذ الحزب الاشتراكي. وقد دعت هذه المبادرة إلى الوقف الفوري للعمليات الحربية، وإلغاء مؤسسات السلطة القائمة لعجزها عن حل الأزمة، والإسراع في تشكيل حكومة إنقاذ وطني.

كما اجتمع المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في عدن، لغرض تدارس الموقف، واتخاذ قرارات تؤدي إلى وقف إطلاق النار، والخروج من المأذق، واقترح أن تستقيل قيادة الحزب الاشتراكي، وأن تتولى قيادة جديدة التفاوض مع الرئيس في صنعاء. إلا أن هذا الرأي الذي كان من الممكن أن يوقف الحرب تم رفضه من قبل قيادة الحزب الاشتراكي[٣].

وفي ١٧ مايو ١٩٩٤ تعرضت قوات الحزب الاشتراكي لانتكاسة كبيرة بسقوط معسكر "العند" والذي كان يعد أقوى قاعدة عسكرية للحزب الاشتراكي[٤].

ويبدو أن فشل قيادة الحزب الاشتراكي على المستوى العسكري قد دفعها إلى محاولة تحقيق أي نجاح على المستوى السياسي.

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ١٣١، ١٣٢.

(٢) يوميات الحرب، مرجع سابق، ص ص ٤٦- ٨٢ .

(٣) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص ص ١٤٤، ١٤٥.

(٤) يحيى السدمي، مرجع سابق، ص ص ١٩٥، ١٩٦.

فقامت هذه القيادة في ٢١ مايو ١٩٩٤ بإعلان الانفصال، وقيام دولة مستقلة في المحافظات الخاضعة لسيطرتها، وهي حضرموت والمهرة وعدن وأجزاء من محافظتي لحج وشبوه[١].

وقد اعتقدت قيادة الحزب الاشتراكي أن إعلان الإنفصال، وحصول الدولة الجديدة على الشخصية القانونية والاعتراف الدولي، سوف يدفع المجتمع الدولي إلى الضغط من أجل وقف الحرب وانسحاب القوات المسلحة إلى مواقعها الشطرية السابقة، بما يعني عملياً عودة التشطير.

وتصاعدت ردود الفعل على إعلان الانفصال، على المستوى اليمني، حيث صدر عن الإجتماع المشترك لمجلس الرئاسة، وهيئة رئاسة مجلس النواب، ومجلس الوزراء بيان أكد على اعتبار إعلان الانفصال خيانة عظمى، وخرقاً لدستور الجمهورية اليمنية وخروجاً عن الإرادة الجماعية للشعب. كما أكد على اعتبار أي تعامل أياً كان نوعه من أي جهة كانت مع قيادة الحزب الاشتراكي الانفصالية يعتبر عملاً معادياً للشعب اليمني، وتدخلاً مرفوضاً في الشؤون الداخلية للجمهورية اليمنية[٢].

وعلى عكس ما توقعت قيادة الحزب الاشتراكي، أتى إعلان الانفصال بنتائج عكسية قوية على موقف الحزب ووضعه العسكري.

فقد أعلن عدد من الأحزاب اليمنية استنكاره لموقف الحزب الاشتراكي. وتزايد عدد الذين أعلنوا استقالاتهم من عضوية الحزب الاشتراكي في معظم المحافظات اليمنية. كما أعلنت أربعة ألوية من القوات التابعة لقيادة الحزب الاشتراكي انضمامها إلى القوات الوحدوية[٣].

وفي ٢٣ مايو ١٩٩٤ صدر عن النائب العام للجمهورية اليمنية أمر بالقبض القهري على مجموعة مكونة من ١٦ شخصاً من قيادات الحزب الاشتراكي وعلى رأسها الأمين العام للحزب، بتهمة الخيانة العظمى[٤].

---

(١) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص١٦٩.

(٢) يوميات الحرب، مرجع سابق، ص ص ١٣٦- ١٣٨.

(٣) يحيى السدمي، مرجع سابق، ص٢٠٨.

(٤) محمد عبده قايد وآخرون (إعداد)، مرجع سابق، ص٣٢٣.

وفي نفس اليوم صدر قرار جمهوري بإعلان العفو العام عن المتورطين في الأعمال العسكرية فيما عدا مجموعة الـ ١٦[١]. وذلك في محاولة لإعطاء فرصة للخاضعين لقيادة الحزب الاشتراكي لمراجعة موقفهم، والكف عن القتال ووضع حد للصراع.

وفي محاولة لوقف القتال، أصدر مجلس الأمن الدولي في ١ يونيو ٩٤ القرار رقم ٩٢٤ بشأن الوضع في الجمهورية اليمنية، وقد حث هذا القرار على التوقف عن توريد الأسلحة للطرفين المتنازعين، وحل الخلافات بالطرق السلمية، والوقف الفوري لإطلاق النار[٢].

وفي إطار سعي قيادة الحزب الاشتراكي لتأكيد الانفصال، تم تشكيل جمعية وطنية، وحكومة انفصالية لما سمي بجمهورية اليمن الديمقراطية وذلك في يومي ١، ٢ يونيو ١٩٩٤[٣].

وفي ٣٠ يونيو ١٩٩٤، تم التوقيع في موسكو على اتفاق وقف إطلاق النار في اليمن، برعاية جمهورية روسيا الاتحادية. كما أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٩٣١ بشأن الوضع في الجمهورية اليمنية، ودعا فيه إلى الإيقاف الفعلي لكل العمليات العسكرية البحرية والبرية والجوية، وكلف المجلس الأمين العام للأمم المتحدة بمتابعة المحادثات من أجل إيجاد آلية لمراقبة وقف إطلاق النار، على أن تكون هذه الآلية مقبولة من اليمنيين[٤].

ولم يلتزم الطرفان المتصارعان بإيقاف العمليات العسكرية. واستمر القتال حتي انتهت الحرب بسقوط آخر معاقل القوات التابعة لقيادة الحزب الاشتراكي في ٧ يوليو ١٩٩٤م.

رابعاً: مرحلة التسوية:

في هذه المرحلة تم إنهاء الصراع بصورة كاملة، حيث أحكمت القوات الوحدوية سيطرتها التامة على آخر المواقع والمعسكرات التابعة للقيادة الانفصالية للحزب الاشتراكي في كل أحياء مدينة عدن في ٧ يوليو ١٩٩٤م. وانتهت بذلك كافة العمليات العسكرية بين القوات الوحدوية والقوات الانفصالية[*].

---

(١) الجمهورية اليمنية، الجريدة الرسمية، العدد العاشر، بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٤، ص١.

(٢) محمد عبده قايد وآخرون (إعداد)، مرجع سابق، ص٣٢٣.

(٣) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص ص ٢٢٤- ٢٢٧.

(٤) محمد عبده قايد وآخرون (إعداد)، مرجع سابق، ص٣٢٤.

(*) استند الباحث في تسميته للجبهة الأولى بـ"الوحدوية" إلى ما أطلقته هذه الجبهة على نفسها وإعلانها الدفاع عن الوحدة والشرعية. واستند في تسميته للجبهة الثانية بـ"الانفصالية" إلى قيام هذه الجبهة بإعلان الانفصال أثناء الحرب.

في هذا اليوم أصدر مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية بياناً أعلن فيه اندحار القوات الانفصالية. وهنأ الشعب اليمني بالانتصار الوحدوي. وأعلن البيان انتهاء جميع العمليات العسكرية، مجدداً التأكيد على تطبيق العفو العام الصادر في ٢٣ مايو ١٩٩٤، والعمل على إعادة الحياة العامة إلى طبيعتها في المحافظات التي تضررت جراء الحرب. كما أكد البيان على أن الوحدة اليمنية لن تكون إلا أمناً واستقراراً للمنطقة(١).

المطلب الثالث

الموقف الخارجي من الأزمة

لم تكن أزمة الانفصال والحرب عام ١٩٩٤ شأناً يمنياً داخلياً خالصاً، بل كانت ذات أبعاد إقليمية ودولية متعددة. وقد تبلورت هذه الأبعاد مع بداية الأزمة السياسية، وازدادت وضوحاً أثناء الحرب. وقد تفاعلت بعض هذه الأبعاد الإقليمية والدولية مع الأبعاد الداخلية للأزمة، وأدت إلى تزايد حدة الصراع.

أولاً : موقف طرفي النزاع من التدخل الخارجي:

تراوح موقفا الطرفين المتنازعين تجاه التدخل الخارجي في الأزمة بين القبول والرفض. فقد رحبت قيادة الحزب الاشتراكي بالتدخل الخارجي، واعتبرته عاملاً مساعداً لتحقيق أهدافها. وسعت هذه القيادة منذ الإرهاصات الأولى للأزمة إلى حشد التأييد الإقليمي والدولي إلى جانبها. وفي هذا الإطار قام كل من الأمين العام للحزب الاشتراكي وعدد من قيادات الحزب بالعديد من الجولات الإقليمية والدولية طلباً للمساندة والتأييد.

وكان الحزب الاشتراكي قد نشط في تصعيد الموقف الخارجي والعمل الدبلوماسي في الدول العربية وغيرها لكسب تعاطف الأنظمة إلى جانبه، منذ انتهاء حرب الخليج الثانية. وقد ساعده على ذلك ثلاثة أمور هي: تحديد الهدف والخطة المبكرة. وامتلاكه معظم رجال السلك الدبلوماسي اليمني في الخارج. وتزكيته من الأنظمة العربية المجاورة(٢).

---

(١) يوميات الحرب، مرجع سابق، ص ص ٢٦٤- ٢٦٦.

(٢) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الأول، ص٢٧٧.

وعلى سبيل المثال قام الأمين العام للحزب الاشتراكي وبعض القادة الاشـتراكيين – بعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق – بزيارة لعدد من الدول التي كان لأنظمتها موقف مضاد من الوحدة منذ أزمة الخليج الثانية[1].

واللافت للنظر في هذا الإطار، أن الحزب الاشتراكي قد عوّل كثيـراً علـى الـدعم السعودي، ولجأ لهذا الدعم منذ بداية الأزمة، بالرغم من تناقض ذلك مـع قناعـات الحـزب السابقة والتي اعتبرت الجار السعودي "العدو التاريخي" لليمن.

وعلى الجانب الآخر، رفضت القيادة اليمنية (الوحدوية) أي تـدخلات خارجيـة فـي الأزمة، التي اعتبرتها شأناً يمنياً داخلياً خالصاً. واعتبرت أن أي تدخل خارجي فـي الأزمـة يعتبر عملياً نوعاً من التأييد للتشطير، وتهديداً للوحدة.

واعتبرت القيادة اليمنية، أن ما يجري في اليمن هو قضية داخلية لا يجـوز التـدخل فيها، وأنها حالة تمرد وإرهاب من قبل الحزب الاشتراكي، ودعت الجامعة العربية ومجلـس التعاون الخليجي للحياد[2].

لكن مع تزايد الضغوط الخارجية على القيادة اليمنية، اضطرت هذه القيادة إلى قبـول بعض التدخلات الخارجية المتمثلة في الوساطات العربية. وقد دفعها إلى ذلك: الخـشية مـن العزلة السياسية في حالة رفض الوساطات العربية. والخوف من حدوث مفاجأت على مستوى العمليات العسكرية نظراً لحجم القوة التي تسيطر عليها قيادة الحزب الاشتراكي. والخشية من تأثيرات دول الخليج والدول الغربية فـي الأمم المتحدة، وخاصةً بعد أن هـددت الولايـات المتحدة بعدم سماحها باجتياز الخط الأحمر في عدن[3].

ثانياً: موقف الأطراف الإقليمية من الأزمة:

لعبت الأطراف الإقليمية دوراً مهماً في أزمة الانفصال والحرب الأهلية عام ١٩٩٤م. حيث اتخذت دول الخليج فيما عدا قطر موقفاً مؤيداً لقيادة الحزب الاشتراكي.

إن السبب الأهم الذي دفع الدول الخليجية إلى مساندة قيادة الحزب الاشـتراكي ضـد القيادة في صنعاء، كان ناجماً عن موقف صنعاء خلال أزمة الخليج الثانية. والـذي أعتبـر

---

(١) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص١٢١.

(٢) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص١٣٩.

(٣) علي عبد القوي الغفاري، مرجع سابق، ص٢٧٩.

مسانداً للعراق. حيث أثارت الدعوة اليمنية للتوصل إلى "حل عربي" للأزمة غضب السعوديين. وكان الشائع في حينه أن مساندة صنعاء للعراق قد عكست وجهة نظر الرأي العام في اليمن(١).

وعلى المستوى السياسي، أيدت الدول الخليجية المبادرات السياسية التي رأت أنها تصب في مصلحة قيادة الحزب الاشتراكي.

حيث أيدت الدول الخليجية المبادرة المصرية بدعوة جامعة الدول العربية للأنعقاد في ٧ مايو ١٩٩٤، والمطالبة بإرسال قوات عربية إلى اليمن للفصل بين الجانبين المتنازعين(٢).

وقد سعت السعودية عبر سفيرها في واشنطن لإستصدار قرار ملزم من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار. لكن الولايات المتحدة رفضت صيغتة الإلزامية، وعدلته إلى دعوة من مجلس الأمن إلى وقف إطلاق النار(٣).

وفي الخامس من يونيو ١٩٩٤ أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ما سمي بـ "إعلان أبها" والذي لم يتضمن الإشارة إلى الأسم الشرعي للجمهورية اليمنية. كما ورد فيه أن الوحدة اليمنية لا يمكن أن تستمر إلا بالتراضي. وقد احتجت الحكومة اليمنية على ما ورد في هذا البيان واعتبرته تدخلاً في الشئون الداخلية لليمن(٤).

وعلى المستوى العسكري، قامت بعض الدول الخليجية بدعم القوى التابعة لقيادة الحزب الاشتراكي عسكرياً، وقد يكون من ضمن هذا الدعم شراء طائرات حربية من طراز ميج ٢٩. كما قدمت الدول المجاورة الملاز للقيادة الاشتراكية ولمن تبقى من قواتها المسلحة عقب هزيمتها(٥).

وفيما يتعلق بمواقف الأطراف الإقليمية الأخري تجاه الأزمة، كان الموقف المصري متخوفاً من الحرب، باعتبارها تفرض الوحدة بالقوة، وهذه صورة شبه استعمارية، وأن الوحدة لا تفرض بالقوة(٦). لذلك دعت مصر إلى وقف إطلاق النار والفصل بين القوات. وبادرت

(١) مارك ن. كاتز، القوى الخارجية والحرب الأهلية في اليمن، في جمال سند السويدي (إعداد)، مرجع سابق، ص١٠٤.

(٢) زايد جابر وآخرون، علي عبد الله صالح: ٢٥ عاماً من القيادة والسياسة، مرجع سابق، ص١٨٤.

(٣) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص ص ١٩٦، ١٩٧.

(٤) يحيى السدمي، مرجع سابق، ص٢٢٦.

(٥) مارك ن. كاتز، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٦) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص١٧٤.

بدعوة جامعة الدول العربية للإنعقاد، والمطالبة باتخاذ قرار بإرسال قوات عربية للفصل بين الجانبين. وهو ما رفضه اليمن بشدة كونه سيضر بالوحدة، ويؤدي إلى اعتراف بوضع سياسي دولي للحزب الاشتراكي. الأمر الذي أدى إلى تراجع مصر عن فكرة إرسال قوات عربية إلى اليمن، وأعقب ذلك تراجع جامعة الدول العربية وأمينها العام عن نفس الفكرة[١].

والمفارقة أن موقف مصر – ذات الثقل القومي والتاريخي في المنطقة العربية – قد بدا في التحليل الأخير مسانداً لقيادة الحزب الاشتراكي، وفي غير صالح الوحدة اليمنية. ويمكن إرجاع ذلك إلى ضغوط الدول الخليجية على مصر لاتخاذ هذا الموقف.

وعلى الجانب الآخر اتخذت بعض الدول موقفاً مسانداً لحكومة الوحدة خلال الأزمة. حيث لم تؤيد قطر الدعوة التي وجهتها دول مجلس التعاون الخليجي إلى وقف إطلاق النار في اليمن، كما قدمت المعونات المالية إلى حكومة صنعاء أثناء الصراع. كما دعم الأردن حكومة الوحدة، وتردد أن أفراد من سلاح الجو الأردني ساعدوا في صيانة طائرات "إف -٥" في اليمن خلال الحرب. كما أعلنت كل من السودان وليبيا وإيران تأييدها لحكومة الوحدة. كما يذكر هنا أن العالم العربي وقف سياسياً بجانب حكومة الوحدة عندما رفض الاعتراف بانفصال الجنوب[٢].

ثالثاً: موقف القوى الدولية الكبرى من الأزمة:

تبلور الموقف الأمريكي تجاه أزمة الانفصال والحرب عام ١٩٩٤، من خلال البيانات التي كانت تصدر عن الحكومة الأمريكية، ومن خلال اتصالاتها بطرفي الأزمة الذين كان كل منهما حريصاً على معرفة الموقف الأمريكي ومحاولة استمالته لصالحه إن أمكن.

وقد ساهمت الولايات المتحدة أثناء الأزمة السياسية التي سبقت الحرب – عبر سفارتها في صنعاء – في جهود الوساطة التي بذلتها جهات عديدة لتخفيف التوتر، حيث شارك الملحق العسكري الأمريكي في اللجان الأمنية التي كانت تقوم بمراقبة التحركات العسكرية لطرفي الأزمة. ولم يتغير الموقف الأمريكي بعد نشوب الحرب، وظل منسجماً مع جهود الوساطة التي بذلت قبل إندلاع الحرب بين طرفي النزاع، باستثناء حالات معينة كانت نتيجة لردود أفعال على أعمال حربية محدودة، كمعارضة اقتحام عدن عسكرياً أثناء حصارها، إذ مارست الولايات المتحدة خلال تلك الفترة ضغوطاً شديدة على صنعاء لوقف

(١) زايد جابر وآخرون، علي عبد الله صالح: ٢٥ عاماً من القيادة والسياسة، مرجع سابق، ص١٨٤.
(٢) مارك ن. كاتز، مرجع سابق، ص ص ١٠٥ – ١٠٧.

الحرب، وحملتها مسئولية استمرارها، كما تشددت لهجة الولايات المتحدة تجاه اليمن استجابةً لرغبة حلفائها من دول الخليج(١).

وقد عارضت الولايات المتحدة محاولة الانفصال التي أعلنتها قيادة الحزب الاشتراكي في مايو ١٩٩٤، وأعلنت الولايات المتحدة أن الانفصال لن يحظى بتأييد دولي، وأنه لا يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، لاسيما وأن قرار الانفصال قد تم اتخاذه وسط المعارك العسكرية بدون أساس أو مصوغ قانوني. ولعبت الولايات المتحدة دوراً مهماً في إقناع الدول الخليجية بعدم مساندة الانفصال واعتبار أزمة اليمن شأن داخلي لا يجب التدخل فيه بشكل مباشر. لذلك وقفت الولايات المتحدة مع قراري مجلس الأمن ٩٢٤ و٩٣١ بشأن تسوية القضية اليمنية بالطرق السلمية والحوار(٢).

ويمكن فهم الموقف الأمريكي – المساند للوحدة – في إطار اعتياد الولايات المتحدة على النظر بتحفظ أو بعداء إلى المحاولات الانفصالية منذ الحرب الأهلية الأمريكية. والرؤية الأمريكية بعيدة المدى حول مدى تأثير الأوضاع في اليمن على أمن المملكة العربية السعودية والذي يعتبر مسألة حيوية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

– وبالنسبة للموقف الروسي من حرب ١٩٩٤ وإن كان ينقصه الوضوح، إلا أن جهات رسمية في وزارة الخارجية اليمنية أكدت أن روسيا أبلغت اليمن رفضها للانفصال وتأييدها لإستمرار الوحدة. وقد أكد ذلك الموقف عدم قيام روسيا باستضافة أي من الزعامات الانفصالية، وغياب دعمها الإعلامي للمشروع الإنفصالي لهذه الزعامات(٣).

كذلك قامت روسيا بمبادرة دبلوماسية لحل النزاع، وذلك برعايتها لتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين المتنازعين في اليمن، في ٣٠ يونيو ١٩٩٤ في موسكو(٤).

– أما الموقف البريطاني فقد انحاز بوضوح إلى جانب قيادة الحزب الاشتراكي. واتسمت تصريحات المسئولين البريطانين بالقوة في نقد حكومة صنعاء، كما جمدت بريطانيا المساعدات التي كانت تقدمها لليمن والتي كانت تبلغ ٢ مليون جنيه إسترليني. ولكن رغم

---

(١) زايد جابر وآخرون، اليمن والدول الكبرى، مرجع سابق، ص ص ٣٩، ٤٠.

(٢) علي عبد القوي الغفاري، الدبلوماسية اليمنية (١٩٠٠ – ٢٠٠٠)، (صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص ١٩٣.

(٣) زايد جابر وآخرون، اليمن والدول الكبرى، مرجع سابق، ص١٢٦.

(٤) محمد عبده قايد وآخرون (إعداد)، مرجع سابق، ص٣٢٤.

التعاطف البريطاني الواضح مع الحزب الاشتراكي، ورغبتها في انتصاره، إلا أنها لم تتورط في اتخاذ قرارات قوية مؤيدة للإنفصال. واكتفت بريطانيا بمحاولة الضغط على حكومة صنعاء وإظهار التأييد للحزب الاشتراكي، لكن هذا التأييد لم يصل إلى حد الاعتراف بالانفصال[1].

- وفيما يتعلق بالموقف الفرنسي من حرب ١٩٩٤، فقد اتسم بتأييده لحكومة الوحدة، حيث اعترضت فرنسا على مشروع قرار قدمته بعض الأطراف الإقليمية لمجلس الأمن، يتم بموجبه ارسال مراقبين دوليين لوقف إطلاق النار في اليمن، كذلك نشرت فرنسا عام ١٩٩٤ مذكرة أعربت فيها عن تحفظها على إنشاء كيان انفصالي في الجنوب اليمني[2].

- كذلك وقفت الصين موقفاً مؤيداً لحكومة الوحدة خلال حرب ١٩٩٤، حيث أكدت الصين على موقفها الداعم لوحدة اليمن. ودعت من خلال مندوبها في مجلس الأمن الدولي إلى استعادة السلام والاستقرار في اليمن، وإيقاف الحرب[3].

رابعاً: موقف المنظمات الدولية من الأزمة:

أ- موقف جامعة الدول العربية:

لم تستطع الجامعة العربية اتخاذ موقف حاسم ومؤثر لنزع فتيل الأزمة في اليمن، واتسم موقفها تجاه اندلاع الحرب في عام ١٩٩٤ بعدم الفعالية، حيث لم تتح لها فرصة لعب دور محوري ومؤثر لتسوية الصراع، نتيجة لرفض الحكومة اليمنية لتدخل الجامعة في الأزمة، وتمسكها الشديد بميثاق الجامعة الذي يؤكد على عدم جواز التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

وقد حاولت الجامعة العربية القيام بوساطة لحل الأزمة اليمنية سلمياً، ولكن مساعيها باءت بالفشل. وبعد مشاورات مصر والإمارات العربية حول إرسال قوات عربية إلى اليمن للفصل بين القوات، طلبت مصر عقد اجتماع طارئ للجامعة العربية، وطالبت ببحث الأزمة اليمنية وإمكانية إرسال قوات عربية إلى اليمن، الأمر الذي عارضته القيادة اليمنية بشدة، وتراجعت مصر والجامعة العربية عنه فيما بعد[4].

---

(١) زايد جابر وآخرون، اليمن والدول الكبرى، مرجع سابق، ص ص ٢٧٩- ٢٨١.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٤١٦، ٤١٧.

(٣) المرجع نفسه، ص٤٦٨.

(٤) زايد جابر وآخرون، علي عبد الله صالح: ٢٥ عاماً من القيادة والسياسة، مرجع سابق، ص ص ١٨٦، ١٨٧.

ونتيجة للضغوط المصرية والخليجية، لم تصدر الجامعة العربية بياناً لإدانة الانفصال، وكرست جهودها لمحاولة وقف إطلاق النار. حيث أرسل الأمين العام وفداً رفيع المستوي إلى اليمن لوقف إطلاق النار، في الوقت الذي كانت فيه القوات الوحدوية على وشك حسم المعركة. وقد وصل الوفد بعد انتهاء العمليات العسكرية وهزيمة الانفصاليين[١].

ب- موقف مجلس الأمن الدولي:

لم يختلف موقف مجلس الأمن الدولي كثيراً عن موقف جامعة الدول العربية، فقد فشل في تهدئة الأزمة اليمنية عام ١٩٩٤، واقتصر دوره فيها على إصدار القرارين ٩٢٤، ٩٣١.

حيث أصدر مجلس الأمن في ٢ يونيو ١٩٩٤ القرار رقم ٩٢٤ بشأن الحالة في الجمهورية اليمنية، بناءً على طلب تقدمت به مصر وخمس دول خليجية. وقد حث هذا القرار على التوقف عن توريد الأسلحة لليمن، وحل الخلافات بالطرق السلمية، والوقف الفوري لإطلاق النار[٢].

وفي ٣٠ يونيو ١٩٩٤، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٩٣١، ودعا فيه إلى وقف فعلي لكل العمليات العسكرية البحرية والبرية والجوية في اليمن، وكلف المجلس الأمين العام للأمم المتحدة بمتابعة المحادثات من أجل ايجاد آلية لمراقبة وقف إطلاق النار والتي يمكن أن تتضمن مراقبين عسكريين، على أن تكون الآلية مقبولة من اليمنيين، ويفضل أن تشترك فيها بلدان من المنطقة[٣].

وقد حاول كل من الطرفين المتصارعين استغلال قراري مجلس الأمن السابقين لتدعيم موقفه، إلا أن هذين القرارين لم يكن لهما تأثير ملموس على مجريات الصراع الذي تم حسمه عسكرياً.

بعد العرض السابق للموقف الخارجي تجاه أزمة الإنفصال والحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤، يمكن القول إنه مهما تكن الأبعاد الإقليمية والدولية لهذه الأزمة، إلا أن جذورها تكمن بالأساس في الخلافات الداخلية.

---

(١) قحطان الحمداني، "الجامعة العربية والوحدة اليمنية"، مجلة الثوابت (صنعاء)، العدد ١٢، أبريل – يونيو ١٩٩٨، ص٦٥.

(٢) محمد عيده قايد وآخرون (إعداد)، مرجع سابق، ص٣٢٣.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٢٤.

لكن الأبعاد الإقليمية والدولية لهذه الأزمة قد حملت في طياتها دلالة مهمة ذات علاقة بالتكامل السياسي في اليمن، وهي: أن كل طرف من طرفي النزاع قد سعى للحصول على الدعم الخارجي لموقفه، الأمر الذي يعتبر مؤشراً على انخفاض التكامل.

فإذا كان اعتماد الأطراف المتنافسة في الحصول على الدعم على جماعات أو مناطق جغرافية داخلية يعد مؤشراً على انخفاض التكامل، فإن اعتماد تلك الأطراف على قوى خارجية للحصول على هذا الدعم، يُعد مؤشراً أكثر قوة ودلالة على انخفاض التكامل.

الفصل الرابع

تداعيات الحرب الأهلية اليمنية

- ١٩٩٤ على التكامل السياسي

الفصل الرابع

تداعيات الحرب الأهلية اليمنية – ١٩٩٤ على التكامل السياسي

يتناول هذا الفصل تداعيات الحرب الأهلية اليمنية – ١٩٩٤ على التكامل السياسي في اليمن، وذلك بتحليل تداعيات تلك الحرب علي القبلية السياسية مروراً بتداعياتها على التكامل داخل المؤسسات الرسمية، وعلى التكامل المناطقي أو الجهوي وانتهاءً بتداعيات هذه الحرب على الخطاب السياسي السائد والحوار بين الأحزاب.

المبحث الأول

الحرب الأهلية اليمنية - ١٩٩٤ والقبلية السياسية

المطلب الأول

القبيلة والدولة في اليمن

تعد القبيلة مكوناً أساسياً مهماً في المجتمع اليمني، كما أنها من أكثر العناصر السياسية فعالية، كما تعتبر أهم المتغيرات التفسيرية للواقع الاجتماعي والسياسي اليمني. وقد تمتعت القبيلة بحضور قوي ومؤثر في مجريات العديد من الأحداث والتطورات اليمنية القديمة والحديثة والمعاصرة.

فالقبيلة في اليمن ليست تجمعاً سكانياً، تربطها عصبية معينة فحسب، وإنما هي نظام متكامل له قوانينه وتقاليده وله نظام انتخابي، ونظام توزيع للأعمال بين فئاته كما أن له نظاماً تعاونياً وتحديداً دقيقاً للحقوق والواجبات[١].

وفي المجتمع اليمني ما زالت القبيلة من الظواهر الحية المؤثرة في الحياة الاجتماعية والسياسية بوصفها حقيقة وحالة ذهنية تربط الأشخاص فيما بينهم، بحكم ذلك الشعور السائد بكونهم ينتمون جميعاً إلى أصل قبلي واحد، وتربطهم مصالح مشتركة. ولا تزال كل قبيلة تتمتع بنفوذها وتملك أراضيها وأسواقها الخاصة بها ولها محاكمها وعاداتها وتقاليدها وشيخها[٢].

---

(١) محمد عبدالملك المتوكل، ندوة: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص٥٨٨.

(٢) أحمد صالح الصياد، مرجع سابق، ص٧٩.

أولاً: ملامح البناء القبلي في اليمن:

تتسم الخارطة القبلية اليمنية بالتنوع والتعدد إلى حد كبير. حيث تشير بعض التقديرات إلى أنه توجد في اليمن حوالى ٢٠٠ قبيلة. ويبلغ عدد القبائل في المناطق الشمالية ١٦٨ قبيلة، منها ١٤١ قبيلة تقطن المناطق الجبلية، و٢٧ قبيلة تعيش في المنطقة الساحلية. وتوجد في المناطق الجنوبية حوالى ٢٥ قبيلة(١).

ورغم غياب الإحصاءات الرسمية عن حجم القبائل في المجتمع اليمني، إلا أن البعض يذهب إلى أن القبائل اليمنية تشكل ما يقرب من ٨٥٪ من إجمالى سكان اليمن(٢).

ويوجد في شمال اليمن ثلاثة تجمعات قبلية كبيرة هي حاشد وبكيل ومذحج. وفي جنوب اليمن هناك قبائل يمكن إلحاقها بالتجمع الأخير، وهناك قبائل تدخل في تجمعات متفرقة من شبوه إلى عمان، وقبائل تتمسك بشكل لافت بعزلتها خاصة يافع "حاشد الجنوب"(٣).

ويعتبر تجمع قبائل حاشد وتجمع قبائل بكيل أشهر قبائل اليمن وأكثرها نفوذاً وتأثيراً. ويضم هذان التجمعان ما يعرف بالقبائل الأصلية، بالإضافة إلى القبائل التي ارتبطت بهذه القبائل الأصلية بروابط سياسية، وأصبحت ضمن تركيبها السياسي والاقتصادي بالرغم من أنها لم تكن ترتبط بها قرابياً.

حيث تتكون قبائل حاشد الأصلية من أربع قبائل هي "خارف" و"بني صريم"، و"عذر"، و"العصيمات". بينما توجد قبائل أخرى يطلق عليها اسم القبائل "المتحيشدة" وترتبط مع قبائل حاشد بروابط سياسية واقتصادية واحدة وتشاركها في النسب العام بغض النظر عن علاقاتها النسبية الأصلية(٤).

كذلك يضم تجمع قبائل بكيل ما يعرف بقبائل بكيل "الأصلية"، وما يعرف بالقبائل "المتبيكلة" أي المرتبطة بقبائل بكيل الأصلية عن طريق التحالفات. وتتكون قبائل بكيل

---

(١) أوليج جيراسيموف، "القبلية في اليمن"، ترجمة محمد سعيد عبده، قضايا العصر (عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر)، أبريل ١٩٨٩، ص١٣٠.

(٢) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص١٥١.

(٣) بول ك. دريش، العامل القبلي في الأزمة اليمنية، في جمال سند السويدي (إعداد) مرجع سابق، ص٤٤.

(٤) محمد بهاء الدين الغمري، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: اليمن دراسة مقارنة، (القاهرة: مطبعة الأخوان الأشقاء، ١٩٩٥)، ص١٦٠.

الرئيسية أو الأصلية من قبائل: "أرحب، ونهم، وشاكر المعروفة في الوقت الحاضر بذو غيلان وذو محمد وذو حسين، وقبيلة همدان الشام"(١).

ويرتبط أعضاء كل من تجمعي حاشد وبكيل بنوع من العلاقات التي تربطهم ببعضهم بحكم الجوار والولاء القبلي، وأيضاً إنطلاقاً من علاقة الندية التي يرتكز عليها البناء السياسي في المجتمع القبلي اليمني(٢).

ويتكون تجمع قبائل "مذحج" من عدد من القبائل منها "عنس، ومراد، والحـدأ". وقـد سكنت المنطقة الشرقية المنحدرة إلى أطراف الربع الخالي. وتبدأ حدودها من منطقة "البيضاء" حالياً، وتمتد باتجاه الشمال الشرقي إلى "الجوف". وقد فقدت مذحج تحالفاتهـا القديمـة رغـم رسوخ واستمرار تقاليدها وأعرافها في جزء منها كقبيلتي "مراد" و"الحدأ". وقـد كـان لقيـام الكيانات السياسسية والحدود المصطنعة في الجزيرة العربية أثر كبير فـي تـشتيت القبائـل "المذحجية" وتغيير تحالفاتها مما دفعها إلى عقد تحالفات جديدة عند الضرورة مع قبائل "بكيل" القاطنة في المنطقة الشرقية من خط "صنعاء – صعدة" والأقرب إلى بعض مناطق "مذحج"(٣).

أما في المناطق الجنوبية والغربية من اليمن فقد كانت تقوم تكتلات أو تحالفات قبليـة بين كل مجموعة من القبائل التي تسكن أراضي متقاربة. مثل: تحالف قبائـل "المهـرة" فـي منطقة المهرة، وتحالف قبائل "حضرموت" في منطقة حضرموت. وتحالف قبائل "العوالق" في المنطقة الغربية(٤).

وفيما يتعلق بالبناء الداخلي للقبيلة، يلاحظ أعتماد نظام القبيلة على تسلسل معين بـدءاً من الفرد فالأسرة، فالعشيرة، فالقبيلة. وشيخ القبيلة هو رئيسها بالوراثة، وعليـه أن يرعـى مصالح القبيلة ويحل مشاكلها، وإلا اضطرت القبيلة إلى تغييره(٥).

وقد ساعدت الطبيعة الجغرافية لليمن على احتفاظ الهيكل القبلي اليمني بكيانه ونظامه الداخلي الخاص الذي اعتمد بالأساس على العادات والتقاليد العرفية.

---

(١) فضل علي أحمد أبوغانم، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير، (دمشق: مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٥)، ص٧٥.

(٢) عبدالكريم علي محمد الخطيب، مرجع سابق، ص٣٦.

(٣) رشاد العليمي، القضاء القبلي في المجتمع اليمني، (د.م): دار الوادي للنشر والتوزيع، د.ت.)، ص١٦.

(٤) محمود أبو العلا، جغرافية شبه جزيرة العرب، الجزء الرابع، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المـصرية، ط٢، ١٩٨٩)، ص ص ٦٣– ٧١.

(٥) فضل علي أحمد أبو غانم، القبيلة والدولة في اليمن، (القاهرة: دار المنار للطباعة والنـشر والتوزيـع، ١٩٩٠)، ص ٧٩.

وقد بقيت القبائل اليمنية مستقلة لفترة طويلة من الزمن. لذلك استطاعت الاحتفاظ بالعادات والقيم التقليدية التي ترجع نشأتها إلى النظم القانونية لما قبل الإسلام، فكان العرف – أو ما يسمي بحكم القبائل – ولا يزال حتى الوقت الراهن هو الأكثر شيوعاً في الوسط القبلي(١).

وفي الغالب يتقاطع الانتماء القبلي والانتماء الطائفي أو المذهبي في اليمن، فتتوزع القبائل بين المذهب الزيدي (الهادوي)، والمذهب الشافعي، والمذهب الإسماعيلي.

حيث تتباين القبائل اليمنية من حيث انتمائها الديني (زيدية – شيعية، شافعية – سنية).. وتنتشر القبائل الزيدية في شمال وشمال شرق البلاد، وأكبر هذه القبائل "حاشد وبكيل"، أما القبائل الشافعية فتتركز في الجنوب والجنوب الغربي وأكبر هذه القبائل "الزرانيق" التي تقطن منطقة "تهامة"، كما يوجد عدد قليل من القبائل الإسماعيلية(٢).

ويحتل الوعي العصبوي مكانة مهمة في العقلية القبلية اليمنية، ويطغى في معظم الأحيان على ما عداه من القيم والاعتبارات.

حيث تتحدد العصبية القبلية من خلال الاعتقاد بوجود النسب المستقل لكل قبيلة، وبالسيطرة على الأرض التي تسكنها القبيلة، وما يرتبط بتلك السيطرة من حق الاستقلال في استغلال المصادر الاقتصادية فيها باعتبارها ملكاً خاصاً للقبيلة(٣).

وينعكس الوعي العصبوي على الكثير من جوانب الحياة اليمنية الاجتماعية والسياسية، ويلعب دوراً محورياً في العديد من التفاعلات والخلافات، حيث كثيراً ما يؤدي إلى نشوب المنازعات والحروب القبلية.

ثانياً: سمات القبيلة اليمنية:

تتسم القبيلة اليمنية بعدد من السمات ذات الانعكاسات بالغة الدلالة على الواقع الاجتماعي والسياسي في اليمن. حيث تتسم القبيلة اليمنية بأنها: مستقرة، وعصبوية الثقافة، ولاسلمية النزعة، وسياسية التوجه، ويمكن توضيح هذه السمات كما يلي:

---

(١) إلينا جلوبوفسكايا، "الدولة والقبائل في شمال اليمن في العقد السادس والسابع من القرن العشرين"، ترجمة محمد عبدالواحد الميتمي، دراسات يمنية (صنعاء)، عدد ٢١، ١٩٨٧، ص ص ١٢٦، ١٢٧.

(٢) بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، مرجع سابق، ص٦٦.

(٣) فضل علي أحمد أبو غانم، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير، مرجع سابق، ص٩٠.

١- القبيلة اليمنية مستقرة:

تتسم الغالبية العظمى من القبائل اليمنية بالاستقرار في مناطق محددة خاصة بها. حتى أصبحت تلك المناطق تعرف بأسم القبائل الكبيرة التي استقرت فيها.

فمنطقة "حمير" مثلاً تنسب إلى قبيلة "حمير" ومنطقة "همدان" سميت باسم قبيلة "همدان بن زيد" المتفرع عنها قبيلتا "حاشد" و"بكيل" المشهورتين(١).

ويرى كثير من المؤرخين والباحثين أن غالبية القبائل اليمنية قد تميزت بحياة الاستقرار، وارتبطت بالأرض والزراعة.

كما تتميز القبائل اليمنية بخصوصية مفهومها فهي قبائل مستقرة وتعرف في اللغة اليمنية القديمة بلفظة "شعب"، وتشارك الحضر كل خصائصهم، وتربطها مصالح مشتركة من سكن وزراعة وتجارة، وضرائب(٢).

ويعتبر قيام العديد من الحضارات المزدهرة على مدى التاريخ اليمني القديم، دليلاً واضحاً على مدى استقرار القبائل اليمنية وارتباطها بالأرض.

وإضافةً إلى الاستقرار الجغرافي الذي اتسمت به القبائل اليمنية، يلاحظ أنها اتسمت أيضاً بما يمكن تسميته استقراراً بشرياً.

حيث يرى البعض أن أهم القبائل اليمنية المعاصرة قد تكون صورة لتركيب قبلي يعود إلى ما قبل القرن الأول الميلادي على الأقل(٣).

ويعتبر الاستقرار بشقيه الجغرافي والبشري، أحد العوامل المهمة التي ساعدت على تنامي نفوذ وتأثير القبائل اليمنية، واحتفاظها بكيانها القوي. كما ساعد هذا الاستقرار أيضاً على بلورة القبائل اليمنية لنظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة.

٢- القبيلة اليمنية عصبوية الثقافة:

تتسم القبيلة اليمنية بأنها عصبوية الثقافة، أي أن ثقافتها نسبية تعلي من قيمة النسب أو العصبوية وتقدمها على ما سواها من القيم والاعتبارات.

---

(١) نزار عبد اللطيف الحديثي، أهل اليمن في صدر الإسلام، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، ص ص ٣٨- ٤٣.

(٢) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٣) قائد نعمان الشرجبي، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، مرجع سابق، ص ٥٦ .

فالقبيلة بحكم التعريف هي "جماعة من الناس يشكلون مجتمعاً محلياً، ويعلنـون أنهـم ينحدرون من سلف أو جد مشترك"(١).

أو أنها "جماعة من الناس ينتمون – حقيقة أو وهماً – إلى أصل مشترك ويـشعرون بانتسابهم إلى أب أو جد أعلى"(٢).

وبشكل عام يلعب النسب دوراً محورياً في تحديـد مكانـة الفـرد داخـل القبيلـة. حيث أن النسب من جهة الأب كان ومازال هو العامل الحاسم في الاعتراف بالمكانة القبلية(٣).

وعلى الرغم من أنه من الصعب التتبع العلمي الدقيق لرابطة النسب أو القرابة ونقائها لأي شعب من الشعوب، أو أي قبيلة من القبائل، إلا أن الكثير من الباحثين يـذهب إلـى أن القبائل اليمنية تنتسب إلى أصل مشترك، وأن هذه القبائل تربطها روابط الدم والنسب(٤).

وبغض النظر عن حقيقة أو وهم النسب أو العصبوية، فإن الواقع القبلي فـي الـيمن يشير إلى استمرارية ثقافة النسب المشترك، كما يشير إلى عمق الوعي العصبوي القبلي الذي ما زال يؤثر علي كافة نواحي الحياة اليمنية.

ويمكن ملاحظة انقسام الوعي العصبوي في اليمن إلى مستويين:

- المستوى الضيق أو الخاص: على مستوى كل قبيلة على حدة، حيث تـؤمن كـل قبيلـة بعصبويتها المستقلة التي تميزها عن غيرها من القبائل، وتُستدعى تلك العصبوية الخاصة في حالة النزاع مع القبائل الأخرى.
- المستوى الواسع أو العام: على مستوى القبائل ككل داخل المجتمع اليمني، حيـث يـشيع الاعتقاد بين القبائل اليمنية بأنها تنتسب إلى أصل واحد مشترك وتجمعها عصبوية عامـة واحدة، وتُستدعى تلك العصبوية العامة في كثير من الحالات والأحداث كحالـة الخطـر الخارجي.

---

(1) Morton H. Fried, The Nation of Tribe, (California: Community Publishing Company, 1975), P. 7.

(٢) فيليب حتى وآخرون، تاريخ العرب، الجزء الأول، (بيروت: دار الكشاف للنشر والطباعـة والتوزيـع، ط٢، ١٩٥٢)، ص٣٣ .

(٣) ثريا التركي ودونالدوكول، "مجتمع ما قبل النفط في الجزيرة العربية: فوضى قبلية أم مجتمع مركـب؟"، المستقبل العربي (بيروت)، العدد (١٤١)، نوفمبر، ١٩٩٠، ص٤٣ .

(٤) عبد الله عبد الكريم الجرافي اليمني، المقتطف من تاريخ اليمن، (بيروت: منشورات العـصر الحـديث، ط٢، ١٩٨٧)، ص ص ٥٧، ٥٨.

٣- القبيلة اليمنية لاسلمية النزعة:

تتسم غالبية القبائل اليمنية بالنزعة اللاسلمية، فهي قبائل مسلحة ومقاتلة، تمجد قيم الثأر والقتال وحمل السلاح والتمسك به.

فأهل القبائل – كما يقرر الخطاب الخلدوني – "أقرب إلى الشجاعة من أهل الحضر. وهم قائمون بالمدافعة عن أنفسهم، لا يكلونها إلى سواهم .. فهم دائماً يحملون السلاح .. قد صار لهم البأس خلقاً والشجاعة سجية"(١).

وإذا كان هذا حال القبائل في الماضي، فإن الواقع القبلي اليمني المعاصر ما زال يعبر عن وجهة النظر الخلدونية، حيث تولي القبائل اليمنية السلاح اهتماماً بالغاً، وتتمسك بقوة بحيازته(*).

وينتشر السلاح في الوسط القبلي اليمني انتشاراً واسعاً، لدرجة دفعت البعض للقول إن القبائل اليمنية تمتلك أسلحة تضاهي أسلحة الدولة الثقيلة فيما عدا الطائرات والسفن(٢).

وباستعراض القوة التسليحية والقتالية للقبائل في اليمن، يتضح أن السمة الأكثر وضوحاً للقبائل اليمنية هي النزعة الحربية القتالية الثأرية لهذه القبائل، عبر المراحل التاريخية المختلفة.

إن الأمر المؤكد والثابت تاريخياً هو أن القبائل اليمنية كانت، وما زالت، تمثل المخزون الاستراتيجي لتزويد الأنظمة السياسية اليمنية المتعاقبة بالرجال المحاربين والجيوش المقاتلة .. كما أن من أهم القيم والأعراف التي تربى عليها كثير من أبناء القبائل اليمنية هي قيم الحرب وتعظيم القتال(٣).

وتؤكد العديد من الشواهد العنيفة – مثل شيوع الاقتتال القبلي وتعدد قضايا الثأر – مدى النزعة اللاسلمية للقبائل اليمنية ومدى استمرارية هذه النزعة.

---

(١) عبدالرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق وتقديم على عبدالواحد وافى، الجزء الثاني، (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط٣، د.ت.)، ص ص ٤٧٨، ٤٧٩.

(*) لاحظ الباحث أثناء تواجده في اليمن – في مشهد يبدو مألوفاً بالنسبة لليمنيين – العديد من مظاهر التسلح، حيث يتجول شيوخ القبائل مصطحبين أطقمهم المسلحة الخاصة، كما يتجول بعض الأشخاص في الشوارع الرئيسية لصنعاء والمدن الرئيسية حاملين بنادق الكلاشينكوف، وذلك فضلاً عن الجنبية (الخنجر اليمني التقليدي) التي يتمنطق بها غالبية اليمنيين شيوخاً وشباناً وحتى أطفالاً، وعلى الرغم من أن اليمنيين ينظرون إلى الجنبية باعتبارها مظهراً فلكلورياً إلا أنها في النهاية تعتبر مظهراً تسليحياً.

(٢) سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٣) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص١٦٥.

فظاهرة الحروب القبيلة – القبلية مازالت مستمرة. حيث تشير بعض الإحصاءات إلى أن اليمن قد شهد خلال خمس سنوات فقط (منذ ١٩٩٤ – وحتى ١٩٩٨) ٢٢٦ حرباً قبليــة. ولم يقتصر الأمر على كثافة الحروب القبلية وتزايدها فحسب، بل يلاحــظ اتــساع نطاقهــا وانتشارها في كثير من المناطق اليمنية بما فيها العاصمة صنعاء. كما يلاحظ أيضاً أن ثقافــة الثأر القبلي ما تزال سائدة في الواقع الإجتماعي والسياسي اليمني، حيث يقدر البعض قــضايا الثأر بأكثر من ثمانية آلاف قضية لم تُحل بعد(١).

وقد قدرت بعض التقارير عدد ضحايا الثأر القبلي في اليمن خلال العقدين الأخيــرين بحوالى ٥٠٠٠ قتيل بمعدل يقارب ٣٠٠ قتيل سنوياً(٢).

٤- القبيلة اليمنية سياسية التوجه :

تتسم القبيلة اليمنية بأنها سياسية التوجه، فهي بحكم طبيعتها الخاصة تــشكل مفهومــاً سياسياً.

فالقبيلة اليمنية تجمع بعضاً من سمات الحزب السياسي وجماعات الضغط أو جماعات المصلحة، فهي تسعى للوصل إلى السلطة، وتشارك في صنع القرار السياسي اليمني بــشكل مباشر (وهذه من سمات الحزب السياسي). وهي كذلك تسعى للتأثير فــي صــنع القــرارات السياسية، بما يحقق مصالحها ومطالبها (وهذه من سمات جماعــات الــضغط أو جماعــات المصلحة). كما أن القبيلة اليمنية سياسية الجذور بحكم تطورها التاريخي. فتاريخيــاً كانــت القبيلة اليمنية تتحول إلى دولة قوية أو إلى مملكة بزعامة القبيلة القوية أو الغالبة. أمــا فــي التاريخ اليمني الحديث والمعاصر فإن زعماء أو مشايخ القبائل قد مارسوا ومازالوا يمارسون مهاماً سياسية عديدة، حيث شاركوا في الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة(٣).

فالقبيلة اليمنية (سياسية رغماً عنها)، فهي ذات مكونات سياسية، وحاملــة للــسياسة للأسباب الآتية(٤):

---

(١) المرجع نفسه، ص١٧٤.

(٢) نقلاً عن قناة "العربية" الإخبارية، برنامج "مهمة خاصة"، ١٩ أغسطس ٢٠٠٥، www.alarabiya.net، وفي هذا الإطار أشار أحد مشايخ قبيلة "بني صالح" إلي مسئولية الدولة عن استفحال ظاهرة الثأر القبلي، وعدم جديتها في حل هذه المشكلة الخطيرة.

(٣) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص١٩٨.

(٤) المرجع نفسه، ص ص ١٩٨– ٢٠٠.

- أسباب تاريخية :

فالقبيلة اليمنية كانت، وما تزال من أهم مكونات الدولة اليمنية. فهذه الدولة قبلية النشأه والتكوين. كما أن الغياب التاريخي للسلطة المركزية للدولة اليمنية الواحدة، قد ساعد على الحضور السياسي للقبيلة اليمنية.

- أسباب سياسية :

من أهم هذه الأسباب: غياب شرعية كثير من السلطات اليمنية الحاكمة المتعاقبة أو ضعفها، وتدني قدرتها على القيام بوظائفها تجاه المجتمع اليمني، في مقابل حضور أنظمة سياسية ظالمة، يتقمصها حاكم جائر أو سلطة مستبدة. واستمرار ظاهرة شخصانية السلطة السياسية، حيث يتم اختزال مفهوم الدولة والنظام السياسي في شخص الحاكم الفرد وقلة من أتباعه، وقيام كثير من السلطات اليمنية الحاكمة باتباع سياسة "فرق تسد" بين مكونات المجتمع اليمني، حيث يتم ضرب قبيلة بأخرى عبر قيام بعض الحكام السياسيين بتقديم العون السياسي لبعض القبائل الضعيفة لتوازن القبائل القوية بهدف إضعافها. بمعنى اتباع سياسة ما يمكن تسميته بـ (تقوية الضعيف، من القبائل، لا لتقوى، وإنما ليضعف القوي).

- أسباب مرتبطة بطبيعة البنية القبلية اليمنية ذاتها :

فالقبيلة اليمنية تشابه مفهوم الدولة بنيوياً، وتحاكيها سياسياً. فالقبيلة اليمنية تشكل تنظيماً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وتتمثل محاكاة القبيلة للدولة اليمنية في عدة أمور هي:

أ- وجود شيوخ قبليين، هم بمثابة قيادات أو رؤساء لقبائلهم، ويفترض أنهم ممثلين لمصالح قبائلهم، ومدافعين عن حقوقها.

ب- امتلاك القبيلة لأرض محددة، لأن القبائل اليمنية، غالباً قبائل مستقرة.

ج- وجود مصلحة مشتركة لأعضاء القبيلة جميعاً شيوخاً وأفراداً.

د- قيام تحالفات سياسية قبلية – قبلية.

- أسباب عسكرية وحربية :

فالقبيلة اليمنية لديها ثقافة حربية، وقيماً قتالية وتمتلك أسلحة وجيشاً خاصاً بها، ومن ثم فهي تشكل تنظيماً عسكرياً. وقد كانت القبيلة اليمنية وما تزال تمثل المخزون البشري المزود والداعم للدولة والحكام اليمنيين المتعاقبين بالرجال المحاربين والجيوش المقاتلة. لذلك استمرت القبيلة اليمنية قريبة من السلطة والحكم في اليمن، متأثرة بالحاكم السياسي، ومؤثرة عليه في علاقة جدلية (تأثير وتأثر).

ثالثاً: علاقة القبيلة اليمنية بالنظام السياسي الحاكم:

ارتبطت القبائل في اليمن بعلاقات وثيقة مع أنظمة الحكم اليمنية المتعاقبة، وقد تراوحت هذه العلاقات بين الصراع والتعاون، وإن كانت أكثر ميلاً للصراع.

فقديماً كانت القبائل هي الفاعل الرئيسي والمحور الأساسي في السلطة والحكم في اليمن. وارتبط مفهوم الدولة اليمنية – عبر المراحل التاريخية القديمة – بالقبيلة الغالبة. وحديثاً لم يتغير الوضع كثيراً عما كان في الماضي.

١- القبيلة اليمنية ونظام الحكم الإمامي:

في العهد الإمامي لعبت القبائل اليمنية دوراً بارزاً في تدعيم نظام الحكم الإمامي، ودافعت عنه ضد بعض الحركات التي كادت أن تطيح به. إلا أن ذلك لم يعنِ أن العلاقة بين القبائل ونظام الحكم الإمامي كانت إيجابية على الدوام، فقد عمل نظام الحكم الإمامي على بث روح الفرقة والشقاق والتنافس بين القبائل اليمنية خوفاً من توحدها ضده. كما قامت القبائل اليمنية بالعديد من التمردات والانتفاضات ضد السلطة الإمامية.

لقد زودت القبائل الجيوش الإمامية بجنود من أبنائها؛ وبعد حصول اليمن على استقلاله عن الدولة العثمانية في عام ١٩١٨م، اشترك أفراد القبائل بفعالية في الأعمال العسكرية ضد قبائل تهامة والمناطق الشمالية الشرقية من اليمن والتي قادها الإمام يحيى بنفسه مكوناً دولته المركزية. وحاول الإمام إضعاف المقاومة عند القبائل الرئيسية، فوسع التنافس بينها، وعمّق الحقد والكراهية في أوساطها، الأمر الذي أدى إلى نشوب الصدامات فيما بينها. وغالباً ما استخدمت الأوساط الحاكمة جنود إحدى القبائل لمواجهة قبيلة أخرى، معمقةً بذلك الخلافات الناشبة فيما بينها. وبفعل كل ذلك لعبت القبائل دوراً مهماً في الأحداث الداخلية اليمنية .. وفي هذا الإطار لعبت القبائل دوراً فعالاً في إفشال حركتي ١٩٤٨ و١٩٥٥م(١).

إن تأثير الأوساط القبلية في السياسة الداخلية لليمن الملكية، أوضح أن أية قوى سياسية قابضة على السلطة أو طامحة إليها، كان يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار موقف القبائل كعنصر بارز ومؤثر في بنية المجتمع اليمني وفي الحياة السياسية(٢).

---

(١) محمد أحمد العشملي، مرجع سابق، ص ص ٤٧- ٥٢.

(٢) أحمد فخري، اليمن: ماضيها وحاضرها، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٥٩)، ص٣٠.

وفي هذا الإطار يبرز الدور التاريخي لتجمعي قبائل "حاشد وبكيل"، واعتماد حكم الأئمة عليهما.

حيث كانت قبيلتا حاشد وبكيل تعتبران جناحا الحكم في زمن الأئمة، إذ لم يكن يستتب حكم أحدهم إلا بموالاتهما(١).

وعندما قامت الثورة اليمنية عام ١٩٦٢م، وأعلنت نظامها الجمهوري على أنقاض النظام الإمامي الملكي، تباينت مواقف القبائل اليمنية بين مؤيد للثورة والجمهورية ومناوء لهما. فقد أيد الثورة، وشارك في الدفاع عنها وترسيخ نظامها الجمهوري غالبية القبائل اليمنية. بينما وقفت قبائل أخرى موقفاً مؤيداً للنظام الإمامي الملكي، ومناهضاً للثورة والجمهورية(٢).

٢- القبيلة اليمنية وأنظمة الحكم في العهد الجمهوري:

مع قيام النظام الجمهوري في اليمن، وفي إطار سعي غالبية القيادات السياسية للحصول على ولاء القبائل اليمنية وزعمائها، استمر الدور الفعال للقبائل اليمنية في الحياة السياسية، كما استمرت العلاقة الجدلية (التأثير والتأثر) بين القبائل اليمنية وأنظمة الحكم المتعاقبة.

في بداية العهد الجمهوري، أثناء فترة حكم الرئيس عبد الله السلال، عملت القوى المعادية للثورة اليمنية على استغلال القبائل – خاصة في الأجزاء الشمالية والغربية – ودفعت بقطاعات كبيرة من هذه القبائل في الصراع العسكري، فازدادت القبائل قوة على قوتها، وحصلت على أسلحة حديثة من أطراف الصراع، وأصبح الجميع يعي حجم التأثير القبلي على الاتجاهات السياسية العامة، وأصبح بإمكان القبائل عقد المؤتمرات وتقديم مطالب إلى الدولة، والمشاركة الفعلية في المؤسسات والهياكل التي تم إنشاؤها بعد الثورة. ولقد استمر تأثير القبائل على القيادة السياسية طيلة فترة حكم الرئيس السلال، الذي حاول الحد من تنامي نفوذ القوى القبلية لما لذلك من انعكاسات سلبية على مشروع بناء الدولة اليمنية الحديثة(٣).

وفي النظام اللاحق لإنقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧، أثناء فترة حكم الرئيس عبد الرحمن الأرياني، اتضح النفوذ القبلي على مؤسسات النظام. وقد تمثل هذا النفوذ سواء في طريقة

---

(١) سيد مصطفى سالم، وثائق يمنية: دراسة وثائقية تاريخية، (القاهرة: المطبعة الفنية، ط٢، ١٩٨٥)، ص٢٢٠.

(٢) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص٢٠٤.

(٣) عبدالملك سعيد، العوامل المؤثرة في صنع القرار اليمني ١٩٦٢-١٩٧٨، (بيروت: دار التضامن، ١٩٩٢)، ص ص ١١٦- ١١٩.

تكوين هذه المؤسسات والعلاقة بينها، أو في الأشخاص الذين شغلوا المناصب القيادية في النظام، فقد تكون مجلس الشورى الذي نص عليه دستور ١٩٧٠، بطريقة الانتخاب غير المباشر الذي كفل تمثيل مشايخ القبائل، حيث أضحى العديد من أعضاء المجلس إما مشايخ قبائل أو منتمين لأسر هؤلاء المشايخ، كذلك شغل عبد الله الأحمر شيخ مشايخ حاشد منصب رئيس المجلس، وقد أُعطى هذا المجلس سلطة انتخاب المجلس الجمهوري الذي يعين رئيس الوزراء، الأمر الذي أوضح مدى سيطرة مشايخ القبائل على النظام الجديد(١).

ومع نهايات هذه المرحلة، تعاظمت الخلافات بين الكتل القبلية والأرياني، الذي وجد نفسه أسير سيطرة النزعات الاجتماعية القبلية والطائفية على معظم تصرفات الجهاز الحكومي .. فسلطة القبلية نابت عن سلطة الدولة، وأحس الناس أنهم يعيشون في مجتمع اللادولة(٢).

وخلال فترة حكم الرئيس إبراهيم الحمدي (١٩٧٤ – ١٩٧٧)، احتدم الصراع بين السلطة التي كانت تسعى لتحديث مؤسسات الدولة، والقبائل التي كانت تحاول الحفاظ على امتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية(٣).

وقد عقد كبار مشايخ القبائل مؤتمراً في مدينة "خمر" في ١٥ نوفمبر ١٩٧٥، وكانت قرارات المؤتمر ضد الرئيس إبراهيم الحمدي، الذي اعتبره المؤتمرون مغتصباً للسلطة بعد أن قام بحل مجلس الشورى (الذي يسيطر عليه مشايخ القبائل)(٤).

ووصل الخلاف بين الرئيس الحمدي ومشايخ القبائل إلى حد الصراع المسلح في عام ١٩٧٧م، حيث أرسل الطائرات لضرب المناطق القبلية في الشمال(٥).

وفي فترة حكم الرئيس أحمد حسين الغشمي (١٩٧٧– ١٩٧٨)، استعادت رموز النظام القبلي نفوذها الذي كان قد تقلص إلى حد كبير في عهد الرئيس الحمدي. فقد تحالف الرئيس الغشمي مع القوي القبلية، وعمل على كسب ولاء رموزها، وذلك مقابل حصول هذه الرموز القبلية على امتيازات سياسية واقتصادية، إضافة إلى ما تتمتع به من مكانة اجتماعية(٦).

---

(١) بلقيس أحمد منصور أو أصبع، مرجع سابق، ص٧١.

(٢) محمد أحمد العشملي، مرجع سابق، ص ص ١٣٥، ١٣٦.

(٣) عادل مجاهد الشرجبي، التحضر والبنية القبلية في اليمن: دراسة حالة لمدينتي صنعاء وتعز، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩١، ص٣٣٢.

(٤) محمد عبده قايد وآخرون (إعداد)، مرجع سابق، ص٢٢٦.

(٥) منصور الزنداني، مرجع سابق، ص٢٥٥.

(٦) عبد الحكيم أحمد سلام الشرجبي، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على أنساق القيم في المجتمع اليمني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩٦، ص٨٣.

إلا أن التوتر قد شاب العلاقة بين القوى القبلية والرئيس الغشمي منذ أواخر عام ١٩٧٧م، وقد تفاقم هذا التوتر في فبراير ١٩٧٨ بعد تشكيل مجلس الشعب التأسيسي، وعدم اشتماله على العديد من مشايخ ورموز القبائل البارزين(١).

ومع تولي الرئيس علي عبد الله صالح السلطة اتسمت سياسة الدولة تجاه القبائل بالتوازن. حيث عمل الرئيس علي عبد الله صالح على كسب ولاء القبائل عن طريق تعيين مشايخ القبائل البارزين في مؤسسات الدولة العليا. بيد أن علي عبد الله صالح اتخذ بعض الخطوات الحذرة لإضعاف المؤسسة القبلية، ومن هذه الإجراءات: العمل على إرساء علاقات مباشرة بين الدولة والريف بعيداً عن وساطة مشايخ القبائل. وتحديث المؤسسة العسكرية والأمنية. ومحاولة تحديث باقي المؤسسات والأجهزة الحكومية. وإصدار قرار حظر حمل الأسلحة النارية في المدن. وإصدار قانون خدمة الدفاع الوطني. وإجراء انتخابات مجلس الشورى في عام ١٩٨٨(٢).

٣- القبيلة اليمنية ونظام الحكم في الشطر الجنوبي (سابقاً):

اتسمت العلاقة بين القبائل ونظام الحكم في الشطر الجنوبي من اليمن بالصراع الحاد والعداء الشديد. فقد عملت النخبة السياسية الحاكمة في الشطر الجنوبي على إزالة النظام القبلي برمته، وتصفية مراكز نفوذه بشكل تام. لهذا فإن الدور السياسي للقبيلة في الشطر الجنوبي سابقاً قد غُيب تماماً، بالشكل الذي يدفع للقول إنه لم يكن هناك وجود لنظام سياسي قبلي في الشطر الجنوبي سابقاً، حيث اتخذت النخبة السياسية الحاكمة آنذاك موقفاً أيديولوجياً وعملياً معادياً ونافياً بشدة للقبلية وقيمها.

لقد ظل نظام الحكم الجنوبي (سابقاً) يندد بالعشائرية (القبلية) وكان يقارنها بالإقطاعية. وافترض أن العشائرية والإقطاعية شكلان رجعيان. وكانت نتائج هذا التفكير مروعة: فزعماء القرى، الذين لم تكن ملكياتهم أكبر من ملكية أي شخص أخر، قتلتهم الدولة بوصفهم "ملاك إقطاعيين". وكان المرء عرضة "للإختفاء" بتهمة العشائرية كأي جرم آخر(٣).

ومن الأحداث بالغة الدلالة على مدى العلاقة العدائية والصراعية بين النخبة السياسية التي حكمت الشطر الجنوبي سابقاً وبين القبائل، ما قام به الحزب الاشتراكي اليمني عام ١٩٧٢، من قتل جماعي لأكثر من ٦٥ شيخاً قبلياً من شيوخ شمال اليمن أثناء استضافة الحزب لهؤلاء الشيوخ في منطقة "بيحان"(٤).

---

(١) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص٥٠.

(٢) بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، مرجع سابق، ص ص ٧٤، ٧٥.

(٣) بول ك. دريش، مرجع سابق، ص٤٥.

(٤) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص١٧٧.

٤- القبيلة اليمنية ونظام الحكم بعد الوحدة:

بعد قيام الوحدة اليمنية لم يطرأ الكثير من التغير على العلاقة بـين القبائـل اليمنيـة والنظام الحاكم.

فعلى الرغم من قيام دولة الوحدة اليمنية، وإعلان التوجه نحـو التعدديـة الـسياسية والحزبية، إلا أن محاولات إضعاف النظام السياسي القبلي، والسعي لاستغلال تفرقة (باعتبار أن القبائل اليمنية ليست كلاً مصمتاً)؛ مازال معاشه[١].

وقد طرأ تغير واضح على موقف الحزب الاشتراكي من القبائل اليمنيـة، خـصوصاً القبائل الشمالية، وذلك في إطار محاولة الحزب الاستفادة من ثقل هذه القبائل لتدعيم وضـعه ونفوذه السياسي في دولة الوحدة.

فبعد الوحدة كان الحزب الاشتراكي اليمني الجديد يرغب في الاستفادة فعلياً من قبائل الشمال، لكنه لم يكن أفضل استعداداً من الحزب القديم لدرجة تقبل العشائرية علـى مـستوى النظرية السياسية. وفي الجنوب بث الرعب في قلب من يريد العودة إلى العشائرية[٢].

والواقع أن موقف الحزب الاشتراكي من القبائل الشمالية بعد الوحدة، لم يكن تعبيـراً عن قبوله لهذه القبائل، بقدر ما كان محاولة لتسييس مواقف هذه القبائل وتوظيفها لصالحه. إلا أن هذه القبائل كان من الصعب عليها أن تنسى مواقف الحزب العدائية السابقة تجاهها.

رابعاً: الدور السياسي للقبيلة اليمنية:

تلعب القبيلة اليمنية دوراً سياسياً بارزاً، وذلك بحكم نفوذها القوي، وطبيعتها السياسية، وتواجدها السياسي الواضح داخل بناء القوة الرسمي. ويتضح الدور السياسي للقبيلة من خلال علاقتها بتجنيد النخبة السياسة، وصنع القرار السياسي.

١- القبيلة اليمنية وتجنيد النخبة السياسية:

يعد المتغير القبلي أكثر المغيرات تأثيراً في تجنيد النخبة السياسية الحاكمـة في اليمن. فقد مارس المتغير القبلي تأثيره في تجنيد النسبة الأكبر من إجمالي النخبة التي تنتمـي إلـى الجهاز الإداري للدولة. كذلك سيطرت القبيلة اليمنية علي الجـيش اليمني، وأتت الانتمـاءات القبلية في المركز الأول من حيث إجمالي أعضاء النخبة المنتمين إلى المؤسـسة العـسكرية،

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٥٥ .

(٢) بول ك. دريش، مرجع سابق، ص٤٥.

وفي هذا الإطار تتضح هيمنة قبيلة "حاشد" على المؤسسة العسكرية، وعلى المناصب المهمة فيها. كذلك يمارس المتغير القبلي تأثيراً كبيراً في الوصول إلى مواقع النخبة في السلك الدبلوماسي والمجلس النيابي، والنشاط التجاري أو القطاع الخاص(١).

٢- القبيلة اليمنية وصنع القرار السياسي:

تمارس القبيلة اليمنية تأثيراً قوياً على صنع القرار السياسي في اليمن. فغالباً ما تقوم السلطة المركزية باسترضاء القبائل، بتلبية بعض أو كل مطالبها، وإشراكها في صنع القرار السياسي.

فالدور السياسي للقبيلة يركز على صنع القرار السياسي في اليمن عن طريق تكوين النخبة السياسية، سعياً وراء إيجاد التكامل السياسي بين الدولة والقبيلة. وعادة ما تراعي القرارات المهمة مصالح القبيلة، وتعمل على حفظ التوازنات بين القبائل سعياً لتحقيق الاستقرار السياسي. وفي ظل سيطرة العناصر القبلية أو الموالية لها، على أجهزة الدولة المهمة من رئاسة الدولة إلى أصغر مؤسسة سيادية – يظل تأثير القبيلة على صنع القرار السياسي هو المهيمن، مما يجعل أداء السلطة متخلفاً، والقوانين والتشريعات لا تُحترم، ويطغى سلوك القبيلة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتفرض بما تملكه من قوة ونفوذ، علاقات تجعلها بحسب تعبير أحد الاقتصاديين تظهر كقوة بثلاثة أقدام: قدم في الثكنة (الجيش)، وقدم في الإدارة، وقدم في السوق (الاقتصاد)(٢).

خامساً: القبيلة اليمنية والتكامل السياسي:

رغم تأكيد البعض علي وحدوية القبائل اليمنية، ووعيها بوجود هوية يمنية عامة مشتركة(٣). إلا أن هذه الدراسة تفترض أن القبلية تمثل عقبة أمام تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل السياسي في اليمن، وذلك للشواهد والمؤشرات التالية:

إذا كانت "الهوية الوطنية" تعرف إجرائياً بأنها: بناء قيمي وسلوكي يتضمن عناصر متعددة منها: إعلاء المصلحة الوطنية فوق المصالح الفئوية والشخصية(٤).

---

(١) بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، مرجع سابق، ص ص ١٧١- ١٩٧.

(٢) عادل حميد الصلوي، القرار السياسي في اليمن، (صنعاء: عالم الكتب اليمنية، ٢٠٠٣)، ص٦٩.

(٣) للتعرف على هذا الرأي تفصيلياً، راجع: محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص ص ٤٨٦- ٤٨٨.

(٤) كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، (الكويت: وكالة المطبوعات، د.ت.)، ص٧٠.

وإذا كانت الهوية تمنح الفرد إحساساً بالانتماء إلى كيان أكبر، وتولد لديه الولاء والاعتزاز بهذا الكيان الأكبر(١).

وإذا كانت "أزمة الهوية" تثير مشكلة الولاءات المحدودة والضيقة في مقابل الولاء القومي، وتظهر عندما يوجد تعارض بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة كما يجسدها ولاء الأفراد: إما لجماعات محدودة أو للمجتمع القومي(٢).

فإنه انطلاقاً من ذلك يمكن القول إن الواقع القبلي اليمني يثير – بدرجة ما – أزمة عدم تكامل سياسي ويتضح ذلك مما يلي:

١- استمرار الولاء للقبيلة قبل الدولة في اليمن:

إن الواقع القبلي اليمني لم يتخطَ بعد الانتماءات الضيقة التي لا ترتبط بالكيان الكلي للدولة أو المجتمع.

حيث يتجاوز الولاء القبلي في اليمن في معظم الأحيان، الولاء الوطني، بحكم أن تفكير كثير من الأفراد لم يتجاوز بعد حدود مصالح القبيلة التي ينتمون إليها، أو المنطقة التي يعيشون فيها(٣).

فثقافة أفراد القبيلة ووعيهم السياسي محورهما الولاء للقبيلة عبر زعيمها، دون الدولة.

وعلي الرغم من قيام دولة الوحدة اليمنية، وإعلان التعددية السياسية والحزبية في اليمن، إلا أن الملاحظ انتعاش القيم والأعراف القبلية، وأسبقية ولاء كثير من الأفراد لقبائلهم قبل دولتهم(٤).

إن الوعي العصبوي القبلي، والذي يعتبر ساحة خصبة للطائفية، يمثل تهديداً للوحدة والتكامل السياسي في اليمن.

إن التأكيد في اليمن المعاصر على "الوحدة" يميل إلى اعتبار القبيلة كنقيض للحكومة أو الدولة، تماماً مثلما كانت الدعوة الدينية الطائفية تاريخياً قبل ثورة ١٩٦٢، ويدرك الجميع

---

(١) سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص٣٣٢.

(٢) السيد عبدالمطلب غانم، "إدارة التنمية المستقلة: أبعاد وتخوم جديدة"، المستقبل العربي (بيروت)، العدد١٠٦، ديسمبر ١٩٨٧، ص٥٣.

(٣) أحمد صالح الصياد، مرجع سابق، ص٧٩.

(٤) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص٤٨٩.

في اليمن مدى التعصب القبلي الذي تسعى القبيلة لتحقيقه، إنها كانت ترفض حتى الوحدة الوطنية داخل الشطر الشمالي، وكانت ترفض فكرة الميثاق الوطني(١).

٢- القبيلة كعائق للتكامل الإقليمي:

يمثل الواقع القبلي اليمني عائقاً أمام فرض الدولة لقوانينها وسلطتها المركزية على كامل الإقليم اليمني، وذلك في ظل تنوع الخارطة القبلية اليمنية، وارتباط الوعي العصبوي القبلي بالسيطرة على الأرض التي تسكنها القبيلة، وحق استغلال مصادرها بوصفها ملكاً خاصاً للقبيلة. وكذلك في ظل احتفاظ القبيلة بقوانينها وتقاليدها وقيمها الخاصة، والتي تبلورت نتيجةً لبقاء القبيلة مستقلة لفترة طويلة من الزمن.

وإذا كان ابن خلدون قد أشار إلى التنوع القبلي والعصبوي وعلاقته بما يعرف اليوم بـ"عدم التكامل القومي" وأكد علي أن "الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة، والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء. وأن وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمانع دونها، فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت.."(٢). فإن الواقع اليمني المعاصر ما يزال يؤكد وجهة النظر هذه نظراً لأن القبائل اليمنية كانت وما زالت ترفض الخضوع التام لسلطة الدولة المركزية(٣).

وفي هذا السياق وفي إطار رفض القبيلة الخضوع التام لسلطة الدولة المركزية فإنها ترفض التخلي عن أسلحتها(٤). كما تلجأ إلى محاكاة الدولة سياسياً، وتتمثل هذه المحاكاه في: وجود شيوخ قبليين هم بمثابة قيادات أو رؤساء لقبائلهم. وامتلاك القبيلة اليمنية لأرض محددة. ووجود مصلحة مشتركة لرجال القبيلة جميعاً (شيوخاً وأفراداً). وقيام تحالفات سياسية (قبلية – قبلية)(٥).

وفي هذا الإطار يلعب العامل الجغرافي المتمثل في الطبيعة الجبلية الوعرة لليمن(٦)، دوراً مهماً في تقوية نزعة القبائل اليمنية لعدم الخضوع للسلطة المركزية للدولة.

---

(١) خالد محمد القاسمي، الوحدة اليمنية في مواجهة التحديات، (الشارقة: دار الثقافة العربية، ١٩٩١)، ص١٦٢.

(٢) عبدالرحمن بن خلدون، مرجع سابق، ص٥٣٦.

(٣) فضل علي أحمد أبوغانم، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير، مرجع سابق، ص١١٥.

(٤) للتعرف على موقف القبائل من قضية انتشار الأسلحة، راجع: سمير محمد أحمد العبدلي، مرجع سابق، ص ص ٢٥٨- ٢٥٩.

(٥) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص٢٠٠.

(٦) للتعرف على هذا الأمر تفصيلياً، راجع: محمد متولي ومحمود أبو العلا، جغرافية شبه جزيرة العرب، الجزء الثالث، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣، ١٩٨٨)، ص ص ٢٣، ٤٠، ٤١.

وهناك عامل آخر يضاعف من خطورة مشكلة عدم خضوع القبيلة بشكل تام للسلطة المركزية، وهو الدور الخارجي، والذي يهدف إلى تقوية القبائل لإضعاف كيان الدولة اليمنية.

حيث تتدفق الأموال والأسلحة من جهات خارجية، حتي أصبحت بعض القبائل تمتلك من الثروة أكثر مما لدى الدولة نفسها، وأصبح للسلاح سوق سوداء يباع فيهـا علنـاً دون أن تتمكن الدولة من التدخل في الصفقات التي تتم في مناطق خاضعة لشيوخ القبائل(١).

وفي بعض الأحيان تتداخل العوامل القبلية والجغرافية والخارجية لرفد بعض الدعوات الطائفية، ممثلةً تحدياً صعباً للسلطة المركزية، ومهددةً للتكامل الإقليمي في اليمن(*).

كذلك ساعد الغياب التاريخي للسلطة المركزية للدولة اليمنية الواحدة في كثيـر مـن الفترات(٢)، على استمرارية إشكالية عدم خضوع القبائل اليمنية بشكل كامل للسلطة المركزية، وهو الأمر الذي يمثل تحدياً للتكامل الإقليمي في اليمن.

٣- القبيلة اليمنية كعائق أمام التحديث والتطور:

يذهب بعض الباحثين إلى أن القبيلة اليمنية باعتبارها مؤسسة تقليدية لاتزال تمثل عقبة أمام التطور والتحديث(٣)، والذي من المفترض أن يخلق فرصاً أكبر لتدعيم الوحدة والتكامـل السياسي في اليمن.

---

(١) خالد محمد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً، (الشارقة: دار الثقافة العربية، ط٣، ١٩٨٨)، ص١٥٠.

(*) المثال الأكثر دلالة على ذلك هو: ما تمثل في أحداث "صعدة": ففي أثناء إعداد هذه الدراسة اندلعت هـذه الأحداث في يونيو ٢٠٠٤، حيث تحصن الشيخ "حسين الحوثي" في منطقة "مران" الجبلية الـوعرة فـي محافظة "صعدة". واتهمت السلطات اليمنية الشيخ "الحوثي" بأنه أعلن نفسه "أميراً للمؤمنين" وأنه يريد إثارة نعرة "طائفية" تضر "بالوحدة الوطنية والسلام الأهلي". واستمر تمرد "الحوثي" ثلاثة أشهر وأودى بحيـاة أكثر من ٤٠٠ شخص. وانتهى هذا التمرد بمقتل "الحوثي" في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٤. (راجع: صحيفة الحياة (لندن)، بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠٠٤). وعلى الرغم من إعلان العفو العام، إلا أن التمرد تجدد بقيادة نجـل "الحوثي" في أواخر مارس ٢٠٠٥. (راجع: صحيفة الأخبار (القاهرة) بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٥). وفـي نوفمبر ٢٠٠٥ تجددت الاشتباكات مرة أخرى بين الشرطة وأنصار "الحوثي" وأدت إلى مقتل عـدد مـن الأشخاص في محافظة "صعدة". (قناة "الجزيرة" الإخبارية ، تقرير إخباري، بتاريخ ٣٠ نـوفمبر ٢٠٠٥، www.aljazeera.net).

(٢) عن غياب سلطة الدولة المركزية في اليمن، راجع: علي علي صبره، الـيمن: الـوطن الأم، (صـنعاء: وزراة الإعلام والثقافة، ١٩٨٦)، ص ص ٢١٦- ٢١٨.

(٣) للتعرف تفصيلياً على هذا الرأي، راجع: حميد عبد الغني سيف المخلافي، المشاركة الـشعبية والتنميـة المحلية في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠، ص ص ٩٧، ٩٨، ٢١٥، ٢١٦.

وعلى الرغم من أن القبيلة اليمنية لا ترفض فكرة وقيم التحديث الاجتماعي والسياسي بشكل مطلق(1)، إلا أن بعض القيم القبلية السلبية (كالحمية العصبوية الضيقة، وضعف الـولاء للدولة في مقابل قوة الولاء للقبيلة، والنزوع للتمرد على السلطة المركزية) تمثل عقبـة أمـام تحقيق التطور والتحديث، وبالتالي إعاقة فرص تدعيم الوحدة والتكامل في اليمن.

٤- مدى لجوء القبيلة للعنف لتحقيق أهدافها:

في ظل اتسام القبيلة اليمنية بالنزعة اللاسلمية، وامتلاكها للسلاح بشكل كبير، فإنهـا تنزع بشدة نحو استخدام العنف المفرط للتعبير عن مطالبهـا، أو تحقيـق أهـدافها، أو حـل خلافاتها. وهو ما يعتبر مؤشراً على ضعف التكامل.

ومن مؤشرات لجوء القبيلة اليمنية للعنف لتحقيق أهدافها أو حل خلافاتها: تعدد حالات "القطاع" أو "التقطع القبلي"(2). وتعدد حوادث الاختطاف، وكثرة الحروب القبليـة – القبليـة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يوضح الجدول رقم (٣) أن اليمن شهد خلال ست سنوات (من عام ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٩) ٥٩٧ حادثة اختطاف و٣٢٨ حرباً قبلية.

جدول رقم (٣): عدد حوادث الاختطاف، وعدد الحروب القبلية – القبلية في اليمن خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩ وفقاً للتقديرات اليمنية الرسمية(3)

السنة	حوادث الاختطاف	الحروب القبلية
١٩٩٤	٤٩	١٤
١٩٩٥	١٠٥	١٨
١٩٩٦	١٣٧	٦٢
١٩٩٧	١٠٤	٣٦
١٩٩٨	٩٥	٩٦
١٩٩٩	١٠٧	١٠٢
المجموع	**٥٩٧**	**٣٢٨**

---

(١) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص٣٠١.

(٢) يقصد "بالقطاع أو "التقطع القبلي": قيام قبيلة أو قبائل بقطع الطريق العام، وتوقيف حركة الـسير فيـه، بهدف تحقيق مطالب القائم أو القائمين بالقطاع أو التقطع، حيث يقوم المتقطع بمحاولـة الاسـتيلاء علـى بعض ممتلكات الشخص أو الجهة الموجه ضدها التقطع سواء كانت قبيلة أو سلطة حاكمة، حتى يتم تنفيذ مطالب القائم بهذا القطاع. راجع: محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة، المرجع السابق، ص٢١٣.

(٣) المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء بالجمهورية اليمنية، للأعـوام من ١٩٩٤ حتى ١٩٩٩.

المطلب الثاني

دور القبلية السياسية في الحرب الأهلية اليمنية - ١٩٩٤

على الرغم من أن القبيلة أو الاعتبارات القبلية لم تكن المصدر الأهم لأزمة الانفصال والحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤م. "حيث كان المحور الرئيسي للصراع هو المجابهة بين النخب الحاكمة للدولتين السابقتين الشمالية والجنوبية"(١).

إلا أن الدور السياسي القوي للقبيلة، وحضورها المؤثر في مجريات الأحداث والتطورات اليمنية، إضافةً إلى سعي النخب السياسية الحاكمة لتسييس المواقف والاعتبارات القبلية، أدى إلى أن يكون للقبيلة دور واضح أثناء أزمة الانفصال والحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤.

أولاً: محاولات طرفي النزاع استغلال القبيلة أثناء الأزمة:

منذ قيام الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠ حاول كل طرف من طرفي السلطة (المؤتمر والاشتراكي) استغلال الدعم القبلي لتدعيم موقفه في مواجهة الطرف الآخر. وقد استغل الطرفان المؤتمرات القبلية كساحة للتنافس واعتبراها فرصة لحشد الدعم والمساندة القبلية لمواقفهما.

ففي أكتوبر ١٩٩١م عقد مؤتمر قبائل المهرة وحضرموت في إحدى المحافظات الجنوبية التي قمعت فيها القبيلة، وشكل المؤتمر ثمرة محاولات قام بها مشائخ من المحافظات الشمالية لإحياء القبيلة مرة أخرى في المناطق التي كانت تحكم من قبل النظام الشطري في الجنوب سابقاً. ولم تسفر تلك المحاولات عن إحياء النعرات والتقاليد القبلية في حضرموت والضالع وأبين والمهرة، وإن حققت نجاحاً جزئياً. ولكن بعد القضاء على نفوذ الحزب الاشتراكي في تلك المناطق بعد حرب ١٩٩٤م، سحب مشايخ المحافظات الشمالية دعمهم المادي والمعنوي لتلك القبائل حتى لا تقوى وتطالب مستقبلاً بحصتها في السلطة والثروة(٢).

---

(١) مايكل س. هودسن، مأساة اليمن: مشاهدة الانزلاق نحو حرب أهلية، في عبده حمود الشريف (محرر)، التحولات السياسية في اليمن: بحوث ودراسات غربية ١٩٩٠- ١٩٩٤، (صنعاء: المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، ١٩٩٥)، ص١٩٠

(٢) سمير محمد أحمد العبدلي، الثقافة السياسية الديمقراطية للقبائل اليمنية: دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، ٢٠٠٣، ص٨٥.

وفي ديسمبر ١٩٩١ عقد مؤتمر التلاحم الوطني، والذي تم دعمه من قبل الاشتراكيين النافذين في السلطة في محاولة لإذكاء الصراع بين قبيلتي حاشد وبكيل، لتدعيم موقف الحزب الاشتراكي في مواجهة شريكه في الحكم(١).

ولقد شمل البيان الختامي لهذا المؤتمر ثلاثة وثلاثين بنداً يتضح من صياغتها محاولات الحزب الاشتراكي استغلال ورقة القبائل المهمشة ممثلةً بقبائل مذحج وبكيل لخلق توازن قبلي ضد القبائل القوية المؤثرة في السلطة والتي يستند عليها كل من المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح(٢).

وفي إطار التنافس بين طرفي السلطة انعقد مؤتمر "إتحاد حاشد التضامني" في عام ١٩٩٢، والذي تم دعمه من قبل حزب المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح، وذلك رداً على المؤتمرات القبلية التي نظمتها قبائل بكيل ومذحج بالتنسيق مع الحزب الاشتراكي. وقد حاول هذا المؤتمر تحميل مسئولية ما تمر به البلاد من أزمات سياسية واقتصادية للحزب الاشتراكي(٣).

وفي نوفمبر ١٩٩٤م عقد مؤتمر سبأ للقبائل اليمنية، والذي شكل إهانة لصنعاء .. حيث قام مشائخ قبيلة خولان بتوجيه الدعوات وإصدار تصاريح المرور .. وقد أبدى عدد من المنظمين بعض التعاطف مع الحزب الاشتراكي قابله ارتياب من حزب المؤتمر الشعبي العام .. وكما حدث مع مؤتمر التلاحم بذل أعوان الرئيس جهودهم للحيلولة دون عقد اللقاء(٤).

وأثناء الأزمة بين طرفي السلطة ظهرت بعض النجاحات للحزب الاشتراكي في إطار خطته الرامية إلى كسب مواقف بعض القبائل.

فقد سارت سلوكيات بعض أفراد قبيلة بكيل وفق خطة الحزب الاشتراكي. وتجلى ذلك واضحاً في إعلان فصيل من أبناء بكيل عن قيام تنظيم سياسي في صيغة مجلس موحد للمنضمين إليه(٥).

---

(١) نصر طه مصطفى، مرجع سابق، ص٦٠.

(٢) سمير محمد أحمد العبدلي، الثقافة السياسية الديمقراطية للقبائل اليمنية، مرجع سابق، ص٨٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ص ٨٦، ٨٧.

(٤) بول ك. دريش، مرجع سابق، ص ص ٦١، ٦٢.

(٥) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الأول، ص٢٥٧.

ومع إتخاذ الأزمة منحىً تصاعدياً نحو الانفجار ازدادت وتيرة الحشد القبلي، ووضع كل طرف من طرفي النزاع خطة للاستفادة من القبائل في حالة اندلاع الصراع المسلح.

حيث هدفت خطة الحزب الاشتراكي إلى تحسين مستوى العلاقات التي تقوم على أساس الإعجاب والإغراء المادي والوعود المستقبلية لكل أبناء القبائل في شمال اليمن والتي يمكنها تقبل الانتصار للمذهبية والمناطقية والقبلية. وتسليح رجال القبائل التي يمكنها أن تقف إلى جانب الحزب الاشتراكي عند اندلاع الصراع المسلح(١).

وفي المقابل قامت خطة حزب المؤتمر على تشجيع الانتفاضات الشعبية الجماهيرية والقبلية في وجه تسلط الحزب الاشتراكي بغرض إعاقة استفادته من احتواء أي عدد بشري في معسكراته(٢).

وذلك بالإضافة إلى استناد حزب المؤتمر إلى دعم القوات القبلية التابعة لحليفه حزب الإصلاح، والمعبأة معنوياً ضد الحزب الاشتراكي.

كذلك تم إغداق الكثير من الأموال على القبائل الجنوبية المتعاونة مع الحكومة في صنعاء(٣).

لقد شهدت أزمة الانفصال والحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ تنافساً قوياً بين طرفي الصراع على حشد الدعم القبلي لصالح كل منهما. وقد كان الحزب الاشتراكي مدفوعاً إلى ذلك انطلاقاً من المقتضيات البراجماتية للأزمة والتي تطلبت الاعتماد على أي دعم ممكن وإن كان قبلياً، على الرغم من تناقض ذلك مع قناعاته الأيديولوجية الرافضة للقبلية واعتباراتها، بينما لم يكن لدى الطرف الآخر (حزب المؤتمر أو النظام الشمالي) أي مشكلة في الحصول على دعم القبيلة التي تعتبر من ثوابت فكره وإحدى ركائز حكمه ودعائم سلطته.

ثانياً: الدور القبلي في الحرب الأهلية اليمنية ١٩٩٤:

مع قيام الوحدة اليمنية طرقت رياح التغيير والديمقراطية أبواب اليمن بقوة مهددةً القيم والأعراف التقليدية التي تستند عليها مصالح رموز المؤسسة القبلية ومكانتها السياسية، الأمر الذي دفع تلك الرموز إلى محاولة لعب دور في الأزمة بين طرفي النخبة المتنازعين، أملاً في تدعيم وضع المؤسسة القبلية، وتأكيد دورها في الحياة السياسية الجديدة.

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ٢٣٣، ٢٣٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٢٦.

(٣) فيصل الحذيفي، الصراع السياسي في اليمن (١٩٨٨- ١٩٩٧)، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في العلوم السياسية، جامعة تونس ٣، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية ١٩٩٦- ١٩٩٧، ص٢٦٢.

فمع ظهور الصراع بين طرفي النخبة التي حققت الوحدة اليمنية أصبحت الأرضية مهيأة لعودة المؤسسة القبلية بقوة للحياة السياسية الجديدة مرة أخرى من باب إصلاح ذات البين بين حزب المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي(١).

حيث قام أبرز شيوخ القبائل اليمنية ورموزها بالوساطة بين الأطراف السياسية الحاكمة بهدف احتواء الأزمة السياسية التي تفاقمت من (آب/ أغسطس ١٩٩٣). وقد طالب شيوخ القبائل اليمنية طرفي الأزمة (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي) بضرورة الاحتكام إلى المؤسسات الدستورية، كما حذرت القبائل اليمنية من احتمال قيام حرب (يمنية – يمنية)(٢).

غير أن تلك الجهود القبلية – مثل غيرها من الجهود – لم تفلح في نزع فتيل الأزمة التي تفاقمت ووصلت إلى حد الانفجار والصراع المسلح.

ومع اندلاع الصراع المسلح بين الطرفين المتنازعين، اتخذ الدور القبلي منحىً آخر باتجاه التورط في الصراع والتأثير بشكل واضح في مجرياته.

يرى البعض أنه لا يمكن إنكار الدور القبلي في حرب عام ١٩٩٤م بحكم الارتباطات والمصالح القبلية لطرفي الصراع واختلاط العوامل القبلية والطائفية مع غيرها من العوامل، إلا أنه لا ينبغي المبالغة في إعطاء الدور القبلي في تلك الحرب أهمية كبيرة(٣).

ويرى البعض الآخر أن حرب عام ١٩٩٤م كانت حرباً نظامية الطابع، ولم تكن حرباً قبلية على الرغم من سعي كل طرف من طرفي النزاع إلى استخدام أعداء الطرف الآخر، وتداخل الاعتبارات القبلية مع الاعتبارات السياسية(٤).

ويرى آخرون أن الدور القبلي في تلك الحرب كان في إطار المشاركة الشعبية نتيجةً لجو الحرب الداعي للتعبئة العامة. وأن هذا الدور القبلي يمكن اعتباره نوعاً من الشرعية الشعبية للحرب التي كانت تهدف إلى الحفاظ على الوحدة اليمنية(٥).

---

(١) سمير محمد أحمد العبدلي، الثقافة السياسية الديمقراطية للقبائل اليمنية، مرجع سابق، ص٨٣.

(٢) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص٤٩٠.

(٣) من حديث د/ عبد الكريم السياغي: عميد كلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء، في مقابلة مع الباحث بمكتبه في صنعاء بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٢.

(٤) من حديث أ/ نصر طه مصطفى: مدير وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، في مقابلة مع الباحث بمكتبه في صنعاء بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٨.

(٥) من حديث أ.د/ أحمد الكبسي: أستاذ العلوم السياسية ونائب رئيس جامعة صنعاء للشئون الأكاديمية، في مقابلة مع الباحث بمكتبه في صنعاء بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١١.

في الواقع يبدو الدور القبلي في الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ محدوداً إذا ما قورن بما كان متوقعاً لهذا الدور، حيث كان المتوقع – نظراً لمقتضيات وتعقيدات الوضع القبلي اليمني – أن ينفجر الصراع القبلي بشكل عنيف وأن يتداخل مع الصراع السياسي بما يؤدي إلى إنفلات الأوضاع بشكل خطير ليحدث ما يشبه الوضع في الصومال أو أفغانستان.

إذ أن ثمة أسباب عديدة يمكن أن تؤدي إلى اختلاف اليمنيين ليصل الأمر إلى حد الاقتتال والتطاحن بالسلاح، وهذا موجود داخل كل شطر: ففي الشمال هناك الصراع التقليدي بين القبائل الرئيسية وأبرزة الخلاف الأكثر حدة بين قبائل حاشد وبكيل، فأبناء بكيل هم الأكثر عدداً لكنهم أقل تنظيماً وولاءً لشيوخهم على خلاف آل حاشد الأقل عدداً لكنهم أكثر تنظيماً وولاءً لشيوخهم وأكثر نفوذاً وسيطرة على المراكز الحساسة، حيث ينتمي إليهم الرئيس علي عبد الله صالح والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب. وفي الجنوب أيضاً هناك أسباب التمايز الكافية لإثارة الخلافات ، فأغلب قيادات الجيش من ثلاث فئات هي ردفان (٣/٤ القيادات العسكرية) والضالع ويافع ، كما أن هناك ثأر قديم – يعود لأحداث يناير ٨٦– بين قادة الاشتراكي وأبناء بعض المحافظات الجنوبية(١).

بيد أن محدودية الدور القبلي الفعلي في الحرب الأهلية اليمنية عام ٩٤ مقارنةً بالدور القبلي الذي كان متوقعاً، لا تنفي التأثير القبلي الواضح على مجريات تلك الحرب ، والذي يعد امتداداً للتأثيرات القبلية في الحروب والصراعات اليمنية السابقة.

حيث لا يمكن بأية حال إنكار دور الجناح القبلي في السلطة السياسية والعسكرية في دفع الأمور نحو الحسم العسكري(٢).

فقبل انفجار الصراع الدموي بين طرفي الصراع بأيام قليلة صرح الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر (رئيس تجمع قبائل حاشد ورئيس مجلس النواب اليمني ورئيس التجمع اليمني للإصلاح) في حديثه أثناء أحد المقايل(*) بأن الرئيس علي عبد الله صالح قد أخطأ بتأخره عن ردع الاشتراكيين بالقوة المسلحة ، كما علق على وثيقة العهد والاتفاق بأنها أسوأ من الانفصال، حيث سيؤدي تطبيقها إلى تمزيق اليمن وتحويلها إلى كيانات هزيلة منفصلة عن مركز الدولة الأم في صنعاء، وتشجيع القبائل الضعيفة على رفع صوتها ضد مشايخ اليمن الكبار، وسلب سلطتهم القبلية(٣).

---

(١)عبد الله صالح، "اليمن: صراع الوحدة والانفصال"، السياسة الدولية، العدد ١١٧، يوليو ١٩٩٤، ص١٧٧.

(٢) فيصل الحذيفي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦.

(*) المقايل: هي مجالس يجتمع فيها اليمنيون لتناول القات وتبادل الآراء حول المسائل الخاصة والعامة.

(٣) بشير البكر، حرب اليمن: القبيلة تنتصر على الوطن (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥) ص ٢١

ثم عاد وصرح في أحد مقابلاته الصحفية بأنه "كادت تحدث تسويات سياسية بين الرئيس علي عبد الله صالح وقادة الاشتراكيين في الجنوب لولا تدخل حزب الإصلاح وإعلانه الجهاد وحشد آلاف الشباب، وتعاونت الحكومة معهم فأمدتهم بالسلاح اللازم، وانطلق الشباب المتدين طالباً النصر أو الشهادة"(١).

ومع اندلاع الصراع المسلح لعب العامل القبلي دوراً بارزاً ومؤثراً في مجرياته ونتائجه.

ففي فبراير ١٩٩٤ شارك نحو ٤٠٠٠ من قبائل حاشد مع القوات الشمالية في الهجوم على معسكر اللواء الخامس مشاة (أحد الألوية الجنوبية التي لجأت إلى الشمال بعد أحداث يناير ٨٦، والذي كانت قد ظهرت لدى بعض عناصره بوادر تعاطف مع الحزب الاشتراكي أثناء الأزمة). وقد ساند بعض رجال قبائل بكيل عدداً من أفراد اللواء الخامس وساعدوهم على الانسحاب إلى مواقع اللواء ١٤ الجنوبي المتمركز في "أرحب" (منذ إعلان الوحدة)(٢).

وأثناء الاشتباكات التي حدثت في مدينة عمران انضمت بعض قبائل بكيل للحزب الاشتراكي، ووقفت إلى جانب قواته بأن قطعت الطريق على إمدادات اللواء الأول مدرعات (الشمالي)، وأوت الجنود الفارين من اللواء الثالث مدرعات (الجنوبي) (٣).

وقد تطوع الكثير من أبناء القبائل اليمنية للقتال في صفوف القوات الشمالية التي رفعت شعار الدفاع عن الوحدة والشرعية الدستورية.

حيث تدافع آلاف اليمنيين من كافة قبائل اليمن شماله وجنوبه وشرقه وغربه للقتال ضد الحزب الاشتراكي .. حاملين أنفسهم وأسلحتهم على سياراتهم الخاصة .. ينشدون حياة الوحدة اليمنية(٤).

وعلى الجانب الآخر أنقذت قبيلتا خولان وأرحب اللواء الخامس مظلات واللواء المشاة الجنوبيين من إبادة محققة بعد أن حاصرتهما القوات الشمالية في منطقتهما، بشرط عدم المشاركة في الحرب .. وهذا سلوك قبلي معروف يرتبط بحماية الغريب والضعيف(٥).

---

(١) سمير محمد أحمد العبدلي ، الثقافة السياسية الديمقراطية للقبائل اليمنية ، مرجع سابق ، ص٨٤.

(٢) محمد عبد الله حسن الجفري ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٦ ، ٢١٧.

(٣) عبد الله صالح ، مرجع سابق ، ص١٧٧ .

(٤) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص ١٧٨ .

(٥) طاهر شمسان أحمد ، معالجة الصحافة المصرية للقضايا اليمنية (١٩٩٠-٢٠٠٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات الإعلامية ، ٢٠٠٥ ، ص٨٣ (هامش)

وقد شارك العديد من أتباع التجمع اليمني للإصلاح – وهم خليط من مليشيات تنظيمات إسلامية وقبلية – في القتال ضد الحزب الاشتراكي في العديد من محاور القتال(١).

وأثناء القتال وقف أبناء القبائل في محافظة أبين (ذات العلاقة الثأرية بقيادة الحزب الاشتراكي حيث ينتمي إليها الرئيس علي ناصر محمد والقوات التابعة له والتي لجأت إلى الشمال بعد أحداث يناير ٨٦) يدافعون عن لواء العمالقة (الشمالي) ضد القوات التابعة للحزب الاشتراكي(٢).

كذلك تعاونت قبائل شبوه الجنوبية (ذات العلاقة الثأرية بقيادة الحزب الاشتراكي) مع القوات الشمالية الأمر الذي ساعد تلك القوات على اختراق العديد من المناطق الجنوبية بسهولة.

وقد تصرفت القبائل الجنوبية بحكمة، ولم تتدخل كثيراً ، فالعوالقة كما يبدو تركوا ببساطة جيش الشمال يمر في منطقتهم معتبرين أن المعركة لا تعنيهم، كذلك فعلت قبائل ردفان .. وعاد الكثيرون من أبناء يافع إلى بيوتهم ولزموها، كما أن المحاولات التي بذلها علي سالم البيض لتجميع قبائل حضرموت لم تعطِ نتيجة(٣).

لقد تراوح الدور القبلي في الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ بين الإيجابية والسلبية(*)، بشكل جعل هذا الدور أحد العوامل المؤثرة في محصلة تلك الحرب التي تراوحت – في احد جوانبها – بين الإنتصار والهزيمة(**).حيث كانت الإيجابية والانتصار من نصيب القوات الوحدوية – أو قوات الشرعية كما كان يطلق عليها – التي تمكنت بمساندة ودعم معظم القبائل اليمنية من تحقيق الانتصار. بينما كانت السلبية والهزيمة من نصيب الحزب الاشتراكي

---

(١) محمد عبد الله حسن الجفري، مرجع سابق، ص ص ٢٣٤، ٢٣٥؛ شيلا كارابيكو، بدايات المجتمع المدني في اليمن، في عبده حموده الشريف (محرر)، مرجع سابق، ص١٦٦

(٢) عبد الولي الشميري، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص٣٧٠ .

(٣) بول ك. دريش، مرجع سابق ، ص٤٥ .

(*) لا يقصد بالإيجابية والسلبية هنا إصدار حكم قيمي على موقف القبائل، إنما يقصد بذلك: المشاركة أو عدم المشاركة في مساندة أو دعم أحد أطراف الصراع.

(**) الهزيمة والانتصار هنا تعبيران مجازيان: فمن وجهة نظر الباحث لم يكن ثمة طرف مهزوم وآخر منتصر في تلك الحرب، حيث كانت الهزيمة في الواقع هزيمة لكل اليمنيين بتشويه الحرب للشكل السلمي الحضاري الذي تمت به الوحدة اليمنية، كذلك كان الإنتصار إنتصاراً لكل اليمنيين أيضاً وذلك لاستمرار الوحدة.

الذي فشل في الحصول على دعم ومساندة القبائل التي لم تكن لتنسى مواقفه العدائية السابقة تجاهها.

المطلب الثالث

الحرب الأهلية اليمنية – ١٩٩٤ وتنامي القبلية السياسية

مثلما أثرت القبلية السياسية تأثيراً واضحاً في الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ ، كان للأخيرة أيضاً أثرها البالغ على القبلية السياسية كتوجه مستمر. فقد تفاعل سعي الطرفين المتصارعين إلى استغلال الاعتبارات القبلية في الصراع، مع سعي القبيلة – المدفوعة بمنطق الغنيمة – إلى تأكيد دورها وتدعيم نفوذها، ليؤدي ذلك التفاعل إلى تزايد الحراك القبلي وعلو الروح القبلية.

فمع الإرهاصات الأولى للنزاع عمد كلا الطرفين المتنازعين إلى حشد الدعم الشعبي القبلي لمواقفهما. وشرعاً في محاولة إقامة بعض التوازنات القبلية التي تخدم مصالح كل منهما.

وفي سبيل إقامة تلك التوازنات تم اللعب على وتر القبائل المهمشة ومحاولة إثارتها ضد القبائل المؤثرة أو النافذة بشكل رفع من وتيرة الحراك والفرز القبلي. والمثال على ذلك ما قام به الحزب الاشتراكي من إثارة لقبائل مذحج وبكيل في إطار محاولته خلق نوع من التوازن ضد قبائل حاشد التي يستند عليها كل من حزب المؤتمر والتجمع اليمني للإصلاح.

وفي المقابل تزايد وعي القبائل النافذة بما قد يتهدد نفوذها من خطر، فشرعت في اتخاذ الخطوات اللازمة لتدعيم وضعها، وهو ما تمثل في قيام قبائل حاشد بعقد "مؤتمر حاشد التضامني". كذلك تطلعت بعض القبائل الأقل أهمية ونفوذاً إلى لعب أي دور ممكن أثناء النزاع أملاً في تحقيق الاعتراف بها وبمكانتها. وفي إطار الرغبة في استغلال أي إمكانات قبلية متاحة جرت محاولات لإحياء القبلية في المناطق الجنوبية التي كانت قد قمعت فيها القبيلة في ظل نظام الحكم الجنوبي السابق، ومن أمثلة هذه المحاولات: عقد مؤتمر قبائل المهرة وحضرموت، والذي مثل محاولة من قبل بعض شيوخ الشمال لإحياء النعرات والتقاليد القبلية في حضرموت والضالع وأبين والمهرة، والتي حققت نجاحاً جزئياً.

وقد أدت التفاعلات والممارسات السابقة إلى إشاعة جو مفعم بالفرز القبلي مما أدى إلى تزايد الوعي بالهوية القبلية، وعلو الروح القبلية لدى قطاعات واسعة من الشعب اليمني.

ومع تفاقم النزاع ازدادت وتيرة الحشد القبلي الذي اتخذ منحىً خطيراً تمثل في تنافس طرفي النزاع في توزيع الأموال والأسلحة على الحلفاء القبليين. وقد أدى نشاط طرفي الصراع في مجال استمالة وحشد القبائل، إلى تزايد وعي هذه القبائل بقوتها وبأهمية وفعالية دورها في التأثير على مجريات الأحداث.

ولعل من أهم أثار الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ على القبلية السياسية، ما نتج عن مشاركة القبائل في تلك الحرب من حصولها على الكثير من المعدات العسكرية والأسلحة الثقيلة.

حيث شهدت المعارك حالات نهب واغتنام للمعدات العسكرية الخفيفة والمتوسطة ، قام بها المقاتلون من عسكريين ومدنيين (قبائل) .. وقد كانت عمليات النهب والاغتنام متعارف علي مشروعيتها بإذن القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس الدولة، تشجيعاً للمقاتلين للإنطلاق ومواصلة القتال[١].

وقد أدى حصول القبائل على المزيد من الأسلحة كنتيجة لاشتراكها في الحرب – إضافةً إلى ماتملكه أصلاً من سلاح– إلى أن تزداد قوة على قوتها، مما أدى إلى تنامي نفوذها السياسي المستند إلى القوة التسليحية.

لقد أتاحت الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ فرصة كبيرة للقبيلة للتعبير عن قوتها بشكل ساهم في تدعيم مكانتها ونفوذها.

حيث إزداد النفوذ والتأثير السياسي للقبيلة ، وأصبحت مطالبها من السلطة مبنية على مشاركتها في الحرب، ومن الدلائل على ذلك أن الدولة كافأت بعض أبناء القبائل بأن وضعتهم في مناصب قيادية في الجيش، إضافةً إلى دورهم في القضاء الموازي[٢].

كذلك مثلت الحرب – بما أفضت إليه من هزيمة للحزب الاشتراكي – فرصة لامتداد النفوذ القبلي إلى المناطق الجنوبية التي قمعت فيها القبيلة في الماضي من قبل النظام الشطري السابق. حيث أدت هزيمة الحزب الاشتراكي إلى تعميم النموذج الشمالي – القائم على التوفيق بين المصالح القبلية – على كل اليمن بشكل مثل تدعيماً لمكانة القبيلة وتوسيعاً لنفوذها.

---

(١) عبد الولي الشميري، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ٣٢٤

(٢) من حديث أ/ جمال الجعبي (الكاتب والمحامي الناشط في مجال حقوق الإنسان، وعضو نقابتي الصحفيين والمحامين، وعضو اتحاد المحامين العرب، وعضو التنظيم الوحدوي الناصري)، في مقابلة مع الباحث بصنعاء ، بتاريخ ١٣/٩/٢٠٠٥ .

كما أفضت الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ إلى إحداث خلل في التوازن السياسي الداخلي بين قوى الحداثة والعصرنة بشكل عام والقوى القبلية "الإقطاعية" والأصولية اليمنية التقليدية(١). وقد كان هذا الخلل لمصلحة القوى القبلية.

إن القوى القبلية التي أضحي نفوذها – الذي طالما حافظت عليه في ظل الانغلاق والتشطير– مهدداً مع بدايات الوحدة اليمنية – بفعل إقرار الديمقراطية والتعددية، وانفتاح الساحة اليمنية لاستقبال مصطلحات جديدة مثل الحرية والمساواة والشفافية والتغيير والتنمية والعصرنة – عادت لتدعم مكانتها بقوة من خلال الفرصة التي أتيحت لها للمشاركة في الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤م.

إن التحليل النهائي لتداخل القبلية السياسية مع الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤، يظهر أمرين لهما بالغ الأثر على التكامل السياسي:

الأول: أن سعي طرفي الصراع إلى حشد الدعم القبلي أو الاستقواء بالقبيلة، يعد مؤشراً على ضعف التكامل.

الثاني: أن تزايد قوة القبيلة وتنامي نفوذها السياسي نتيجة لاشتراكها في الحرب، وحصولها على المزيد من الأسلحة، وعلو الروح القبلية، يمثل عائقاً أمام اندماج القبيلة الكامل تحت السلطة المركزية للدولة، بما يؤثر سلبياً على التكامل السياسي.

---

(١) سليمان الرياشي: "اليمن: الوحدة – كلفة الحرب – كلفة الإنفصال" المستقبل العربي، العدد ١٨٦، أغسطس ١٩٩٤، ص١٧ .

المبحث الثاني

الحرب الأهلية اليمنية – ١٩٩٤ والتكامل داخل المؤسسات الرسمية

يتناول هذا المبحث إنعكاسات الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ على التكامل داخل المؤسسات الرسمية، عبر تناول ضعف الهيكل المؤسسي لدولة الوحدة وعدم تكامله كأحد مسببات الأزمة والحرب، وانتهاء بتناول تأثير الحرب على التكامل داخل المؤسسات الرسمية.

المطلب الأول

ضعف الهيكل المؤسسي لدولة الوحدة وعدم تكامله كأحد مسببات الأزمة والحرب

على الرغم من تركيز الاتفاقات والمشاريع الوحدوية اليمنية منذ عام ١٩٧٢ على الشكل الدستوري والهياكل والمؤسسات الرسمية لدولة الوحدة، إلا أن ذلك لم يسفر عن بناء هياكل مؤسسية قوية قادرة على النهوض بالأعباء المنوطة بها بفاعلية، والإسهام في خلق وبلورة واقع جديد قادر على تنمية وتدعيم ولاء موحد مغاير للطابع التشطيري الانقسامي السابق لعملية التوحيد. حيث لم تكن المؤسسات التي اندمجت (شكلياً) في حالة تتوافر فيها مقومات المؤسسية بالمعنى التنظيمي الهيكلي، فقد تم تشكيل المؤسسات الوحدوية بعقلية وأسلوب القرارات الفوقية. كما أن دستور دولة الوحدة قد أُصدر كمنحة من النخب السياسية الحاكمة وليس عن طريق مؤتمر شعبي.

واتسم كيان الوحدة اليمنية الجديد بالهشاشة والضعف المؤسسي الشديد. فدستور دولة الوحدة المؤقت وضع بسرعة فائقة وركز السلطة في يد رئيس الجمهورية بما في ذلك سلطة تكوين السلطة التشريعية، كما حدث تذبذب واضح في ممارسة السلطة التنفيذية بين عدة صيغ. فضلاً عن أن توحيد المؤسسات لم يتم بالمعنى الحقيقي ، مما أدى إلى استمرارية الإحساس بواقع التشطير .. وهو ما يعني أن الوحدة اليمنية كانت دون المستوى الفيدرالي[1].

وعلى المستوى العملي لم يبذل أي مجهود يذكر لتدعيم التكامل داخل المؤسسات الوحدوية الجديدة والتي مثلت حاصل جمع مؤسسات الكيانين الشطريين السابقين.

---

(١) عبد الله صالح، مرجع سابق، ص ص ١٧٧، ١٧٨

فقد تم تقاسم السلطة مناصفةً بين شريكي الحكم (المؤتمر والاشتراكي) ، ووزعت المناصب في دولة الوحدة على أساس توازني تقاسمي، بدءاً من رئاسة الدولة وحتى المستويات الدنيا في الجهاز الإداري، وسرعان ما تحول التوازن التقاسمي إلى توازن صراعي، ونتيجة لذلك تحول الهيكل الهرمي الإداري للحكومة إلى رموز تعرقل عمل بعضها البعض بشكل أدى إلى عرقلة عمل الأجهزة الإدارية وحد من فعاليتها في تأدية مهامها.

كما أن عدم التوصل إلى صياغة وتسييد آلية تميز بين الحزب أو الأحزاب الحاكمة وبين الدولة على مستوى الصلاحيات، وعلى مستوى العمل اليومي[1]، قد أثر سلبياً على التكامل داخل المؤسسات الرسمية التي ظل ولاء الأشخاص داخلها حزبياً شطرياً.

لقد فشل الجهاز الإداري – والذي يعد أحد أدوات التكامل- في القيام بدور فعال على مستوى تدعيم التكامل في دولة الوحدة في ظل معاناة الجهاز نفسه من أزمة عدم تكامل داخلي.

كما أن عدم فعالية الجهاز الإداري لدولة الوحدة في تأدية وظائفه، قد دفع الجماهير اليمنية – لاسيما الجنوبية – للمقارنة بين وضعها في ظل الوحدة ووضعها السابق، بشكل لم يكن في صالح الإندماج والتكامل.

وقد امتد عدم التكامل داخل المؤسسات ليشمل المؤسسة التعليمية، التي عانت من الازدواجية والتعدد من جراء التشطير وآثاره، وعدم إيجاد مناهج تعليمية موحدة، واستمرار تواجد المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن إلى جانب المدارس والمعاهد المختصة بتدريس النظرية الاشتراكية العلمية، وبعضها ذي استقلال إداري، واختلاف في الكتب والمناهج الدراسية ونوعية المدرسين[2].

ونتيجةً لتلك الازدواجية والتعددية، مثلت المؤسسة التعليمية – التي من المفترض أن تكون أداة لدعم التكامل – مظهراً من مظاهر ضعف التكامل.

وفيما يتعلق بالتكامل داخل المؤسسات العسكرية والأمنية في دولة الوحدة فقد كان في حده الأدنى في ظل الدمج الشكلي لتلك المؤسسات، واستمرار الوضع التشطيري للقوات المسلحة في ظل استمرارية تبعيتها الإدارية والسياسية على ما كانت عليه قبل الوحدة، وعدم

---

(١) سليمان الرياشي ، مرجع سابق ، ص١١

(٢) فيصل الحذيفي ، مرجع سابق ، ص١٦٠

الدمج الفعلي للوحدات العسكرية في وعاء تجنيدي واحد يشمل الجنوبيين والشماليين دون تمييز.

ومع إجراء أول انتخابات نيابية في دولة الوحدة – والتي اسفرت عن تكوين حكومة إئتلافية ضمت حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للإصلاح- استمر عدم التكامل داخل المؤسسات الرسمية ولاسيما على مستوى قمة هذه المؤسسات، حيث تصاعدت حالة الاستقطاب بين مركزي النفوذ الشطريين السابقين (المؤتمر والاشتراكي)، وشهدت الساحة اليمنية نتيجة لذلك حالة من الخلاف والتوتر واتجهت الأوضاع نحو التأزم.

في هذه الأثناء كان نائب الرئيس (الأمين العام للحزب الاشتراكي)، قد بدأ سياسة الاعتكاف كمحاولة للضغط لتنفيذ مطالبه، وذلك بدلاً من اللجوء إلى المؤسسات الدستورية لعرض تلك المطالب وتنفيذها، وهو الأمر الذي عبر عن انخفاض التكامل داخل المؤسسات الرسمية بشكل حاد. لقد كان التوتر والخلاف داخل مجلس الرئاسة هو محور الأزمة والنزاع، وقد انعكس هذا التوتر على كافة مؤسسات دولة الوحدة. فقد أدت الخلافات بين طرفي السلطة (المؤتمر والاشتراكي) إلى تأخير تشكيل مجلس رئاسة جديد بعد انتخابات أبريل ١٩٩٣. واستمر تفاقم الخلافات بعد تشكيل مجلس الرئاسة الجديد في ظل مواصلة الأمين العام للحزب الاشتراكي لاعتكافه، ورفضه أداء اليمين الدستورية كنائب لرئيس مجلس الرئاسة. وفي ظل الخلاف والنزاع في قمة السلطة ، مارست مؤسسات دولة الوحدة نشاطها على أساس انقسامي تشطيري، وتحولت هذه المؤسسات إلى أدوات للنزاع بدلاً من أن تكون أدوات للتكامل. وقد أدت الممارسات الانقسامية الصراعية داخل المؤسسات الرسمية إلى تفاقم الأزمة بشدة، واتخاذها منعطفاً خطيراً نحو الانفجار.

فمجلس النواب – وهو المؤسسة المنتخبة الوحيدة- بدا مسيساً وغير قادر على التصرف إزاء الأزمة كمؤسسة ديمقراطية وطنية، هدفها مساعدة الأطراف المتصارعة على الخضوع المشترك لمبدأ المصلحة العليا، حيث أصدر مجلس النواب في جلسته الاستثنائية التي عقدت بتاريخ ٩٣/١١/٥ بياناً حول الأزمة، أكد فيه على التمسك بالثوابت الوطنية، وفي مقدمتها الوحدة اليمنية، واعتبر كل من يفرط بأي منها مرتكباً للخيانة العظمي .. ومن الواضح أن البيان يتضمن اتهامات مبطنة للحزب الاشتراكي بالتآمر على الوحدة اليمنية، وبالتالي التهديد بالحرب[١].

---

(١) طاهر شمسان أحمد، مرجع سابق، ص ٧٥ (متن وهامش)

وعلى مستوى الجهاز الإداري للدولة انتقلت أغلب القيادات التنفيذية المنتمية إلى الحزب الاشتراكي لتعتكف مع الأمين العام للحزب في عدن(١)، وقد أثر ذلك سلبياً على آليات عمل الحكومة وزاد من حدة الأزمة.

وعلى مستوى المؤسسة العسكرية تم سحب القوات المسلحة من مناطق الحدود الدولية لليمن، وأعيد نشرها على الحدود الشطرية السابقة، ونتج عن ذلك مظاهر أخرى من التصعيد على مستويات التسليح والتوزيع والتخطيط، وقامت القوات التابعة للحزب الأشتراكي بمناورات بقررات منفردة. وتعطل العمل بالقوانين الخاصة بالقوات المسلحة ، وتباعدت القيادات العليا عن الوحدات والأفراد، ولم تصرف المستحقات بصورة متساوية(٢).

وعلى مستوى المؤسسة الإعلامية انفصلت القنوات التليفزيونية والإذاعات الصوتية في كل من صنعاء وعدن عن بعضها البعض، وإنحازت كل منها إلى شطرها القديم ، كما كانت قبل الوحدة(٣).

لقد برهنت المظاهر والممارسات اللاتكاملية (التشطيرية)، داخل المؤسسات الرسمية لدولة الوحدة، على عجز النخب القابعة على قمة تلك المؤسسات عن استيعاب مفهوم الوحدة، بوصفها عملية اندماج قومي، قائمة على تأكيد عناصر التوافق والتعاون، وإبعاد عناصر الاختلاف والصراع.

وقد تفاعلت المظاهر والممارسات اللاتكاملية داخل المؤسسات الرسمية، مع حالة الاستقطاب والصراع على مستوى قمة السلطة في دولة الوحدة مؤديةً إلى تضخم الإشكاليات والخلافات بشكل أفضى إلى إندلاع الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤م.

المطلب الثاني

تأثير الحرب الأهلية اليمنية – ١٩٩٤ على التكامل داخل المؤسسات الرسمية

تمخضت الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ عن العديد من التأثيرات على التكامل داخل المؤسسات الرسمية، ويمكن تقسيم تلك التأثيرات إلى نوعين هما: تأثيرات سلبية مباشرة وتأثيرات إيجابية غير مباشرة.

---

(١) محمد حسين الفرح ، مرجع سابق ، ص١٢١

(٢) فيصل الحذيفي ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٤- ٢٤٦

(٣) عبد الولي الشميري ، مرجع سابق ، الجزء الثاني، ص ١٠٩ .

أولاً: التأثيرات السلبية المباشرة:

١- على مستوى المؤسسة الرئاسية:

أفضت تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ إلى إنخفاض مؤشر التكامل داخل المؤسسة الرئاسية ليصل إلى حده الأدنى.

فقد اقتصر مجلس الرئاسة أثناء الحرب على ثلاثة أعضاء فقط هم: رئيس المجلس (علي عبد الله صالح والذي ينتمي لحزب المؤتمر) وعضوين آخرين هما: (عبد العزيز عبد الغني (المنتمي لحزب المؤتمر أيضاً)، وعبد المجيد الزنداني (المنتمي للتجمع اليمني للإصلاح)، وغاب عن المجلس كل من نائب الرئيس (علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي)، وسالم صالح محمد (المنتمي للحزب الأشتراكي أيضاً) والذي انقطع عن مجلس الرئاسة منذ انتقاله إلى عدن في فترة انعقاد لجنة حوار القوى السياسية[١].

ومنذ الخامس من مايو عام ١٩٩٤ انتهى توصيف الأمين العام للحزب الاشتراكي كنائب رئيس مجلس الرئاسة. حيث قرر مجلس النواب اليمني في هذا التاريخ إسقاط الشرعية الدستورية عنه واعتبار كل نشاطاته وقراراته ذات الطابع الرسمي غير دستورية ولا تمثل الجمهورية اليمنية[٢].

ولم يقتصر الأمر على إسقاط الشرعية الدستورية عن نائب رئيس مجلس الرئاسة (الأمين العام للحزب الاشتراكي)، بل تعدى الأمر ذلك بإصدار النائب العام للجمهورية اليمنية قرراً في ١٩٩٤/٥/٢٣ بالقبض القهري على الأمين العام للحزب الاشتراكي هو و١٥ من قيادات الحزب[٣].

في هذه الأثناء اجتمع مجلس الرئاسة (المقتصر على ثلاثة أعضاء فقط) أكثر من مرة، واتخذ عدداً من القرارات بإقالة العديد من المسئولين الاشتراكيين من مناصبهم وإحلال آخرين موالين للقيادة في صنعاء محلهم[٤].

---

(١) محمد حسين الفرح ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

(٢) الجمهورية اليمنية ، الجريدة الرسمية ، العدد التاسع، بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٥ ، ص٢٤ .

(٣) يوميات الحرب ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٤) عبد الولي الشميري ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ص١٣١، ١٩٧

ومع اشتداد حدة القتال وغداة إعلان قيادة الحزب الاشتراكي انفصال الجنوب في ٢١ مايو ١٩٩٤ تم تشكيل ما سمي بمجلس رئاسة جمهورية اليمن الديمقراطية، برئاسة علي سالم البيض وعضوية كل من سالم صالح محمد وعبد الرحمن علي الجفري وعبد القوي حسن مكاوي وسليمان ناصر مسعود(١).

ولا شك أن هذا الأمر قد عبر عن إنعدام التكامل بشكل تام على مستوى المؤسسة الرئاسية في ظل وجود مجلسي رئاسة على أرض الواقع هما: مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية ومجلس رئاسة جمهورية اليمن الديمقراطية ، بغض النظر عن مدى شرعية الأخير.

وقد استمر اقتصار مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية على ثلاثة أعضاء فقط حتى بعد انتهاء الحرب في يوليو ١٩٩٤، إلى أن ألغي نظام مجلس الرئاسة في سبتمبر من نفس العام. حيث أقر مجلس النواب اليمني في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤، عدداً من التعديلات الدستورية، من بينها تعديل مواد مجلس الرئاسة والنص على منصب رئيس الجمهورية.

وفي هذا الإطار نص الدستور على أن (رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة .. والقائد الأعلى للقوات المسلحة) وأن (يتم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب في انتخابات تنافسية). وقد خص الدستور إنتخاب الرئيس للمرة الأولى (بعد التعديل) بحكم استثنائي وهو أن (يتم انتخاب رئيس الجمهورية لأول مرة عقب إقرار التعديل الدستورى من قبل مجلس النواب، ويكون الترشيح لرئيس الجمهورية من قبل ربع عدد أعضاء مجلس النواب، ويعتبر فائزاً بمنصب رئيس الجمهورية من يحوز على أغلبية أعضاء مجلس النواب) (٢).

وفي أول أكتوبر ١٩٩٤ قام مجلس النواب بانتخاب علي عبد الله صالح رئيساً للجمهورية اليمنية ، والذي اعتبر أول رئيس لليمن الموحد يتم انتخابه من مجلس النواب المنتخب من قبل الشعب(٣).

وفي اليوم التالي أصدر رئيس الجمهورية قراراً بتعيين اللواء عبد ربه منصور (المنتمي للشطر الجنوبي سابقاً) نائباً لرئيس الجمهورية .. الأمر الذي اعتُبر تجسيداً للحرص على ترسيخ الوحدة الوطنية في مؤسسات الدولة(٤).

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ١٧٥- ١٧٧

(٢) دستور الجمهورية اليمنية المعدل بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤ ، المادتان ١٠٧ ، ١٥٨

(٣) زايد جابر و آخرون، علي عبد الله صالح : ٢٥ عاماً من القيادة والسياسة، مرجع سابق ، ص٢٠٧.

(٤) محمد حسين الفرح ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٥، ١٢٦

إلا أن هذا الأمر لا يعتبر مؤشراً قوياً على التكامل داخل تلك المؤسسات خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن اللواء عبد ربه منصور من أبناء محافظة أبين التي تربطها علاقة ثأرية مع قيادة الحزب الاشتراكي منذ أحداث يناير ١٩٨٦.

وفي عام ١٩٩٩ شهدت اليمن انتخابات رئاسية أخرى طبقاً للدستور المعدل، وقدمت أحزاب المعارضة (عدا التجمع اليمني للإصلاح) إلى البرلمان طلب ترشيح أمين عام الحزب الاشتراكي علي صالح عباد (مقبل)، ليكون مرشحاً عنها في الانتخابات الرئاسية، غير أن البرلمان حجب التزكية عن مرشح المعارضة والمرشحين المستقلين، ومنحها لمرشحين اثنين فقط كلاهما من الحزب الحاكم (حزب المؤتمر) وهما الرئيس نفسه ونجيب قحطان الشعبي، اللذين دخلا في منافسة شكلية من أجل إضفاء الطابع الشرعي على تلك الانتخابات التي أسفرت عن فوز الرئيس علي عبد الله صالح(١).

ويمكن فهم حجب البرلمان للتزكية عن مرشح المعارضة المنتمي للحزب الاشتراكي في ضوء عدم تجاوز الساحة السياسية اليمنية للآثار السلبية للحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤، واستمرار انخفاض مؤشر التكامل على مستوى المؤسسة الرئاسية.

٢- على مستوى المؤسسة التشريعية:

في البدء اتسم دور المؤسسة التشريعية تجاه الأزمة بين طرفي السلطة بالهامشية والضعف، حيث عجز مجلس النواب عن استخدام صلاحياته الدستورية لحل تلك الأزمة التي أفضت للحرب الأهلية عام ١٩٩٤، والتي أثرت بدورها تأثيراً سلبياً مباشراً على التكامل داخل المؤسسة التشريعية.

ففي ٢٨ مايو ١٩٩٤ رفع مجلس النواب في العاصمة صنعاء الحصانة عن ستة من أعضائه وصفهم بالإنفصاليين، وذلك بناءً على مذكرة تقدم بها وزير العدل إلى المجلس(٢).

ومع اشتداد العمليات العسكرية وبعد إعلان الإنفصال في ٢١ مايو ١٩٩٤، بلغ عدم التكامل على مستوى المؤسسة التشريعية ذروته، بقيام القيادة الاشتراكية في الجنوب بتشكيل جمعية وطنية بديلاً عن مجلس النواب، في ١ يونيو ١٩٩٤(٣).

---

(١) طاهر شمسان أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ٩٥ ، ٩٦ .

(٢) عبد الولي الشميري ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص١٩٨

(٣) المرجع نفسه ، ص٢٢٤ .

وبسبب الحرب غاب عن مجلس النواب اليمني العديد من الأعضاء المنتمين للحـزب الإشتراكي ، وقد استمر غياب بعض هؤلاء الأعضاء حتى بعد انتهاء الحرب.

فقد غاب عن جلسة مجلس النواب لانتخاب رئيس الجمهورية في ١ أكتوبر ١٩٩٤ م ٢١ عضواً ينتمون للحزب الإشتراكي كانوا غالباً قد استقروا في الخارج بسبب الحرب[١].

وقد انعكس اختلال التوازن الناجم عن الحرب الأهلية بشكل سلبي على التوازن داخل المؤسسة التشريعية، وهو ما اتضح من خلال الانتخابات النيابية عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٣ حيث ضمن حزب المؤتمر الشعبي الحاكم من خلال تلك الانتخابات أغلبية مريحه في البرلمان.

فقد اقتصرت المنافسة الحقيقية في انتخابات ابريل ١٩٩٧ على حزبي المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح، وانشغلت أحزاب المعارضة ببعض المطالب التي تقدمت بها إلـى السلطة في ١٩٩٦/٦/٥، مؤكدةً على ضرورة توفير الضمانات السياسية والقانونية لإجـراء انتخابات حرة ونزيهه، من أهمها: ضرورة تطبيع الحياة السياسية وتجاوز الآثـار القانونيـة والسياسية للحرب، ورفع القيود عن نشاط أحزاب المعارضة وبقية مؤسسات المجتمع المدني، ووقف الإتهامات والتخوين ضد أحزاب المعارضة، وإقامة حوار بين السلطة والمعارضـة بهدف إجراء التعديلات على قانون الانتخابات، ووضع المعايير اللازمة لحيادية اللجنة العليـا للانتخابات ومؤسسات الدولة وإمكانياتها.. إضافةً إلى مطالب أخرى تخص الحزب الإشتراكي كإعادة مقاره والإفراج عن أرصدته المالية[٢].

ونتيجة لعدم تجاوب السلطة مع تلك المطالب قاطع عدد من أحزاب المعارضة – على رأسها الحزب الإشتراكي – الانتخابات.

وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن حصول حزب المؤتمر الشعبي على أغلبية مقاعـد مجلس النواب ، حيث حصل على ١٨٧ مقعداً، وبإنضمام عدد من المستقلين إرتفع عدد مقاعد حزب المؤتمر إلى ٢٢١ مقعداً بنسبة ٧٤٪. وأحتل التجمع اليمني للإصلاح المركز الثـاني حيث حصل على ٦٤ مقعداً، وقد أفضت تلك النتائج إلى خروج الإصـلاح مـن الإئـتلاف الحكومي وإنفراد حزب المؤتمر بتشكيل الحكومة[٣].

---

(١) محمد حسين الفرح ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ (هامش)

(٢) طاهر شمسان أحمد ، مرجع سابق ، ص٩٤

(٣) محمد حسين الفرح ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٠- ١٥٤

لقد أوضحت ملابسات ونتائج تلك الانتخابات استمرارية تأثير الحرب الأهلية اليمنيـة على التكامل داخل المؤسسة التشريعية التي أضحت شرعيتها قائمة على الغلبة أكثر منها على التوازن.

٣- على مستوى مجلس الوزراء والجهاز الإداري:

مع بداية الأزمة أدى إنخفاض التكامل داخل مجلـس الـوزراء والجهـاز الإداري - والذي تمثل في انخفاض الروح الجماعية وغلبه الولاء الشطري على الـولاء العـام - إلـى تضخيم الخلافات والإشكاليات بشكل أفضى لاندلاع الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤، والتي أثرت بدورها تأثيراً سلبياً مباشراً على التكامل داخل مجلس الوزراء والجهاز الإداري.

فمع بداية الحرب كان رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس وأغلب الوزراء المنتمين للحزب الاشتراكي، قد توقفوا عن ممارسة نشاطهم في إطار حكومة دولة الوحدة، وانتقلوا إلى عدن.

وفي ٨ مايو ١٩٩٤ أصدر مجلس الرئاسة قراراً بإيقاف رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس عن عمله وإحالته للتحقيق، كما قرر مجلس الرئاسة تكليف نائب رئيس الوزراء محمد سعيد العطار بالقيام بأعمال رئيس مجلس الوزراء(١).

كما تم إعفاء كل من هيثم قاسم وزير الدفاع وصالح بن حسينون وزير الـنفط مـن منصبيهما، وبذلك انتهت رسمياً مشاركة الحزب الإشتراكي في الحكومة، وأصبحت الحكومة الإئتلافية مكونة من المؤتمر الشعبي والإصلاح، وتم تعيين عبد ربه منصور وزيراً للـدفاع وفيصل بن شملان وزيراً للنفط، وتولى نواب الوزراء مهام بقية الوزراء المنتمـين للحـزب الإشتراكي(٢).

ويمكن ملاحظة أنه على الرغم من انتماء الكثيـرين ممـن حلـوا محـل القيـاديين الإشتراكيين السابقين في الحكومة إلى الجنوب، إلا أنه قد روعي فيهم أن يكونوا مـن غيـر المنتمين للحزب الإشتراكي أو المتعاطفين معه، أو بالأحرى المعادين له - وإن كـان ذلـك طبيعياً بحكم تفاعلات الحرب- إلا أنه يعتبر مؤشراً على إنخفاض التكامل.

---

(١) الجمهورية اليمنية، الجريدة الرسمية، العدد ١٤، بتاريخ ١٩٩٤/٧/٣١، ص ص ١ ، ٢

(٢) محمد حسين الفرح ، مرجع سابق ، ص ص ١٢١ ، ١٢٢

ومع احتدام المعارك وإعلان قيادة الحزب الإشتراكي الإنفصال، أصدر علي سالم البيض، قرراً في ٢٢ مايو ١٩٩٤ بتكليف حيدر أبو بكر العطاس بتشكيل حكومة لما سُمي بجهمورية اليمن الديمقراطية (والغريب أنه أطلق عليها حكومة وحدوية). وفي ٢ يونيو ١٩٩٤ قام العطاس بتشكيل تلك الحكومة(١).

وقد دل ذلك على إنعدام التكامل، في ظل وجود حكومتين على أرض الواقع هما: حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة جمهورية اليمن الديمقراطية، بغض النظر عن مدى شرعية الأخيرة.

كما انخفض مؤشر التكامل داخل الجهاز الإداري إلى حده الأدني، حيث سادت حالة من الاستقطاب داخل هذا الجهاز نتيجة قيام الحزب الأشتراكي باستدعاء الموظفين التابعين له من الإدارات التي يعملون بها في الشمال، ومغادرة الموظفين الشماليين إداراتهم في الجنوب.

كما اضطر معظم العاملين – لاسيما الجنوبيين- إلى الإنسحاب المؤقت إلى قراهم ومنازلهم لتوقف عمل الأجهزة الإدارية نتيجة للحرب(٢).

وعلى الرغم من انتهاء الحرب إلا أن مؤشر التكامل على مستوى مجلس الوزراء والجهاز الإداري قد ظل منخفضاً.

فقد تم منع بعض أعضاء من الوزراء المنتمين للحزب الإشتراكي من حضور اجتماعات الوزراة في عدن، والتي خصصت لبث الثقة في مواطني الجنوب وإصلاح أوضاعهم المتدهورة(٣).

كما عمد مندوبون من الإصلاح إلى الإنسحاب من تلك الاجتماعات لأن وزيرا جنوبياً كان قد حث على مساندة صنعاء خلال القتال قد أرجع إلى منصبه وسمح له بالحضور(٤).

ونتيجةً لاختلال التوازن الناجم عن الحرب تم استبعاد الحزب الإشتراكي تماماً من المشاركة في الحكومة التي اقتصرت على حزبي المؤتمر والإصلاح. والأكثر من ذلك أن حزب الإصلاح أيضاً قد خرج من الحكومة إلى المعارضة عقب انتخابات ١٩٩٧، والتي

---

(١) عبد الولي الشميري ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ص ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٢٧

(٢) عبد الله صالح "الوحدة اليمنية وآفاق المستقبل"، السياسية الدولية، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص١٤٣.

(٣) المرجع نفسه، ص١٤٢

(٤) تشارلز ف. دنبار، السياسة الداخلية في اليمن: تقدم أم تراجع؟، في جمال سند السويدي (محرر)، مرجع سابق، ص٧٩.

اسفرت عن حصول حزب المؤتمر على الأغلبية المريحة في البرلمان ، وتشكيله للحكومة منفرداً. وقد رغب حزب المؤتمر في خروج الإصلاح من الحكومة وبذل في سبيل ذلك كل جهد، لكي يتمكن من تنفيذ برنامجه الانتخابي ، وقيادة البلاد بدون أزمات سياسية إئتلافية(١).

وعلى مستوى الجهاز الإداري ظل مؤشر التكامل منخفضاً في ظل استمرار إقصاء البعض عن هذا الجهاز. حيث قامت الحكومة بإعادة جانب كبير من الموظفين الجنوبيين إلى أعمالهم، إلا فيما يتعلق بالمناصب القيادية لسلطات الدولة المركزية(٢). وتم إقصاء كل كوادر المعارضة عن مواقعهم، وهو الأمر الذي اعتبر أحد استحقاقات اختلال التوازن الناجم عن الحرب(٣).

لقد أثرت تفاعلات الحرب ورواسبها بشكل سلبي على فرص الأطراف المختلفة للمشاركة المتكافئة في إطار نفس الأجهزة دون تمييز، وبالتالي أثرت سلبياً على التكامل داخل تلك الأجهزة.

٤- على مستوى المؤسسة الحزبية :

على الرغم من تقاسم حزبي المؤتمر والإشتراكي للسلطة في إطار دولة الوحدة إلا أن ذلك لم يؤدِ إلى نمو التكامل بينهما، وقد مثل الخلاف بين هذين الحزبين محور الأزمة التي أفضت للحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤، والتي نجم عنها العديد من الآثار السلبية المباشرة على التكامل داخل المؤسسة الحزبية.

فقد أدى إندلاع الحرب إلى تزايد حدة الاستقطاب داخل المؤسسة الحزبية. حيث انحاز حزب الإصلاح إنحيازاً كلياً في الموقف السياسي والإعلامي إلى جانب الرئيس وحزب المؤتمر .. أما حزب الحق، واتحاد القوى الشعبية اليمنية ، وأحد أجنحة الحزب الناصري وحزب الرابطة فقط أيدت الحزب الإشتراكي وتبنت موقفه(٤).

ولم تقتصر حالة الإنقسام وعدم التكامل على مستوى العلاقات بين الأحزاب ، بل تعدت ذلك لتشمل المستوى الداخلي في إطار نفس الحزب، وهو الأمر الذي اتضح جلياً داخل الحزب الأشتراكي. حيث أدت الطريقة التي أدارت بها قيادة الحزب الإشتراكي الأزمة إلى

---

(١) محمد حسين الفرح ، مرجع سابق ، ص١٥٤ .

(٢) عبد الله صالح، "الوحدة اليمنية وآفاق المستقبل"، مرجع سابق، ص١٤٣

(٣) من حديث أ. جمال الجعبي (مقابلة) ، مرجع سابق.

(٤) عبد الولي الشميري ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ١٠٥

احتدام الخلاف داخل الحزب الذي انقسم إلي جناحين: أحدهما يرى ضرورة وقف الحرب وتقديم ما يلزم من تنازلات في سبيل ذلك، والجناح الآخر يرفض ذلك.

وقد اتضح هذا الأمر خلال اجتماع المكتب السياسي للحزب الإشتراكي في عدن في ١٠ مايو ١٩٩٤، والذي تم فيه تكوين لجنة من أعضائه مكونه من: علي سالم البيض وياسين سعيد نعمان وجار الله عمر ومحمد حيدره مسدوس، لغرض تدارس الموقف، وإتخاذ قرارات تؤدي إلى قبول الرئيس علي عبد الله صالح بوقف إطلاق النار، وكان رأي جار الله عمر وياسين سعيد نعمان أن تستقيل قيادة الحزب الإشتراكي وتتولي قيادة جديدة التفاوض مع الرئيس علي عبد الله صالح، وهو مالم يقبله علي سالم البيض(١).

ومع قيام قيادة الحزب الإشتراكي بإعلان الإنفصال في ٢١ مايو ١٩٩٤ ، انخفض مؤشر التكامل داخل الحزب إلى حده الأدني.

لقد أدى إعلان الإنفصال إلى انقسامات معلنة وغير معلنة – بين مؤيد ومعارض للإنفصال – داخل قيادة الحزب الإشتراكي، وهياكله التنظيمية، وقيادته العسكرية، فمن وجهة نظر سياسية لم يكن قرار الإنفصال مقنعاً لدى أعضاء الحزب قبل غيرهم، كي يتحول حزبهم من الدور الوحدوي إلى الدور الإنفصالي، وهو تحول يتناقض مع أهدافه التي قام عليها. وهذا الإنقسام أضعف موقف القيادة التي لجأت إلى تغطية الفراغ السياسي والعسكري بقيادات وعناصر من خارج الحزب يُنظر إليها على أنها عناصر غير وطنية، لأنها كانت من ألد أعداء الحزب الإشتراكي في السابق، فضلاً عن أنها لا تحظى باحترام اليمنيين، واحتلت هذه العناصر مواقع متقدمة في القيادة وتراجعت القيادة الفعلية للحزب الإشتراكي إلى مواقع متأخرة(٢).

إن إعلان قيادة الحزب الإشتراكي للإنفصال أثناء الحرب كان له أثر سلبي بالغ على التكامل داخل الحزب الذي انقسم نتيجة لهذا الإعلان إلى جناحين: أحدهما انفصالي والآخر وحدوي.

وعلى الرغم من أنتهاء الحرب إلا أن مؤشر التكامل على مستوى المؤسسة الحزبية اليمنية قد ظل منخفضاً. فقد تم استبعاد الحزب الإشتراكي من السلطة على الرغم من أن جزءاً من قادته وأعضائه كانوا قد عارضوا الإنفصال والحرب.

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤٤.

(٢) فيصل الحذيفي، مرجع سابق ، ص٢٥٩.

وعلى الرغم من انقسام الحزب الإشتراكي إلى انفصاليين ووحدوين ، وعلى الـرغم من حصر جريمة الإنفصال في عدد محدود من قيادة الحزب الإشتراكي فيما عرفا بقائمة الـ ١٦ ، وإعلان العفو الشامل عن الباقين، إلا أن الممارسات الفعلية للطرف المنتصر (المؤتمر والإصلاح) لم تفرق بين إنفصاليين ووحدويين.

فقد صرح الرئيس علي عبد الله صالح عقب انتهاء العمليات العسكرية بأن "الحـزب الإشتراكي لن يشترك في الحكومة الجديدة ولا في أي تشكيل من تشكيلات السلطة كحـزب وهو كحزب لا يمكن أن يدخل الحكومة وأن يمارس عملاً سياسياً قبل أن يعيد ترتيب أوضاعه أولاً"(١).

كذلك لم يستطع الحزب الإشتراكي أن يسترد أيا من المقار المملوكة له وعـددها ٩٤ مقراً في المحافظات الجنوبية فقط والتي تم مصادرتها لصالح حزبي المؤتمر الـشعبي العـام والتجمع اليمني للإصلاح اللذين تعاملا معها كغنيمة من جملة غنائم الحرب(٢).

ويمكن إرجاع ذلك إلى وجود أزمة عدم استيعاب لقيم واعتبارات التكامل والانـدماج والمواطنة، وغياب صيغ ومفاهيم المصالحة والتوافق والتراضي كآليات للتعاطي مع الأزمـة وتسويتها.

ونتيجةً للفراغ الذي نجم عن تهميش الخصم المتمثل في الحزب الإشتراكي ، اختـل التوازن على مستوى المؤسسة الحزبية برمتها.

حيث ترتب على ضعف الحزب الإشتراكي إضعاف للأحـزاب الـسياسية الفاعلـة، فالتجمع اليمني للإصلاح مثلاً كان يجد شرعيته وقوته في الحضور القوي للحزب الإشتراكي فيزداد رصيده الشعبي باعتباره حامي العقيدة ومدافع عنها ضد خطر الإلحاد والعلمانية التـي مصدرها الحزب الإشتراكي (حسب خطاب الإصلاح) ولم يعد ممكناً – بعد اختلال المعادلة- الإستناد إلى مقولة أخرى ذات جدوى وفاعلية(٣).

فبعد استبعاد الحزب الإشتراكي من السلطة، تفاقمت الخلافات بين حزبـي المـؤتمر والإصلاح، منذ مارس ١٩٩٥، حول سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، ودمج

---

(١) الجمهورية اليمنية، وزارة الإعلام، الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح، المجلـد ١٤، ص٢٤١ .

(٢) طاهر شمسان أحمد ، مرجع سابق ، ص٩٢

(٣) فيصل الحذيفي ، مرجع سابق ، ص٢٧٠

التعليم الموازي بالتعليم النظامي، والمشاركة في المؤتمر الإقتصادي للشرق الأوسط في الأردن، وقد أفضت هذه الخلافات إلى خروج الإصلاح من السلطة على إثر إنتخابات أبريل ١٩٩٧، التي حقق فيها حزب المؤتمر الأغلبية.

وقد انتهت العلاقة الإستراتيجية بين حزبي المؤتمر والإصلاح بعد إجراء الانتخابات المحلية في فبراير ٢٠٠١ وما صاحبها من توتر ونزاع بين الحزبين وأعمال عنف في بعض المراكز الإنتخابية[١].

ومن الأمور بالغة الدلالة على مدى تأثير رواسب الحرب على التكامل داخل المؤسسة الحزبية، استمرار حالة الاستقطاب على مستوى تلك المؤسسة. فقد تأسس في ١٤ أغسطس ١٩٩٥ مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة والذي ضم كل من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والحزب الإشتراكي وحزب البعث العربي الإشتراكي القومي واتحاد القوى الشعبية وحزب الحق والتجمع الوحدوي اليمني. وقد أعلن المجلس عدداً من الأهداف أهمها: العمل على تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق كأساس لبناء الدولة اليمنية الحديثة، وتنسيق جهود أحزاب المعارضة في مواجهة كل التجاوزات والانتهاكات للدستور والقانون والحريات العامة وحقوق الإنسان، والدفاع المشترك عن أي حق من حقوق عضو المجلس والوقوف المشترك ضد أي تجاوز لحقوقه المشروعة[٢].

وقد مثل تأسيس مجلس التنسيق الأعلى محاولة من قبل أحزاب المعارضة لتدعيم وتفعيل دورها في مواجهة حزب المؤتمر.

وعلى الجانب الآخر نشأ ما سمي المجلس الوطني للمعارضة، والذي تكون من خمسة أحزاب ذات علاقة وثيقة بحزب المؤتمر الشعبي، وهي كل من: حزب البعث (د.عبد الوهاب محمود) والديمقراطي الناصري والتصحيح الناصري والجبهة الوطنية الديمقراطية وجبهة التحرير[٣].

وفي أغسطس ١٩٩٦ ظهرت صيغة اللقاء المشترك (الذي ضم حزب الإصلاح ومجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة) . وقد تواصلت فعاليات ومواقف أحزاب اللقاء المشترك إلى يناير ١٩٩٧م وساهمت في تحريك الحياة السياسية اليمنية بشكل غير مسبوق ،

---

(١) زايد جابر وآخرون، علي عبد الله صالح: ٢٥ عاماً من القيادة والسياسة ، مرجع سابق ، ص٢١٨.

(٢) محمد حسين الفرح ، مرجع سابق ، ص ١٢٩

(٣) المرجع نفسه ، ص١٣٢ .

وكانت بيانات ومواقف أحزاب اللقاء المشترك – من جهة- وبيانات ومواقف حزب المؤتمر الشعبي ومعه أحزاب المجلس الوطني – من جهة أخرى- مادة إعلامية للصحف ووسائل الإعلام ووكالات الأنباء المحلية والخارجية(١).

إلا أن هذه الفعاليات لم تكن تعبيراً عن حراك سياسي حقيقي بقدر ما كانت تعبيراً عن حالة الاستقطاب الحزبي الناجمة عن اختلال التوازن نتيجةً للحرب.

ويمكن التدليل على مدى تأثير الحرب – وما نجم عنها من اختلال للتوازن – على التكامل داخل المؤسسات الحزبية بعدد من الأمور أهمها:

أ- استمرارية الانقسامات داخل الحزب الإشتراكي الذي برزت فيه عدة أجنحة وتيارات أبرزها ما يعرف بتيار "تصحيح مسار الوحدة" . وظهور إنقسامات داخل حزب الإصلاح الذي برز داخله تياران أحدهما يعرف بالتيار الديني المتشدد والآخر يعرف بالتيار السياسي المعتدل.

ب-مقاطعة عدد من أحزاب المعارضة على رأسها الحزب الإشتراكي لانتخابات أبريل ١٩٩٧ نتيجة لعدم تجاوب حزبي السلطة (المؤتمر والإصلاح) مع مطالب تلك الأحزاب والتي كان من أهمها ضرورة تطبيع الحياة السياسية وتجاوز الآثار السياسية والقانونية للحرب ، ورفع القيود عن نشاط أحزاب المعارضة ، وإجراء بعض التعديلات على قانون الإنتخابات.

ج- إحجام حزب المؤتمر عن تزكية مرشح المعارضة لخوض الإنتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩ ، على الرغم من تصريح الأمين العام لحزب المؤتمر بأن حزبه ملتزم بتزكية مرشح المعارضة من أجل تحقيق مبدأ التنافس ، إلا أن حزب المؤتمر لم يمنح التزكية إلا لمرشحين فقط كلاهما ينتميان إليه.

د- توتر ثم انتهاء العلاقة الاستراتيجية بين الحليفين السابقين حزبي المؤتمر والإصلاح ، وهو ما تجلى في الانتخابات المحلية عام ٢٠٠١ ، والتي شهدت إندلاع أعمال عنف بين الحزبين في بعض المراكز الانتخابية.

٥- على مستوى المؤسسات العسكرية والأمنية :

في البدء مثل عدم اندماج المؤسسات العسكرية والأمنية سبباً مباشراً لاندلاع الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ والتي أثرت بدورها على التكامل داخل تلك المؤسسات.

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

فقد أدى اندلاع الحرب إلى إنعدام التكامل تماماً على مستوى المؤسسات العسكرية والأمنية والتي انقسمت إلى قسمين منفصلين تماماً ، وإنحاز كل قسم منهما إلى شطره السابق، وأعيد ترتيب أوضاع الأجهزة الأمنية والعسكرية لتعود إلى ما كانت عليه قبل الوحدة.

وقد شهدت بداية العمليات العسكرية عمليات استبعاد على مستوى القيادات في كلا المعسكرين المتصارعين تم خلالها استبعاد القياديين غير الموالين أو غير الموثوق بهم.

فقد تم إعفاء هيثم قاسم طاهر (إشتراكي) من منصبه كوزير للدفاع في دولة الوحدة[١]، وقد أصبح فيما بعد وزيراً للدفاع في الحكومة الإنفصالية التي شكلتها قيادة الحزب الإشتراكي.

وقد تم تعيين عبد ربه منصور هادي وزيراً للدفاع في دولة الوحدة[٢]، وعلى الرغم من انتماء عبد ربه منصور هادي إلى محافظة أبين (الجنوبية) – وهو ما اعتبرته قيادة صنعاء تجسيداً للوحدة الوطنية– إلا أن ذلك لا يعتبر مؤشراً قوياً للتكامل إذا ما أخذ في الاعتبار أن أبناء محافظة أبين مرتبطون بعلاقة ثأرية مع قيادة الحزب الإشتراكي منذ أحداث يناير ٨٦ ، وقد وجدوا في الحرب مناسبة لتصفية الحسابات السابقة.

لقد نجم عن تفاعلات الحرب تواجد مؤسستين عسكريتين على أرض الواقع إحداهما تابعة للحكومة الوحدوية في صنعاء والأخرى خاضعة لقيادة الحزب الإشتراكي في عدن. وقد نشأت بين هاتين المؤسستين حالة من الاستقطاب الحاد تمثل في التنافس في حشد وتعبئة المؤيدين والاتباع.

حيث أدى رفع قيادة صنعاء لشعار الدفاع عن الوحدة والشرعية الدستورية والديمقراطية في مواجهة قوى الغدر والردة والإنفصال (حسب خطابها) [٣] إلى إنضمام أعداد كبيرة من المتطوعين إلى القوات الوحدوية.

كذلك أدى إعلان قيادة صنعاء (أثناء القتال) العفو العام عن المدنيين والعسكريين المتورطين مع قيادة الحزب الإشتراكي[٤]، إلى إنضمام بعض القوات الموالية لقيادة الحزب الإشتراكي إلى القوات الوحدوية.

---

(١) عبد الولي الشميري، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص١٣١ .

(٢) الجمهورية اليمنية، الجريدة الرسمية، العدد العاشر، بتاريخ ١٩٩٤/٥/٣١، ص٤ .

(٣) يوميات الحرب ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦ – ٤٨

(٤) الجمهورية اليمنية ، الجريدة الرسمية ، العدد العاشر، بتاريخ ١٩٩٤/٥/٣١، ص١

وفي المقابل وجه هيثم قاسم، قائد جيش الحزب الإشتراكي نداءً للتعبئة العامة في المحافظات الجنوبية والشرقية، ليبدأ حشد كافة الأهالي، وممتلكاتهم وسياراتهم لدعم المجهود الحربي(١).

كذلك دعا الحزب الإشتراكي كل الجنود الجنوبيين داخل الجيش الوحدوي للإنضمام إلى قواته الإنفصالية والعفو عنهم فيما مضى، وأكدت المصادر أن عدداً من الضباط والجنود الذين فروا من المشاركة في القتال مع الحزب عوقبوا بالإعدام الفورى ميدانياً(٢).

ولم يقتصر التنافس على حشد المؤيدين والأنصار، بل تعدى الأمر ذلك إلى حد التنافس في تكريم شهداء وضحايا العمليات العسكرية. فقد قرر مجلس الرئاسة في صنعاء تكريم كل شهيد من جيش الوحدة بمبلغ أربعين ألف ريال وكل جريح بمبلغ عشرين ألف ريال. وأعلن علي سالم البيض عن تكريم كل قتيل اشتراكي بمبلغ خمسين ألف ريال وكل جريح بمبلغ خمسة وعشرين ألف ريال(٣).

لقد انعدم التكامل تماماً على مستوى المؤسسات العسكرية والأمنية أثناء الحرب في ظل الإنقسام الفعلي لتلك المؤسسات، وقيام جزء منها – وهو الجزء التابع لقيادة الحزب الإشتراكي– بتهديد الوحدة.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب إلا أن بعض الممارسات اللاتكاملية، داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية قد استمرت مثل تقييد حرية بعض العاملين الجنوبيين في جهاز الأمن الداخلي وإحلال أعضاء ينتمون لحزب الإصلاح محلهم(٤)، وإحالة العديد من العسكريين الجنوبيين إلى التقاعد المبكر، وتقييد عمل الجنوبيين في بعض الأفرع كالحرس الجمهوري والقوات الخاصة(٥).

وعلى الرغم من أن تلك الممارسات قد تكون طبيعية بحكم ظروف الحرب وإنعدام الثقة في الأشخاص المحسوبين على الحزب الإشتراكي ، إلا أن استمرارها يشكل تهديداً خطيراً للتكامل.

---

(١) عبد الولي الشميري، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ١٣٣.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٢١.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٦٣.

(٤) عبد الله صالح، "الوحدة اليمنية وآفاق المستقبل"، مرجع سابق، ص١٤١ .

(٥) عبد الله أحمد ، قراءة في أوضاع اليمن الجنوبي. http://www.tajaden.org

٦- **على مستوى السلك الدبلوماسي:**

أدت تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤، إلى أنخفاض مؤشر التكامل على مستوى المؤسسة الدبلوماسية، التي أصبحت ساحة للصراع، في ظل محاولة كل طرف من طرفي الصراع تسخيرها لحشد الدعم الخارجي لموقفه. ونتيجة لذلك انقسم السلك الدبلوماسي اليمني إلى جناحين: أحدهما تابع لقيادة الحزب الإشتراكي والآخر تابع للحكومة الوحدوية.

وقد كثف الجناح الدبلوماسي التابع للقيادة الإشتراكية جهوده للضغط باتجاه وقف إطلاق النار وإرسال قوات دولية إلى اليمن للفصل بين القوات، والحصول على اعتراف بوضع سياسي دولي للحزب الإشتراكي(١).

وفي المقابل سعى الجناح الدبلوماسي التابع للحكومة الوحدوية لإحباط تلك الجهود.

ويمكن التدليل على مدى إنخفاض مؤشر التكامل على مستوى المؤسسة الدبلوماسية أثناء الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤، بعدد من المواقف أهمها:

- قيام وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوة بإبلاغ الخارجية المصرية بعدم التعامل مع السفير الإشتراكي بالقاهرة عبد الجليل غيلان، واعتباره لا يمثل اليمن، وتكليف نائبه بديلاً عنه، إلا أن عبد الجليل غيلان قام بإغلاق السفارة، وسحب أهم وثائقها، وتولت الشرطة المصرية حراسة المبني للحيلولة دون حدوث احتكاكات بين الدبلوماسيين والطلاب اليمنيين.
- إصدار الخارجية اليمنية قراراً بعزل سفيري اليمن في كل من دمشق وباريس، واتهمتهما بالعمل لصالح الانفصال، وتكريس التشطير، ورفعت عنهما الحصانة الدبلوماسية(٢).

ثانياً: التأثيرات الإيجابية غير المباشرة:

على الرغم من أن تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ قد أثرت سلبياً على التكامل داخل المؤسسات الرسمية، إلا أن ذلك لا ينفي أثرها الإيجابي غير المباشر على التكامل داخل تلك المؤسسات.

بالطبع لم يكن هذا الأثر الإيجابي نتيجة مباشره للحرب وإنما كان نتيجةً لما أفضت إليه تلك الحرب من تكريس للوحدة.

---

(١) عبد الولي الشميري، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ص ١٨٤ ، ١٩٥.

(٢) المرجع نفسه ، ص ص ١٩٦ ، ٢١٧ .

فقد أدت الحرب في النهاية إلى توحيد الإرادة السياسية بالقضاء على الإنفصال، وإنهاء حالة إزدواجية القيادة، ونتيجة لذلك انتهت حالة التجاذب الناجمة عن ثنائية الولاء، الأمر الذي أدى إلى دمج المؤسسات التي ظلت مشطرة بعد قيام الوحدة، حيث تم أخيراً دمج المؤسسة العسكرية تحت قيادة واحدة، وتحول الجيش إلى وعاء تجنيدي واحد يضم اليمنيين جنوبيين وشماليين. وتم توحيد العملة النقدية، ومؤسسة الطيران المدني، كذلك تم توحيد المؤسسات التعليمية فيما يخص المناهج الدراسية.

يمكن القول أن الحرب قد حققت بالقوة قدراً من التكامل - على مستوى بعض المؤسسات الرسمية - لم يكن قد تحقق بإعلان الوحدة، إلا أن ذلك لا يعني إطلاقاً أن تكامل المؤسسات قد صار أمراً مفروغاً منه بعد الحرب، فالتكامل لا يمكن أن يستمر بالقوة، حيث يظل من الضروري العمل على دعمه، بغرس وتدعيم ولاء مغاير تماماً لطابع الانقسام السابق لعملية التوحيد.

المبحث الثالث

تداعيات الحرب الأهلية اليمنية – ١٩٩٤ على التكامل المناطقي أو الجهوي

يتناول هذا المبحث تداعيات الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ على التكامل المناطقي أو الجهوي، عبر تناول العامل المناطقي أو الجهوي في الأزمة والحرب، وانتهاءً بتناول تفاعلات الحرب وأثرها على الفرز المناطقي أو الجهوي.

المطلب الأول

العامل المناطقي أو الجهوي في أزمة الانفصال والحرب الأهلية اليمنية – ١٩٩٤

على الرغم من إعلان الوحدة بين شطري اليمن في مايو ١٩٩٠، إلا أن ذلك لم يعنِ أن الواقع السياسي والاجتماعي اليمني قد تخطى تماماً الاعتبارات المناطقية أو الجهوية التي ما لبثت أن طفت على سطح الأحداث أثناء أزمة الإنفصال والحرب الأهلية اليمينة عام ١٩٩٤.

حيث كانت الحساسيات المناطقية من ضمن العناصر التي قادت للحرب أو تولدت عنها، وقد تفاعلت الحساسيات المناطقية أو الجهوية مع غيرها من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي دفعت باتجاه انفجار الصراع.

فقد تزامن إعلان الوحدة اليمنية مع بداية أزمة اقتصادية حادة أثرت في المناخ السياسي والشعبي في اليمن، وقد حدت هذه الازمة من قدرة الحكومة اليمنية على تحقيق نقله تنموية ومعيشية بشكل يدعم الإندماج.

وكان المواطن في المحافظات الجنوبية يعتقد أن إنجاز الوحدة اليمنية سيحقق له نقله معيشية واقتصادية وتنموية هائلة، وسيخلصه نهائياً من القبضة الأمنية والشمولية للحزب الإشتراكي لكن شيئاً من ذلك لم يحدث خلال السنوات الأربع الأولى إذ دخل الاقتصاد الوطني لدولة الوحدة منذ الشهور الأولى في نفق مظلم(١).

ومن جراء ذلك كانت جماهير الجنوب مشدودة تلقائياً إلى عملية مقارنة بين وضعها في ظل الوحدة ووضعها السابق، دون أن يعني ذلك أن جماهير الجنوب باتت انفصالية، إلا أن

---

(١) نصر طه مصطفى، هموم آخر القرن: اليمن والتحولات السياسية الكبرى، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، يوليو ٢٠٠٤)، ص ١١٥.

تردي الأوضاع الاقتصادية وخاصة أوضاعها، ساهم من ضمن قضايا أخرى ، بإعادة بعث الحياة في "العصبية المحلية" التي ظهرت آثارها في الأزمة اليمنية عام ١٩٩٤[١].

على الرغم من قيام الوحدة اليمنية إلا أن كلاً من طرفيها ظل يتفهم الوحدة قياساً على توجهاته السابقة ، الأمر الذي نتج عنه استمرار التعبئة والتعبئة المضادة لمواطني الشطرين السابقين مما ولد نوعاً من الفرز المناطقي أو الجهوي في إطار دولة الوحدة.

فالوحدة اليمنية عميقة الرسوخ في وجدان الشعب اليمني، لكنها شعار عريض لا يمنع تفجر التناقضات المناطقية ذات الخلفيات المتعددة والمعقدة، خصوصاً في ظل سعي النخبة السياسية الحاكمة أو أحد أجنحتها إلى إثارة وتفعيل التناقضات الثانوية، بدلاً من العمل على منع تحولها إلى أزمات عامة تهدد الإندماج.

ونتيجة لأسلوب تقاسم السلطة بين شريكي الوحدة اليمنية استمر تواجد ثنائية الشمال والجنوب وتحولت الفترة الانتقالية إلى حالة تقسيم للوضع الإداري والمالي بين حزبي المؤتمر والإشتراكي ظاهرياً، وتقسيم مناطقي وشللي عملياً بين أصحاب النفوذ من الحزبين.

ومع تفاقم الخلافات بين حزبي المؤتمر والإشتراكي أخذت الاعتبارات المناطقية والجهوية شكلاً أكثر وضوحاً في النزاع. فقد تنافس الطرفان في دعم المؤتمرات والفعاليات القبلية والمناطقية والطائفية (مثل مؤتمر قبائل المهرة وحضرموت ومؤتمر التلاحم الوطني ومؤتمر حاشد ومؤتمر سبأ ومؤتمر تعز الجماهيرى) كمحاولة لخلق توازنات تخدم وضع كل منهما ، الأمر الذي أدى إلى نشوء حالة من التوتر والتجاذب القبلي والمناطقي والطائفي.

وفي تلك الأثناء تزايد تركيز قيادة الحزب الإشتراكي على أفضلية الجنوب وتميزه المطلق مقارنةً بالشمال.

حيث نوه على سالم البيض كثيراً إلى أن الحزب الإشتراكي بنى دولة النظام والقانون والأمن في الجنوب[٢].

وفي هذا السياق كان الحزب الإشتراكي يصر على الفيدرالية لاعتقاده أن الحداثة ممكنة فقط في الجنوب وليس في الشمال، وبذلك تصبح "عدن" و"حضرموت" و "ردفان" و"الضالع" مناطق

---

(١) سليمان الرياشي ، مرجع سابق ، ص ص ١٢ ، ١٣

(٢) صحيفة الوسط (لندن)، بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٩٣ ، ص١٣

ذات أفضلية مطلقة على "مأرب" و"نصره" و"صنعاء" و"حجه" في الشمال حيث الأولي يمكـن تحديثها على خلاف الثانية(١).

ونتيجة لخوف قيادة الحزب الإشتراكي من تلاشي دورها ونفوذها في إطـار دولـة الوحدة نتيجة للتفوق العددي الشمالي(*) الذي يضمن الأغلبية للشمال في أي انتخابات، لجـأت قيادة الإشتراكي إلى محاولة الاستقواء بالعامل المناطقي وهو ما تمثل في إقتراحها بأن توزع الدوائر الإنتخابية في المحافظات بالتساوي باعتبار المساحة(**) لا باعتبار السكان، والمطالبة بوجود مجلس شورى تمثل فيه المحافظات بالتساوي.

ومع إجراء أول انتخابات نيابية عامة بعد الوحدة اليمنية في أبريل ١٩٩٣ ، كان أهم وأخطر ما أظهرته تلك الانتخابات هو فرز النجاح على أساس مناطقي تشطيري، حيث أكتسح المرشحون الشماليون الدوائر الشمالية، بينما اكتسح المرشحون الجنوبيون الدوائر الجنوبية.

لقد أخفقت تلك الانتخابات في نقل الإحساس بالدولة الوحدوية إلى كافة أنحاء الـيمن بالشكل الذي يدعم الإندماج والتكامل ويحد من تأثير الاعتبارات المناطقية.

كما أن تصويت الجماهير الجنوبية لصالح الحزب الإشتراكي خلال تلك الانتخابـات رغم تحفظاتها على ممارساته السلبية في السابق، قد أشار إلى وجود مشكلة جنوبيـة، وقـد جرى التعاطي معها بأقل من مستوى خصوصيتها وتعقيداتها. وقد أكدت مجريـات الحـرب الأهلية عام ٩٤ بوقائعها السياسية والعسكرية وجود هذه المشكلة التي يمكن تسميتها بشيء من التجاوز "عودة العصبية الجنوبية"(٢).

ومع تصاعد حدة الأزمة كان الحزب الاشتراكي يصعد من إتجاهه نحو الانفراد بحكم المحافظات الجنوبية والشرقية والتي ظلت خاضعة لسيطرته على الرغم من إعـلان الوحـدة وكان خضوعها للسلطة المركزية لدولة الوحدة شكلياً. الأمر الذي أظهر وجود سلطتين فـي إطار دولة الوحدة هما السلطة المركزية في صنعاء وسلطة الحزب الاشتراكي في الجنـوب. ومن الأمور بالغة الدلالة على ذلك اقتراح قيادة الحزب الاشتراكي بعد توقيع وثيقـة العهـد

---

(١) عبد الله صالح، "اليمن: صراح الوحدة والإنفصال"، مرجع سابق، ص١٧٦ .

(*) في ذلك الحين كان عدد سكان المحافظات الشمالية ١٠ ملايين نسمة، وسكان المحافظـات الجنوبيـة ٢ مليون نسمة.

(**) مساحة المحافظات الجنوبية ضعف مساحة المحافظات الشمالية تقريباً.

(٢) سليمان الرياشي، مرجع سابق، ص ص ١٣، ١٤.

والاتفاق في يناير ١٩٩٤ بأن يقوم كل طرف بتنفيذ تلك الوثيقة في المناطق الخاضعة له، أي أن يقوم نظام صنعاء بتنفيذ الوثيقة في المحافظات الشمالية، ويقوم الحزب الاشتراكي بتنفيذها في المحافظات الجنوبية. وقد دل ذلك على أن التكامل الإقليمي أو المناطقي لم يكن له وجــود فعلي على أرض الواقع في إطار دولة الوحدة، وهو الأمر الذي ساهم ضمن القضايا الأخرى في اندلاع الحرب.

لقد مثلت الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ فرصة لكلا الطرفين المتصارعين، كــل حسب نواياه وأهدافه. حيث كانت الحرب فرصة لقيادة صنعاء - (المدافعة عن الوحدة حسب خطابها) - لتدمير قوة منافسة ذات سيادة (وهي الحزب الاشتراكي)، يشكل وجودها عائقاً أمام تحقيق التكامل الإقليمي أو المناطقي، ويؤدي تدميرها إلى بسط سيطرة الحكومة المركزية على كامل إقليم اليمن بما يمهد الطريق إلى التكامل الإقليمي أو المناطقي الفعلــي. كــذلك مثلــت الحرب فرصة لقيادة الحزب الاشتراكي للعبور إلى الانفصال الذي يكرس مكاسبها وامتيازاتها المناطقية في إطار مناطق نفوذها السابقة.

المطلب الثاني

تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية وأثرها على الفرز المناطقي أو الجهوي

بلغ الفرز المناطقي أو الجهوي ذروته مع اندلاع الحرب الأهلية اليمنية عــام ١٩٩٤، وقد اتخذ هذا الفرز محورين رئيسيين أحدهما شمالي - جنوبي والآخر جنوبي - جنوبي.

أولاً: المحور الشمالي - الجنوبي:

نشأ الفرز المناطقي على المحور الشمالي - الجنوبي نتيجةً لانقسام اليمن واقعياً جراء تفاعلات الحرب إلى شمال وجنوب، وقد واكب ذلك الانقسام تصاعد حدة الخطاب الــسياسي المثير للنزعة المناطقية الجنوبية من قبل قيادة الحزب الاشتراكي.

فقد صرح علي سالم البيض بأن الوحدة تمت بقرار سياسي وانتهت بقرار الحرب ضد الجنوب، وأن المطلوب هو وقف القتال وخلق ظروف طبيعية أولاً ثم إجراء المفاوضات بين طرفين متساويين في الحقوق والواجبات؛ وأن الجنوب يدافع ولا يهاجم؛ وأن ما يحــدث هــو غزو يهدف إلى تدمير المؤسسات العسكرية والمدنية للجنوب ثم احتلاله وفرض نظام عسكري على اليمن بشطريه .. كما صرح برفض الضم والإلحاق الذي يتعامل مع الجنوب على أنــه

فرع التحق بالأصل[١]. كما صرح سالم صالح محمد أثناء الحرب بأن "عدن لديها قضية، ونحن كيان معترف به، ونواجه الآن غزواً واحتلالاً وهتكاً للأعراض، وفي هذا المجال من حقنا أن نطلب أي مساعدات للدفاع عن حقنا وعن مصيرنا"[٢].

لقد انخفض التكامل الإقليمي أو المناطقي إلى حده الأدنى وبلغ الفرز المناطقي أو الجهوي على المحور الشمالي – الجنوبي حده الأقصى أثناء الحرب كنتيجة مباشرة لحالة الانقسام الفعلي الناجمة عن تفاعلات الصراع الدموي، وتأثيرات الأطروحات المناطقية التي روجتها قيادة الحزب الاشتراكي أثناء الصراع والتي ركزت على استقلالية الجنوب، واعتبرت السلطة المركزية سلطة غزو واحتلال هدفها تدمير الشخصية الجنوبية.

ثانياً: المحور الجنوبي – الجنوبي:

لم تؤدِ تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ إلى تصاعد الفرز المناطقي على مستوى الشمال – الجنوب فحسب، بل أدت أيضاً إلى تصاعد الفرز المناطقي أو الجهوي على مستوى الجنوب – الجنوب.

فقد أدت تفاعلات الحرب إلى إيقاظ العداوات الثأرية المناطقية القديمة في الجنوب، وذلك نتيجة لتداخل بعض الفئات، من متضرري أحداث سابقة في الصراع. وقد اتضح ذلك من خلال الدور الذي لعبه أبناء محافظتي أبين وشبوة (وهما أكثر المحافظات الجنوبية تضرراً من أحداث يناير ١٩٨٦) وقوات الزمرة (وهي القوات التي لجأت إلى الشمال مع علي ناصر محمد عقب تلك الأحداث) في مجريات العمليات العسكرية أثناء الحرب.

حيث وقف أبناء محافظة أبين في وجه القوات الاشتراكية التي هاجمت لواء العمالقة (الشمالي) المتمركز في محافظة أبين منذ قيام الوحدة اليمنية[٣]. كذلك تحققت العديد من الاختراقات على جبهة القوات الاشتراكية في الضالع ومكيراس وشبوة على يد قوات الزمرة[٤].

---

(١) طاهر شمسان أحمد، مرجع سابق، ص٩١، نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٩٤/٦/٩.

(٢) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص٢٦١، نقلاً عن صحيفة الحياة، بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢٠.

(٣) فيصل الحذيفي، مرجع سابق، ص ٢٤٩؛ عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الأول، ص٣٧٠.

(٤) محمد عبد الله حسن الجفري، مرجع سابق، ص٢٣٣.

إن تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ قد أدت – بشكل ما – إلى استعادة أجواء صراع الأجنحة المناطقية داخل الحزب الاشتراكي أثناء أحداث يناير ٨٦، والذي كانت الغلبة فيه لجناح الضالع – ردفان (المنتمية إليه غالبية قيادات الجيش الجنوبي) على جناح أبين – شبوة، الذي وجد في حرب عام ٩٤ فرصة لتصفية حساباته مع الجناح الأول، ولكن هذه المرة تحت مظلة صراع الانفصال – الوحدة، بدلاً من مظلة صراع الأجنحة.

كذلك أفضت تفاعلات الحرب وإعلان الانفصال إلى حدوث خلافات ذات أبعاد مناطقية داخل قيادة الحزب الاشتراكي.

فقد حدث خلاف شديد داخل الحزب بين علي سالم البيض وهيثم قاسم طاهر حول إنشاء قوات حضرمية، كما حدث خلاف آخر بين جناح لحج وجناح حضرموت حول مرحلة ما بعد الانفصال[١]. وقد حدث انقسام حاد داخل المكتب السياسي للحزب الاشتراكي نتيجة للهزائم المتلاحقة، والتي ألقى أعضاء المكتب السياسي بمسئوليتها على أعضاء الحزب الحضرميين الذين يهدفون إلى الانفصال، وإلى الانفراد بحكم مستقل في حضرموت[٢].

لقد أدت تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ إلى تصاعد حدة الفرز المناطقي وبالتالي تزايد وعي البعض بهويتهم المناطقية أو الجهوية، وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض التكامل الإقليمي أو المناطقي إلى حده الأدنى أثناء الصراع. إلا أنه بانتهاء الحرب ظهر مؤشر التكامل الإقليمي أو المناطقي أكثر ارتفاعاً قياساً لما كان عليه من قبل. فقد أفضت الحرب إلى إزاحة القوة المنافسة للسلطة المركزية، والتي تمثلت في الحزب الاشتراكي، الأمر الذي أدى إلى سقوط الصيغ الاستقطابية المناطقية التي كانت سائدة قبل الحرب وأثنائها.

غير أن ذلك لا يعني أن التكامل الإقليمي أو المناطقي قد أصبح أمراً مفروغاً منه، خصوصاً في ظل تأثيرات أطروحات المناطقية والجهوية في الخطاب السياسي والتي قد يستجيب لها بعض الأفراد الذين لحقتهم أضرار مباشرة جراء الحرب.

---

(١) نصر طه مصطفى، محاولة لفهم الأزمة اليمنية، مرجع سابق، ص٢٤٧.

(٢) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص١٥٧.

المبحث الرابع

تداعيات الحرب الأهلية اليمنية على الخطاب السياسي والحوار بين الأحزاب

المطلب الأول

تداعيات الحرب الأهلية اليمنية على الخطاب السياسي

أولاً : الخطاب السياسي كأحد عوامل تصعيد الأزمة :

مع بداية الأزمة بين حزبي المؤتمر والاشتراكي، أسهم الخطاب السياسي بشكل واضح في تأجيج الخلافات بينهما، حيث تصاعد الخطاب السياسي مستثيراً كل النزعات المناطقية والقبلية والطائفية، ومصطحباً معه حالة من التوتر الأمني والعسكري. وفي ظل عدائية وحدة الخطاب السياسي تلاشت الأصوات المعتدلة وسط تبادل الاتهامات والحرب الكلامية التي سرعان ما تحولت إلى حرب فعلية.

لقد ارتكز الخطاب السياسي للطرفين على سياسة تعظيم المشاريع والتصورات الذاتية ونقد المشاريع المقابلة، وفي هذا السياق تصاعدت الحملات النقدية والساخرة التي تبادلتها صحف الحزبين، فقد كان الحزب الاشتراكي يتباهى "بأنه صنع دولة مركزية مهابة، وهيئة إدارية رائدة تهيمن عن قرب على كل المجالات .. مما حد بشكل كبير من العاهات التي يعاني منها الكثير من الدول النامية، كالرشوة المنظمة والفساد واسع الانتشار، وعدم كفاءة المسئولين وإهدار الموارد، وعلى العكس تنخر هذه العيوب في نظام الدولة القائمة في الشمال .. الذي لم تستطع الدولة فيه بسط نفوذها على مجتمع قبلي، لا يطالب باستقلاليته، بل يعمل داخل الدولة نفسها وحتى أعلى المستويات ليضعف صلاحيات السلطة .. كذلك راح الجنوبيون يتباكون أن جنوبهم أخذ يتبنى كل العيوب التي يمقتونها في الشمال، وكان الحزب الاشتراكي أكثر قلقاً من انبعاث القبيلة والتي من المفترض أنها استؤصلت في الجنوب[1].

وفي هذا الإطار عبر علي سالم البيض عن عدم اقتناعه بنتائج الوحدة قائلاً "إن الوحدة لم تقدم شيئاً إلى اليمنيين، بل استنزفت كل شيء جميل فينا .. ولم ينفذ شيء من الاتفاق بين الحزبين على أخذ الأفضل من الجمهوريتين، بل فرضت علينا آلية صنعاء ما قبل الوحدة"[2].

---

(١) فيصل الحذيفي، مرجع سابق، ص٩٣.

(٢) صحيفة الوسط (لندن)، بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٨، ص١٣.

وفي محاولة لخلق حالة من التطابق الموضوعي بين الشعارات التي يرفعها والمصالح العليا للغالبية العظمى من الجماهير، وظف الحزب الاشتراكي الإعلام توظيفاً جيداً من خلال طرح القضايا التي تمثل هموم المواطنين ومعاناتهم، وبالذات الوضع الاقتصادي، الفساد، القبلية، التطرف الديني، المحسوبية .. إلخ في صحافته، رغم أنه كان يمارسها بقدر المستطاع ويوظفها لمصلحته. وقد تميز الخطاب الإعلامي الاشتراكي في تلك الفترة، وكسب الكثير من التعاطف، ووضع المؤتمر في قفص الاتهام وحمله أخطاء الفترة الانتقالية[١].

وقد أظهر ذلك أن الحزب الاشتراكي يتحدث بخطابين سياسيين مختلفين، فهو أحياناً يتحدث باعتباره شريكاً في السلطة، وأحياناً أخرى يتحدث باعتباره معارضاً، وإن كان نقده للسلطة أشد من نقد المعارضة لها.

وفي هذا السياق انتقد علي سالم البيض أمين عام الحزب الاشتراكي الأسلوب الذي تدار به دولة الوحدة، موجهاً انتقاداته بسخرية لـ"جمهورية مرو"[*]، قائلاً: "هل يعقل مثلاً أن يأمر الرئيس بتعيين مواطن عادي ضابطاً ملازم ثان ثم يأمر بصرف مرتب له"[٢].

وعلى الرغم من أن جانباً كبيراً من الخطاب السياسي للحزب الاشتراكي قد اتسم بالوحدوية – ولو من حيث الشكل – إلا أن ذلك لم يحجب بعض الدلالات ذات الأبعاد المناطقية أو الجهوية في ذلك الخطاب، والتي اتضحت من خلال تكرار أفكار وشعارات من قبيل: حداثة الجنوب مقارنةً بالشمال، والفيدرالية والكونفيدرالية، والنظر للوحدة باعتبارها عملية ضم وإلحاق.

فقد عرض الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي سالم صالح محمد مطلب الفيدرالية، وأصر الحزب الاشتراكي على هذا المطلب لاعتقاده أن الحداثة ممكنة فقط في الجنوب (ذا الأفضلية المطلقة) وليس في الشمال[٣]. كما ركز علي سالم البيض في كثير من خطاباته على رفض "سياسة الضم والإلحاق"[٤]. كذلك جاء في بلاغ اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في دورتها الاستثنائية الحادية والثلاثين في ٩ نوفمبر ١٩٩٣ برئاسة علي سالم

---

(١) طاهر شمسان أحمد، مرجع سابق، ص٧٤.

(*) "جمهورية مرو" نسبة إلى كلمة مرو التي يبدأ بها الرئيس علي عبد الله صالح القرارات والتوجيهات التي يوقعها طالباً من الجهات المعنية أن تأمر.

(٢) صحيفة الوسط (لندن)، مرجع سابق، ص١٣.

(٣) عبد الله صالح، "اليمن: صراع الوحدة والانفصال"، مرجع سابق، ص١٧٦.

(٤) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ص ١٨٧، ١٨٨.

البيض "أن القوى المتنفذة تنظر إلى الوحدة من خلال ما ترسخ لديها من اعتقاد أن الوحدة إنما هي إلحاق جزء من الوطن لا يحمل معه أي معنى للتغيير"(١).

وفي المقابل شنت أجهزة الإعلام التابعة لحزبي المؤتمر والإصلاح هجوماً حاداً على الحزب الاشتراكي متهمةً إياه بالتضليل الإعلامي والتحريض ضد الوحدة.

وقد تمحور الهجوم على الحزب الاشتراكي حول عدد من الاتهامات: كالعبث المالي والفساد وإنهاك الاقتصاد الوطني. والتآمر على دولة الوحدة بغرض عرقلة مسيرتها وتشويه صورتها حتى يتسنى تهيئة الأجواء للارتداد عن الوحدة ودفع المواطنين لتقبل ذلك الارتداد. وعرقلة تنمية المحافظات الجنوبية والشرقية. واستغلال الورقة الأمنية كورقة سياسية ضد الخصوم. وإثارة النعرات المناطقية والقبلية والمذهبية، وتشجيع الانقسام الطائفي، والترويج لوصف أبناء المحافظات الشمالية والغربية بـ(الزيود) (*). وتشويه سمعة دولة الوحدة خارجياً. وتعكير مناخات الوفاق الوطني(٢).

وفي سياق الحملات الإعلامية المتبادلة بين الحزب الاشتراكي من جهة وحزبي المؤتمر والإصلاح من جهة أخرى، شن حزب الإصلاح حرباً إعلامية عنيفة ضد الحزب الاشتراكي متهماً إياه بالكفر والإلحاد. حيث وصل الأمر إلى حد طلب الشيخ عبد المجيد الزنداني (أحد كبار قادة التجمع اليمني للإصلاح) من أعضاء الحزب الاشتراكي أداء قسم اليمين والتوبة لتأكيد إيمانهم بالله. أو يُعاقب المتخلفون بإهدار دمائهم(٣).

وفي ظل الخطاب السياسي المحتقن جاءت وثيقة العهد والاتفاق – كمحاولة لحل الأزمة – إلا أنها فشلت في ذلك، ومثلت مظهراً من مظاهر استمرار الحرب الكلامية بين حزبي المؤتمر والاشتراكي في ظل صراع الشروط والشروط المضادة.

ومع تفاقم الأزمة تصاعدت حدة الخطاب السياسي وحملت في طياتها تهديدات مبطنة بالحرب الشاملة.

ففي خطابه بميدان السبعين في ٢٧ أبريل ١٩٩٤ صرح رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام لحزب المؤتمر بأن "كل من يسعى إلى تخريب الوحدة اليمنية وشق الصف الوطني

---

(١) فيصل الحذيفي، مرجع سابق، ص٢١٩.

(*) نظراً لاعتناق الكثير من أبناء المحافظات الشمالية والغربية للمذهب الزيدي (الهادوي).

(٢) يحيى السدمي، مرجع سابق، ص ص٤١ – ٦٠.

(٣) صحيفة الوسط (لندن)، بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٠، ص٤.

سيدفع الثمن غالياً، وأن كل مواطن في شعبنا سيتحول إلى قاضٍ ورئيس محكمة ومدع عـام باسم الشعب اليمني لمحاكمة كل من يسيء لهذا الوطن، وهذه الأمة، كما أن قواتنا المـسلحة والأمن سيكونون هم درع الوطن ودرع الـ٢٢ من مايو وهم حماة الوحدة والديمقراطية"(١).

وعقب هذا الخطاب اندلعت الاشتباكات في معسكر عمران بين اللـواء الأول مـدرع (الشمالي) واللواء الثالث مدرع (الجنوبي).

وقد حمل بيان مجلس الرئاسة (الذي اقتصر في ذلك الحين على ممثلي حزبي المؤتمر والإصلاح) حول أحداث عمران، مسئولية تدهور الأوضاع لمـا أسـماهم بـــ "العناصـر الانفصالية في الحزب الاشتراكي"، كما دعا البيان "أبناء القوات المسلحة والأمن أن يكونـوا عند مستوى ثقة الشعب بهم حماة ودروعاً للثورة والوحدة والشرعية الدستورية وأن يكونـوا على يقظة تامة لتفويت الفرصة على الذين يريدون إشعال نـار الفتنـة مـن أجـل تمزيـق الوطن"(٢).

لقد دفع الخطاب السياسي العدائي والحاد كل طرف لاتخاذ مواقف انقسامية مـضادة لحماية كيانه، الأمر الذي أدى إلى تأجيج الأزمة واندلاع الحرب.

ثانياً: تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية وتأزم الخطاب السياسي السائد:

مع اندلاع الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ بلغ الخطاب السياسي أقـصى درجـات المواجهة والعنف وكأنه انعكاس لتفاعلات الحرب على أرض الواقع. وقد تمحـور الخطـاب السياسي للطرفين المتصارعين حول ثنائيتين متناقضتين: إحداهما الحرب كرد فعل للانفصال، والأخرى الانفصال كرد فعل للحرب.

فمن خلال تحليل الخطاب السياسي الذي اعتمدته القيادة الوحدوية أثناء الحرب، يمكن ملاحظة أنه ركز على أن الحرب هي بين قوات "الوحدة والشرعية الدستورية" التي تمثل كل اليمن وقوات "عصابة الردة والانفصال" التي افتعلت الأزمة السياسية ودفعـت نحـو تفجيـر الأوضاع لتمزيق الوطن وتحقيق الانفصال. وأن "قوات الـشرعية والوحـدة والديمقراطيـة" تخوض الحرب ضد قوى "البغي والردة والانفصال" دفاعاً عن الوحدة والشرعية الدسـتورية

---

(١) زايد جابر وآخرون، علي عبد الله صالح: ٢٥ عاماً من القيادة والسياسة، مرجع سابق، ص١٧٧.

(٢) راجع بيان مجلس الرئاسة عن أحداث عمران، في يوميات الحرب، مرجع سابق، ص ص ١١- ١٥.

والديمقراطية. وأن ما يحدث هو شأن يمني داخلي لا يجوز التدخل فيه. وهو حالة تمرد وإرهاب من قبل الحزب الاشتراكي وقيادته الخائنة (حسب خطاب القيادة الوحدوية).

ويلاحظ أن الخطاب السياسي للقيادة الوحدوية لم يختلف قبل إعلان الانفصال أو بعده، حيث ركز على وصف القيادة الاشتراكية بالانفصالية حتى قبل إعلانها الانفصال رسمياً.

وقد ركز الخطاب السياسي للقيادة الاشتراكية أثناء الحرب وقبل إعلان الانفصال على أن القيادة الاشتراكية جزء من الشرعية ولم تأتِ من خارج الدولة أو السلطة. وأن الانفصال لم يطرح في يوم من الأيام، وكل ما طرح هو تصحيح الخلل القائم والأزمة التاريخية التي تؤثر على مسار الوحدة اليمنية، فالمنظومة والآلية القائمة في نظام الجمهورية اليمنية متخلفة وبحاجة إلى تغيير. وأن الصراع قائم بين عقليتين إحداهما تريد التحديث والأخرى تريد الإبقاء على هيمنة وسائل لم تعد صالحة. وأن من يقف موقف الدفاع لا يستطيع أن يهاجم عسكرياً (في إشارة إلى أن القوات الشمالية هي البادئة بالهجوم) (١).

ولم يتغير الخطاب السياسي للقيادة الاشتراكية كثيراً بعد إعلانها الانفصال رسمياً، إلا من حيث تبرير ذلك الإجراء.

فقد صرح حيدر أبو بكر العطاس بأن "الانفصال يمثل عينة من الجهود التي بذلناها لإدخال اليمن مرحلة القرن العشرين .. وخطوة متقدمة إلى إقامة دولة المؤسسات والقانون وتثبيت مفهوم التعددية السياسية وعصرنة الدولة"!(٢).

وفي محاولة لكسب تعاطف الجماهير وتأييدها، ظلت الوحدة مجسدة في الخطابين السياسيين لكلا الطرفين المتصارعين، وهو ما تناقض فعلياً مع الواقع الانقسامي الذي فرضته الحرب.

فقد تجسدت الوحدة في الخطاب السياسي للقيادة الشمالية من خلال إعلانها منذ بداية الحرب أن قواتها هي قوات الدفاع عن الوحدة والشرعية الدستورية، ورفضها لتوصيف الحرب بأنها بين الشمال والجنوب، وإنما بين قوات الوحدة والشرعية – من جهة – والقوات الانفصالية من جهة أخرى.

---

(١) طاهر شمسان أحمد، مرجع سابق، ص٩١، نقلاً عن سالم صالح محمد، صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٣/٥/١٩٩٤.

(٢) صحيفة الوسط (لندن)، بتاريخ ٣٠/٥/١٩٩٤، ص١٣.

كذلك حرصت قيادة الحزب الاشتراكي على تجسيد الوحدة في خطابها السياسي ولو من حيث الشكل. فقد جاء في إعلان الانفصال "أن الوحدة اليمنية تظل هدفاً أساسياً للدولة"(١). كما أن القيادة الاشتراكية قد أطلقت على الحكومة التي شكلتها عقب إعلان الانفصال "حكومة وحدوية"(٢).

إلا أن الحزب الاشتراكي قد خسر تماماً تعاطف الجماهير بإعلانه الانفصال فهو بذلك لم يجعل من قضايا بناء دولة المؤسسات والعصرنة والولاء الوطني عنواناً للمعركة، وإنما حول تلك المعركة من صراع حول النظام السياسي إلى صراع حول مصير وحدة الوطن واندماجه.

ومع احتدام المعركة بين المعسكرين الوحدوي والانفصالي، وصل الخطاب السياسي أقصى درجات التأزم، وبلغ ذروة العنف اللفظي، وتوالت الهجمات الكلامية والهجمات الكلامية المضادة، وتعالت نبرة الاتهامات بالعمالة والخيانة، إضافةً إلى التكفير.

فقد صرح رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام لحزب المؤتمر قائلاً "إن أبناء حضرموت يرفضون وجود الخائن البيض بينهم، ونتساءل مع هذا الخائن، عما بقي له وزمرته الانفصالية بعد أن أصبحت محافظة أبين، وشبوة، ولحج في أيدي الوحدويين. وجيش الوحدة والشرعية سيصل إلى عدن، وإلى حضرموت، والمهرة، قريباً لتعقب هذه العصابة"(٣).

وصرح الأمين العام للحزب الاشتراكي قائلاً "إن حضرموت التي صمدت في وجه حملة الإمام المتوكل في القرن السابع عشر الميلادي، وردتها على أعقابها، ستقف أمام قوات عصابة آل الأحمر، وستلقنها درساً لن ينسوه"(٤).

وفيما اعتبر فتوى بتكفير قادة الحزب الاشتراكي وأنصارهم، صرح أحد القادة الشماليين قائلاً "إننا نعلم جميعاً أن الحزب والبغاة في الحزب الاشتراكي المتمردين هؤلاء لو أحصينا عددهم لوجدنا أن أعدادهم بسيطة ومحدودين ولو لم يكن لهم من الأنصار والأعوان من يقف إلى جانبهم ما استطاعوا أن يفعلوا ما فعلوه في تاريخهم الأسود .. إنهم أعلنوا الردة والإلحاد والبغي والفساد .. هؤلاء الذين هم رأس الفتنة .."(٥).

---

(١) يحيى السدمي، مرجع سابق، ص٢٠٦.

(٢) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص١٨١.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٠٩.

(٤) المرجع نفسه، ص٢٥٩.

(٥) عبد الله أحمد، مرجع سابق.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب إلا أن رواسبها ظلت مؤثرة على طبيعة الخطاب السياسي السائد الذي استمر متأزماً.

فقد أخذ الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي الموجه للداخل ينعت "وثيقة العهد والاتفاق" بأنها "وثيقة الخيانة"، على الرغم من تأكيد الحكومة اليمنية في رسالتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة عقب انتهاء الحرب، التزامها بما جاء في وثيقة العهد والاتفاق كأساس لبناء الدولة اليمنية الحديثة(١).

وكمؤشر لاستمرار النبرة "الاتهامية" في الخطاب السياسي، تبادلت بعض القيادات الحكومية وبعض القيادات الجنوبية الاتهامات بـ "الانفصالية" غداة الإعلان عن تأسيس ما سمي بـ "ملتقى أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية"، حيث اتهمت بعض القيادة الحكومية الملتقى بـ "الانفصالية"، ووصف رئيس الملتقى الذين يتهمون الملتقى بتلك التهمة بأنهم "عبارة عن أبواق وأنهم انفصاليون .. وأن العناصر الفاسدة في الحكومة هي التي تمارس الانفصال من خلال سلوكها"(٢).

وفي أعقاب اغتيال الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي (جار الله عمر) اتهم الحزب الاشتراكي شخصيات نافذة في الحكم بالوقوف وراء عملية الاغتيال وتمويلها، وطالب الأطراف التي شنت الحرب ضد الاشتراكي عام ١٩٩٤ بمراجعة سياساتها وتجفيف منابع ثقافة العنف والإرهاب، وإلغاء فتاوى القتل الجماعي ضد قيادات الحزب(٣).

ومع اندلاع الاشتباكات بين القوات الحكومية والشيخ "الحوثي" وأنصاره في منطقة صعدة، اتهم حزب المؤتمر الحزب الاشتراكي بتأييد التمرد، رداً للجميل لذلك الموقف الذي وقفه الحوثي وأنصاره في مساندة أولئك الانفصاليين في قيادة الحزب الاشتراكي أثناء تنفيذ مخططهم الانفصالي لتمزيق وحدة الوطن اليمني في حرب عام ١٩٩٤ (حسب خطاب حزب المؤتمر) (٤).

وكمؤشر لاستمرار نبرة "التكفير" التي كانت سائدة أثناء الحرب، في الخطاب السياسي، ترددت أنباء في أكتوبر ٢٠٠٣ عن تكفير أحد قادة حزب الإصلاح لعضو اللجنة

---

(١) طاهر شمسان أحمد، مرجع سابق، ص٩١.

(٢) سعيد ثابت، ملتقى الجنوبيين هل يضع اليمن في وجه العواصف مجدداً؟ http://www.soutalgnoub.com

(٣) صحيفة الرياض (الرياض)، بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٧.

(٤) صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٨.

المركزية للحزب الاشتراكي (ياسين سعيد نعمان)، الذي كان قد عاد إلى اليمن من منفاه الاختياري في دولة الإمارات العربية المتحدة[1].

إن استمرار تأزم الخطاب السياسي يعتبر بمثابة تجسيد لاستمرارية تأثير رواسب الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤.

المطلب الثاني

تداعيات الحرب الأهلية اليمنية - ١٩٩٤ على الحوار بين الأحزاب

مع تفاقم الخلافات بين حزبي المؤتمر والاشتراكي، أخفق الحوار في نزع فتيل الأزمة بينهما والحيلولة دون انفجار الصراع، حيث يبدو أن الطرفين المتنازعين لم يكونا مقتنعين تماماً بأفضلية الحوار وجدواه، وإلا لكانا قد منحاه فرصة كاملة وبروح من حسن النية ولما كانت قد اندلعت الحرب.

ففي نوفمبر ١٩٩٣ تم تشكيل لجنة حوار القوى السياسية لحل الأزمة، وضمت اللجنة قيادات من أحزاب الائتلاف الحاكم (المؤتمر والاشتراكي والإصلاح) ومن أحزاب التكتل الوطني للمعارضة (الوحدوي الناصري والتجمع الوحدوي اليمني وإتحاد القوى الشعبية وحزب الحق) ومن بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية إضافةً إلى عدد من الشخصيات الوطنية، وقامت اللجنة بعقد عدد من اللقاءات والحوارات والاجتماعات في صنعاء وعدن لتقريب وجهات النظر وصياغة وثيقة تمثل إجماعاً وطنياً لتجاوز الأزمة وتنظيم اختصاصات مؤسسات الدولة وترسيخ الوحدة وبناء الدولة الحديثة، وتتوجت جهود لجنة الحوار بإنجاز "وثيقة العهد والاتفاق" والتي وقعت في الأردن في ٢٠ يناير ٩٤[2].

وعلى الرغم من ذلك تصاعدت الأزمة واندلعت الحرب.

لقد كانت الاستجابة للحوار قبل الحرب بدافع الضرورة وليس الاقتناع وذلك لسببين: أولهما التوازن السياسي والعسكري بين طرفي الأزمة (المؤتمر والاشتراكي) وثانيهما أن الأزمة كانت توحي باحتمالين أحدهما الحل والآخر الصدام.

وأثناء الحرب كانت الضرورة العسكرية هي الدافع لنوع من الحوار الشكلي بين الطرفين المتصارعين. ففي يونيو ١٩٩٤ بدأت في القاهرة محادثات بين وفد يمثل الحزب

---

(١) صحيفة الوطن (مسقط)، بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٩.

(٢) محمد حسين الفرح، مرجع سابق، ص ص ١١٩، ١٢٠.

الاشتراكي وحزب الرابطة – من جهة – ووفد عن حزبي المؤتمر الشعبي والإصلاح – من جهة أخرى– للتفاوض حول بدء الحوار والتوصل إلى حلـول للحـرب. وقـد أريـد بهـذه المحادثات من حيث الأساس الاستفادة من الوقت من جانب صنعاء، أما الحزب الاشتراكي فقد كان قبوله لهذه المحادثات نتيجةً لوضعه العسكري الحرج(1).

وعلى الرغم من انتهاء الحرب إلا أن تأثيرها على الحوار بين الأحزاب قد اسـتمر، حيث كان لتلك الحرب وما نجم عنها من نتائج ورواسب، العديد من الانعكاسات علـى بيئـة الحوار بين الأحزاب وطبيعته وموضوعاته.

أولاً: انعكاسات الحرب على بيئة الحوار:

أدت تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ وما نجم عنها من اختلالات ورواسب إلى تأزم بيئة الحوار بين الأحزاب، حيث اتسمت تلك البيئة نتيجة للحرب بعدد من الـسمات السلبية، والتي يمكن عرضها كما يلي:

١- اختلال التوازن السياسي لصالح حزبي الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي والإصلاح)، ثم لصالح حزب المؤتمر فقط، وذلك نتيجة لهزيمة الحزب الاشتراكي وخروجه مـن السلطة، ونشوء واقع سياسي جديد على رأسه حزب المؤتمر منفرداً.

٢- انكماش مظاهر الحراك والنمو السياسي التي اتسمت بها الحياة السياسية اليمنية خلال السنوات الأربع الأولى للوحدة، وتراجع حقوق الممارسات الديمقراطية سواءً علـى مستوى التشريع أو مستوى الممارسة.

٣- تكريس "الشرعية الدستورية" في الممارسة العملية على أنها شرعية القـوة والغلبـة، والتضييق على الحقوق والحريات العامة التي كفلها الدستور، ويتضح ذلك من خلال تزايد حالات إيقاف الصحف المعارضة خلال النصف الثاني من التسعينات.

٤- ظهور العديد من الانقسامات والخلافات الداخلية على مستوى أحـزاب المعارضـة الرئيسية، وعلى رأسها الحزب الاشتراكي، وحزب الإصلاح، والتنظـيم الوحـدوي الناصري، وغياب الديمقراطية الداخلية والتداول السلمي للقيادة داخل تلك الأحـزاب، وتحولها إلى نخب معزولة تحاور نفسها وتعيد إنتاج خلافاتها الداخلية، الأمر الـذي تسبب في مضاعفة العزلة السياسية والغياب الجماهيري لتلك الأحزاب.

---

(١) عبد الولي الشميري، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص٢٦٢.

٥- عدم استجابة الحزب الحاكم للدعوات المتكررة من قبل أحزاب المعارضة للتطبيع التام للحياة السياسية وتجاوز الآثار السياسية والقانونية للحرب، وإصلاح الخلل في قواعد اللعبة السياسية، وتهيئة المناخ السياسي العام لإجراء انتخابات يتاح فيها قدر معقول من تكافؤ الفرص أمام الأحزاب السياسية، ويتوفر لها قدر مناسب من النزاهة والحرية والشفافية.

٦- تعاطي السلطة مع أحزاب المعارضة كخصوم لا كشركاء في الحياة السياسية، وذلك من خلال المحاولات المتكررة لإضعاف تلك الأحزاب وشقها، ومصادرة مقراتها وممتلكاتها بصورة غير قانونية.

٧- تكريس ثقافة الكراهية والعنف في الخطاب السياسي للحزب الحاكم تجاه أحزاب المعارضة.

٨- تفشي مظاهر العنف والثأر والنزاعات بين القبائل، وانبعاث الثأرات القديمة في ظل الموقف السلبي لأجهزة السلطة والحزب الحاكم إزائها.

ثانياً: انعكاسات الحرب على طبيعة الحوار:

نتيجة لما أفضت إليه الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ من تغير في موازين القوى بالشكل الذي أدى إلى انعدام المنافسة السياسية المتكافئة، أصبح الحوار بين الأحزاب مختلاً حيث انقسمت أطراف الحوار إلى طرفين: طرف منتصر قوي يكرس كل إمكانيات الدولة لمصلحته ويفرض شروط ومعطيات الحوار (وهو حزب المؤتمر)، وطرف ضعيف يقابله بسلبية (وهو أحزاب المعارضة).

ومن دلائل ذلك أن حزب المؤتمر عقب بسط سيطرته على الحكومة في أعقاب حصوله على الأغلبية المريحة في انتخابات عام ١٩٩٧ مستكملاً بذلك استبعاد كل أنواع الشراكات الوطنية التاريخية أو المؤقتة، سعى إلى استبعاد الشراكات المحتملة بعد تلك الانتخابات من خلال التعديلات الدستورية المفروضة عام ٢٠٠١، وانعكست هذه الرغبة في نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣ بتحقيق الأغلبية الكاسحة بديلاً عن الأغلبية المريحة(١).

وقد تمت تلك التعديلات دون إجراء حوار جاد حولها مع أحزاب المعارضة.

---

(١) علي محمد الصراري، واقع وإمكانية التداول السلمي للسلطة في اليمن http://www.naspress.com

ونتيجة لاختلال الحوار وعدم اقتناع القوى السياسية بجدواه، أصبح الحوار شكلياً، واقتصر في الغالب على الحوار الداخلي على مستوى كل حزب، بشكل جعل الحوارات الحزبية نوع من "الثرثرة الداخلية" غير المعبرة عن قضايا الجماهير. وهو الأمر الذي عبر عنه الأمين العام للحزب الاشتراكي (ياسين سعيد نعمان) واصفاً واقع حزبه بالقول "إننا إذا اجتمعنا لا نجتمع إلا مع أنفسنا وإذا تحاورنا فلا نتحاور إلا مع أنفسنا وإذا اختلفنا لا نجد من نختلف معه إلا أنفسنا ذلك أننا مشغولون بخلافاتنا الداخلية والتنابز الذي يخرج الحزب عن دائرة التفاعل مع قضايا الناس"(١).

والواقع أن ذلك الوضع لم يقتصر على الحزب الاشتراكي وحده، بل انسحب على كل الأحزاب اليمنية بما فيها حزب المؤتمر الحاكم والذي بدا في معظم الأحيان وكأنه يحاور نفسه(*).

وعلى الرغم من ظهور صيغة "اللقاء المشترك" كثمرة للحوار بين التجمع اليمني للإصلاح – من جهة – والأحزاب المنضوية في إطار "مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة" وعلى رأسها الحزب الاشتراكي والتنظيم الوحدوي الناصري – من جهة أخرى – إلا أن ذلك لا يعد مؤشراً على إيجابية وفعالية الحوار على مستوى أحزاب المعارضة الرئيسية.

فقد فشل "اللقاء المشترك" في تحقيق أبرز الأهداف التي تأسس من أجلها وهو التنسيق الانتخابي، حيث فشلت أحزابه في عملية التنسيق فيما بينها وخوض الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٣ بقائمة موحدة أو على الأقل بقوائم موحدة ولو على نطاقات جغرافية ضيقة. وأسهمت الخلافات الأيديولوجية بين الأحزاب المنضوية في إطاره في فشل التنسيق، خصوصاً بعد محاولة الإصلاح الفوز بنصيب الأسد(٢).

---

(١) ياسين سعيد نعمان: على الحزب الاشتراكي مغادرة الجحور الضيقة وإلا فالموت السريري بانتظاره. http://rawasy.com

(*) في ٢٠٠٥/٨/٢٩ في معهد الميثاق بصنعاء، أتيح للباحث حضور مؤتمر لحزب "المؤتمر الشعبي" بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيسه، وكان موضوع المؤتمر هو "حوار الأحزاب"، وعلى الرغم من تأكيد متحدثي حزب المؤتمر في كلماتهم على قيمة الحوار وأهميته وعلى الرغم من توجيه الدعوة لأحزاب المعارضة للمشاركة في المؤتمر إلا أنها أحجمت عن ذلك، وبدا حزب المؤتمر حينها وكأنه يحاور نفسه.

(٢) عبد الملك الفهيدي وصلاح الحيدري، الإصلاح والاشتراكي .. هل يهربا من الصراعات الداخلية إلى مقاطعة الديمقراطية؟ http://www.newsyemen.net

ثالثاً: انعكاسات الحرب على موضوعات الحوار:

أثرت رواسب الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ على أجندة الموضوعات المطروحة للحوار بين الأحزاب، حيث احتلت الموضوعات المتعلقة بمعالجة الآثار السياسية والقانونية للحرب مكانة محورية ومتقدمة على أجندة الحوار، وطغت على غيرها من الموضوعات.

فقد جاءت الموضوعات المتعلقة بـ (معالجة آثار وأضرار الحرب وتحقيق المصالحة الوطنية وتطبيع الحياة السياسية، وإيقاف حملات التخوين والتكفير ضد أحزاب المعارضة، وإعادة مقرات وممتلكات الأحزاب، وإعادة المبعدين من وظائفهم إلى مواقعهم، ورفع القيود على نشاط أحزاب المعارضة، والالتزام بقرار العفو العام، وتحريم الدعوة للعنف والتحريض عليه وإشاعة ثقافة الحوار والتسامح، ومعالجة مظاهر العنف والانفلات والأمني) جاءت على رأس الموضوعات التي تطالب أحزاب المعارضة بالحوار حولها.

وقد تلت الموضوعات السابقة الموضوعات المتعلقة بمعالجة الاختلالات القائمة في قواعد إدارة العملية الانتخابية والسياسية والتي تعتبر أحد نتائج اختلال التوازن الناجم عن الحرب. ومن هذه الموضوعات: المطالبة بإجراء بعض التعديلات على قانون الانتخابات والمطالبة بإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بمشاركة الأحزاب السياسية، ووضع المعايير اللازمة لضمان حيادية تلك اللجنة. والمطالبة بضمان حيادية الوظيفة العامة والمال العام والقوات المسلحة والإعلام.

وقد تصدرت الموضوعات السابقة أجندة الحوار منذ انتهاء الحرب، وصار من الأمور الروتينية في الحياة السياسية اليمنية أن يزداد الجدل حول تلك الموضوعات قبل كل استحقاق انتخابي.

وفي مقابل تركيز أحزاب المعارضة على إثارة تلك الموضوعات – باعتبارها تمثل مساساً مباشراً بأوضاعها ومكانتها على الخارطة السياسية – تراجع الاهتمام بموضوعات أخرى ذات أهمية بالغة للجماهير من قبيل الموضوعات المتعلقة بالتنمية والإصلاحات الاقتصادية وبناء الدولة العصرية، وهو الأمر الذي عبر عن انخفاض مؤشر التواصل بين الجماهير والنخب الحزبية التي باتت أكثر انشغالاً بأوضاعها الداخلية التي ازدادت تأزماً جراء الحرب.

الخاتمة

الخاتمـــة

في الثاني والعشرين من مايو/ آيار ١٩٩٠ تحقق الحلم الوطني اليمني القـديم بقيـام الوحدة اليمنية، إلا أن الوحدة وعملية التكامل السياسي قد تعرضتا لهزة عنيفة بعد أقـل مـن أربع سنوات، مع تفاقم النزاع بين شريكي الوحدة، والذي أدى إلى نشوب الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، والتي كان لها العديد من الآثار المعقـدة علـى التكامـل الـسياسي فـي الـيمن.

وقد حاولت هذه الدراسة أن تلقي الضوء على هذا الموضوع، وتوصلت إلى النتائج التالية:

١- أن التجربة اللاتكاملية (التشطيرية) السابقة كان لها أثر قوي على التكامل السياسي في اليمن، حيث أدت تلك التجربة بمظاهرها وإفرازاتها إلى بلـورة واقعـين سياسـيين مختلفين في شطري اليمن السابقين، الأمر الذي نجم عنه بلورة نخبتـين سياسـيتين متمايزتين، كان لهما دور بارز سواء في إعاقة التكامل أو تدعيمه.

٢- أن التجربة اللاتكاملية السابقة كان لها انعكاسها على الحرب الأهليـة اليمنيـة عـام ١٩٩٤، حيث مثلت المواجهات المسلحة في تلك الحرب – في أحد جوانبها – امتداداً للصراعات الشطرية السابقة، في ظل تداخل بعض الفئات من ضحايا تلك الصراعات في الحرب الأهلية عام ٩٤.

٣- تكتسب الأسباب المرتبطة بعملية التكامل في إطار دولة الوحدة وزناً نسبياً كبيراً في تفسير أزمة الانفصال والحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤، حيث عانت دولة الوحـدة – بشكل ما – من أزمة عدم تكامل، بسبب استمرار حالة الاستقطاب الـشطري فـي ظل التجاذب بين مركزي النفوذ الشطريين السابقين، والذي أعاق تحقيـق التكامـل الفعلي، وأبقى على المؤسسات المدنية والعسكرية مشطرة الأمر الذي أفـضى إلـى العديد من الأزمات التي قادت إلى انفجار الصراع.

٤- محورية العامل النخبوي سواءً كحاضن للوضع التشطيري (اللاتكاملي) الـسابق، أو كعامل حاسم في قيام الوحدة، أو كعامل محوري وأساسي في نشوب الحرب الأهليـة اليمنية عام ١٩٩٤.

٥- يثير الواقع القبلي اليمني – بشكل ما – أزمة عدم تكامل سياسي، وذلـك فـي ظـل تجاوز الولاء القبلي – في معظم الأحيان – للولاء الوطني، ورفض القبيلة الخضوع

التام للسلطة المركزية للدولة، ورفضها التخلي عن سلاحها ونزوعها الشديد للعنف لتحقيق أهدافها.

٦- أدت تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ إلى تنامي القبلية السياسية، نتيجةً لمحاولات طرفي الصراع تفعيل الاعتبارات القبلية أثناء الأزمة، وتزايد القوة التسليحية لبعض القبائل نتيجة لاشتراكها في الحرب، واختلال التوازن لصالح القوى التقليدية بشكل عام ومنها القوى القبلية.

٧- أثرت تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ بشكل واضح على التكامل داخل المؤسسات الرسمية، حيث انخفض مؤشر التكامل داخل تلك المؤسسات إلى حده الأدنى أثناء الحرب، لكنه بدا أكثر ارتفاعاً بعد انتهائها كنتيجة لانتهاء حالة الاستقطاب الشطري داخل المؤسسات الرسمية، إلا أن ذلك لم يعنِ أن التكامل داخل تلك المؤسسات قد أصبح مكتملاً تماماً خصوصاً في ظل استبعاد وتهميش بعض الأطراف، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن داخل تلك المؤسسات.

٨- انخفض مؤشر التكامل الإقليمي أو المناطقي إلى حده الأدنى أثناء الحرب نتيجة للوضع الانقسامي الذي فرضه واقع الصراع المسلح، وتزايد حدة الفرز المناطقي أو الجهوي. وعلى الرغم من ارتفاع مؤشر التكامل الإقليمي أو المناطقي عقب انتهاء الحرب كنتيجة لإزاحة القوة المنافسة للسلطة المركزية، إلا أن ذلك لم يعنِ أن التكامل الإقليمي أو المناطقي قد أصبح أمراً مفروغاً منه خصوصاً في ظل تأثير أطروحات المناطقية والجهوية في الخطاب السياسي لبعض الأطراف.

٩- أدت تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ إلى بلوغ الخطاب السياسي أقصى درجات التأزم، حيث تعالت نبرة الاتهام والتخوين والتكفير، واستمر ذلك التأزم بعد انتهاء الحرب، وقد دل تأزم الخطاب السياسي على غياب مفهومي الصالح العام والاندماج الوطني، كما دل على انخفاض التكامل بين أجنحة النخبة، وانخفاض التكامل بين النخبة والجماهير في ظل إعلان أحد أجنحة النخبة للانفصال الأمر الذي حول الصراع من صراع على النظام السياسي إلى صراع حول مصير الوحدة.

١٠- أثرت تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية سلبياً على الحوار بين الأحزاب حيث أدت إلى تأزم بيئة هذا الحوار الذي أصبح مختلاً لصالح الطرف المنتصر، كما أثرت رواسب الحرب على موضوعات الحوار التي تمحورت حول المطالبة بإزالة الآثار

السياسية والقانونية للحرب. وقد دل تأزم الحوار بين الأحزاب على تزايد فجوة الثقة على مستوى النخب السياسية، كما دل على تزايد الفجوة بين الجماهير والنخب الحزبية التي باتت منشغلة بأوضاعها الداخلية التي ازدادت تأزماً نتيجةً للحرب.

كما أثبتت الدراسة صحة المقولتين التاليتين:

أ- يؤثر اللجوء إلى استخدام القوة وعدم الاهتمام بضرورة استنفاد كل الحلول السلمية تأثيراً سلبياً على مقومات الحفاظ على التكامل السياسي ومشروعاته التي من الممكن أن تخلق فرصاً أكبر لدعم الوحدة.

ب- هناك علاقة سلبية بين الحرب كخيار للحفاظ على الوحدة، وتوازن القوة بين أطراف البنية الوحدوية، وذلك في ظل حالة الاستبعاد والتهميش للطرف المهزوم فيما بعد الحرب، وعدم قبول صيغة الحوار والتوافق بما يؤدي إلى تعميق فجوة الثقة.

المراجـــع

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية:

أ- وثائق ومنشورات رسمية:

١- دستور الجمهورية اليمنية المعدل بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤.

٢- الدستور المعدل لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الصادر بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٧٨.

٣- إتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية، الموقع في صنعاء في ٢٢ أبريل ١٩٩٠م.

٤- إتفاقية القاهرة الموقعة بين شطري اليمن في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢.

٥- الجمهورية اليمنية، إصدار مكتب شئون الوحدة، بيان طرابلس ١٩٧٢، صنعاء، ١٩٩٠.

٦- الجمهورية اليمنية، الجريدة الرسمية، أعداد متفرقة.

٧- الجمهورية اليمنية، وزارة الإعلام، الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح، المجلد ١٤.

٨- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعوام متفرقة.

٩- وثيقة "التنسيق التحالفي على طريق التوحد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني"، الموقعة في صنعاء في ١٠ مايو ١٩٩٣م.

١٠- وثيقة "العهد والاتفاق"، الموقعة في مدينة عمان في ٢٠ فبراير ١٩٩٤م.

١١- يوميات الحرب: البيانات والتصريحات السياسية والعسكرية في معركة الدفاع عن الوحدة، صنعاء: منشورات ٢٦ سبتمبر، ١٩٩٤.

ب- الكتب:

١- أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١).

٢- أحمد صالح الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر ١٩١٨- ١٩٧٨، (بيـروت: دار الصداقة، ١٩٩٢).

٣- أحمد عطية، القاموس السياسي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨).

٤- أحمد فخري، اليمن: ماضيها وحاضرها، (القاهرة: معهد الدراسـات العربيـة العالميـة، ١٩٥٩).

٥- أحمد محمد الكبسي، نظام الحكم في الجمهورية اليمنيـة (١٩٩٠- ٢٠٠٢)، (صـنعاء: الوكالة اليمنية للدعاية والإعلان والنشر، ط٥، ٢٠٠٢).

٦- إدجار أوبالانس، اليمن: الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة وتعليق عبـد الخـالق رشيد، (بيروت: دار الرقي، ١٩٨٥).

٧- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت: المجلـس الـوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١١٧، سبتمبر ١٩٨٧).

٨- إلهام محمد مانع، الأحزاب والتنظيمات السياسية في الـيمن ١٩٤٨- ١٩٩٣، (صـنعاء: المؤتمر الشعبي العام، ١٩٩٤).

٩- إلينا جلوبفسكايا، ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، ترجمة قائد طربوش، (بيـروت: دار ابـن خلدون، ١٩٧٦).

١٠- ـــــــــــ، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢- ١٩٨٥، ترجمـة محمد البحر، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث، ١٩٩٤).

١١- بشير البكر، حرب اليمن: القبيلة تنتصر على الوطن، (بيـروت: المؤسـسة العربيـة للدراسات والنشر، ١٩٩٥).

١٢- بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، النخبة السياسية الحاكمة فـي الـيمن ١٩٧٨- ١٩٩٠، (القاهرة في مكتبة مدبولي، ١٩٩٩).

١٣- تيد روبرت جار، أقليات في خطر، تعريب مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي، مراجعة وتقديم محمد سيد أحمد، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥).

١٤- جمال سند السويدي (إعداد)، حرب اليمن ١٩٩٤: الأسباب والنتائج، (أبو ظبي: مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٥).

١٥- حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية: دراسة في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

١٦- خالد محمد القاسمي، اتفاق صنعاء طريق الوحدة اليمنية، (الشارقة: دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٩٠).

١٧- ــــــــــــــ، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً، (الشارقة: دار الثقافة العربية، ط٣، ١٩٨٨).

١٨- ــــــــــــــ، الوحدة اليمنية في مواجهة التحديات، (الشارقة: دار الثقافة العربية، ١٩٩١).

١٩- خديجة أحمد الهيصمي، العلاقات اليمنية السعودية ١٩٦٢- ١٩٨٠، (القاهرة: المكتبة السلفية، ١٩٨٣).

٢٠- خير الدين حسيب، مستقبل الأمة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

٢١- رشاد العليمي، القضاء القبلي في المجتمع اليمني، ((د.م): دار الوادي للنشر والتوزيع، د.ت).

٢٢- زايد جابر وآخرون، اليمن والدول الكبرى، الجزء الأول، (صنعاء: مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٢٠٠٣).

٢٣- ــــــــــــــ، علي عبد الله صالح: ٢٥ عاماً من القيادة والسياسة، (صنعاء: مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣).

٢٤- سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

٢٥- سعيد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، (صنعاء: مركز الأمل للدراسات والنشر، ١٩٩٢).

٢٦- سمير محمد أحمد العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، تقديم عبد العزيز المقالح، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧).

٢٧- سيد مصطفى سالم، وثائق يمنية: دراسة وثائقية تاريخية، (القاهرة: المطبعة الفنية، ط٢، ١٩٨٥).

٢٨- شارل زورغبيب، الحرب الأهلية، ترجمة أحمد برو، (بيروت - باريس: منشورات عويدات، ١٩٨١).

٢٩- شاكر الجوهري، الصراع في عدن، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢).

٣٠- صادق عبده علي، الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن، (بيروت: دار الكتاب الحديث، ١٩٩٢).

٣١- ضياء عبد الله الصلوي، الحكومات اليمنية خلال أربعين عاماً (٢٦ سبتمبر ١٩٦٢- ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٤)، (صنعاء: مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ط٣، ٢٠٠٥).

٣٢- عادل حميد الصلوي، القرار السياسي في اليمن، (صنعاء: عالم الكتب اليمنية، ٢٠٠٣).

٣٣- عادل رضا، تطور مسار الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطية، (القاهرة: دار النصر للطباعة، ١٩٧١).

٣٤- عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق وتقديم علي عبد الواحد وافي، الجزء الثاني، (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط٣، د.ت).

٣٥- عبد الرحمن طيب بكر، نظرات في التاريخ العام لليمن، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠٠٢).

٣٦- عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية: دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات، (صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، ١٩٩٦).

٣٧- عبد الله أحمد الثور، مختصر من تاريخ اليمن، (القاهرة: دار الهنا للطباعة، ١٩٨٣).

٣٨- عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري، (دمشق: دار الفكر، ط٤، ١٩٩٤).

٣٩- عبد الله عبد الكريم الجرافي اليمني، المقتطف من تاريخ اليمن، (بيروت: منشورات العصر الحديث، ط٢، ١٩٨٧).

٤٠- عبد الملك المقرمي، التاريخ الاجتماعي للثورة اليمنية، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩١).

٤١- عبد الملك سعيد، العوامل المؤثرة في صنع القرار اليمني ١٩٦٢- ١٩٧٨، (بيروت: دار التضامن، ١٩٩٢).

٤٢- عبد الولي الشميري، ملحمة الوحدة اليمنية: ١٠٠٠ ساعة حرب، جزءان، (صنعاء: مكتبة اليسر، ط٣، ١٩٩٥).

٤٣- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦).

٤٤- علي الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، (لندن، قبرص، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢).

٤٥- علي عبد القوي الغفاري، الدبلوماسية اليمنية (١٩٠٠- ٢٠٠٠)، (صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، ٢٠٠١).

٤٦- علي عبد القوي الغفاري، الوحدة اليمنية: الواقع والمستقبل، (صنعاء: كتاب الثوابت، الكتاب العاشر، ١٩٩٧).

٤٧- علي علي صبرة، اليمن: الوطن الأم، (صنعاء: وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٨٦).

٤٨- علي ماهر، القانون الدولي العام: مجموعة المحاضرات التي ألقيت على طلبة الليساني بمدرسة الحقوق الملكية سنة ١٩٢٣- ١٩٢٤، (القاهرة: مطبعة الاعتماد، د.ت).

٤٩- علي مطهر العثربي، الديمقراطية وملحمة الوحدة ومستقبل اليمن، (صنعاء: مطابع الكتاب المدرسي، ١٩٩٦).

٥٠- فردريك معتوق، جذور الحرب الأهلية: لبنان وقبرص والصومال والبوسنة، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٩٤).

٥١- فضل علي أحمد أبو غانم، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير، (دمشق: مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٥).

٥٢- ـــــــــــــــ، القبيلة والدولة في اليمن، (القاهرة: دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠).

٥٣- فيصل جلول، اليمن: الثورتان – الجمهوريتان – الوحدة، (بيروت: دار الجديد، ط٢، ٢٠٠٠).

٥٤- فيليب حتى وآخرون، تاريخ العرب، الجزء الأول، (بيروت: دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، ط٢، ١٩٥٢).

٥٥- قائد الشرجبي، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦).

٥٦- ـــــــــــ، القرية والدولة في المجتمع اليمني، (بيروت: دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠).

٥٧- كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، (الكويت: وكالة المطبوعات، د.ت).

٥٨- محسن العيني، خمسون عاماً في الرمال المتحركة: قصتي مع بناء الدولة اليمنية الحديثة، (بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٠).

٥٩- محمد أحمد العشملي، التاريخ السياسي للدولة اليمنية الحديثة (من الشتات والانغلاق إلى الوحدة والانفتاح) ١٨٣٨- ٢٠٠١، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢).

٦٠- محمد علي الشهاري، اليمن: الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال، (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٢).

٦١- ـــــــــــ، طريق الثورة اليمنية، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٦).

٦٢- محمد بهاء الدين الغمري، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: اليمن دراسة مقارنة، (القاهرة: مطبعة الأخوان الأشقاء، ١٩٩٥).

٦٣- محمد حسين الفرح، معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن ١٩٦٢- ١٩٩٩، (صنعاء: إصدارات مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٢٠٠٢).

٦٤- محمد سعيد عبد الله، عدن: كفاح شعب وهزيمة امبراطورية، (بيروت: دار ابن خلدون، ط٢، ١٩٨١).

٦٥- محمد عبد الله حسن الجفري، الأزمة اليمنية: مظهر حديث لإرث تاريخي قديم، (القاهرة: مؤسسة دار الهلال، ١٩٩٥).

٦٦- محمد عبده قايد وآخرون (إعداد)، اليمن في ١٠٠ عام: ذاكرة القرن العشرين، (صنعاء: مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ط٢، ٢٠٠٣).

٦٧- محمد متولي ومحمود أبو العلا، جغرافية شبه جزيرة العرب، الجزء الثالث، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣، ١٩٨٨).

٦٨- محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي)، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤).

٦٩- محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، (الكويت، جامعة الكويت، ١٩٩٣- ١٩٩٤).

٧٠- محمود أبو العلا، جغرافية شبه جزيرة العرب، الجزء الرابع، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٨٩م).

٧١- منير البعلبكي، قاموس المورد، (بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الحادية والثلاثون، ١٩٩٧).

٧٢- نزار عبد اللطيف الحديثي، أهل اليمن في صدر الإسلام، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨).

٧٣- نصر طه مصطفى، محاولة لفهم الأزمة اليمنية (قراءة في أوراق أزمة الفرصة التاريخية)، (صنعاء: دار المجد للطباعة والنشر، ١٩٩٤).

٧٤- ـــــــــــــــ، هموم آخر القرن: اليمن والتحولات السياسية الكبرى، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، يوليو ٢٠٠٤)

٧٥- يحيى السدمي، سقوط المؤامرة، (صنعاء: دائرة الصحافة والطباعة والنشر، ١٩٩٤- ١٩٩٥).

جـ- الدوريات:

١- أحمد يوسف أحمد، "الأبعاد الوطنية والقومية للوحدة اليمنية"، مجلة كلية القيادة والأركان (صنعاء) العدد الرابع، سبتمبر ١٩٩٠.

٢- السيد عبد المطلب غانم، "إدارة التنمية المستقلة: أبعاد وتخوم جديدة"، المستقبل العربي (بيروت)، العدد ١٠٦، ديسمبر ١٩٨٧.

٣- إلينا جلوبوفسكايا، "الدولة والقبائل في شمال اليمن في العقد السادس والسابع من القرن العشرين"، ترجمة محمد عبد الواحد الميتمي، دراسات يمنية (صنعاء)، عدد ٢١، ١٩٨٧.

٤- أوليج جيراسيموف، "القبلية في اليمن"، ترجمة محمد سعيد عبده، قضايا العصر، (عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر)، أبريل ١٩٨٩.

٥- ثريا التركي ودونالدو كول، "مجتمع ما قبل النفط في الجزيرة العربية: فوضى قبلية أم مجتمع مركب؟"، المستقبل العربي (بيروت)، العدد ١٤١، نوفمبر ١٩٩٠.

٦- سليمان الرياشي، "اليمن: الوحدة – كلفة الحرب – كلفة الانفصال"، المستقبل العربي، العدد ١٨٦، أغسطس ١٩٩٤.

٧- عبد الكريم الأرياني، "التنمية الاقتصادية والخطة الخمسية الأولى في الجمهورية العربية اليمنية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت)، عدد ٢٢، ١٩٨٠.

٨- عبد الله صالح، "الوحدة اليمنية وآفاق المستقبل"، السياسة الدولية، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤.

٩- ــــــــــــ، "اليمن: صراع الوحدة والانفصال"، السياسة الدولية، العدد ١١٧، يوليو ١٩٩٤.

١٠- قحطان الحمداني، "الجامعة العربية والوحدة اليمنية"، مجلة الثوابت (صنعاء)، العدد ١٢، أبريل – يونيو ١٩٩٨.

د- الرسائل:

١- أحمد بن سيف آل نهيان، التكامل السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة ١٩٩٧.

٢- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، التعليم وبث الهوية القومية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩١.

٣- إكرام عبد القادر بدر الدين، أزمة التكامل في الدول حديثة الاستقلال مع دراسة للكيان الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٧٧.

٤- جلال عبد الله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٥.

٥- حميد عبد الغني سيف المخلافي، المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات السياسية العربية، قسم الدراسات السياسية، ٢٠٠٠.

٦- سمير محمد أحمد العبدلي، الثقافة السياسية الديمقراطية للقبائل اليمنية: دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، ٢٠٠٣.

٧- طاهر شمسان أحمد، معالجة الصحافة المصرية للقضايا اليمنية (١٩٩٠- ٢٠٠٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الإعلامية، ٢٠٠٥.

٨- عادل مجاهد الشرجبي، التحضر والبنية القبلية في اليمن: دراسة حالة لمدينتي صنعاء وتعز، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩١.

٩- عبد الحكيم أحمد سلام الشرجبي، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على أنساق القيم في المجتمع اليمني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩٦.

١٠- عبد العزيز محمد الشعيبي، أزمة الانفصال في الجمهورية اليمنية (مايو - يوليو ١٩٩٤)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة - بورسعيد، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٨.

١١- ـــــــــــــــــــــ، العلاقات بين شطري اليمن: دراسة في مقومات الوحدة ومعوقاتها (١٩٧٩- ١٩٨٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٣.

١٢- عبد الكريم علي محمد الخطيب، ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٧٠- ١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٨.

١٣- عبد المجيد عبده سيف المخلافي، التكامل القومي في اليمن (١٩١٨- ١٩٨٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٦.

١٤- عبد الهادي الهمداني، التنمية الإدارية ومعوقاتها في الجمهورية العربية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٥.

١٥- فؤاد الصلاحي، المشاركة السياسية للفلاحين اليمنيين في المجتمع اليمني ١٩٦٢-١٩٨٧، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩٢.

١٦- فيصل الحذيفي، الصراع السياسي في اليمن (١٩٨٨- ١٩٩٧)، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في العلوم السياسية، جامعة تونس٣، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية ١٩٩٦- ١٩٩٧.

١٧- قاسم جميل قاسم، التكامل القومي في العراق (المشكلة الكردية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٧٧.

١٨- مبارك الهاجري، التكامل الإقليمي في منطقة الخليج العربي: دراسة حالة لمجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ١٩٩٠.

١٩- محمد حسن عبد المجيد، التنمية والتكامل القومي في السودان (١٩٥٦- ١٩٨٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٢.

٢٠- محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في الجمهورية العربية اليمنية (١٩٦٢-١٩٩٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٥.

٢١- منصور الزنداني، العلاقات اليمنية بالدولتين الأعظم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٨.

هـ- ندوات وأبحاث:

١- عبده حمود الشريف (محرر)، التحولات السياسية في اليمن، بحوث ودراسات غربية ١٩٩- ١٩٩٤، (صنعاء: المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، ١٩٩٥).

٢- علي الصاوي (محرر)، النخبة السياسية في العالم العربي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦).

٣- محمد عبد الملك المتوكل (محرر) ندوة: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

و- صحف:

١- الأخبار (القاهرة) بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣٠م.

٢- الأهرام (القاهرة) بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٤م.

٣- الثورة (صنعاء)، بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢١م.

٤- الحياة (لندن)، بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٠.

وبتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٢م.

وبتاريخ ٢٠٠٥/٩/١١م.

٥- الرياض (الرياض) بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٧م.

٦- الشرق الأوسط (لندن)، بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٧م.

وبتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٨.

٧- الوسط (لندن)، بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٠.

وبتاريخ ١٩٩٣/١١/٨م.

وبتاريخ ١٩٩٤/٥/٣٠م.

٨- الوطن (مسقط) بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٩م.

ز- مراجع أخرى:

أ- مقالات عبر الإنترنت:

١- سعيد ثابت، ملتقى الجنوبيين هل يضع اليمن في وجه العواصف مجدداً؟

http://www.soutalgnoub.com

٢- عبد الله أحمد، قراءة في أوضاع اليمن الجنوبي. http://www.tajaden.org

٣- عبد الملك الفهيدي وصلاح الحيدري، الإصلاح والاشتراكي.. هل يهربا من الصراعات الداخلية إلى مقاطعة الديمقراطية؟ http://www.newsyemen.net

٤- علي محمد الصراري، واقع وإمكانية التداول السلمي للسلطة في اليمن.
http://www.nasspress.com

٥- ياسين سعيد نعمان: على الحزب الاشتراكي مغادرة الجحور الضيقة وإلا فالموت السريري بانتظاره. http://rawasy.com

ب- مقابلات الباحث مع بعض الشخصيات ذات الخبرة بموضوع الدراسة.

جـ- قنوات تليفزيونية إخبارية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

I- Encyclopedia and Dictionaries:

1- Allen, R.E. (ed), The Concise Oxford Dictionary of Current English, (London: Clarendon Press, Eighth Edition, 1990).

2- David L. Sills (ed), International Encyclopedia of Social Science, (New York: The Macmillan Co. & The Free Press, Vol. 7, 1986).

3- Hayward, Arthur L. & Sparks, John J. (eds.), Cassell's English Dictionary, (London: Cassell, Fourth Edition, 1975).

4- Pearsall, Judy (ed.), The Concise Oxford Dictionary, (London: Oxford University Press, Tenth Edition, 1999).

5- The American Heritage Dictionary of English Language, (New York: Houghton Mifflin Company, Third Edition, 1992).

II- Books:

1- Barringer, Richard E., War: The Patterns of Conflict, (Massachusetts: The Massachusetts Institute of Technology, 1972).

2- Brown, Michael E. (ed.), The International Dimension of Internal Conflict (Cambridge & London: The M.I.T Press, C.S.I.A. Studies in International Security, 1996).

3- Clutterbuck, Richard, Terrorism and Guerrilla Warfare: Forecasts and Remedies, (London & New York: Rutledge, 1990).

4- Finkle, J. & Cable R. (eds.), Political Development and Social Change (New York: John Wiley & Sons, 1968).

5- Hass, Michael (ed.), International systems : A Behavioral Approach, (New York : Preager, 1974).

6- Higham, Robin(ed.), Civil Wars in the Twentieth Century, (Lexington: The University Press of Kentucky, 1972).

7- Luard, Evan (ed.), The International Regulation of Civil Wars (New York: New York University Press, 1972).

8- Morton, H. Fried, The Nation of tribe, (California: Community Publishing Company, 1975).

III- Periodicals :

1- Alubo, Ogoh, "Citizenship and Nation Making in Nigeria : New Challenges and Contestations", Identity, Culture and Politics, (Dakar: Council for the Development of Social Research in Africa), Vol. 5, No.1 & 2, December 2004.

2- Burrowes, Robert D., "The Yemen Arab Republic and Ali Abdulah Salih Regime", Middle East Journal, Vol. 139, No. 3, 1985.

3- Kaufmann, Chaim, "Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars", International Security, (Cambridge: Center for Science and International Affairs), Vol. 20 No.4, Spring 1996.

4- King, Charles, "Ending Civil wars", Adelphi papers, (London: International Institute for Strategic studies), No. 308, 1997.

5- Licklider, Roy, "The Consequences of Negotiated Settlements in Civil Wars 1995-1993", The American Political Science Review,

(Washington D.C.: The American Political Science Association), Vol. 89, No.3, September 1995.

6- Peterson, J.E., "The Yemen Arab Republic and The Politics of Balance", Asian Affairs, Vol. 68, No.3, October, 1981.

7- Sergant, R.B., "The Two Yemen's: Historical Perspectives and Present Attitudes", Asians Affairs, Vol. 60, 1973.

IIII- Other References :

- Hansen, Randall, Measures of Integration, Commission for Racial Equality, Published in Summer, 2003, http://www.cre.gov.uk.

الاســـــــم : محمد حسن عبد الحليم أحمد
تاريخ الميلاد : ١٩٧٨/٣/٢٧م
الجنسيـــــة : مصري
الدرجــــة : ماجستير
التخصــص : علوم سياسية
المشـــرف : أ.د. أحمد محمد ثابت
عنوان الرسالة : الحرب الأهلية اليمنية والتكامل السياسي

ملخــص:

بعد مرور أقل من أربع سنوات على إعلان الوحدة اليمنية نشبت الحرب فـــي الــيمن عام ١٩٩٤م، الأمر الذي كان له العديد من الآثار المعقدة على التكامل السياسي فــي الــيمن. وتحاول هذه الدراسة تحليل أثر الحرب الأهلية اليمنية التي تفجرت في الرابع من مايو/ آيــار عام ١٩٩٤م وانتهت في السابع من يوليو/ تموز من نفس العام على التكامل الــسياسي فـــي اليمن. وتتمحور المشكلة البحثية لهذه الدراسة حول سؤال بحثي رئيسي هو: ما أثر الحـــرب الأهلية اليمنية ١٩٩٤ على التكامل السياسي في اليمن؟

وتسعى الدراسة للإجابة على عدد من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما أثر التجربة اللاتكاملية (التشطيرية) اليمنية السابقة على التكامل السياسي فـــي الــيمن والحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤م؟
- ما هو أثر هذه الحرب على مسببات مشكلة عدم التكامل السياسي في اليمن مثــل القبليـــة السياسية كتوجه مستمر؟
- هل تعتبر بعض رواسب تلك الحرب عقبة أمام تحقيق أكبر قدر من التكامل السياسي في اليمن؟

وقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

١- أن التجربة اللاتكاملية اليمنية السابقة كان لها انعكاسها على الحـــرب الأهليـــة عـــام ١٩٩٤، حيث مثلت المواجهات في تلك الحرب – فـــي أحـــد جوانبهـــا – امتـــداداً للصراعات الشطرية السابقة في ظل تداخل بعض الفئات من ضحايا تلك الصراعات في الحرب الأهلية عام ١٩٩٤.

٢- أدت تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤م إلى تنامي القبلية السياسية نتيجة لمحاولات طرفي الصراع تفعيل الاعتبارات القبلية أثناء الأزمة، وتزايد القوة التسليحية لبعض القبائل نتيجة لاشتراكها في الحرب، واختلال التوازن لصالح القوى التقليدية بشكل عام ومنها القوى القبلية.

٣- أثرت تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ على التكامل داخل المؤسسات الرسمية، حيث انخفض مؤشر التكامل داخل تلك المؤسسات إلى حده الأدنى أثناء الحرب، لكنه بدا أكثر ارتفاعاً بعد انتهائها كنتيجة لانتهاء حالة الاستقطاب الشطري داخل المؤسسات الرسمية، إلا أن ذلك لم يعنِ أن التكامل داخل تلك المؤسسات قد أصبح مكتملاً تماماً، خصوصاً في ظل استبعاد وتهميش بعض الأطراف، الأمر الذي أدى إلى اختلاف التوازن داخل تلك المؤسسات.

٤- انخفض مؤشر التكامل الإقليمي أو المناطقي إلى حده الأدنى أثناء الحرب نتيجةً للوضع الانقسامي الذي فرضه واقع الصراع المسلح، وتزايد حدة الفرز المناطقي أو الجهوي، وعلى الرغم من ارتفاع مؤشر التكامل الإقليمي عقب انتهاء الحرب كنتيجة لإزاحة القوة المنافسة للسلطة المركزية، إلا أن ذلك لم يعنِ أن التكامل الإقليمي أو المناطقي قد أصبح أمراً مفروغاً منه، خصوصاً في ظل تأثير أطروحات المناطقية والجهوية في الخطاب السياسي لبعض الأطراف.

٥- أدت تفاعلات الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ إلى بلوغ الخطاب السياسي أقصى درجات التأزم، وقد دل ذلك التأزم على غياب مفهومي الصالح العام والاندماج الوطني، كما دل على انخفاض التكامل بين أجنحة النخبة وانخفاض التكامل بين النخبة والجماهير.

توقيع المشرف:

مستخلص:

تكتسب دراسة التكامل السياسي أهمية بالغة نظراً لارتباط هذا المفهوم بالعديد من الجوانب التي تمس صميم الأنظمة السياسية كالمشاركة والشرعية والهوية وعملية بناء الأمة. ومع التسليم بأهمية دراسة التكامل السياسي في الأحوال العادية فإن دراسته في الأحوال الاستثنائية - كحالة تعرضه للتهديد جراء حرب أهلية - أولى وأكثر أهمية. من هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي تحاول تحليل أثر الحرب الأهلية اليمنية التي تفجرت في الرابع من مايو/ آيار عام ١٩٩٤م وانتهت في السابع من يوليو/تموز من نفس العام على التكامل السياسي في اليمن بجوانبه الثلاثة: القومي والإقليمي أو المناطقي والتكامل بين النخبة والجماهير، وذلك عبر تناول تداعيات تلك الحرب على القبلية السياسية وعلى التكامل داخل المؤسسات الرسمية وعلى التكامل المناطقي أو الجهوي، وتداعياتها على الخطاب السياسي السائد والحوار بين الأحزاب.

<u>الكلمات الدالة:</u>

اليمن – الوحدة اليمنية – تكامل سياسي – تكامل قومي – حرب أهلية – أزمة الانفصال عام ١٩٩٤ – القبلية السياسية

توقيع المشرف:

Abstract:

Studying political integration acquires a great importance due to the much closer link between this concept and several dimensions related to political system processes. There are political participation, legitimacy, identity, and nation building. This study, moreover, come to be more important in the context of exceptional cases like civil war. Therefore, this study tries to assess some effects of Yemeni civil war on political integration with its three aspects; national, regional, and elite-society. This has been done through analyzing impacts of civil war on political tribalism, integration of political institutions, political discourse, and political parties dialogue.

Key words:

Yemen - The Yemeni Unification - Political integration - National integration - Civil war - Separation Crisis 1994 - Political tribalism.

Supervisor's signature:

A. Thabet

3- Civil war has affected integration process of constitutional, political institutions to the extent integration's indicator reached to the lowest position. But that indicator came to be enhanced as a result to the breakdown of polarization conditions. However, it is still suffering from some inconvenient elements.

4- Armed confrontations, during civil war, imposed actual divisional situation. Despite the growing ratio of regional integration after the end of civil war, some challenges still being such as regional ideas of some actors may harm political integration.

5- Yemeni civil war led to a complicated crisis in the discourse of the political community that could be observed on several appearances; the absence of public interest and national integration concepts, decreasing integration among elite factions, even between elite and the public.

Supervisor's signature:

A. Thabet

Name: Mohamed Hassan Abdelhalim
Date of Birth: 27/03/1978
Nationality: Egyptian
Degree: Master
Specialization: Political Science
Supervisor: Prof. Ahmed Mohamed Thabet
Title: "The Yemeni Civil War and Political Integration"

Summary

After the declaration of the Yemeni unification in May 1990, civil war flared between 4th of May and 7th of July 1994. Civil war has left many complicated effects on political integration. This study tries to analyze some of these effects related to political tribalism, integration in political institutions, regional integration, and elite-society relationship.

The main question of the study is: to what extent civil war has affected political integration of the unified Yemen?

The study tries also to answer a number of subordinate questions:

- Which effect of the Yemeni previous divisional experience on political integration and civil war of 1994?
- What is the effect of civil war on some factors promoting previous non- integration, especially political tribalism?
- To what extent could some implications of civil war hinder consolidating political integration processes?

The study concludes the following results;

1- The Yemeni previous divisional experience had harsh effects on civil war, that the confrontation on it could be considered as one of pre-unification struggles.

2- Civil war may be led to promote the influence of political tribalism which contributed, indeed, to aggravate the crisis.

Cairo University
Faculty of Economics
& Political Science
Political Science Department

The Yemeni Civil War and Political Integration

M. A. Thesis

Submitted By

Mohamed Hassan Abdelhalim

Supervisor

Prof. Ahmed Thabet

A - Thabet

2006